

الدكتور خلف عوده القيسي

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب لأبي يحيى زكريا الأنصاري



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب لأبي يعقوب زكريا الأنصاري

-- دراسة وتحقيق --

د. خلف عودة القيسي

١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م



دار يافا العلمية للنشر والتوزيع

شرح أبي يحيى زكريا الأنصاري على شذور الذهب لابن هشام الأنصاري المسمى
بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب / تحقيق: خلف عودة القيسي ـ عمان : دار يافا
العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

() ص

ر.ل: ٦٩٣ / ٣ / ٢٠١٠

الواصفات : / قواعد اللغة // اللغة العربية /

* تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

جميع الحقوق محفوظة

جميع الحقوق محفوظة ويمنع طبع أو تصوير الكتاب أو إعادة نشره
بأي وسيلة إلا بإذن خطي من المؤلف وكل من يخالف ذلك
يعرض نفسه للمساءلة القانونية



دار يافا العلمية للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - تلفاكس ٤٧٧٨٧٧٠ ٦ ٠٠٩٦٢

ص.ب ٥٢٠٦٥١ عمان ١١١٥٢ الأردن

E-mail: dar_yafa@yahoo.com

التقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين ويعد:

هذا الكتاب هو إحدى ذخائرنا النفيسة. ظل حبيس الخزائن لأكثر من عشرة قرون.

وبينما كنت في لقاء مع الدكتور رمضان عبد التواب - رحمه الله - وكان علما في تحقيق التراث، أشار عليّ أن أقوم بتحقيق كتاب "بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب" لأبي زكريا الأنصاري، وحبب إليّ ذلك، لعلّي أسهم بفك أغلاله، وأمسح عنه غبار النسيان وإهمال الزمان. باشرت حالا أبحث عن هذا الكتاب، فوقعت على أربع نسخ منه في دار الكتب المصرية في القاهرة. دقت النظر فيها، وتبادلت الرأي مع الدكتور رمضان، الذي شجعني بدوره على إحياء هذا الكنز النفيس.

ومن ساعته نذبت نفسي لإنجاز هذه المهمة حيث توفرت عوامل محفزة:

- إيماني أنّ تحقيق التراث العربي هو القاعدة الأساس لخدمة الكتاب العزيز واللغة العربية

- قيمة الكتاب، وما احتواه من مادة غزيرة شاملة لكثير من أنواع المعرفة، وما تميّز به من منهج مستحدث محتذا حذو ابن هشام.

- إعجابي بصاحب الشرح: الشيخ زكريا الأنصاري، المعروف بشيخ الإسلام، بعد أن بهرني بدراساته وشروحه الوافية في ميادين النحو والحديث والقراءات....

- إعجابي بالأصل الذي تناوله الكتاب بالشرح، أعني: كتاب شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري الذي زكاه ابن خلدون بأنه أغنى من سيبويه.

وبعد أن أتممت تحقيق الكتاب، قدمت بين يديه دراسة اشتملت على قسمين:

القسم الأول: أبو يحيى الأنصاري.

من باب واحد، وفي أربعة فصول:

الفصل الأول: حياته.

الفصل الثاني: آثاره.

الفصل الثالث: شواهد.

الفصل الرابع: موقفه من ابن هشام.

القسم الثاني: تحقيق الكتاب، ويقع في بابين:

الباب الأول: الدراسة، وجاءت في خمسة فصول:

الفصل الأول: أهمية الكتاب.

الفصل الثاني: وصف الكتاب.

الفصل الثالث: منهج الكتاب.

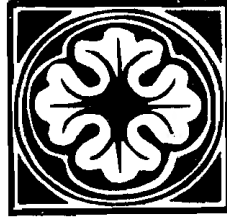
الفصل الرابع: نسخ الكتاب "الخطوط"

الفصل الخامس: منهجية التحقيق.

الباب الثاني:

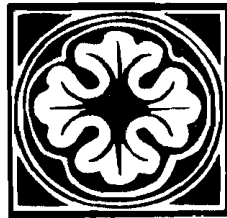
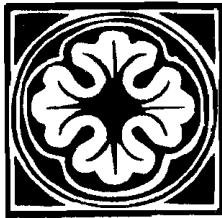
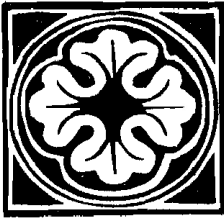
الفهارس.

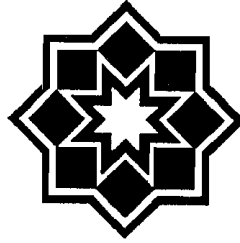
الخلاصة.



القسم الأول

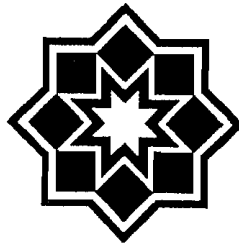
أبو يعقوب زكريا الأنصاري





الباب الأول

أبو يعقوب زكريا الأنصاري



الفصل الأول

حياته ومكانته وصفاته وتصوفه وشعره

حياته.

هو زكريا بن محمد بن أحمد^(١) الأنصاري، يرتد نسبه إلى الخزرج من الأنصار. ولد زكريا في قرية مصرية هي -«السنيكة»- بضم السين سنة ٨٢٤^(٢) هجرية على أرجح الآراء، الموافق ١٤٢٠ ميلادية. وتوفي ٩٢٦ هـ.^(٣)

عاش فقيراً، وعانى من الحرمان والفاقة بسبب موت والده وهو صغير، فتعهدته أمه وقامت على رعايته. وأرسلت به إلى كُتّاب القرية حيث تمكن من حفظ القرآن الكريم، وعمدة الأحكام، وأجزاء من مختصر التبريزي في الفقه.

وما لبث أن ذهب إلى القاهرة وهو لا يزال صبياً غرض الإهاب، فالتحق بالأزهر الشريف. وهناك انصرف إلى العلم يأخذه عن الشيوخ والعلماء، وقطع فيه شوطاً بعيداً، تسعفه ذاكرة قوية يحفظها شغف بالعلم مَلَكَ على الرجل حسّه وتفكيره، رغم شظف العيش وقسوة الحياة التي كانت تضطره ليخرج ليلاً يلتقط قشور البطيخ فيغسلها ويأكلها.

كان شافعي المذهب، وكان متصوفاً. ولي التدريس في الكثير من مدارس القاهرة في الفقه الشافعي. وعمل في الإفتاء حتى تسلّم منصب قاضي القضاة ٨٨٦ هـ.

(١) بعض المصادر تسقط «أحمد».

(٢) ذكرت سنوات أخرى، ٨٢٣ في الأعلام والكواكب و٨٢٠ في النور السافر و٨٢٦، في الدقائق المحكية.

(٣) ذكر في النور السافر أنه توفي ٩٢٥ هـ.

ابتلي في أخريات أيامه بفقد بصره، ولكن ذلك لم يمنعه من الإفتاء والتدريس إلى أن وافته المنية (٩٢٦هـ) ودفن في القاهرة بجوار الإمام الشافعي، وشيّع جنازته خلق كثير من مقدمتهم أمير الأمراء^(١)، ورثاه الشعراء، ومن أحسن ما قيل في ذلك:

قضى زكريا نحبه فتفجرت	عليه عيون النيل يوم حمامه
لتعلم أن الدهر راح إمامه	وما الدهر يبقى بعد فقد إمامه
سقى الله قبراً ضمه مزن صيب	عليه مدى الأيام سح غمامه

مكانته.

تألق نجم الشيخ زكريا، وتبوأ مكانة رفيعة، استحقتها بجهده المتواصل وانقطاعه لطلب العلم والمعرفة. فقد نذر نفسه منذ نعومة أظفاره لهذه الغاية، وغاص في بحر العلوم، وتعمق في القرآن والقراءات والعقيدة والتفسير والفقه والحديث وعلوم العربية: كالنحو والصرف والبلاغة، والمنطق كما قرأ الحساب والجبر والهندسة. مما جعله أهلاً للتدريس والإفتاء.

لقد دوت شهرة الرجل وطبقت سمعته الآفاق، وجاءت أقوال معاصريه شهادات تنطق بهذه المنزلة الرفيعة.

يقول الغزالي: "صار أمثل أهل زمانه ورأس العلماء من أقرانه".^(٢)

ويقول: "جمع من أنواع العلوم والمعارف والمؤلفات المقبولة ومكارم الأخلاق وحسن السمات والتؤدة والأخذ عن الأكابر ما لم يجمعه غيره".^(٣)

(١) انظر الكواكب ٢٠٧.

(٢) الكواكب ١/ ٢٠١.

(٣) الكواكب ١/ ٢٠٠.

ووصفه العيدروسي بأنه شيخ الإسلام قاضي القضاة زين العابدين^(١). كما مدحه القاضي بهاء الدين بقصيدة جاء فيها^(٢):

هو شيخ الإسلام وهو إمام	كان يُقتدى به مهدياً
وله العلم حلة وشعار	ولهذا في المجد أضحى سنياً
ملاً الخافقين في العلم حتى	سار عنه معنعناً مروياً

صفاته

نسبت إليه الكتب التي ترجمت لحياته الكثير من المناقب والخلال الحميدة، فقد كان الرجل كثير الصدقة، وقد جعل نصيباً شهرياً لجماعة من الفقراء، وكان يبالي في إخفاء ذلك^(٣). كما كان ورعاً وقوراً، لطيف المعشر، حريصاً على الوقت؛ فكثيراً ما كان يقول لمن يطيل عليه في الكلام: "عَجِّلْ قَدْ ضَيَّعْتَ عَلَيْنَا الزَّمان"^(٤).

وعُرف عنه التواضع والعفة^(٥)، وسعة الاحتمال حيث يلقي الحاسدين والكارهين باليسر والسماحة^(٦).

ووصف بالنزاهة في حكمه، تلك النزاهة التي لازمته طوال الفترة التي تولّى فيها القضاء، وهو منصب تردد في قبوله أصلاً^(٧).

(١) انظر النور السافر: ١١١.

(٢) انظر القصيدة في الكواكب ١/ ٢٠٥-٢٠٦.

(٣) انظر الكواكب ١/ ٢٠٢.

(٤) الكواكب ١/ ٢٠٢.

(٥) انظر الضوء اللامع ٣/ ٢٣٦.

(٦) انظر الضوء اللامع ٣/ ٢٣٧.

(٧) انظر الضوء اللامع ٣/ ٢٣٧.

كان الرجل يكره الجود والزيغ في الأحكام، ويكره من جار أو زاغ في حكمه فقد قال يهجو قاضياً جائراً اسمه صالح^(١).

الاسم غير المسمى والحق أبلج واضح
إن كنت تذكر هذا فانظر لسيرة صالح
ويروى أنه كان صاحب كرامات؛ فقد دعا لرجل أعمى ذات مرة فأبصر.

تصوفه

أخذ الشيخ زكريا التصوف عن عدد كبير من أعلامه الذين عاصروه، وذكر العيدروسي عدداً منهم^(٢).

وضع كتاباً في التصوف سماه -الفتوحات الإلهية في نفع ذوات الأرواح الإنسية - كما شرح كتابين هما: شرح الرسالة القشيرية بكتابه إحكام الدلالة على تحرير الرسالة، ورسالة أرسلان بكتابه "فتح الرحمن بشرح رسالة المولى أرسلان".

قصده الناس في شرح وتفسير أشعار الصوفيين كلما أشكل عليهم شيء منه، فقد كان له ذوق في فهم كلام القوم يشرحه على أتم وجه، ويجيب عنه الأجوبة الحسنة إذا أشكل^(٣). بل كان يتأول كلامهم تأويلات جليلة، ضمن كتابه شرح الروض كثيراً منها. منها. وكان يقول: ألفقيه إذا لم يكن له معرفة بمصطلح ألفاظ القوم فهو كالخبز الخاف بغير آدم^(٤).

(١) انظر النور السافر ١١٦.

(٢) انظر النور السافر ١١٣.

(٣) انظر الكواكب ٢٠٤.

(٤) انظر الكواكب ٢٠٤.

كان يتأسى ابن عربي وابن الفارض، ويرى أن ابن عربي أوسع في المعرفة، وابن الفارض أوغل في المحبة لله،^(١) وكلاهما عنده أولياء لله، لكن ابن عربي دون ابن الفارض في ذلك^(٢).

شعره

رويت له بعض الأشعار في أغراض متعددة، ولكنها أشعار متوسطة في معانيها ومبانيها.

قال متوسلاً إلى الله أن يغفر ذنوبه ويحيره من النار:

إلهي أنا العبدُ المسيء وليس لي	سواك ولا علم لدي ولا عمل
إلهي ذنوبي مثل سبعة أبحر	ولكنها في جنب عفوك كالبلل
إلهي بحق الهاشمي محمد	أجرني من النيران إنني في وجل
وباللطف والعفو الجميل تولني	وبالخير فامنن عند خاتمة الأجل

وقال في بيان المواضع التي تُباح فيها الغيبة^(٣).

وُباح غيبة، لمستفتٍ ومن	رام إغائفة لدفع منكر
ومعرف ^(٤) متظلم متكلم	في معلن فسقاً مع المحذر

(١) انظر الكواكب ٢٠٤.

(٢) انظر الكواكب ٢٠٤.

(٣) انظر الكواكب ١ / ٢٠٥.

(٤) بالأصل ومعرفة.

وقال يهجو قاضياً (اسمه صالح) كان ظالماً جائراً في أحكامه^(١)

الاسم غير المسمى والحق أبلج واضح
إن كنت تنكر هذا فانظر لسيرة صالح
وسئل ذات مرة عن شعر العارفين ... فأجاب مفسراً موضحاً، ... ثم قال
نظماً^(٢):

عمد في الدارين أكمل خلقه تعالى وقطب الأنبياء مصدقة
وخاتم رسل الله وهو الذي به أزيلت جميع المعجمات الموثقة

آثاره

ترك زكريا الأنصاري عشرات المؤلفات والآثار، وفيما يلي بيان لهذه الآثار مرتبة وفقاً لحروف الهجاء:

- ١- إحكام الدلالة على تحرير شرح الرسالة^(٣). وهو شرح على رسالة في التصوف للإمام عبدالكريم القشيري.
- ٢- الآداب^(٤).
- ٣- الأدب في تعريف الأرب^(٥).
- ٤- أدب القاضي على مذهب الشافعي^(١).

(١) انظر النور السافر ١١٦.

(٢) انظر الكواكب ١/ ٢٠٥.

(٣) انظر هدية العارفين ١/ ٣٧٤.

(٤) انظر كشف الظنون ١/ ١٤.

(٥) ذكره بروكلمان في الملحق ١١٨/٢.

٥- أسنى المطالب في شرح روض الطالب^(٢)، شرح فيه كتاب روض الطالب (في الفقه) لابن المقرئ.

٦- أسئلة حول آيات من القرآن^(٣).

٧- الأضواء البهجة في إبراز دقائق المنفرجة^(٤)، وهو شرح لقصيدة الإمام التّوّزي. وهو أكبر شرحين قام بهما الشيخ زكريا لهذه القصيدة. وهناك شرح آخر صغير سمّاه «الخلاصة»^(٥)

٨- إعراب القرآن^(٦).

٩- الإعلام بأحاديث الأحكام^(٧).

١٠- الإعلام والاهتمام لجمع فتاوى شيخ الإسلام^(٨).

١١- أقصى الأماني في علم البيان والبديع والمعاني^(٩).

(١) انظر الكشف ٤٢/١، ٤١، وهدية العارفين ١/٣٧٤.

(٢) انظر الثور السافر ١١٤ والأعلام ٨١/٣ وانظر الضوء اللامع ٢/٢٩٥.

(٣) ذكره بروكلمان في الملحق ١١٨/٢ باسم: «ذكر آيات القرآن المتشابهات». وذكر محقق فتح الرحمن أنها رسالة من ١٢ صفحة.

(٤) انظر كشف الظنون ١٣٤٦، والمنفرجة قصيدة مطلعها:

اشـتـدي أزمـة تفرجـي قـد آذن ليـك بـالبـلج

(٥) انظر الكواكب ١/٢٠٢.

(٦) ذكره محقق فتح الرحمن بكشف ما يلتبس من القرآن.

(٧) انظر الكواكب ١/٢٠١.

(٨) بروكلمان ٢/١٢٣.

(٩) ذكره محقق فتح الرحمن دون إشارة إلى المصدر.

- ١٢- بلوغ الأدب بشرح شذور الذهب^(١). شرح فيه كتاب شرح شذور الذهب (في النحو) لابن هشام الأنصاري، وهو الكتاب الذي نحققه.
- ١٣- بهجة الحاروي. وهو شرح لكتاب الحاروي الصغير للقزويني (في الفروع).
- ١٤- تحرير تنقيح اللباب. اختصر فيه كتاب تنقيح اللباب (في الفقه) للإمام العراقي^(٢). العراقي^(٢). ثم شرحه وسماه «تحفة الطلاب».
- ١٥- تحفة الباري بشرح صحيح البخاري^(٣)
- ١٦- تحفة الراغبين في بيان أمر الطواعين^(٤).
- ١٧- تحفة الطلاب لشرح تحرير تنقيح اللباب^(٥). وهو شرح على كتابه «تحرير تنقيح اللباب». وربما يكون هو المراد «بفتح الوهاب بشرح تنقيح اللباب» كما يقول محقق فتح الرحمن^(٦).
- ١٨- التحفة العلية في الخطب المنبرية^(٧). وقد يكون هو «ديوان الخطب الذي ذكره الغزّي في كواكبه».

- ١٩- تحفة نجباء العصر في أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر (في التجويد)^(٨)

(١) انظر كشف الظنون ٤٧٨/١ وهدية العارفين ٣٧٤/١.

(٢) انظر بروكلمان ٢٣٦/٣ وكشف الظنون ١٤٥١ و ١٤٥٢ وهدية العارفين ٣٧٤/١.

(٣) انظر الكواكب ١٩٩/١.

(٤) بروكلمان ١٢٤/٢.

(٥) انظر كشف الظنون الكشف ١٥٤١ و ١٥٤٢ وانظر الضوء اللامع ٣٣٦/١ — ٣٤٤ وهدية العارفين ٣٧٤/١.

(٦) فتح الرحمن ٤٧.

(٧) هدية العارفين ٣٧٤/١.

التجويد^(١) وربما يكون هو المراد بـ: «مقدمة في أحكام النون»^(٢).

٢٠- تعريفات القاضي زكريا. عرفت بعدة أسماء: تعريف الألفاظ الاصطلاحية، أو مدلولات الألفاظ الفقهية، أو مقدمة في الألفاظ المتداولة في أصول الفقه والدين، أو الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة^(٣).

٢١- تلخيص الأزهية في أحكام الأدعية للزركشي^(٤).

٢٢- تلخيص تقريب النشر. لخص فيه كتاب التقريب «للجزري»^(٥).

٢٣- ثبت شيوخ الأنصاري. ذكر فيه أسماء شيوخته^(٦).

٢٤- حاشية على التلويح، للسعد التفتازاني^(٧).

٢٥- حاشية على شرح جمع الجوامع في أصول الفقه، لتاج الدين السبكي^(٨).

٢٦- الحواشي المفهومة في شرح المقدمة. وهو حواشٍ وضعها الأنصاري على مقدمة ابن الجزري. وللشيخ الأنصاري على هذه المقدمة شرح آخر هو الدقائق المحكمة...^(٩) ورد ذكره في الرقم ٢٩ من هذا الثبوت.

(١) هدية العارفين ١ / ٣٧٤.

(٢) الكواكب السائرة ٢٠١.

(٣) انظر الحدود الأنيقة ٤٧ (تحقيق الدكتور مازن المبارك).

(٤) هدية العارفين ١ / ٣٧٤.

(٥) كشف الظنون ٢ / ١٩٥٢.

(٦) الكواكب السائرة ١ / ١٩٨ و ٢٠٢.

(٧) معجم المطبوعات ٢ / ١٩٦٥ وفتح الرحمن ٤٩.

(٨) هدية العارفين ١ / ٣٧٤ والكواكب السائرة ١ / ٢٠١.

(٩) هدية العارفين ١ / ٣٧٤.

٢٧- خلاصة الفوائد المحمدية في شرح البهجة الوردية^(١). وللشيخ زكريا شرح آخر على البهجة هو: الغرر البهية.^(٢)

٢٨- الدرر السنية في شرح الألفية لابن مالك^(٣) (في النحو والصرف).

٢٩- الدقائق المحكمة في شرح المقدمة. والمقدمة كتاب لشمس الدين الجزري، اشتهر باسم "المقدمة الجزرية" في القراءات وكان الشيخ زكريا قد وضع عليها الحواشي المفهمة.

٣٠- ديوان شعر^(٤)

٣١- رسالة في اصطلاح الصوفية^(٥)

٣٢- الزبدة الرائقة في شرح البردة الفائقة. وهو شرح لقصيدة الكواكب الدرية في مدح خير البرية للبوصيري واشتهرت بالبردة.

٣٣- شرح الأربعين النووية^(٦)

٣٤- شرح إيساغوجي. اشتهر هذا الشرح باسم "المطلع"^(٧).

٣٥- شرح الشمسية. والشمسية مختصر في المنطق لنجم الدين القزويني^(٨).

(١) البهجة الوردية منظومة وضعها زين الدين عمر بن مظفر الوردی ت ٧٤٩ نظم بها كتاب الحاوي الصغير في فروع الشافعية. انظر كشف الظنون ٤٥٩/١.

(٢) انظر الكواكب ٢٠١/١ وهدية العارفين ٣٧٤/١.

(٣) هدية العارفين ٣٧٤/١.

(٤) هدية العارفين ٣٧٤/١.

(٥) بروكلمان المجلد ٢/ ١١٨.

(٦) هدية العارفين ٣٧٤/١ وفتح الرحمن ٥١.

(٧) فتح الرحمن ٤٦ وانظر بروكلمان ١٢٤/٢.

(٨) الكواكب السائرة ٢٠٢/١ وهدية العارفين ٣٧٤/١.

٣٦- شرح صحيح مسلم بن الحجاج^(١).

٣٧- شرح ضابطة الأشكال الأربعة^(٢).

٣٨- شرح مختصر قُرة العين في الفتح والإمالة بين اللفظين^(٣). وقرة العين رسالة في التجويد لابن القاصح.

٣٩- شرح مختصر المزني^(٤). وهذا المختصر في الفروع.

٤٠- شرح المنهاج للبيضاوي. وهو منهاج الوصول إلى علم الأصول / للبيضاوي^(٥).

٤١- عماد الرضا ببيان أدب القضا^(٦).

٤٢- غاية الوصول إلى لب الأصول^(٧). لب الأصول كتاب في الفقه. وهو مختصر وضعه الشيخ زكريا لكتاب "جمع الجوامع" لتاج الدين السبكي، ثم قام زكريا بشرح مختصره هذا.

٤٣- الغرر البهية في شرح البهجة الوردية^(٨). وهو الشرح الكبير الذي وضعه الشيخ زكريا على منظومة الحاوي المسماة: "البهجة الوردية" وهناك شرح آخر لهذه المنظومة لشرح الصغير وهو: خلاصة الفوائد الحمديّة...

(١) هدية العارفين ١/ ٣٧٤.

(٢) هدية العارفين ١/ ٣٧٤.

(٣) هدية العارفين ١/ ٣٧٤.

(٤) فتح الرحمن ٥٣.

(٥) كشف الظنون ٢/ ١٨٨٠ وهدية العارفين ١/ ٣٧٤.

(٦) نشره الدكتور مازن المبارك في الحدود الأنيقة ص ٣٤.

(٧) معجم المطبوعات ١/ ٤٨٦ و ٤٨٧ وفتح الرحمن ٤٩ وانظر بروكلمان، الملحق ٢/ ١١٨.

(٨) الضوء اللامع ٣/ ٢٣٦ والنور السافر ١١٤ وكشف الظنون ١/ ٦٢٧ وهدية العارفين ١/ ٣٧٤.

٤٤- فتح الإله الماجد بإيضاح شرح العقائد. والعقائد: كتاب لنحم الدين التّسفي، وهو غير التّسفي المفسر. وعليه شروح متعددة منها شرح للتفتازاني، وهذا الشرح هو الذي تناوله زكريا^(١).

٤٥- فتح الباري بشرح ألفية العراقي. في مصطلح الحديث^(٢)، وكان زين الدين العراقي، المشهور بالحافظ العراقي قد لخص كتاب علوم الحديث، لابن الصلاح في ألفية تعرف بـ«ألفية الحديث» وضعت عليها شروح متعددة، منها هذا الشرح لزكريا.

٤٦- فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل. كتاب أنوار التنزيل وأسرار التأويل (أحد كتب التفسير المشهورة) للبيضاوي. وقد وضع عليه الشيخ زكريا هذه الحاشية^(٣).

٤٧- فتح رب البرية بشرح القصيدة الخرزجية^(٤). القصيدة الخرزجية تتناول العروض والقافية، نظمها ضياء الدين الخرزجي. شرحها الشيخ زكريا بكتابه هذا.

٤٨- فتح الرحمن بشرح رسالة المولى أرسلان^(٥). رسالة أرسلان في التوحيد، وضعها أرسلان بن يعقوب الدمشقي، شرحها الشيخ زكريا.

٤٩- فتح الرحمن بشرح لقطة العجلان^(٦). لقطة العجلان وبلة الظمآن للشيخ بدر الدين الزركشي. شرحه الشيخ زكريا في هذا الكتاب.

٥٠- فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن. وهو كتاب في التفسير.

(١) كشف الظنون ١١٤٧/٢ وهدية العارفين ٣٧٤/١.

(٢) كشف الظنون ١٥٦/١ وانظر هدية العارفين ٣٧٤/١.

(٣) كشف الظنون ١٨٨/١ والكوكب السائرة ٢٠١/١.

(٤) معجم المطبوعات ٤٨٦.

(٥) الكواكب السائرة ٢٠٢/١ وهدية العارفين ٣٧٤/١.

(٦) كشف الظنون ١٥٥٩/٢.

- ٥١- فتح العلام بشرح أحاديث الأحكام. كان الشيخ زكريا قد ألف كتاب «الإعلام بأحاديث الأحكام»، ثم شرحه في كتابه هذا.
- ٥٢- فتح المبدع في شرح المقنع^(١).
- ٥٣- فتح منزل المثاني بشرح أقصى الأمانى في البيان والبدیع والمعاني^(٢). أقصى الأمانى مختصرٌ لتلخيص المفتاح. قام الشيخ زكريا بشرحه في هذا الكتاب.
- ٥٤- فتح الوهاب بشرح الآداب/ في الجدل^(٣). وهو شرح لكتابه «الآداب» أو «آداب البحث».
- ٥٥- فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب. ألف النووي كتاباً سماه «منهاج الطالبين»^(٤) اختصره الشيخ زكريا، وسمى مختصره «منهج الطلاب» ثم شرح هذا المختصر، وسمى شرحه «فتح الوهاب بشرح الآداب».
- ٥٦- فتح الوهاب بما يجب تعلمه على ذوي الألباب. لم أجد أحداً أشار إليه أو ذكره، ولكن محقق كتاب فتح الرحمن قال: توجد منه نسخة مخطوطة بالتميمورية بمصر^(٥).
- ٥٧- التحفة الأنسية لغلق التحفة القدسية^(٦). التحفة القدسية في اختصار الرحبية: منظومة في علم الفرائض لابن الهائم، والرحبية أرجوزة في الفرائض اسمها «بُغية الباحث» واشتهرت بالرحبية نسبة إلى ناظمها محمد بن علي الرحبي. قام الشيخ زكريا بشرح «التحفة» في كتابه هذا، وقد جاء اسم الكتاب في الضوء اللامع «التحفة الأنسية»^(٧).

(١) بروكلمان، الملحق ٢/ ١١٨.

(٢) كشف الظنون ١/ ٤٧٨.

(٣) كشف الظنون ١/ ٤٧٨.

(٤) بروكلمان ٢/ ١٢٤ والكواكب ١/ ٢٠١ وهدية العارفين ١/ ٣٧٤.

(٥) فتح الرحمن ٥٤.

(٦) كشف الظنون ١/ ٢٧٢ وهدية العارفين ١/ ٣٧٤.

(٧) الضوء اللامع ٣/ ٢٣٦.

- ٥٨- الفتوحات الإلهية في نفع أرواح الذوات الإنسانية^(١).
- ٥٩- لب الأصول. هذا الكتاب اختصار لكتاب «جمع الجوامع» للسبكي في أصول الفقه^(٢).
- ٦٠- لوامع الأفكار في شرح طوالح الأنوار. طوالح الأنوار، كتاب في التوحيد للقاضي البيضاوي. قام الشيخ زكريا بشرحه في كتابه هذا.
- ٦١- اللؤلؤ النظيم في روم التعلم والتعليم، -رسالة-.
- ٦٢- مختصر الآداب، للبيهقي. الآداب كتاب في الحديث لأحمد بن الحسين البيهقي^(٣). اختصره الشيخ زكريا في هذا الكتاب.
- ٦٣- شرح مختصر أدب القضاء للغزي^(٤). أدب القضاء هو الاسم المتداول لكتاب «أدب الحكام في سلوك طرق الأحكام».
- ٦٤- مختصر بذل الماعون^(٥). بذل الماعون في فصل الطاعون «كتاب لابن حجر العسقلاني.
- ٦٥- مقدمة في الكلام على البسملة والحمدلة^(٦).
- ٦٦- المقصد لتلخيص ما في المرشد. لخص الشيخ زكريا في هذا الكتاب كتاب الحافظ العماني «المرشد في الوقف والابتداء»

(١) هدية العارفين ١/ ٣٧٤.

(٢) انظر بروكلمان ٤/ ١٢٤.

(٣) الكواكب السائرة ١/ ٢٠١ وانظر بروكلمان ٢/ ١٢٤.

(٤) الكواكب السائرة ١/ ٢٠١.

(٥) الكواكب السائرة ١/ ٢٠١.

(٦) الكواكب السائرة ١/ ٢٠١.

٦٧- المناهج الكافية في شرح الشافية^(١). والشافية كتاب في علم الصرف لابن الحاجب، شرحه الشيخ زكريا.

٦٨- منهج الطلاب. مختصر لكتاب منهاج الطالبين للإمام النووي.

٦٩- منهج الوصول إلى تخريج الفصول^(٢). كتاب الفصول المهمة في علم ميراث الأمة لابن الهائم. كتب الشيخ زكريا له شرحين: الكبير وهو هذا الكتاب. والشرح الصغير وهو الكتاب اللاحق.

٧٠- منهج الوصول إلى تخريج الفصول. وهو شرح آخر مبسط لكتاب الفصول المهمة....

٧١- نهاية الهداية في شرح الكفاية^(٣). الكفاية هي أرجوزة في الفرائض نظمها ابن الهائم. شرحها الشيخ زكريا، وذكر السخاوي هذا الشرح بعنوان «نهاية الهداية في تحرير الكفاية»^(٤)

٧٢- نهج الطلاب في شرح منهاج الطالبين^(٥). وهو شرح على منهاج الطالبين للنووي.

٧٣- هداية المنتسك وكفاية المتمسك^(٦).

(١) هدية العارفين ١/ ٣٧٤.

(٢) الضوء اللامع ٣/ ٢٣٦.

(٣) هدية العارفين ١/ ٣٧٤ وانظر بروكلمان ٢/ ١٢٤.

(٤) الضوء اللامع ٣/ ٢٦٣.

(٥) هدية العارفين ١/ ٣٧٤.

(٦) بروكلمان ٢/ ١٢٣.



الفصل الثاني

شواهد

أولاً: القرآن الكريم

عني العرب بكتاب الله عز وجل عناية عزّ نظيرها، فقد توفر على خدمته كتابة الوحي، وحفظه القرآن الذين حفظوا كل آية، بل كلمة فيه. حتى غدا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

بلغت شواهد زكريا من الآيات أكثر من أربعمئة، ويلاحظ الدارس لهذه الشواهد المعالم الآتية:

الشمولية التي تغطي قضايا النحو والصرف وما فيهما من شذوذ وقياس ونقل وإشباع ووقف. إذ لم يترك باباً إلا حشد له من الشواهد الكثيرة ضح غامضه ويكشف جوانبه. ولا يتسع المقام لسرد جلّها، بل سأكتفي بإيراد أقلّها:

- تحدث عن «هل» وذكر أنها تدخل على الاسم والفعل ولا تعمل فيهما. ثم استشهد بدخولها على الاسم بالآية الكريمة: {فَهَلْ أُنْتُمْ شَاكِرُونَ} ^(١). واستشهد لدخولها على الفعل بقوله تعالى: {هَلْ أُنِئ عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مِّنَ الدَّهْرِ} ^(٢) ثم عقب بعد ذلك قائلاً: ولا عمل لها فيهما.

- في باب الأفعال المعتلة تناول الفعل المعتل الآخر بالواو أو الياء، مبيناً أنه تظهر عليه الفتحة، ويسكن بحذف حرف العلة. ثم ذكر عدداً من الآيات منها {لَنْ نُدْعُو مِنْ

(١) الأنبياء ٢١ / ٨٠. وانظر النسخة ط ٣ / ١.

(٢) الإنسان ٧٦ / ١. وانظر النسخة ط ٣ / ١.

دُونَ اللَّهِ إِلَهًا^(١). ومنها {وَلَا تُنْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ^(٢).

- وعندما تحدث عن المصدر قال: "يعمل منوناً وغير منون، وعمله منوناً أقيس من عمله مضافاً، أو مقروناً بال، لأنه حيثئذ يشبه الفعل في التنكير وساق دليلاً على ذلك الآية {أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا^(٣). أي أن يطعم".

- وعندما تحدث عن المضارع قال: "ت حذف نون المضارع المجزوم من كان، مستدلاً بالآية {وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا^(٤). ثم قال: وفيها إعلال، أصله أكون، فحذفت الضمة للجازم، والواو للساكنين والنون للتخفيف^(٥)".

- وفي المضارع المعتل الآخر المجزوم قال: إنه يجزم بحذف حرف العلة، مستدلاً بالآية {إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ^(٦) على قراءة قنبل بإثبات الياء مع وجود الجازم، مؤول بأن الياء فيه للإشباع، أو يجعل (مَنْ) موصولة، وإنما سكن «يصبر»، لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة، أو لأنه وصل بنية الوقف.

مناقشة وجوه الإعراب:

- عندما تحدث عن نواصب الفعل المضارع، وقف عند «أن» قائلاً: إذا سبقت بظن يجوز فيها وجهان. الرفع والنصب، وهو أرجح، ثم استشهد بالآية {وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً^(٧).

(١) الكهف ١٨/١٤. وانظر النسخة ط ١٠/١.

(٢) القصص ٢٨/٧٧. وانظر النسخة ط ١٠/١.

(٣) البلد ٩/١٤. وانظر النسخة ط ٥١/١.

(٤) انظر النسخة ط ٢٦/١.

(٥) يوسف ١٢/٩٠، وتكملة الآية: {فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَضِيعُ أَجْرَ الْحَسَنِينَ}، وانظر النسخة ط ١٠/١.

(٦) المائدة ٥/٧١. وانظر النسخة ط ٣٨/ب.

- وعندما استشهد بالآية الكريمة {سَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ} ^(١) قال: «فأيُّ» في الآية مفعول مطلق منصوب بما بعده، أي ينقلبون أيّ انقلاب، لا مفعول به منصوب بما قبله، لأنه يخرج من الصدريّة ^(٢)

ولا يتوانى أن يرد رأياً أو يخالفه. فقد أجاز الكسائي أن يتأخر اسم الفعل عن معموله تمسكاً بالآية {كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ} ^(٣). وردّ زكريا رأيه هذا بقوله: إن «كتاب» يحتمل أن يكون مصدراً مؤكداً لما قبله {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ} ^(٤).

- وفي باب الاستثناء يقول: إذا دخلت «ما» على فعلي الاستثناء خلا وعدا، فهي مصدرية ولا يليها الحرف. وبعضهم قدر «ما» زائدة، فَجَوَزَ الجر بهما على أنهما حرفان، وهو شاذ. إذ لم تعهد زيادتها قبل حرف الجر، بل بعده. وعزز ذلك بالآية {عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ} ^(٥).

الاحتجاج بالقرآن في مجال المعنى اللغوي:

في تعريف الكلمة قال: تقال للجمل المفيدة، كقوله تعالى {وَوَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ} ^(٦). وفي حديثه عن الأفعال المتعدية قال: الفعل زوج يتعدى مباشرة، أو بحرف الجر. تقول: زوجته هنداً، أو بهند، واستشهد ^(٧) بقوله تعالى {وَزَوْجَتَاهُم بِحُورٍ عِينٍ} ^(٨).

(١) الشعراء ٢٦/٢٢٧.

(٢) انظر النسخة ط ٥٣ / ب.

(٣) النساء: ٤/٢٤. انظر النسخة ط ٥٣ / ب.

(٤) النساء: ٤/٢٤. وانظر النسخة ط ٥٣ / ب.

(٥) المؤمنون ٢٣/٤٠ وانظر النسخة ط ٣٥ / ب.

(٦) الأنعام ٦/١١٥ وانظر النسخة ط ١ / ب.

(٧) انظر النسخة ط ٤٨ / أ.

(٨) الدخان ٤٤ / ٥.

وفي باب التمييز قال: ويسمى التفسير والتبيين، وهو لغة: فصلُ الشيء عن غيره.
وأورد الآية {وَأَمَّا تَزُوا الْيَوْمَ أُيُّهَا الْمُجْرِمُونَ} ^(١) أي انفصلوا.

توظيف القرآن الكريم للاحتجاج به على لهجات العرب:

يقول إذا كان الاستثناء منقطعاً، فتميم تجيز مع النصب إتباعه للمستثنى منه، إن صح التفرغ، والحجازيون يوجبون نصبه، وقد أجمعت السبعة عليه في {مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ} ^(٢).

- واستشهد بالآية {وَأَسْرُوا النُّجُوى الَّذِينَ ظَلَمُوا} ^(٣) وحملها على لغة العرب «أكلوني البراغيث». ثم بين رأيه في إعرابها قائلاً: وأحسن الوجوه فيها إعراب الذين ظلموا مبتدأ، وما قبله خبر ^(٤).

الاكتفاء بجزء من الآية: لم يكن يتم الآية التي يستشهد بها أحياناً، وإنما يكتفي بموضع الشاهد، فيجىء المعنى مبتوراً، (ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن الدارسين في زمنه كانوا يحفظون كتاب الله عن ظهر قلب)، مثل:

- {قَدْ أَفْلَحَ} ^(٥).

- {كَمَنْ لَا يَخْلُقُ} ^(٦).

- {فَنِعِمَّا هِيَ} ^(٧).

(١) يس ٣٦ / ٥٩. وانظر النسخة ط ١/٣٤.

(٢) النساء ١٥٧ / ٤. وانظر النسخة ط ١/٣٦.

(٣) الأنبياء ٢١ / ٣.

(٤) انظر النسخة ط ٢٤ / ب.

(٥) المؤمنون ٢٣ / ١. والأعلى ٤٧ / ١٤ والشمس ٩١ / ٩ وانظر النسخة ط ٥ / ب.

(٦) النحل ١٦ / ١٧. وانظر النسخة ط ٢٠ / أ.

(٧) البقرة ٢ / ٢٧١. وانظر النسخة ط ٢١ / ٢.

- {نُعْجَةٌ وَاحِدَةٌ} ^(١).

وربما جاء بآخر كلمة من آية والكلمة الأولى من التي تليها نحو: {مَفَازًا حَدَائِقَ} ^(٢).

العناية بالقراءات:

- عني كثيراً بالقراءات، فبين وجوه القراءات ورجح بعضها وربما أشار إلى ما فيها من شذوذ أو مخالفة لمبدأ القياس والسماع. وكان يحرص على تعزيز ما يذهب إليه بآيات من القرآن الكريم.

- استشهد بالآية {هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ} ^(٣) وقال: قرئ «يوم» بالفتح بناء وبالرفع إعراباً، وهو الأرجح، لإضافته إلى معرب.

بيان وجه القراءة الجائزة في أساليب العربية (مع أن أحداً لم يقرأ بها).

- فعندما تحدث عن الظرف المبهم «وهو ما لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه» كمثل ودون وبين، قال إنه مبني على الفتح للإضافة ويجوز إعرابه، لكن بناءه أرجح، واستدل بالآية الكريمة {وَمِمَّا ذُوْنَ ذَلِكَ} ^(٤) ثم قال: وقد قرئ بالوجهين إلا دون، فلم فلم يقرأ بالرفع، ولو قرئ به على أنه مبتدأ لكان ذلك جائزاً.

- عندما تحدث عن المبنيات، عدّ منها «أي الموصولة» إذا أضيفت وكان صدر صلتها محذوفاً كما في الآية {ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ} ^(٥).

وإذا لم تضاف، أو أضيفت وذكر صدر صلتها أعربت، ثم قال: وبعضهم؛ أي العرب

(١) ص ٢٣/٣٨. وانظر النسخة ط / .

(٢) النبأ ٧٨ / الأيتان ٣٢، ٣٣. وانظر النسخة ط ٦٠/ب.

(٣) المائدة ١١٩/٥ وانظر النسخة ط ١٢/أ.

(٤) الجن ١١/٧٢ وانظر النسخة ط ١٢/أ وب.

(٥) مريم ٦٩/١٩ وانظر النسخة ط ١٤/ب.

أو النحاة يعربونها مطلقاً، ومنهم من أعرب «أشد» بالنصب على قراءة شاذة.

ثانياً: الحديث الشريف

زكريا من النحاة الذين أخذوا بالحديث الشريف واعتمدوه للاحتجاج به. وكما هو شأنه في القرآن الكريم، فقد استشهد بالحديث على قضايا نحوية لغوية مختلفة منها:

الشدوذ والندرة

في شواهد على الشذوذ أورد الحديث «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار». والمعروف أن الفعل يلزم الأفراد مع المثنى والجمع، فجاء الحديث على خلاف هذه القاعدة شذوذاً^(١).

وفي حديثه عن التوايع يقول: «لا يجوز العطف على الضمير المتصل من غير توكيده بضمير منفصل» ثم أورد الحديث: «كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر» فقد تم العطف بلا توكيد، وذلك نادر^(٢).

وفي حديثه عن «ما المصدرية» استشهد بالحديث: «كما تكونوا يولى عليكم» دليلاً على أنها أعملت حملاً على «أن»^(٣).

وفي باب الاستثناء بين أن الأصل ألا تدخل «ما» على الفعل «حاشا» ثم قال: وربما دخلت بدليل قوله صلى الله عليه وسلم: «أسامة أحب الناس إليّ ما حاشا فاطمة. وذلك نادر^(٤)».

(١) انظر النسخة ط ٢٤/ب.

(٢) انظر النسخة ط ٦٢/ب.

(٣) انظر النسخة ط ٣٩/أ.

(٤) انظر النسخة ط ٣٦/ب.

بيان الحكم في القضية والإشارة إلى الأفصح:

في باب الأسماء الستة، رأى أن «الهن» يعرب أحياناً بالحركات لا بالحروف، واستدل بالحديث «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا» ثم قال «وهو الأفصح»^(١).

ثالثاً: الشعر

أقبل النحاة و اللغويون على الشعر المروي عن العرب الفصحاء، الموثوق بنسبته إلى قائله، ولم يكن زكريا بدعاً بين هؤلاء، ورغم ذلك فقد جاءت بعض شواهدة مجهولة القائل أو مختلفاً في نسبتها، وقد تجاوز عدد هذه الشواهد الشعرية عنده المئتين. وهذه معالم شواهد الشعرية:

الاحتجاج بالشعر على اللهجات واللغات:

- يقول: طي تلزم «ذو» الواو في كل الحالات^(٢) واستدل بالبيت:

فإما كرام موسرون لقيتهم فحسى من ذو عندهم ما كفانيا
- ويقول «بعض العرب يعربون الأسماء الستة بالحركات وإن كانت مضافة إلى غير ياء المتكلم»^(٣)، واستدل بالبيت:

بأبه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم
- وعندما تحدث عن الأسماء المبنية على الكسر ذكر منها: فعالِ علماً للمؤنث

(١) انظر النسخة ط ٧/أ.

(٢) انظر النسخة ط ٧/أ.

(٣) انظر النسخة ط ٧/ب.

كَحَذَامٍ وَقَطَامٍ... وقال: يكون مبنياً على الكسر في لغة أهل الحجاز^(١)، مستدلاً بالبيت:

إذا قالت حَذَامٌ فصَدَّقوها فإن القولَ ما قالت حَذَامٌ

- وفي حديثه عن الأسماء المبنية أورد البيت التالي:

ومرَّ دهرٌ على وبارٍ

فهلكت جهرة وبارُ

قائلاً: بنى وبار الأول على الكسر

وذكر أن الاسم المبني على وزن فعّالٍ، يشترط التميميون أن يكون مختوماً بالراء وإلا منعه من الصرف. ثم قال: أكثر بني تميم يوافقون الحجازيين على ما كان بالراء، ويمنعون الصرف في الباقي^(٢).

- وفي باب الفاعل، ذكر أن الفعل يبقى موحداً مع فاعله المثني والجمع ثم قال: «ولكن يؤتى به مثني أو مجموعاً، حملاً على لغة^(٣) «أكلوني البراغيث» واستشهد بأبيات منها:

رأين الغواني الشيب لاح بعارضى فأعرضن عني بالحدود النواضر
الاستشهاد بالشعر لترجيح وجه إعرابي على غيره.

- أورد بيت النابغة:

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت: ألما أصحُ والشيبُ وازعُ
ثم قال: يروى حين بالجر إعراباً، وبالفتح بناء، وهو الأرجح، لإضافته إلى مبني

(١) انظر النسخة ط ١٣/ب.

(٢) انظر النسخة ط ١٣/ب.

(٣) انظر النسخة ط ٢٤/٢.

فاكتسب منه البناء^(١)

- وعندما تحدث عن اسم الفعل قال: «لا يتأخر اسم الفعل عن معموله، لأنه ضعيف في العمل، وجوز الكسائي تأخره عنه تمسكاً بقول بعضهم:

يا أيها المائحُ دلوي دونكا

إني رأيتُ الناس يحمدونكا

ثم قال: وردَ بأن «دلوي» في البيت يحتمل أن يكون مبتدأ خبره دونكا، أو مفعولاً يَحْدُ مضمراً ولا يجوز نصبه بـ«دونك» محذوفة لأن اسم الفعل لا يحذف دون معموله^(٢).

- وفي باب التوابع ذكر أنه لا يعطف على ضمير خفضٍ إلا بإعادة الخافض، حرفاً كان أو اسماً، ثم قال: ولا يجب، خلافاً لأكثر البصريين، واستشهد بالبيت:

الآن قرّبت تهجونا وتشتبنا فما بك والأيام من عجب

فقد عطف الأيام على الضمير المجرور محلاً بالباء، وهو الكاف من غير إعادة الجار، وذلك جائز^(٣).

بيان وجه الشذوذ والضرورة و الندرة.

- ذكر أن «أل» التعريف لا تدخل على الفعل، وإنما دخلت عليه في قول الفرزدق:

وما أنت بالحكم التُّ حكومته ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل
شذوداً.

(١) انظر النسخة ط ١١/أ.

(٢) انظر النسخة ط ٥٣/ب.

(٣) انظر النسخة ط ٦٢/ب.

(٤) انظر النسخة ط ٢/أ و ٢١/أ.

وفي حديثه عن الموصولات، أنكر مجيء صلة «أل» ظرفاً. واعتبر ذلك ضرورة أو شذوذاً على خلاف القياس^(١) واستشهد بقول الراجز:

من لا يزال شاكراً على

- وعندما تحدث عن المبنيات على الكسر، عدّ منها: فعال سبأً للمؤنث، كيا فساقٍ بمعنى: يا فاسقة، ويا لكاع، بمعنى: يا الثيمة. ثم قال: ولا تستعمل إلا في النداء، واستشهد بيت الخطيئة:

أطوّف ما أطوّف ثم آوي إلى بيت قعيدته لكاع
وقال: إن ذلك ضرورة شاذة^(٢).

- وفي المنصوبات تحدث عن أفعال الرجاء والشروع والمقاربة فقال: «وربما رفع السبيي بخبر عسى»، «والمراد بالسبيي: الظاهر المتصل بضمير اسم عسى»، واستشهد بالبيت:

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده إذا نحن جاوزنا حفير زياد
ثم قال: إذا رفع (جهده) ففي البيت شذوذان: تجرد خبر عسى من أن، ورفع السبيي، حيث رفع المضارع الواقع خبراً لعسى اسماً ظاهراً «جهده» مضافاً إلى ضمير يعود على اسم «عسى» وأما فيمن نصبه، ففيه شذوذ واحد هو الأول^(٣).

- في باب التمييز يقول: «وندر تقديم التمييز على المتصرف، واستشهد بالبيت:

أنفساً تطيب بنيل المنى وداعي المنايا ينادي جهارا

(١) انظر النسخة ط ٢١/١.

(٢) انظر النسخة ط ١٣/ب.

(٣) انظر النسخة ط ٣٧/ب.

ثم قال: «وقاس مثل ذلك المازني والمبرد والكسائي»^(١).

- ويقول «المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف حرف العلة. وأما قول قيس بن زهير:

ألم يأتيك والأنباء تنمي
بما لاقت لبون بني زياد
بإثبات الياء فهو ضرورة»^(٢).

- وفي باب التنازع يقول: «يحذف وجوباً منصوبه لفظاً أو محلاً، إن استغني عنه إلا في الضرورة الشعرية ومنها قول الشاعر:

إذا كنت ترضيه ويرضيكَ صاحبٌ
جهاراً فكُن في الغيب أحفظ للود
فقد تنازع عاملان الاسم «صاحب» بعدهما. يحتاجه الأول مفعولاً به، والثاني فاعلاً. وقد عمل فيه الثاني فرفعه به على الفاعلية، ثم أضمر مع الأول ضميره وهذا من ضرورات الشعر»^(٣).

- في باب الأسماء المبنية، ذكر منها ما كان على وزن فَعَالٍ سبباً للمؤنث، ثم قال: وهذا محصور في النداء، وعليه جاء البيت:

أطوّف ما أطوّف ثم آوي
إلى بيتٍ قعيدته لكاع
غير منادى، وذلك ضرورة شاذة»^(٤).

رابعاً: الأقوال والأمثال

اعتمد الشيخ زكريا أقوال العرب الماثورة وأمثالهم وجعلها مصدراً لشواهد النحوية واللغوية، وتالياً معالم هذه الشواهد: إنه يستشهد بها على:

(١) انظر النسخة ط ٣٥/ب.

(٢) انظر النسخة ط ٩/ب.

(٣) انظر النسخة ط ٥٦/أ.

(٤) انظر النسخة ط ٩/ب.

- ذكر أن الفعل يلزم الأفراد مع فاعله المثنى والمجموع، واعتبر ما خالف ذلك شاذاً عن القاعدة على لغة «أكلوني البراغيث»^(١).

والقياس

ذكر قولهم: هو مني مقعد القابلة، ومزجر الكلب، ومناط الثريا. ثم قال: لا يجوز اعتباره في القياس ظرفاً، لعدم اتحاد مادته ومادة فاعله، وإن سمع فشاذ، إن قدر عامله مستقر أو نحوه^(٢).

والندرة والقلة

- ذكر أن «إن» المخففة يليها فعل ناسخ، أما وقوع الفعل غير الناسخ بعدها فقليل، واستدل بقولهم: «إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهية». حيث تلاها فعل مضارع غير ناسخ وهو «يزين» على سبيل الندرة والقلة^(٣).

والشدوذ

- عدّد أدوات النصب ثم قال: هناك مواضع نصب فيها الفعل شذوذاً، واستشهد بقولهم: خذ اللص قبل يأخذك، وقولهم: نسمع بالمعيدي خير من أن تراه^(٤).
علامات الإعراب

- في باب الأسماء الخمسة، بعد أن أشار إلى علامات الإعراب «الحروف». قال: ويجوز النقص في أب وأخ وحم، ومنه قولهم: مكره أخاك لا بطل^(٥).

(١) انظر النسخة ط ٢٤/ب.

(٢) انظر النسخة ط ٣٢/ب.

(٣) انظر النسخة ط ٣٨/أ.

(٤) انظر النسخة ط ٤١/أ.

(٥) انظر النسخة ط ١٢/ب.

الفصل الثالث

موقفه من ابن هشام

كاني بالشيخ زكريا ومن خلال شرحه لكتاب الشذور يعزز مكانة ابن هشام العلمية، إنه أكثر من ذلك يأتّم به ويقف منه موقف التلميذ من أستاذه، وها أنا أجمل أبرز المواقف التي اتخذها زكريا من ابن هشام وكتابه:

- بدأ الشيخ زكريا كتابه مبيناً الغرض من هذا الشرح، وهو التسهيل على دارس النحو، وأنه نهض بشرحه كي «يحل ألفاظه ويبرز دقائقه»^(١).

- ثم فسر كلمة «شذور» تفسيراً لغوياً فقال: «شذور- جمع شذرة- بإسكان الذال المعجمة، وهي ما يلتقط من المعدن من غير إذابة الحجارة»^(٢).

- يستعين بكتب ابن هشام الأخرى فيحيل إلى مواضع كثيرة منها، فها هو يحيل إلى أوضح المسالك، لبيان المواضع التي تكسر فيها همزة إنّ فيقول: "وقد بسط في التوضيح الكلام على هذه الأمور"^(٣).

ويجيز زكريا تأكيد النكرة، مستشهداً على ذلك برأي ابن هشام في الأوضح^(٤) بل ونراه في مواقف كثيرة ينقل عنه نقلاً حرفياً، ويقتبس عبارات كاملة. فقد عرف

(١) مقدمة النسخة ط ١ / والنسخة ق / ١.

(٢) مقدمة النسخة ط ١ / والنسخة ق / ١.

(٣) الأوضح ١ / ٣٣٣، والنسخة ط ٢ / ٢٨، والنسخة ق ٤٣ / ١.

(٤) انظر الأوضح ١٣، والنسخة ط ١ / ٢، والنسخة ق ٢ / ٢.

اللفظ تعريفاً منقولاً عن شرح القطر^(٥)، والأوضح^(٦). وعندما تحدث عن المضارع المبني على السكون عند اتصاله بنون الإناث نقل عبارة ابن هشام^(٧).

وتكثر الأمثلة والشواهد في هذا المجال لكنني أكتفي بما ذكرت على سبيل المثال لا الحصر.

بل ويتابعه في أكثر من ذلك، فيأخذ تعليقاته اللغوية أو نقده الفقهاء في ما يقعون فيه من هذه الأخطاء. وكذلك ما يكتبه ابن هشام على سبيل الاستطراف لا على سبيل التمثيل على قاعدة معينة:

فهذا ابن هشام يقول: «لا تُستعمل علٌ» مضافة أصلاً ووقع ذلك في كلام الجوهري، وهو سهو^(١). وينقل زكريا هذا القول ويختمه بعبارة «قال المصنف وهو سهو^(٢). دون أن يعلق أو يعقب بشيء.

ويقف ابن هشام عند الشاهد ٢٢ وهو:

نحْمِي حَقِيقَتَنَا وَيَعْمَلُ الْقَوْمُ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا^(٣)
متناولاً الشرح اللغوي لمفردات الشاهد، فينقله عنه الشيخ زكريا نقلاً أميناً^(٤).

ويأخذ ابن هشام على الفقهاء فتحهم همزة إنَّ بعد حيث فيقول: «وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح همزة إنَّ بعد حيث، وهو لحن فاحش، فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة وأن

(٥) انظر شرح القطر ١٣ والنسخة ط ٢/١ والنسخة ق ٢/٢.

(٦) انظر الأوضح ١١/١.

(٧) النسخة ط ١٠/٢، والنسخة ق ١٣/٢، وشرح شذور الذهب.

(١) شرح الشذور ١٠٧ وشرح اللمحة ١/١٨١.

(٢) النسخة ط ١٤/١، والنسخة ق ١٨/٢.

(٣) أنظر شرح الشذور ٧٤.

(٤) النسخة ط ١١/٢ والنسخة ق ١٤/٢.

المفتوحة ومعمولاها في تأويل المفرد^(١). والكلام نفسه يورده زكريا في بلوغه^(٢).

- يبرر لابن هشام ما يمكن أن يتوهم القارئ أنه خطأ.

يقول الشيخ زكريا: «ابن هشام جعل الكلام ثلاثة أنواع، وعدل عن ذلك ورجع عن هذا التقسيم واعتبرهما نوعين لأن الطلب من قسم الإنشاء^(٣). ثم يعقب على هذا بقوله: «ولك أن تقول الخلاف في ذلك لفظي، فمن ثنى القسمة جعل لفظ الطلب أو الإنشاء لمعنى واحد متفاوتة أفرادها، ومن ثلث جعل كلاً منهما لفرد من ذلك المعنى^(٤)».

- يرجح رأي ابن هشام في مواقف كثيرة. فقد عرّف ابن هشام البناء وقال: «البناء ضد الإعراب»^(٥). ويعقب زكريا على ذلك فيقول: «وتعبيره بالضد، أولى من تعبير جماعة بالخلاف، لأن الضدين لا يجتمعان كالقيام والقعود، والخلافان قد يجتمعان كالقعود والضحك»^(٦).

- يجعل المعلومة التي يريد إضافتها أو إبرازها بعنوان «تنبية». فعندما تحدث عن الصفة المشبهة، أضاف إلى ما قاله ابن هشام المعلومة التالية: «الوصف إن صيغ من متعد فاسم فاعل كضارب، أو من قاصر، فإن دل على الحدث فكذلك، كقال، أو على الثبوت فصفة مشبهة كحسن، وبطل، وجميل، وشريف. وتأتي على وزن «فاعل» إذا أضيفت إلى مرفوعها ودلت على الثبوت كطاهر القلب...»^(٧).

(١) انظر شرح الشذور ٢٠٥.

(٢) انظر النسخة ط ٢٨ / ١، والنسخة ق / ٣٣.

(٣) شرح اللوحة ١٨١ / ١.

(٤) النسخة ط ١ / ٢، والنسخة ق ٦ / ٢.

(٥) شرح الشذور ٦٨.

(٦) النسخة ط ١٠ / ٢، والنسخة، ق ١٣ / ١.

(٧) النسخة ط ٥٣ / ١، والنسخة ق ٦٢ / ١.

- لا يمنعه إعجابه بابن هشام وموافقته إياه في «الأعم الأغلب» أن يخالفه ويرد رأيه في حالات قليلة مستنداً إلى آراء كبار النحويين.

فقد تحدث ابن هشام عن «غير»، وقال: «لا يجوز حذف ما أضيفت إليه غير إلا بعد ليس»^(١). وعقب زكريا فقال: «وما قاله مردود، فقد حكى الزمخشري وابن الحاجب وأتباعهما ذلك»^(٢).

وقال ابن هشام في تعريف البناء بأنه «لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظاً أو تقديرأ»^(٣). وعقب زكريا: «وهو لا يناسب ما قدمه من أن الإعراب لفظي، وإنما يناسب القول بأنه معنوي، فالمناسب لما قدمه ما قال كثير من أن البناء لفظي، وجرى عليه ابن مالك، «بمخلاف المصنف»^(٤).

- ييسط القول في بعض الموضوعات التي وردت في شرح الشذور مختصرة، فقد تحدث ابن هشام عن المنصوبات، ومنها خبر كان وأخواتها، مكتفياً بأربعة أمثلة ذكرها من غير شرح أو إيضاح. تناولها زكريا ويسط القول في أحكامها بشكل موسع»^(٥).

فقد عرف ابن هشام الكلام في شرحه بأنه «قول مفيد مقصود، بأن يدل على معنى يحسن السكوت عليه»^(٦). وعقب زكريا: «والأصح أنه لا يشترط القصد، فعليه يجب ترك هذا القيد، وقد تركه المصنف في بقية كتبه»^(٧).

وقال ابن هشام «إن علاقة الفعل الماضي أن يقبل تاء التأنيث الساكنة كقامت»^(٨).

(١) شرح الشذور ١٠٦.

(٢) النسخة ط ٢/١٤، والنسخة، ق ١٨/٢.

(٣) شرح الشذور ٦٨.

(٤) النسخة ط ٢/١٠، والنسخة ق ١٣/١.

(٥) انظر شرح الشذور ٢٦٧، والنسخة ط ٣٧/١ والنسخة ق ٤٣/٢.

(٦) شرح الشذور ٢٧.

(٧) النسخة ط ١/٥، والنسخة ق ٦/١.

كقامت»^(١). وعقب زكريا قائلاً «ولو قال كقوله في غير هذا الكتاب كقام كان أولى، لأنه الذي يقبل التاء لا كقامت»^(٢).

- يعمد أحياناً إلى اختصار ما جاء في شرح الشذور.

فقد تجاوز عن شروط عمل اسم الفاعل إذا كان مجروراً التي ذكرها ابن هشام، وأهمل شواهد ابن هشام ٢٠٣-٢٠٦^(٣).

(١) شرح الشذور ٢٠.

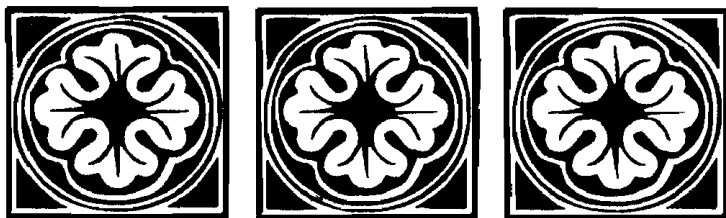
(٢) شرح القطر ٢٧، والنسخة ط ٢/٢، والنسخة ق ١/٤.

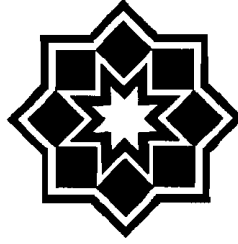
(٣) انظر شرح الشذور ٣٧٨، والنسخة ط ١/٥١ والنسخة ق ٢/٦٠، ١.



القسم الثاني

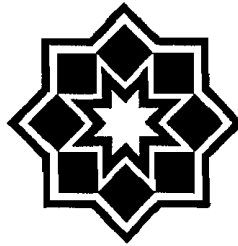
دراسة الكتاب وتفصيله





الباب الأول

دراسة الكتاب المعقود



الفصل الأول: وصف الكتاب وأهميته والهدف من شرحه

الفصل الثاني: منهج الكتاب

الفصل الثالث: وصف نسخ الكتاب

الفصل الرابع: منهج التحقيق

الفصل الأول

وصف الكتاب

كتاب بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب - كما هو واضح من عنوانه - شرحٌ على كتاب «شرح شذور الذهب» لابن هشام الأنصاري. وقد حظي كتاب ابن هشام بشهرة واسعة حتى ضربت إليه آباط الإبل، وحظي بعناية العلماء، فكتبوا حوله الشروح والتقارير، كما أقبلوا على شواهد وتناولوها بالشرح والتعليق.

يبدأ الكتاب بمقدمة، أثنى فيها على المصنف، وامتدح مكانته العلمية ثم بين غايته من تأليفه، وعرف النحو لغة واصطلاحاً، وذكر فائدته، وهي الاحتراز عن الخطأ في اللسان^(١).

بعد ذلك قسّم أبواب الكتاب، وهو تقسيم قائم على ضبط آخر الكلمة، بصرف النظر عن نوعها وهي:

- مقدمة عن الكلمة والكلام.
- باب عن الإعراب وأنواعه، عرض فيه علامات الإعراب: الأصلية والفرعية.
- المبنيات، وقد قسمها تقسيماً يقوم على علامات البناء.
- باب في النكرة والمعرفة وقد عرفهما وبين أنواع المعارف.
- باب في المرفوعات من الأسماء والأفعال.
- باب في المنصوبات من الأسماء والأفعال.
- باب في المجرورات.
- باب في المجزومات.

(١) النسخة ط ١/١ والنسخة ق ١/١.

- باب في عمل الفعل، بين فيه اللازم والمتعدي، وأنواع المتعدي، كما عرض لكل ما يعمل عمل الفعل، وما له علاقة بالعوامل: التنازع والاشتغال والتوابع.
- وأنهى الكتاب بالمنوع من الصرف والعدد.
- فيكون بهذه الطريقة قد خالف (كما فعل ابن هشام) الطريقة التقليدية التي تعتمد الكلمة أساساً للتبويب، وقسم الأبواب تبعاً لضبط آخر الكلمة.

الهدف من الشرح

يَبين الشارح (الشيخ زكريا) في مقدمة الكتاب أن غايته شرح الغامض من كتاب ابن هشام ليسهل مادته على الدارسين المبتدئين، فقال: «إن كتاب شذور الذهب في معرفة كلام العرب في علم النحو لابن هشام الأنصاري... لما اعتنى به ذوو الجهد والاجتهاد، وكان فيه ما يحتاج إلى بيان المراد، التمس مني بعض الأعزة عليّ من الفضلاء، والمتريدين إليّ أن أضع عليه شرحاً يحل ألفاظه، ويبرز دقائقه، ويقيّد مطلقه، فأجبته بعد الاستخارة إلى ذلك»^(١).

وفي اعتقادي أن هناك دوافع أخرى، شجعت أبا زكريا على الاهتمام بهذا الشرح لعل منها:

- المكانة الرفيعة التي تبوأها ابن هشام بين علماء النحو حفزت الشيخ زكريا إلى شرح هذا الكتاب، إسهاماً منه في تراث هذا العالم الجليل.

- اشتغاله بالتدريس. ومعروف أن كتاب شرح الشذور كتاب تعليمي سهل التناول.

مسأيرته للطابع العام للتأليف في زمانه، هذا الطابع الذي طغى عليه الاهتمام بالشروح والحواشي.

(١) مقدمة النسخة ط ١/١، ومقدمة النسخة ق ١/١.

الفصل الثاني

منهج الكتاب

اتخذ الكتاب طابعاً تعليمياً على غرار المتن الذي تناوله، فهو كتاب وضع للمبتدئين الراغبين بدراسة النحو. ومما يدل على هذا الطابع التعليمي:

- أن المؤلف في معظم المسائل يذكر القاعدة، ثم يأتي لها بمثال يوضحها، وبعد ذلك يعززها بشواهد من كتاب الله والحديث الشريف والأشعار.

- إكثاره من الشواهد، بقصد توضيح مادة الكتاب وترسيخها في أذهان الدارسين.
- ميله أحياناً إلى تفسير الكلمات وربما الجمل؛ لهذا تردد كثيراً في كلامه استخدام (أي التفسيرية).

- مزج الشارح كلامه بعبارات المتن، مكتفياً بتتبع الموضوعات والمسائل. وقد أتاح له ذلك أن يختار من عبارات المتن ما يخدم الفكرة التي يريد إيضاحها، ووضعها في قالب جديد.

- اتبع سبيلاً وسطاً من حيث الإيجاز والإسهاب، فلم يكن الشرح مقتضباً بدرجة تخل بالمعنى، ولا مسهباً لدرجة ترهق الدارس في إيراد الآراء المتباينة والمناقشات المطولة.

- يلفت أنظار الدارسين إلى القضايا الهامة، ويضعها تحت عنوان (تنبيه) يقول: «الوصف إن صيغ من متعد فاسم فاعل كضارب، أو من قاصر، فإن دل على الحدث فكذلك كقائم، أو على الثبوت، فصفة مشبهة كحسن وبطل»^(١). ويقول: «في المثني

(١) النسخة ط ٥٣/أ، والنسخة ق ٦٢/أ.

لغة أخرى وهي لزوم الألف في الأحوال الثلاثة^(١).

- يحيل إلى المطولات.

ها هو يقول: «وللتأكيد ألفاظ أخرى ذكرت في المطولات»^(٢).

وفي موقع آخر يقول: «وأما الرفع لإجمال النسبة فلا يحجر بالإضافة ويحجر بمن في نحو: ما أحسنه رجلاً، والله دره فارساً، لا في نحو ما أحسنه أدباً، وطاب زيد نفساً، وزيد أكثر مالاً، فجرنا الأرض عيوناً، كما هو مبين في المطولات»^(٣).

- يكثر من التعليقات، وقد يحجر ذلك إلى المنطق والجدل. يقول:

«وإنما أعرب المثني والمجموع بالحروف لأنهما فرعا الواحد، والإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات، فجعل الفرع للفرع والأصل للأصل»^(٤).

ويقول: «والحد قول دالٌّ على ماهية الشيء، ويعتبر كونه مطرداً بأن لا يوجد بدون المحدود، ومنعكساً بأنه لا يوجد المحدود بدونه»^(٥).

- لم يلتزم بأسلوب ابن هشام في كتابه، الذي كان يختم كل فصل بآية كريمة، يعقبها بإعرابها إعراباً تاماً.

- يعالج بعض القراءات على نحو يعكس قدرة فائقة في هذا المجال، فكثيراً ما يذكر الوجه أو الوجوه الجائزة في القراءة، غير أنه يغفل اسم القارئ مكتفياً ببيان الوجه فيها، وقد يعلق بمثل قوله: إنها شاذة.

(١) النسخة ط ٨/١، والنسخة ق ١٠/١.

(٢) النسخة ط ٥٨/١، والنسخة ق ٦٨/١.

(٣) نسخة ط ٣٥/ب، والنسخة ق ٤١/ب.

(٤) النسخة ط ٩/١، والنسخة ق ١٠/١.

(٥) النسخة ط ٢/١، والنسخة ق ٣/ب.

ولا غرابة في ذلك ؛ فالرجل له علم ودراية بالقراءات... وقد ألف فيها كتابه:
الدقائق المحكمة في شرح المقدمة.

-أغفل نسبة الشواهد الشعرية إلا في حالات قليلة.

-أفاد من كتب ابن هشام، وأحسن الاختيار لما يراه مهماً يحقق فائدة. وقد يُعقبه بتعليق موجز. وكان يتناول ذلك بعين الفاحص الناقد فيرجح، أو يصوّب، أو يضعّف.

-يعطي تعريفاً للباب الذي يتناوله، قبل أن يباشر شرحه.

-لا يتقيد بشواهد ابن هشام، بل يتصرف فيهمل بعضها، أو يضيف شواهد أخرى.

-تظهر شخصية الشارح العلمية من خلال تحليلاته ليصل إلى مواقف وآراء خاصة.

الفصل الثالث

وصف النسخ

لما كان الهدف من تحقيق النصوص إنما هو إخراجها صحيحة سليمة، كما وضعها المؤلف، فقد توخيتُ —مخلصاً— الدقة والأمانة في وضع نص الكتاب بوضعه الصحيح، وقد كلفني ذلك جهداً وعناء كبيرين، ذلك لأني اعتمدت في التحقيق على أربع نسخ ليست بينها واحدة كاملة بحيث أتخذها أصلاً، فلم أجد بُدأ من الاستعانة بها جميعاً حتى وصلت إلى النص الذي أطمئن إليه، بعد مقابلات هذه النسخ بعضها ببعض والاستئناس بكتب ابن هشام عامة، وشروح شذور الذهب خاصة، والاستعانة بكتب النحاة السابقين واللاحقين.

وقد اعتمدت على النسخ التالي وصفها:

-النسخة الأولى: رمزت إليها بالحرف «ط»

وهي نسخة توجد في دار الكتب القومية المصرية، تحت رقم ٥٥١ نحو طلعت، وتقع في خمس وخمسين ورقة، كل ورقة من صفحتين. متوسط عدد السطور في الصفحة خمسة وعشرون سطراً. ومتوسط كلمات السطر خمس عشرة كلمة.

نسخها عبد الله المؤذن سنة ١١٤١ هـ بخط نسخي واضح ولكنه غير مشكول. سقط منها بعض الصفحات وعدد كبير من الكلمات والعبارات.

امتزج فيها المتن بالشرح.

كُتبت الشواهد فيها بطريقة نثرية؛ حيث وردت في سياق النصوص ولم يفرد لها سطوراً مستقلة.

في نهاية كل صفحة يكتب الناسخ الكلمة الأولى من الصفحة اللاحقة.
لم يفرد الناسخ العناوين بأسطر مستقلة ولا بخط مميز، وإنما جاءت ضمن أسطر النص (المتن).

تكثر فيها التعليقات والتصويبات في الحاشية متبوعة بكلمة «صح».
أحياناً قليلة ينسب الشاهد إلى قائله.

تبدأ النسخة بصفحة العنوان كالتالي «كتاب بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب،
لشيخ الإسلام القاضي زكريا. تغمده الله تعالى برحمته ورضوانه وصلى الله على محمد
وآله».

وإلى اليسار من هذا العنوان حديث نبوي شريف مروى عن سلمان الفارسي
رضي الله تعالى عنه. وتمليك لخالد بن عبدالله الأزهري.

على الصفحة الأولى من الورقة الأولى مقدمة طويلة نسبياً للناسخ أثنى فيها على
المؤلف ودعا له.

وعلى الصفحة الأخيرة ذكر الناسخ اسمه وتاريخ الانتهاء من النسخ.

-النسخة «م»

توجد في دار الكتب المصرية برقم ١١٤٧ نحو.

عدد أوراقها سبع عشرة ومائة، وكل ورقة من صفحتين

تتضمن الصفحة على سبعة عشر سطراً، ومعدل كلمات السطر الواحد إحدى
عشرة كلمة.

تاريخ النسخ ٩٩١ هـ والناسخ هو إسماعيل محمد عارف.

كتبت النسخة بخط نسخ غير مشكول.

صفحة العنوان جاء فيها «كتاب بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه الله». وتحتته ختم بداخله «الكتبخانة الخديوية المصرية». كما يوجد على الصفحة عبارة باللغة التركية.

يكثر الناسخ من الاختصارات، حيثذ (ح) والمقصود (المقص) والمصنف (المص) وأيضا (أيض).

سقطت بعض صفحاتها، وهناك طمس كثير فيها.

لا يفرد الناسخ العنوان بسطر جديد.

كثير من الكلمات غير منقوطة.

هناك اختلاف في الخط في الصفحتين ٦٠ و٦١.

هناك خطأ في ترقيم الصفحات، ففيها تقديم وتأخير.

بدأ الناسخ الصفحة الأولى بمقدمة أثنى فيها على زكريا الأنصاري.

تحمل الصفحة الأخيرة اسم الناسخ وتاريخ النسخ فقال: «وكان الفراغ من هذه النسخة المباركة يوم الثلاثاء، سادس يوم من شهر رجب الحرام، من سنة إحدى وتسعين وتسعمائة من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين وعلى يد أفقر عباد الله وأحوجهم إلى غفرانه: إسماعيل محمد عارف، لطف الله به وبوالديه آمين آمين آمين».

-نسخة «ق»-

توجد هذه النسخة بدار الكتب المصرية برقم ٨٩ نحو:

تقع في ستين ورقة، وكل ورقة من صفحتين.

متوسط السطور في كل صفحة، واحد وعشرون سطراً، وفي كل سطر ثلاث عشرة كلمة تقريباً.

كتبت بخط نسخ مشكول، والصفحات من ٤٨ إلى ٥٨ كتبت بخط مغاير وغير مشكول.

تاريخ نسخها ٨٨٢ هـ ولم يثبت الناسخ اسمه.

تكثر فيها الهوامش، وتختلط أحياناً بالمتن.

يعمد الناسخ أحياناً إلى الاختصار، كأن يكتب حنيذ هكذا (ح).

يختم الناسخ كل صفحة بالكلمة الأولى من الصفحة التالية.

جاء في صفحة العنوان: «كتاب بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب، للشيخ الهمام العالم العلامة، وحيد دهره، وفريد عصره شيخ الإسلام قاضي القضاة، مفتي الأنام زكريا الأنصاري الشافعي، عامله الله بلطفه آمين يا رب العالمين».

تخلو النسخة من مقدمة للناسخ، فقد بدأ بالنص الأصلي مباشرة.

عليها تملك في أعلى صفحة العنوان هذا نصه «في ملك سيدنا ومولانا صلاح الدين القليوبي الشافعي عامله الله بلطفه».

تحمل الصفحة الأخيرة تاريخ النسخ، حيث جاء فيها: «قال الشارح رحمه الله تعالى وكان الفراغ من تأليفه يوم الجمعة رابع عشر من صفر سنة اثنتين وثمانين وثمانماية».

—النسخة «ت»—

توجد في دار الكتب المصرية برقم ٥٢ نحو

تاريخ النسخ: الأول من صفر ١٣٣٣ هـ.

الناسخ: علي بن عمر بن الحاج علي سعد.

كتبت بخط نسخ واضح نسبياً، غير أنّ فيها عيوباً كثيرة منها:

كثرة الأخطاء الإملائية والنحوية.

كثرة الطمس في الكلمات والجمل.

سقوط الكثير من صفحاتها

خلل في ترتيب الصفحات؛ فبعض الصفحات يحمل أرقاماً ترتيبية لكنها خاطئة.

تقع النسخة في خمس وأربعين ومائتي صفحة، وفي الصفحة الواحدة سبعة عشر سطرأً، ومعدل كلمات السطر الواحد تسع كلمات.

الشواهد لم تكتب بصورة شعرية.

يلجأ الناسخ أحياناً إلى الاختصار، فمثلاً كلمة المصنف يكتبها أحياناً (المص)

ينجم الناسخ الصفحة بالكلمة التي تبدأ بها الصفحة اللاحقة.

صفحة العنوان: تحمل عنوان الكتاب وهو «بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب»

تأليف العالم الإمام والخبر الهمام شيخ مشايخ الإسلام والمسلمين وحافظ سنة سيد المرسلين عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم زين الملة والدين أبي يحيى زكريا بن محمد ابن أحمد بن زكريا الأنصاري الشافعي. ثم ترخّم عليه ودعا له وللمسلمين. وتحت العنوان أثبت الدعاء التالي «اللهم بارك لنا في رجب وشعبان وبلغنا رمضان».

وفي ختام الصفحة عبارة أخرى من نصها «عما منّ الله به على عبده الضعيف السيد

محمد بن حج طه».

وتحمل الصفحة الأخيرة تاريخ النسخ واسم الناسخ، وقد جاء فيها: «وكان الفراغ

من كتابة هذه النسخة المباركة صحوه نهار يوم الاثنين في أول شهر صفر المبارك الذي هو

من شهور ١٣٣٣ أحسن الله ختامها بالخير، على يد الفقير الحقير المعترف بالذنب
والتقصير، راجي عفوره العلي القدير علي بن عمر بن الحاج علي سعد».

الفصل الرابع

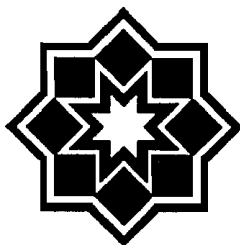
منهج التحقيق

لقد وضعت نُصب عيني أن يخرج النص صحيحاً كما وضعه المؤلف، متوخياً الدقة والأمانة. تحقيقاً لهذه الغاية اعتمدت النسخ الأربع دون أن أجعل واحدة منها نسخة أصلية، لأن في كل واحدة منها نقصاً يعيها، بحيث لا تصلح أن تشكل النسخة الأم، وإن كان أكثر اعتمادي على نسخة ط - فكان عليّ أن أقابل بين النسخ جميعها للوصول إلى النص الذي أطمئن إلى صحته. وفيما يلي أبرز معالم المنهج الذي اتبعته.

خُرِجَت الآيات الكرّمة واثبتت في تخريجها ما يلي:

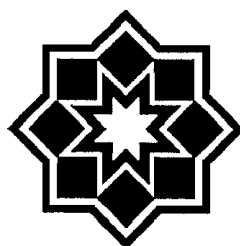
- وضعتها بين أقواس مزهرة، وضبطتها ضبطاً تاماً.
- وضعت رقمين بعد اسم السورة، الأول يدل على تسلسل السورة في القرآن الكريم، والثاني يدل على رقم الآية.
- إذا وردت الآية في أكثر من سورة أثبتّها جميعها.
- إذا كان الجزء المستشهد به مشتركاً في عدة آيات ذكرتها مخرّجة.
- أكملت الآيات التي استشهد بجزء منها.
- وجدته أحياناً يأتي بكلمات مشتركة بين آية سابقة وآية لاحقة... وقد أشرت إلى ذلك ووضحته.
- خُرِجَت القراءات وذكّرت مصادرها.
- خُرِجَت الشواهد الشعرية واثبتت فيها ما يلي:

- ضبطت موضع الاستشهاد في البيت، دفعاً لأي التباس.
- ذكرت بحر الشاهد.
- ذكرت مواضع الاستشهاد بالبيت عند ابن هشام في كتبه الأخرى.
- حرصت على إثبات الشطر المستشهد به في مكانه من البيت (الصدر أو العجز) ووضعت نقطاً مكان الشطر المحذوف.
- بينت المراجع التي ورد فيها الشاهد منسوباً، ثم ذكرت بعض المراجع التي ورد فيها بلا نسبة.
- رمزت من خلال ذلك للشاهد بحرف (ش).
- إذا لمست غموضاً في البيت شرحته مختصراً، وفسرت الكلمات التي اعتقدت أن فيها صعوبة على القارئ.
- أشرت إلى الأبيات التي أوردها المؤلف على سبيل التمثيل لا الاستشهاد.
- إذا كان في البيت مواطن استشهاد أخرى ذكرتها.
- جعلت النص في فقرات، وألحقت علامات الترقيم بمواضعها المناسبة، ذلك لأن الشارح مزج عبارة ابن هشام بكلامه.
- اضطررت إلى الرجوع لكتب ابن هشام الأخرى، لأن الشارح ينقل عنها في كثير من المسائل التي وردت في الكتاب.
- حرصت على كتابة النص وفق الرسم الإملائي المعاصر.
- خرّجت الأمثال وأقوال العرب من مصادرها أو من كتب السابقين اللغوية والنحوية.
- عرّفت بإيجاز بالأعلام من النحاة والشعراء الذين اعتقدت أنهم بحاجة إلى تعريف، وأغفلت التعريف بالمشهورين، لأن الرسالة للمتخصصين.
- أثبت من الخلافات بين النسخ ما يخدم النص في توجيه أو معنى أو إشارة.



الباب الثاني

التحقيق



الفصل الأول: تحقيق الكتاب

الفصل الثاني: الفهارس

الفصل الأول

تحقيق الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله.

الحمد لله الذي جعل علم النحو مفتاح البيان، وصيّره آلة يُحترز بها عن الخطأ في اللسان، وهيأة سلماً يُرتقى به إلى ذروة معاني القرآن، والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد المبعوث بالبرهان، وعلى آله وصحبه وتابعيهم بإحسان.

وبعد^(١)، فإن: كتاب «شذور الذهب في معرفة كلام العرب»^(٢) في علم النحو، للإمام العلامة جمال الدين أبي محمد^(٣) عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري تغمده الله برحمته ورضوانه، وأسكنه بمجوحة جنانه، لما اعتنى به ذوو^(٤) الجلد والاجتهاد، وكان فيه ما يحتاج إلى بيان المراد، التمس مني بعض الأعزّة عليّ من الفضلاء المترددين إليّ أن أضع عليه شرحاً يحل ألفاظه، ويبرز دقائقه، ويقيد مطلقه، فأجبت^(٥)، بعد الاستخارة إلى ذلك راجياً العفو من القدير المالك.

وسميته «بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب» نفع الله به مؤلفه وقارئه وسامعه وكاتبه وجميع المسلمين.

وشذور جمع شذرة بإسكان الذال المعجمة، وهي ما يلتقط من المعدن من غير

(١) في م: «أما بعد».

(٢) في ق: وردت كلمة «المراد» بعد كلمة «العرب».

(٣) في ق: جمال الدين أبي عبد الله محمد.

(٤) في م: «ذو» بواو واحدة.

(٥) العبارة من: ويبرز إلى هنا ساقطة من م.

إذابة الحجارة^(١)، قاله الجوهري^(٢).

واعلم قبل الشروع فيه: أنَّ النحو لغة: القصد، كُنُحوتُ نُحوكَ، والجانبُ، كسرتُ إلى نُحو داركَ، والمقدارُ، كجاءَ القومُ نُحوَ ألف، والمِثْلُ كرايتُ نُحوكَ، والبعضُ، كأكلتُ نُحو السمكة.

واصطلاحاً: علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم، إعراباً وبناءً.

وموضوعه: الكلم من حيث يبحث فيها عن الحركات الإعرابية والبنائية.

وفائدته: الاحتراز عن الخطأ في اللسان.

واستمداده^(٣): من كلام العرب.

ومسائله: المطالب التي يبرهنُ عليها فيه^(٤)، كعلمنا بأن الفاعل مرفوع. قال المصنف رحمه الله تعالى^(٥):

بسم الله الرحمن الرحيم، أي ابتدئ^(٦)، وابتدأ بالبسملة عملاً بكتابه العزيز، ونجبر: «كل أمر ذي بال لا يُبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم^(٧) فهو أقطع^(٨)»

(١) كلمة الحجارة ساقطة من «م».

(٢) الصحاح (شذر) ١٩٤/٢.

(٣) كلمة «واستمداده» ساقطة من «م».

(٤) في م: في العلم.

(٥) كلمة «تعالى» سقطت من «ق».

(٦) ف ق: ابتداءً.

(٧) كلمتا: الرحمن، والرحيم محذوفتان من «م».

(٨) فيض القدير ١٣/٥.

والله، أصله الإله^(١)، فحذفت^(٢) الهمزة، وعُوْضَ منها حرف التعريف، ثم جُعِلَ علماً للذات الواجب الوجود^(٣) المستحق لجميع المحامد.

والرحمن والرحيم وصفان بُنِيا للمبالغة. وقدم الرحمن لأنه أبلغ، لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قَطَعَ وَقَطَّعَ. ومن ثم أطلق جماعة الرحمن على مفيض جلائل النعم، والرحيم على مفيض دقائقها.

الكَلِمَةُ، بفتح الكاف وكسر اللام، أفصح من فتحها وكسرها مع إسكان اللام فيهما. وهي لغة: تُقال للجُمْل المُقيدة، كقوله تعالى { وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ }^(٤) واصطلاحاً واصطلاحاً عند المنطقي الفعل، وعند النحوي: قولٌ مفردٌ. والقول لفظٌ بالفعل أو بالقوة، دالٌّ على معنى كزيد ورجل، والضمير المنوي في الفعل.

واللفظ: صوت مشتملٌ على بعض الحروف، بخلاف صوت الغراب، ووقع حجرٍ على حجر ونحوهما.

والمفرد: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، فخرج بالقول الخطأ والإشارة والعقد ونحوها. واللفظ المهمل^(٥) كدiniz مقلوب زيد. وبالمفرد المركب، وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه كعبد الله، غير علم، بخلافه علماً؛ فإنه مفرد. وأعرب آخره إعراباً

(١) في ط: «إله».

(٢) ف ط: حذفت.

(٣) ف م: زيدت بعد كلمة «الوجود» عبارة «لذاته وهو المراد عند الإطلاق» والواجب الوجود: هو الذي يكون وجوده من ذاته، ولا يحتاج إلى شيء أصلاً. انظر في ذلك كتاب: التعريفات للجرجاني ٢٤٩، باب الواو.

(٤) الأنعام ٦/ ١١٥ وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً.

الأعراف ٧/ ١٣٧ وتمت كلمة ربك الحسنى على بني إسرائيل.

(٥) المراد به: العقد بالأصابع، للدلالة على أعداد مخصوصة. انظر حاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ١٥.

(٦) لأن القول إنما يطلق على المستعمل.

الحكيّ للدلالة على النقل، وأوله كان فارغاً فأعرب. ومن جعله مركباً راعى اللفظ. لا يقال، نحو: ضرب مفرد، مع صدق تعريف المركب عليه، فإنه يدل على الحدث بمادته، وعلى الزمان بهيئته، لأننا نقول: المراد بالتركيب أن يكون ثم أجزاء مترتبة مسموعة هي حروف. والهيئة مع المادة ليست كذلك.

والمفرد يقابل المركب، كما هنا. ويقابل المثني والمجموع على حدة، كما في باب الإعراب بالحركات والحروف. ويقابل المضاف وشبهه^(١) ويقابل الجملة، كما في قولهم^(٢): الخبر أصله الإفراد.

و «أل» في الكلمة للجنس من غير دلالة على قلة أو كثرة، فلا تنافي التاء التي للوحدة.

قال المصنف في «شرح قطر الندى»^(٣): «فإن قلت: لم لا اشترطت في الكلمة الوضع، كما اشترطه من قال: الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد؟»^(٤) قلت: إنما اشترطوه لأخذهم اللفظ المنقسم إلى موضوع ومهمل جنساً لها، فاشترطوا ذلك لإخراج المهمل، ولما أخذت القول جنساً^(٥) وهو خاص بالموضوع أغناني ذلك عن اشتراط الوضع.

فإن قلت: فلم عدلت^(٦) عن اللفظ إلى القول المهمل؟

قلت: لأن اللفظ جنس بعيد، لانطلاقه على المهمل والمستعمل كما ذكرنا. والقول جنس قريب، لاختصاصه بالمستعمل. واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيب عند أهل النظر. فالمفرد على ما قاله صفة للفظ، وعلى ما نقله صفة للمعنى، فهو على

(١) ف م: «شبيهه».

(٢) في ط وردت عبارة: «في باب المبتدأ والخبر» مابين كلمتي «قولهم» و «الخبر».

(٣) في م: شرح القطر.

(٤) شرح القطر ص ١١.

(٥) في م زيدت كلمة «للكلمة» بعد كلمة «جنساً».

(٦) في م: «عدلت» في م: «لما».

الأول ما قدّمته، وعلى الثاني ما لا يدخل جزء لفظه على جزئه، وما عدل إليه فيما ذكر^(١) خالفه في تعريف الكلام في قطر الندى، فقال: والكلام لفظ مفيد، والكلمة جزء الكلام، والجزء مقدم على الكل طبعاً، فقدمها وضعاً ليوافق الوضع الطبع وهي: اسم وفعل وحرف فقط للاستقراء، ولأنّ الكلمة إن دلت على معنى بنفسها، ولم تقترن بزمان وضعاً فاسم، أو اقترنت به ففعل، وإن لم تدل بنفسها، بل بضميمة فحرف. وقسمة الكلمة إليها قسمة الشيء^(٢) إلى جزئياته، لا إلى أجزائه، فلا يلزم أن تكون الكلمة هي الثلاثة معاً.

وسمي الأول: اسماً لسموه، وعلوه على أخويه، لاستغنائه عنهما وافتقارهما إليه، ولهذا قدّم عليهما.

والثاني: فعلاً، لدلالته على الحدث، وهو الفعل حقيقة.

والثالث: حرفاً، لوقوعه، طرفاً وفضلةً من الكلام.

وفي الاسم سبع لغات، نظمها بعضهم فقال:

في الاسم سبع لغات كلّها سُمِعَتْ وإنني قد جمعتُ الكلّ مرتجلاً

اسمٌ بضم وكسر مع سيمَ بهما وفي سيماً^(٣) بثلاث حسبما نقلنا

وقد عرف^(٤) ببيان الحصر السابق في الثلاثة^(٥) حدّ كل منها. والحدّ قول دالّ على

على ماهية الشيء. ويعتبر كونه مطّرداً بأن لا يوجد بدون الحدود، ومنعكساً بأن لا

يوجد المحدود بدونه^(٦)، بخلاف الخاصة، وهي الخارجة عن حقيقة الشيء اللازمة له،

(١) في م: «ما».

(٢) في م: زيدت كلمة «الكلي» بعد كلمة «الشيء».

(٣) في ابن عقيل ٣٥ / ١.

(٤) ف ط: «عرفت».

(٥) في م: «الكلم الثلاثة».

(٦) انظر بيان ذلك في شرح اللوحة (ت صلاح) ١٥٣ / ١ - ١٥٤ وشرح اللوحة / (ت هادي) ٢٠١ / ١ -

فإنه يعتبر كونها مطردة لا منعكسة، وبها عرف المصنف كلاً من الثلاثة قال:

فالاسم: ما أي قول يقبل «أل» المعرفة^(١)، كرجل وامرأة. قال: والتعبير «بأل» أولى من تعبير من عبر «بالأل» واللام، لأنه لا يقال في «هل» الهاء واللام، ولا في «بل» الباء واللام.

واختص حرف التعريف بالاسم، لأنه موضوع لتعريف^(٢) الذات، والقابل له الاسم. وأما نحو قول الفرزدق:

١- ما أنت بالحكم الترضى حكومتُه ولا الأصل ولا ذى الرائي والجذل
فشاذ، إن سلم أن «أل» فيه معرفة، بل قال الجرجاني^(٣): إن مثله خطأ بإجماع^(٤) قال

٢٠٢ وكذلك في شرح المفصل ٢٤ / ١

(١) في ط: زيدت بعد كلمة «المعرفة» عبارة: «غير الموصولة»، وفي ق: وقال في التوضيح أل غير الموصولة.

(٢) في م: لتعين.

* ١- (من بحر البسيط، للفرزدق يهجو رجلاً من بني عذرة، فضل جريراً عليه وعلى الأخطل في مجلس عبد الملك بن مروان. ولم أجد البيت في ديوانه. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في: التخليص ١٥٤ م ٣٨، ويصدره بلا نسبة في الاوضح ٢٠ / ١ ش ٣٠ والجامع الصغير ٣١. وهو منسوب في اللسان (امس) ٨ / ٦-٩ و (لوم) ١٢ / ٥٦٤ والخزانة ٣٢ / ١ عرضاً وشرح التصريح ٣٨ / ١ و ١٤٢، والإنصاف ٥٢ / ٢ ش ٣٤٤ وفيه «البليغ» مكان «الأصيل» والدرر ٢٧٤ / ١. وغير منسوب في: المقرب ٦٣، والرصف ١٦٢ ش ٨٧ و ٢٢٥ ش ١٨٢ والإيضاح لابن الحاجب ٦٧ ش ٦ وابن عقيل ١٥٧ / ١ ش ٣٠ وشرح الأشموني ١ / ١٢٤. وشرح اللمحة (ت صلاح) ١٦٨ / ١ و ٩١ / ٢ و شرح الكافية / لابن جماعة ١٦ ش ٣. وصدره بلا نسبة في: حاشية الصبان ١ / ١٥٦. والهمع ٢٩٤ / ١ ش ٢٥٩ والجنى الداني ٢٠٢ والسيوطي ١ / ١٦١ والمساعد ٢ / ١٩٦ ش ١٤٥ والنكت الحسان ١٧٧.

الشاهد قوله: «الترضى» حيث دخلت «أل» الموصولة على الفعل المضارع للدلالة على أن اسم الفاعل في معنى الفعل. وهذا قليل ونادر.

(٣) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ت ٤٧١ من أعلام البلاغة والنحو. انظر ترجمته في نزهة الألياء ٢٦٤-٢٦٥ وهدية العارفين ٦٠٦.

(٤) في ط: بالإجماع.

ابن الحُبَّاز: وإنما لم يقل المرضي لأن المسند إليه مؤنث، فراعى الموافقة فيما هو أقبح منه ^(١).

أو يقبل النداء بالكسر، وقد يضم، وبالمد، وقد يقصر، وهو الدعاء «يا» أو إحدى أخواتها، كيأنوح، ويا صالح. واختص بالاسم، لأن المنادى مفعول به، وهو لا يكون إلا اسماً، لأنه مُخْبَرٌ عنه في المعنى. وإنما نحو قوله تعالى {أَلَا يَا اسْجُدُوا} ^(٢) في قراءة الكسائي بالوقف على الأيا، والابتداء بالسجود بالأمر. وقوله ^(٣) {يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ} ^(٤) فالمنادى فيه أي يا هؤلاء اسجدوا، ويا قوم ليتنا نرد، أو «يا» فيه للتنبيه لا للنداء.

أو يقبل الإسناد إليه: وهو أن ينسب ^(٥) إليه ما تتم به الفائدة {مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ} ^(٦). وقام زيد، وزيد أخوك. «فمن»، و «كرم» في قولك: «من» حرف جر، و «كرم» فعل ماض اسمان ^(٧).

فإن قلت: فكيف أخبرت عن الأول بأنه حرف، وعن الثاني بأنه فعل؟

قلت: لم نرد أنهما في هذا التركيب حرف وفعل، بل أردنا ^(٨) أنهما إذا استعملا فيما وُضعا له، كخرجت من البصرة (وكرم زيد) ^(٩) كان «من» حرفاً، و «كرم» فعلاً.

(١) سقطت من «ط» كلمتا «منه».

(٢) النمل ٢٧/ ٢٥ وقراءة الكسائي هذه بتخفيف اللام في ألا، فهي حرف تنبيه واستفتاح، ويا: حرف نداء. والمنادى محذوف، واسجدوا فعل أمر. انظر في هذه القراءة: إتحاف الفضلاء ٣٣٦، والبحر المحيط ٢٢٩/٧ وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٦، ٢، والإملاء ١٧١/ ٢ والكشاف ٣/ ١٤٤.

(٣) في ط: وقوله تعالى.

(٤) الأنعام ٦/ ٢٧.

(٥) في ط: تنسب / بالثناء.

(٦) النحل ١٦/ ٩٦.

(٧) في م: سقطت كلمة «اسمان».

(٨) في م: أردت.

(٩) من م: محذوف ما بين القوسين.

واختص الإِسناد^(١) بالاسم لأنه الموضوع للنسبة إليه لكونه دالاً على ذاتِ نفسه مطابقةً، بخلاف الفعل والحرف فلا يفيد الإِسناد إليهما، لأن الفعل لا يدل على الذات إلا ضمناً. والحرف لا يدل بنفسه.

وأما إِسنادهم خير إلى تسمع في قولهم: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»^(٢) فتأويل «تسمع»، بل روي ثبوتها على الأصل. والذي حَسَنَ حذفها ثبوتُ «أن» الثانية.

والفعل بالاستقراء ثلاثة^(٣):

لأنه إما ماضٍ، وهو: ما أي قولٍ يقبل تاء التأنيث الساكنة كقامت، بخلاف المتحركة فإنها إنما تكون في الاسم كقائمة وقاعدة، ولا حول ولا قوة. وفي الحرف كـ «رَبَّتْ» و«ثُمَّتْ» و«لَات»^(٤). واختصت الساكنة بالفعل لثقله، والمتحركة بغيره، طلباً للتعادل. ولو قال كقوله في غير هذا الكتاب^(٥) كقام كان أولى، لأنه الذي يقبل التاء لا لا كقامت. ومنه، أي الفعل الماضي^(٦): نعم وبئس، لقبولهما التاء. تقول نعمت وبئست وبئست^(٧)، خلافاً لمن زعم اسميتهما^(٨) محتجاً بدخول حرف الجر عليهما في قول^(٩)

(١) في م: الإِسناد إليه.

(٢) قول يضرب لمن خبره خير من مرآه. ويروى: «لأن تسمع بالمعيدي...» و «أن تسمع» كما يروى «تسمع بالمعيدي لا أن تراه» والمختار «أن تسمع» انظر عيون الأخبار ٣٦/٤ ومجمع الأمثال ١/١٧٨.

(٣) زاد أبو جعفر بن صابر نوعاً رابعاً هو: اسم الفعل، وسماء «خالفة».

(٤) في كربت، وثمة، ولات.

(٥) انظر مقاله في شرح القطر ٢٧.

(٦) سقطت من «م» كلمة «الماضي».

(٧) في م: ويبست المرأة.

(٨) ذهب الفراء إلى أنهما اسمان، واستدل على ذلك بدخول حرف الجر عليهما بالمثلين اللذين ذكرهما المؤلف. انظر الإنصاف ٩٧/١ وما بعدها والمقتضب ٨٧/٤.

قول^(١) بعضهم وقد بَشَّرَ بَنت: «والله ما هي بنعم الولد». وقول آخر وقد سار إلى محبوبته على حمارٍ بطيء السير: «نعم السيرُ على بئس العير».

وأجاب الأول عن ذلك بأنه مؤولٌ بحذف الموصوف وصفته، وإقامة معمول الصفة مقامهما، وتقديره: ما هي بولدٍ مقولٍ فيه: نعم الولد، ونعم السيرُ على عيرٍ^(٢) مقولٍ فيه: بئس العير، فحرف الجر إنما دخل على اسم محذوف. كما قال الآخر:

٢- والله ما ليلى بنام صاحبة

ولا مُخالطُ الليانِ جانبُهُ^(٣)

أي بليل نام صاحبه.

ومنه أيضاً عسى وليس، لقبولهما التاء. تقول: عست وليست، خلافاً لمن زعم أن «عسى» حرف ترج كلعل، وأن «ليس» حرف نفى، كما النافية^(٤) لعدم دلالتها على الحدث والزمان. وردَّ بمنع ذلك ولو سلم، فعدم دلالتها على ذلك عارض.

(١) في م «كما قال بعضهم».

(٢) في م «حمار».

(٣) من مشطور الرجز، للقناني.

* ٢- استشهد به ابن هشام بلا نسبة في شرح القطر ٢٩ ش ٨. وهو منسوب للقناني في شرح شواهد العيني على هامش الأشموني ٣٠/٢ ش ٥٧١. وغير منسوب في: الإنصاف ١١٢/١ ش ٦٤، واللسان (نوم) ٥٩٥/١٢ وفي «تالله» مكان «والله». وشرح المفصل ٦٢/٣ والخصائص ١٤٨/٢ والخزانة ٣٨٩/٩ عرضاً ضمن الشاهد ٧٦٢ وفي «ما زيد». وإصلاح الخلل ٢٧٨ والدرر ٧٦/١ ش ٥ و ٢٤/٦ ش ١٥٤٦ وهو في الثاني «ما زيد» والتمام ٢٠٨ وفي «ما زيد» وابن الناظم ٣٦٨. وصدده بلا نسبة في الكامل للمبرد ٣٨٣/١ وفي «ما زيد» وشرح الأشموني ٣٠/٢ ش ٥٧١ وفي «عمرك ما ليلى». وأسرار العربية ٩٩.

الشاهد فيه: دخول حرف الجر على محذوف، أي بمقول فيه: نام صاحبه، فحذف القول وبقي المحكي به.

(٤) ذهب الفارسي في الحلييات إلى أن «ليس» حرف نفى، وتبعه على ذلك أبو بكر بن شقير، وأما عسى فهي حرف عند الكوفيين، لأنها دالة على الترجي، وتبعهم على ذلك ابن السراج. وابن هشام قال بذلك في شرح القطر ٢٨. انظر رأي الفارسي في المسائل الحلييات ٢٢٢.

أو أمر، وهو: ما أي قول دل على الطلب مع قبول ياء المخاطبة، كقومي، فلو لم يدل على الطلب، وقبل الياء، كنتقوم حيث تقول فيه «تقومين» أو دل عليه، ولم يقبل الياء، كنزال هند بمعنى انزلي، فليس فعل أمر.

ولو قال كقوله في غير هذا الكتاب^(١) كقم، كان أولى، لأنه الذي يقبل «ياء» المخاطبة. ومنه؛ أي فعل الأمر «هات» بكسر التاء، إلا إذا كان لجمع المذكر فتضم^(٢) «وتعال» بفتح اللام مطلقاً، خلافاً لمن زعم^(٣) أنهما اسما فعلين^(٤).

أو المضارع، وهو: ما أي قول يقبل لم، نحو: لم يقم. ولو قال كقوله في غير هذا الكتاب كيقوم، كان أولى، لأنه الذي لم يقبل لم.

وافتحاه؛ أي المضارع يكون بحرف من حروف «نأيت» أي بعُدْتُ، كنتقوم، وأقوم، ويقوم، وتقوم يا زيد.

ولم يذكر هذه الأحرف ليعرف بها المضارع، لأنها توجد في أول الماضي، كأكرمتُ زيداً^(٥)، وتعلمت المسألة، ونرجستُ الدواء، إذا جعلت فيها نرجساً، ويرنأت الشيب، إذا خضبته باليرناء، وهو الحِنَاءُ، وإنما ذكرها تمهيداً لقوله مضموم ذلك الحرف، إن كان الماضي رباعياً، سواء كان كله أصولاً كأدَّحرج، إذ ماضيه دحرج، وكله أصول^(٦)، أم بعضه زائداً كأكرم وأجيب؛ إذ ماضيهما أكرم وأجاب، وهمزتها زائدة؛ لأن وزنهما «أفعل».

(١) يقصد شرح القطر ص ٣٠.

(٢) في «ق» و «م»: فيضم.

(٣) في «م»: قال.

(٤) الزغشري هو الذي زعم ذلك.

(٥) سقطت كلمة «زيداً» من «م».

(٦) سقطت من «م» عبارة «وكله أصول».

وكذا كلُّ ما كان أحرفه أربعة أولها همزة فهي زائدة كأحمد وإصبع وإثممد مفتوح ذلك الحرف في غيره، أي غير المضارع الذي ماضيه رباعي، سواء نقص عن الأربع كاضرب إذ ماضيه ثلاثي، أم زاد عليها كانطلق، واستخرج، إذ ماضيه الأول خماسي، والثاني سداسي.

ولو قال بدل «نأيت»، «أنيت» أي أدركت، كان أنسب بالنسبة التضعيفية، لأن للهمزة موضعاً واحداً، وللنون موضعين، والياء أربعة، وللتاء ثمانية. فالهمزة للمتكلم وحده، والنون للمتكلم^(١) ومن معه، وللمعظم نفسه. والياء للغائب المذكر مطلقاً^(٢)، ولجمع الغائبات، والتاء للمخاطب مطلقاً^(٣)، وللغائبة وللغائبتين.

وسمي هذا الفعل مضارعاً من المضارعة وهي المشابهة، لمشابهته الاسم في أن كلا منهما يعرض له بعد التركيب معانٍ تتعاقب على صيغة واحدة. فالاسم^(٤) كقولك: ما أحسن زيدٌ برفع زيد، إذا أردت النفي، وبنصبه إذا أردت التعجب، وبخفضه مع رفع أحسن إذا أردت الاستفهام. والفعل كقولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، برفع تشرب إذا أردت النهي عن الأول، ويكون الثاني مستأنفاً، وبنصبه إذا أردت النهي عن الجمع بينهما^(٥). ويجزمه إذا أردت النهي عن كل منهما.

وقضية ذلك أن يشتركا في الإعراب، لكن لما كانت المعاني المتعاقبة على الاسم لا يميّزها إلا الإعراب، لأنّ الرفع والناصب والخافض في أمثله إنما هو أحسن. وعلى المضارع يميّزها غيره أيضاً كإظهار العوامل المقدرة من «أن» في النصب، و«لا» الناهية

(١) وردت العبارة في «م» هكذا: للمتكلم وحده ومن معه.

وفي ط: للمتكلم ومعه غيره.

(٢) سقطت كلمة «مطلقاً» من «م».

(٣) سقطت كلمة «مطلقاً» من «م».

(٤) في «ط»: بالاسم.

(٥) سقطت من «م» كلمة «بينهما».

في الجزم، والقطع في الرفع كان الاسم أشدَّ احتياجاً للإعراب من المضارع. فكان^(١) الإعراب أصلاً في الاسم، وفرعاً في المضارع^(٢).

والحرف: ما عدا ذلك؛ أي ماعدا ما ذكر مما يقبل علامة الاسم والفعل، فهو ما لا يقبل علامة شيء منهما، فترك العلامة علامة له.

قال بعضهم: وإنما لم تجعل له علامة وجودية كقسيمة، لأنه في نفسه علامة، فلو جعل له علامة لزم الدور^(٣) أو التسلسل وهو ثلاثة أنواع:

ما يدخل على الاسم والفعل ولا يعمل في شيء منهما.

وما يختص بالاسم، وليس كالجزم منه، ويعمل فيه الجزم.

وما يختص بالفعل كذلك ويعمل فيه الجزم. كما أشار إليها على هذا^(٤) الترتيب بقوله: «هل» و «في» و «لم».

«فهل» تدخل على الاسم. نحو {فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ}^(٥)

وعلى الفعل نحو: {هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ}^(٦) ولا عمل لهما فيهما، ولا ينافي هذا ما ذكره^(٧) في باب الاشتغال من أنها مختصة بالفعل، لأن ذلك^(٨) محله إذا كان الفعل في حيزها، فلا يجوز هل زيد خرج، لأن أصلها أن تكون

(١) في «م»: وكان.

(٢) في «م»: فرعاً في غيره.

(٣) في «ط»: الدور والتسلسل.

(٤) في «ط» العبارة هكذا: إشارة إلى هذا الترتيب.

(٥) الأنبياء ٢١ / ٨٠.

(٦) الإنسان ٧٦ / ١.

(٧) ف «م»: «ما ذكره».

(٨) في «م»: ذاك.

بمعنى قد، كقوله تعالى {هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ} ^(١)

و «قد» مختصة بالفعل، فكذا «هل» لكنها لما كانت بمعنى همزة الاستفهام انحطت رتبته عن «قد» في اختصاصها بالفعل، فاختصت به فيما إذا كان في حيزها، لأنها إذا رآته في حيزها تذكرت عهداً بالحمى، وحثت إلى الإلف المألوف ولم ترضَ بافتراق الاسم بينهما. وإذا لم تره في حيزها تسلت عنه وذهلت. ومع وجوده إن لم تشتغل بضمير ^(٢) لا تقنع به مقدراً، وإلا قنعت به، فلا يجوز في الاختيار (هل زيدا رأيت). بخلاف ^(٣) هل زيدا رأيت.

و «في» تختص بالاسم، وتعمل فيه الجر نحو {وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ} ^(٤)

و «لم» تختص ^(٥) بالفعل المضارع، وتعمل ^(٦) فيه الجزم نحو {لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ} ^(٧).

أما ما هو كاجزاء من الاسم والفعل كآل والسين فلا يعمل فيهما.

والكلام لغة: يقال للحدث الذي هو التكليم. تقول: أعجبنى كلامك زيدا، أي تكليمك إياه. ولما في النفس مما يعبر عنه باللفظ المفيد كأن يقوم بنفسك معنى قام زيد، أو ^(٨) زيد قائم، فيسمى ذلك الذي تخيلته كلاماً، ولما تحصل به فائدة وإن لم يكن لفظاً

(١) الإنسان ١ / ٧٦ وقد سقطت كلمتا «من الدهر» من «ق» و«م».

(٢) سقطت من «ق» عبارة إن لم تشتغل بضمير.

(٣) سقطت عبارة (هل زيدا رأيت بخلاف) من «ق».

(٤) الذاريات ٢٢ / ٥١.

(٥) في ط: «يختص».

(٦) في ط: «يعمل».

(٧) الإخلاص ١١٢ / ١-٣.

(٨) في م: وزيد.

كخط وإشارة. وما ينطق به لسان الحال، كقوله:

٣- امتلاً الحوض وقال قطني

مهلاً رويداً قد ملأت بطني

واصطلاحاً: قول مفيد مقصود بأن يدل على معنى يحسن السكوت عليه، كزيد قائم، وقام زيد، وقم. والجملة المقدرة بعد «نعم» أو «لا» في جواب هل زيد قائم؟ أو نحوه بخلاف الخط^(١) وإن أفاد^(٢).

ونحو زيد، وغلام زيد، والذي قام أبوه. فلا يسمى شيء من ذلك كلاماً. وشمل كلامه: النار حارة، والثلج بارد ونحوهما مما لا يُجهل، إلا أن يراد بمفيد المفيد بالفعل، فلا يسمى كلاماً، وجرى عليه بعضهم. وخرج بالمقصود؛ ككلام النائم، والساهي والطير.

قال أبو حيان: والأصح أنه لا يشترط القصد، فعليه يجب ترك هذا القيد، وقد تركه المصنف في بقية كتبه. وهو، أي الكلام ثلاثة أنواع:

* ٣- من الرجز المشطور، لم أشر على قائله. استشهد به ابن هشام في التخليص «١١١ مسألة ٢٢» ويروى: «سلاً» مكان «مهلاً». وهو في اللسان (قطط) ٣٨٧/٧ والإنصاف ١/١٣٠ ش ٨١ وحاشية الصبان ١/١٢٥ وشرح المفصل ١/١٣١ و٢/١٢٥/٣ والتهذيب ٩٧ وشرح الأشموني ١/٨٨ والرصف ٤٢٤ ش ٤٩١ وأمالى الشجري ١/٣١٣ و٢/١٤٠ والإبدال ١/٣٧٤ وابن الناظم ٧١ وشرح درة الغواص ٣١ والإفصاح ٢٧٢ ضمن الشاهد ١٧٠ وتهذيب اللغة ٨/٢٦٤ ومجالس ثعلب ١/١٥٨ ش ١٨٩ واللامات/ للزجاجي ١٤٠ والصحاح (قطط) ٣/١١٥٣ والتاج (قطط) ٢٠/٣٨ وإصلاح المنطق ٥٧ و٣٤٢ وفيه «سلاً» والكامل ٢/٩١ وفيه «قد خُتق» مكان «امتلاً» و «سلاً» مكان «مهلاً». والأول في الخصائص ٢/٢٣ وإعراب القرآن/ النحاس ١/٥٠٧ ش ١١٤ وأمالى المرتضى ٢/٣٠٩ ومقاييس اللغة ٥/١٤ وفيه «حسي» مكان «مهلاً» والمشكل ٢/٢٥٢ والسمط ١/٤٥٧. الشاهد فيه: «إطلاق القول على ما يشهد به لسان الحال»، فإن الحوض امتلاً فلم يبق فيه سعة كان قائلاً بلسان الحال. ويستشهد النحاة به أيضاً على دخول نون الوقاية على «قط» بمعنى حسب. وذلك في مذهب الخليل وسيبويه. أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى استعمالها بغير نون.

(١) في ط: الخط والإشارة.

(٢) في ط: أفادا.

خبر، وطلب، وإنشاء، لأنه إن احتمل التصديق والتكذيب كقام زيد وما قام زيد فخبّر، وإلا فإن تأخر وجود معناه عن وجود لفظه كاضرب ولا تضرب، وهل جاءك زيد فطلب. وإن قارنه بإنشاء كبعت وأعتقت.

لكن المصنف رجع عن هذا التقسيم وضرب على قوله: «وطلب». وقال: «كنت قلت ذلك تسامحاً وموافقةً لبعض النحويين، ثم رأيت الرجوع إلى التحقيق أولى. وإن الطلب من قسم الإنشاء لأن معناه الاستدعاء وهو حاصل في الحال، كما إن معنى نحو بعت واشتريت في الإنشاء كذلك، وبنحوه صرح في شرح اللمحة فقال: «وتقسيم الكلام إلى طلب وخبر وإنشاء مشهور، وقال ابن مالك في «كافيته»: طلب وخبر وليس بشيء»^(١).

وقال المحققون: خبر وإنشاء وهو الصحيح، لأن الكلام إما أن يكون لنسبته خارجاً تطابقه أولاً. فالأول الخبر والثاني الإنشاء. وعلى هذا علماء المعاني والبيان وغيرهم لكن كلامه في «توضيحه»^(٢) في باب الموصول تبعاً لكلام «التسهيل» وشرحه هناك قد يقتضي ترجيح الأول. نبّه على ذلك العلامة الشمس البرماوي قال: ويظهر ترجيح تثليث القسمة لأن ذلك إما اصطلاح فلا مشاحة فيه أولاً، فقائله ميز بين الطلب والإنشاء، انتهى. ولك أن تقول: الخلاف في ذلك لفظي، فمن ثنى القسمة جعل لفظ^(٣) الطلب أو الإنشاء^(٤) لمعنى^(٥) واحد متفاوتة أفرادها، ومن ثلثها جعل كلاً منهما لفرد من ذلك المعنى.

(١) انظر شرح اللمحة البدرية (ت صلاح) ١/ ١٨١.

(٢) انظر الاوضح ١/ ١٦٤-١٦٥.

(٣) سقطت كلمة «لفظ» من «م».

(٤) في ط: «والإنشاء».

(٥) في ط: «بمعنى».

بَابُ فِي الْأَعْرَابِ

قدمه على البناء لشرفه وشرف محله ولأصالته.

الإعراب لغةً يقال لمعانٍ منها:

الإبانة: يقال: أعرب الرجل عما في نفسه، أي أبان عنها.

والتغيير: يقال: أعرب الطعام المعدة، أي غيرها.

والتكلم بالعربية: يقال: أعرب الرجل، أي تكلم بالعربية.

واصطلاحاً: أثر من حركة أو حرف أو سكون، أو حذف، ظاهرٌ ذلك الأثر، أو مُقَدَّرٌ يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن وهو (ما سلم من شبه الحرف المقتضي للبناء). وفي^(١) آخر الفعل المضارع المجرد عن نوني^(٢) الإناء والتوكيد بقرينة ما سيأتي في كلامه.

فالأثر الظاهر كحركات آخر زيد في نحو جاء زيدٌ، رأيت زيداً، ومررت بزيدٍ، وكحركتي آخر «يلد» في نحو زيد يلد، ولن يلد، وكسكون آخره في نحو {لَمْ يَلِدْ}^(٣).

والمقدر، كالحركات المنوطة آخر^(٤) الفتى في نحو: جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى، وكالحركتين المنويتين آخر يَحْشَى في نحو زيد يَحْشَى، ولن يَحْشَى. وكالسكون المنوي آخرَ يَكُنْ في نحو {لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا}^(٥). وخرج بما يجلبه العامل مالا يجلبه عامل^(٦) كحركة^(٧)

(١) في م: «أو في».

(٢) في م: «نون».

(٣) الإخلاص ١١٢/٣.

(٤) في م: «في آخر».

(٥) البينة ١/٩٨.

(٦) في م: «العامل».

(٧) في م: «كحركتي».

النقل في نحو دال^(١) {قَدْ أَفْلَحَ}^(٢) على قراءة ورش^(٣)، وحركة الإبتاع كحركة الراء في نحو^(٤) امرئ رفعاً ونصباً وجراً، فليس شيء من ذلك إعراباً.

وبالاسم والفعل المذكورين، الاسم غير المتمكن والحرف والفعل الماضي والأمر والمضارع المتصل به^(٥) إحدى النونين فإنها مبنية، وسيأتي بيانها.

والتقييد بالآخر بيان لمحل الإعراب وليس احترازاً عن شيء إذ العامل لا يجلب أثراً في غير الآخر، وإنما جعل الإعراب آخراً لأن المعاني المحتاجة للإعراب من أحوال الذات وهي متأخرة عنها، والدالُّ على المتأخر متأخر.

وبما قاله عليم أن الإعراب لفظي، واختاره ابن مالك ونسبه إلى المحققين، وعرفه بأنه: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف. وقال كثير إنه معنوي وعرفوه بأنه تغيير أو آخر الكلم، لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرًا، فيكون الأثر علامة الإعراب، والأول كما قال المرادي أقرب إلى الصواب، لقول المحققين: أنواعه رفع إلى آخره^(٦) كما يأتي. ولأن الاحتياج إلى الإعراب إنما هو لتمييز المعاني. والتمييز إنما يكون بالأثر لا بالتغيير. وأما الإضافة في قولهم حركات الإعراب وعلاماته فمن إضافة العام إلى الخاص كخاتم فضة.

وأنواعه - أي الإعراب - أربعة:

رفع ونصب كائنان في اسم وفعل كزيد يقوم، وإنَّ زيدا لن يقوم.

(١) سقطت من ق كلمة «دال». {

(٢) المؤمنون ١/٢٣ {قد أفلح المؤمنون}، الأعلى ٨٧/١٤ {قد أفلح من تركى}، الشمس ٩١/٩ {قد أفلح من زكاها}.

(٣) الإنحاف ٣١٧.

(٤) سقطت «نحو» من م.

(٥) العبارة في «ق» هكذا: وبالاسم والفعل المذكور الحرف والفعل الماضي والأمر والمضارع المتصل به.

(٦) في م: «النح».

وجر كائن في اسم فقط كزيد^(١). وجزم كائن في فعل فقط ك«لم» يقيم.

واختص الجر بالاسم لخفته، والجزم بالفعل لثقله، ولأن كل مجرور مخبر عنه في المعنى، ولا يخبر إلا عن الاسم كما مر بخلاف المجزوم. والتعبير بالأنواع أولى من التعبير بالألقاب، لأن حق الألقاب لمساواة كل منها البقية والملقب أن يطلق كل منها على البقية كأن يقال الرفعُ النصبُ، وعلى الملعب كأن يقال الإعراب الرفع. وكلُّ منهما^(٢) ممتنع لاستلزام الأول حمل الشيء على مُباينه. والثاني حمل الأخص على الأعم، ثبت أن هذه الأمور أنواع داخلة تحت الإعراب، وهو جنس لها؛ لأنها ألقاب له وهو مُلقَّبُ بها. وإنما كانت أنواعه أربعة، لأنه إما سكون وهو واحد، أو حركة وهي ثلاثة. وقُدِّم الرفعُ لأنَّ الكلام لا يستغني عنه كقام زيد، ثم النصب لأن عامله قد يكون فعلاً والعمل له بالأصالة فيكون معمولاً أصلاً بالنسبة للمجرور، ثم الجر باختصاصه بالأشرف.

والأصل فيها كون الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة، والجزم بالتسكين. وقد عرفت^(٣) أمثلتها.

وخرج عن ذلك الأصل سبعة أبواب باعتبار المحل، لا باعتبار النائب لأن الخارج بذلك الاعتبار عشرة. إذ ينوب عن الضمة: الواو، والألف والنون. وعن الفتحة: الألف، والياء، والكسرة، وعن السكون حذف الحرف. وتسمى الأبواب المذكورة أبواب النيابة. وإنما انحصرت في سبعة لأن النائب فيها، إما حركة عن حركة وهو باب مالا ينصرف، وباب جمع^(٤) المؤنث السالم. أو حرف عن حركة وهو باب الأسماء الستة وباب المثني وباب جمع المذكر السالم. أو حرف عن حركة وحذفه عن سكون أو حركة وهو باب الأمثلة الخمسة، أو حذف حرف عن سكون وهو باب الفعل المعتل فانحصرت في سبعة. أحدها:

(١) في م كيزيد.

(٢) في م: «منها».

(٣) في «ق» و «م»: عرف.

(٤) في م: «الجميع».

الباب الأول

باب مالا ينصرف

وهو ما اجتمع فيه علتان من علل تسع، أو واحدة تقوم مقامهما، كما سيأتي بيانها آخر الكتاب إن شاء الله تعالى^(١)، فإنه يجز بالفتحة نيابة عن الكسرة نحو: مررت بأفضل منه، حملاً للجذر على النصب لأن الفتحة^(٢) إلى الكسرة أقرب منها إلى الضمة فحملت على الأقرب. وترك جره بالكسرة تبعاً لترك تنوينه الذي هو الصرف، إلا إذا أضيفت أو دخلته «ال» موصولة أو معرفة أو زائدة، نحو: مررت بأفضلكم، وبالأفضل، وبالمساجد، وباليزید، فإنه يجز بالكسرة^(٣) على الأصل بخروج^(٤) التنوين من حيز الوجود بسبب الإضافة و«أل» فلم يتصور سقوطه حتى يصح سقوط تابعه.

وقضية كلامه أنه في ذلك غير منصرف لكنه يجز بالكسرة، ومنه ثلاثة أقوال: أقربها أنه إن زالت إحدى علتيه بذلك فمنصرف وإلا فممنوع الصرف، ففي مثاليه المذكورين ممنوع الصرف. وفي نحو: مررت بأحدكم مصروف لزوال العلمية المانعة مع وزن الفعل من الصرف. وقدم مالا ينصرف على البقية؛ لأنه قد نابت فيه حركة هي أخف الحركات.

(١) حذفت كلمة «تعالى» من: م.

(٢) في م: «على».

(٣) في م: بالكسر.

(٤) في ط، و م: لخروج.

الباب الثاني

مما خرج عن الأصل: ما جمع بآلف وتاء مزيدتين، وإن سمي به كعرفات، سواء كان جمعاً لمؤنث كهندات وزينبات أم^(١) جمعاً لمذكر كإصطبلات وحمامات سالماً كان كما ذكر، أم متغيراً كسجدات بفتح الجيم، وحَبَلِيَّات بقلب الألف ياء، فإنه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة نحو {وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ} ^(٢) {فَأَنْفَقُوا ثُبَاتِ} ^(٣) فالسموات مفعول به، وثُبَاتٍ حال. وكل منهما منصوب بالكسرة حملاً للنصب على الجر كما في جمع المذكر السالم، وربما نصب بالفتحة إن حذف لامه كسمعتُ لغائهم.

ومثّل بمثالين، لينبه على أن هذا الجمع بعضه مقيس، كثُبَات في جمع ثُبَةٍ أي جماعة. ومسموع كسماوات في جمع سماء. وعلى أن ما فيه تاء التانيث إذا أريد جمعه هذا الجمع تحذف تاؤه بخلاف نحو^(٤) {وَكُنْتُمْ أَفْئَاتاً} ^(٥). مما تاؤه أصلية كأيّات، ونحو: رأيت قضاة وغزاة^(٦) مما ألفه أصلية فإنهما ينصبان بالفتحة، وهذان فهما من قوله مزيدتين، وإنما^(٧) كانت ألف قضاة وغزاة أصلية^(٨) لانقلابهما عن أصل، لأن أصلهما أصلهما قُضِيَّةٌ وغُزُوَةٌ لأنهما من قضيت وغزوت، فلما تحركت الياء والواو^(٩) وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين.

والحق به، أي بالجمع المذكور في إعرابه بما ذكر أولات نحو: {وَلَا تَكُنَّ أُولَاتِ حَمَلٍ} ^(١٠) وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه.

(١) في م: «أو».

(٢) الجاثية ٢٢/٤٥.

(٣) النساء ٧١/٤.

(٤) سقطت كلمة «نحو» من «م».

(٥) البقرة ٢٨/٢.

(٦) زيادة في «م».

(٧) في ط: «وإن».

(٨) العبارة من كغزاة إلى هنا سقطت من «م».

(٩) في ق: «الوار والياء».

(١٠) الطلاق ٦/٦٥.

الباب الثالث

الأسماء الستة المعتلة المفردة المكبرة المضافة إلى غير ياء المتكلم وهي: ذو بمعنى صاحب، وما أضيف لغير الياء من أخ، وأب^(١)، وحَم، وهن^(٢)، وهو كناية عن أسماء الأجناس. وقيل: مختص بما يستقبح التصريح به كالفرج، وفم بغير ميم. فإنها تعرب بالواو رفعاً، والألف نصباً، والياء جرّاً، كجاءني ذو مال، ورأيت ذا مال، ومررت بذِي مال. سواء كانت الإضافة ملفوظة كما ذكر، أم منوية، كقوله:

٤ - صَهْبَاءُ خُرْطُوماً عَقَاراً قَرْقَفًا

خَالَطَ مِنْ سُلَيْمَى خِيَاشِيمَ وَقَا

إذ التقدير: خياشيمها وفاها. و «ذو» ملازمة للإضافة إلى اسم جنس، فلذا لم يشترطها فيها، وبدأ بها لعدم مفارقتها الإعراب بالحروف.

وخرج بمعنى صاحب «ذو» الموصولة، فتلزمها^(٣) الواو كجاءني ذو قمت، ورأيت ذو قام، ومررت بذو قام. وكقوله:

(١) في «ط» و «م»: أب وأخ.

(٢) في م: وهي.

* ٤ - رجز للعجاج. في ديوانه ٤٩١-٤٩٢ الأرجوزة ٤٤. استشهد به ابن هشام في الأوضح ٤٠/١ ش ٦. وهو في شرح المفصل ٣٤/١٠ والدرر ١١٣/١ ش ٥٣ والمتع ٤٠٨/١ والخزانة ٤٤٤/٣ ش ٢٤٣، وعجزه في: المسائل العسكرية ١١٧ ش ٣٧ والإيضاح (لابن الحاجب) ١١٩/١ ش ٣١ واللسان (ف م م) ٤٥٩/١٢ والمقتضب للمبرر ٢٤٠/١ وحاشية يس ١٢٥/١ والجمع ١٣١/١ ش ٥٣ وإصلاح المنطق ٨٤. خياشيم: جمع خيشوم، وأراد به الأنف، وليس للإنسان إلا خيشوم واحد، وإنما جمعه بما حوله، كما في قولهم عظيم الوجنات. و «فا» أراد به فاها وصهباء، وخرطوم، وعقار، وقرقف: أسماء للخمرة.

الشاهد فيه نصب «فا» بالألف نيابة عن الفتحة مع أنه غير مضاف في اللفظ إلى شيء.

(٣) في ط: فيلزمها.

فحسي من ذو عندهم ما كفانيا

وهي لغة طيء. على أن منهم من يلحقها بالتي بمعنى صاحب. كما روي: فحسي من ذي.
وبما أضيف لغير الياء مما ذكر ما لم يضيف منها، فيعرب بحركات^(٢) ظاهرة، وما
أضيف منها^(٣) للياء فيعرب بحركات مُقدَّرة.
وبغير ميم: الفم بالميم فيعرب بحركات^(٤) ظاهرة^(٥) بتضعيف^(٦) ميمه. ودونه^(٧)
منقوصاً كقاض^(٨)، ومقصوراً كعصا بتثليث فائه فيها، فهذه مع لغة حذف الميم ثلاث

* ٥ - من بحر الطويل، ينسب لمنظور بن سُحيم الفقعسي. ويروى «أيتهم» و «رايتهم» و «أبتهم» مكان «لقيتهم» و
«ذي» مكان «ذو». استشهد به ابن هشام بلا نسبة في التخليص ٥٤ م و ١٤٤ م ٣٥ ويعجزه (منسوباً) للطائي ٥٣٥ ش
٧٥٨. وغير منسوب في الأوضح ٤٢ / ١ ش ٧. وهو منسوب في: شرح المفضل ١٤٨ / ٣، وشرح التصريح ٦٣ / ١ و
١٣٧ / ١ والدرر ٢٦٨ / ١ ش ٢٥٠ والسيوطي ٨٣٠ - ٨٣١ / ٢ ش ٦٤٦. وديوان الحماسة (ت عبد المنعم) ٣٣٨
مقطوعة ٤٢٦. وغير منسوب في: شرح الأشموني ١١٨ / ١ وحاشية الصبان ١٥٧ / ١ عَرَضاً وابن عقيل ٤٥ / ١ ش ٤
وشرح اللمعة (ت صلاح) ٢٠١ / ١ وشرح الكافية لابن جماعة ٢٦١ ش ١٠٩ وشرح اللمعة (ت هادي) ٢٥٦ / ١
وابن الناظم ٨٩ وفيه «ذي». وعجزه بلا نسبة في المقرب ٦٢ والممع ٢٨٩ / ١ ش ٢٥٠.

الشاهد فيه: إعراب «ذو الموصولة» مبنية كسائر الموصولات، فلم تجر بالياء (ذو الطائية). على أن بعض النحاة
رواها بالياء حيث عاملها معاملة «ذي» التي هي من الأسماء الستة.

(٢) في م: بالحركات.

(٣) سقطت كلمة «منها» من م.

(٤) ط و م: بالحركات.

(٥) سقطت كلمة «ظاهرة» من «م» و «ط».

(٦) في ط و م: مع تضعيف.

(٧) في ط و م: «ودونه».

(٨) سقطت من ق «كقاض».

عشرة^(١) لغة. واقتصر في «التسهيل» على عشر^(٢). وأفصحها فتح فائه منقوصاً.

وبالمفردة والمكبرة المثناة والمجموعة والمصغرة، فأعرابها كإعراب سائر المثنيات والمجموعات والمصغرات. واستغنى المصنف عن التصريح بذلك فيها لنطقه^(٣) بها.

لذلك والأفصح، في الهمن مضافاً النقص بجذف لامة كغد، فيعرب بالحركات. كهذا^(٤) هُنْكَ، ورأيت هُنْكَ، ومررت بهنك، أفصح من هذا هُنُوك، ورأيت هُنَّاك، ومررت بهنَّيك. ومنه الحديث: «من تُعَزَّى^(٥) بعزاء الجاهلية فأعْضُوهُ بهن أبيه ولا تُكْنُوا^(٦)»، ويجوز النقص بضعف في أب، وأخ، وحم. ومنه قوله:

٦ - بأبه اقتدى عدي في الكرم

ومن يشابه أبه فما ظلم

(١) في م: ثلاث عشر. وفي ط: ثلاثة عشر.

(٢) في م: عشرة.

(٣) في م: للفظه.

(٤) في م: كهذا

(٥) في ق: تعزاً.

(٦) يقصد النبي صلى الله عليه وسلم: من دعا إلى عصبية عمقوته أزالها الإسلام. والحديث في مسند أحمد ١٣٦/٥ والنهاية في غريب الحديث والأثر ٩٤/٣.

* ٦ - من الرجز، لرؤية بن العجاج. من شواهد ابن هشام بلانسية في الأوضح ٤٤/١ ش ٨ والتخليص ٥٧ م ٦. والشاهد منسوب في ملحقات ديوان رؤية ١٨٢ ضمن أبيات تنسب إلى رؤية وبعضها إلى العجاج. وحاشية الصبان ٧٠/١ وشرح التصريح ٦٤/١ والدرر ١٠٦/١ ش ٤٥. وغير منسوب فيه: البلغة / للقنوجي ٥٤٤ وفيه عليّ مكان عدي وابن عقيل ٥٠/١ ش ٥ والهمع ١٢٨/١ ش ٤٥ وابن الناظم ٣٨. وهو من كلمة يمدح فيها عدي بن حاتم الطائي.

الشاهد فيه قوله «بأبه» وقوله «يشابه أبه» حيث أعرب الكلمتين بالحركات الظاهرة، ونصب الثانية بالفتحة الظاهرة، مع أنهما مضافتان إلى ضمير الغائب، وهذه لغة من لغات العرب في الأسماء الستة، يعربونها بالحركات وإن كانت مضافة لغير ياء التكلم، وتسمى هذه اللغة لغة النقص. كما أن إعرابها بالحروف تسمى لغة الإتمام. وعلى هذه اللغة (لغة النقص) يقال في تنية الأب: أبان، وفي تنية الأخ: أخان. جعلوا الباء والخاء آخر الكلمة ولم يكثرثوا باللام المحذوفة، وذلك ما قيل في تنية يد ودم: يدان، ودمان. وقيل في جمعه جمع المذكر السالم - مع أنه ليس وصفاً ولا علماً - أبون وأيين. وهناك لغة ثالثة في إعراب الأسماء الستة مع استيفائها للشروط وذلك بإعرابها إعراب المقصور، أي بحركات مقدرة.

وَقَصَّرُهُنَّ أُولَى مِنْ نَقْصِهِنَّ، كَقَوْلِهِ:

٧- إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

قد بلغا في المجد غايتها

وقول بعضهم: مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلَ.

وإنما كان إعرابها بالحروف، لأن الحروف، وإن كانت فروعاً عن الحركات، إلا أنها أقوى منها، لأن كل حرف علة كحركتين^(١)، فكره استبدال المثني والمجموع الفرعين على المفرد بالإعراب^(٢) الأقوى، فاختراروا هذه الأسماء وجعلوها معربة بالحروف لتكون^(٣) في المقدرات الإعراب^(٤) بالأصل، وهو الحركة، وبالأقوى وهو الحرف.

وخصوا هذه الأسماء لمشابتها المثني والمجموع في أن آخرها حرف علة يصلح للإعراب، وفي استلزام كل منها ذاتاً أخرى كالأخ للأخ، والأب للابن^(٥). وأما نحو ابن فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها إياها في النسبة نحو: ابني وبنوي، فكان لا مهابة ليست حرف علة.

* ٧- من الرجز، يختلف في نسبه. استشهد ابن هشام بصلده بلانسة في: الأوضح ٤٦/١ ش ٩ واللغني ٢٨٦ ش ٣٩٥ وبمعجزة: في اللغني ٥٨ ش ٥٢. وهو منسوب لأبي النجم، ولرؤية في شرح التصريح ٦٥/١ والدرر ١٠٧/١ ش ٤٦ والسيوطي ١٢٧/١-١٢٩. ولهما أو لبعض أهل اليمن في شرح العيني على حاشية الصبان ٧٠/١ ولرؤية أو العجلاج في ملحق ديوان رؤية ١٦٨ ش ٤٧ وما بعده ولرجل من بلحات بن كعب في الإصحاح ١٥١ ش ٣٧٦ ش ٣١٩. ويلانسة في: شرح القصل ٥٣/١ والإنصاف ١٨/١ ش ٧ وابن عقيل ٥١/١ ش ٦ والقرب ٤٠٠ والرصف ١١٧ ش ٢٣ و ٣١١ ش ٣٠٥ وفيه «من» مكان «قد» والمجلى ١٩٦ ش ٣١٩. الشاهد فيه «أباه» الثالثة حيث أعربت إعراب المقصور كما مر في الشاهد السابق.

(١) في م: العبارة هكذا: «لأن كل حرف بمنزلة حركتين».

(٢) في ط: بالإعراب الأقوى.

(٣) في ط و م: «فيكون».

(٤) في م: «بالإعراب».

(٥) في م: «للأب».

وخصوا ما ذكر بحال إضافتها لتظهر تلك الذات اللازمة فتقوى المشابهة وفضلت على المثني والمجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لأصالتها بالإنفراد.

وما ذكر من أن إعرابها بالحروف هو المشهور. ومذهب سيويه وموافقيه أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف كما في المقصور، لكن اتبع فيها حركات ما قبل الحروف لحركات الإعراب المحذوف بعضها استثقلاً، وبعضها تعذراً.

قال جماعة: وهذا هو الصحيح، لأنه يلزم على الأول أن يكون «فوك» و«ذو مال»^(١) معربين، وهما على حرف واحد، لأن الإعراب زائد على الكلمة ولا نظير له.

وأجيب بأنه لا محذور في جعل الإعراب حرفاً من نفس الكلمة إذا صلح له كما جعلوه في المثني والمجموع^(٢) من نفسيهما^(٣). وهو علامة التثنية والجمع^(٤). ومثل الخلاف المذكور يأتي في المثني والمجموع.

(١) سقطت كلمة «مال» من: ط.

(٢) في: م: «والجمع».

(٣) في: ط: «من نفسيهما».

(٤) العبارة من: «من نفسيهما» إلى هنا ساقطة من: م.

الباب الرابع

المثنى

وهو ما دل على الاثنين^(١) وأغنى عن متعاطفين من لفظه، مذكراً كان^(٢) أو مؤنثاً، كـ: الزيدان، والهندان. أصلهما^(٣) زيد وزيد، وهند وهند. عدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار، فإنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة. وينصب ويجر^(٤) بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة، كجاء الزيدان، ورأيت الزيدَين، ومررت بالزيدَين.

والحق به في إعرابه بما ذكر اثنان للمذكر، واثنان في لغة الحجاز، وثنان في لغة تميم للمؤنثين مطلقاً عن تقييدهما بالإضافة لمضمر، لأنَّ وضعهما وضع المثنى، وإن لم يكونا مثنيين حقيقة، إذ لم يثبت لمفردهما اثن واثنة.

والحق به «كلا» للمذكرين، وكلتا للمؤنثين مضافين لمضمر، نحو كلانا وكلكما وكلاهما لشدة شبههما بالمثنى لفظاً، لأن آخرهما ألف ولا ينفكان عن الإضافة حتى يتميزا عنه بتجردهما عن النون، ومعنى لأنهما مثنيا المعنى، ولأنهما لا يضافان إلا إلى المثنى فيعطيان حكمه.

وقيداً^(٥) بالإضافة إلى المضمر^(٦)، لأنهما إذا أضيفا إلى ضمير غائب فالأغلب كونهما تابعين للمثنى تأكيداً له، كجاءني الرجلان كلاهما، فجعلنا موافقين لمتبوعهما في الإعراب، ثم طرد ذلك فيما إذا أضيفا إلى ضمير المتكلم والمخاطب. وأما إذا أضيفا إلى ظاهر فإنهما لا يجريان على المثنى أصلاً، إذ لا يقال جاءني أخواك كلا أخويك،

(١) في ط و م: «اثنين».

(٢) سقطت كلمة: «كان» من: ط.

(٣) في م: «أصلهما».

(٤) في ط و م: «يجر وينصب».

(٥) في م: «قيد».

(٦) في م: «الضمير».

فلم يلحقا بالمتنى وجعل إعرابهما بالحركة التقديرية نظراً إلى أفراد اللفظ كقوله تعالى: {كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا} ^(١). ولما كان الإعراب بالحروف فرعاً عن ^(٢) الإعراب بالحركات. والإضافة إلى المضمَر فرعاً عن ^(٣) الإضافة إلى المظهر جعل الفرع للفرع، والأصل للأصل.

تنبيه:

في المتنى لغة أخرى وهي لزوم الألف في الأحوال الثلاثة وهي أحسن ما يخرج عليه قراءة {إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ} ^(٤).

(١) الكهف ١٨/٣٣.

(٢) في ق: «على».

(٣) في ق: «على».

(٤) طه ٢٠/٦٣.

الباب الخامس

جمع المذكر السالم

أي مجموعه، وهو: ما دل على أكثر من اثنين مع سلامة بناء واحده، سواء كان مفردةً علماً أم صفة، كـ: الزيدون^(١) والمسلمون، فإنه يرفع بالواو نيابة عن الضمة، وينصب ويجر بالياء^(٢) المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة^(٣) والفتحة كجاء الزيدون والمسلمون ورأيت الزيدين والمسلمين، ومررت بالزيدين والمسلمين.

ومن الصفة مصغر نحو^(٤) رجل و غلام، لأنه وصف في المعنى. و شرط هذا الجمع أن يكون مفردة علماً لمذكر عاقل، خالياً من تاء التأنيث المغايرة لتاء عدة وثبة^(٥) علمين. ومن التركيب، أو صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث^(٦)، ليست من باب أفعل فعلاء ولا فعلان فعلى^(٧)، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث. كما أشار إلى ذلك ذلك في المثالين. فخرج بذلك نحو رجل ونحو زينب، ونحو لاحق اسم لفرس، ونحو طلحة عند البصريين، ونحو سيويه، وبرق تحرة، ونحو حائض، ونحو سابق صفة لفرس، ونحو علامة. ونحو أحمر، لأن مؤنثه حمراء، ونحو سكران لأن مؤنثه سكرى، ونحو صبور وجريح لاستواء المذكر والمؤنث فيه.

والحق به في إعرابه بما ذكر: «أولو» نحو {وَلَا يَأْتِلِ أَوْلُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ

(١) في م: «كزيدون».

(٢) في م: ويجر وينصب.

(٣) في م: «الكسر والفتحة».

(٤) سقطت كلمة «نحو» من م.

(٥) في ط: «ثبة وعدة».

(٦) العبارة «ومن التركيب» إلى هنا ساقطة من «ق».

(٧) في ق: «فعلاء».

يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ} ^(١)، فأولو فاعل وعلامة رفعه الواو، وأولي مفعول به وعلامة نصبه الياء، ونحو {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَىٰ لَأُولِي الْأَلْبَابِ} ^(٢)، فهذا مجرور وعلامة جره الياء. وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه، وإنما له واحد من معناه، وهو ذو وعالمون ^(٣)، وهو على ما قاله في «التوضيح» تبعاً لابن مالك، اسم جمع لا جمع له ؛ لأنه خاص بمن يعقل، والعالم عام فيه وفي غيره. والجمع لا يكون أخص من مفردة، وعلى ما قاله غيره جمع تصحيح لم يستوف الشروط، لأن عالماً ^(٤) اسم جنس وليس بعلم ولا صفة، وأَرْضُونَ بفتح الراء، وقد يسكن ^(٥) للضرورة، وهو جمع تكسير ^(٦) لمؤنث لا يعقل ؛ لأن مفردة أرض بالسكون، وهي مؤنثة لا تعقل. قال في «التوضيح»: وَحَرُّونَ ^(٧) وسنون وهو كأرضون لأنه جمع سنة بفتح السين، وأصله سنو أو سنة بدليل جمعه على سنوات وسنّهات، ومجيء الفعل منه على سانيت وسانهت، وأصل سانيت سانوت، فقلّبوا الواو ياء حين تجاوزت متطرفة ثلاثة حرف أخرى.

وعشرون: وهو اسم جمع، وبابهما: أي ^(٨) سنين وعشرين، فباب سنين كل ما كان جمعاً لثلاثي حذفت لامه، وعَوَّض عنها هاء التأنيث، ولم تكسر ^(٩) كِعِضَّة وعِضَيْن، وعِزَّة وعِزِينَ، بخلاف نحو تمر لعدم الحذف، ونحو عدة وزنة لأن المحذوف الفاء، ونحو يد، ودم لعدم التعويض.

(١) النور ٢٤/٢٢.

(٢) الزمر ٣٩/٢١.

(٣) في ق: «أو عالمون».

(٤) في ق و م: «عالم».

(٥) في م: «تسكن» بالتاء.

(٦) سقطت كلمة «تكسير» من «م».

(٧) في م «وأحرون» بتشديد الراء. وحرون جمع حرة وجمعت هكذا تشبيها بقولهم أرض أرضون.

(٨) في م «أي باب».

(٩) في ط «يكسر» بالياء وتشديد السين.

وَشَدَّ أَبُونِ وَأَخُونِ، وَنَحَوِ اسْمَ وَبَنَتِ، لِأَنَّ الْعَوَضَ غَيْرُ الْهَاءِ، وَشَدَّ بَنُونِ. وَنَحَوِ شَاةَ وَشَفَةَ، لِأَنَّهُمَا كُسْرًا عَلَى شَفَاهِ وَشِيَاهِ^(١).

وَبَابُ عَشْرِينَ وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْعُقُودِ إِلَى تِسْعِينَ^(٢)، وَأَهْلُونَ جَمْعُ أَهْلٍ، وَلَيْسَ بِعَلَمٍ وَلَا صِفَةٍ، وَعِلِّيُّونَ، وَهُوَ^(٣) فِي الْأَصْلِ جَمْعُ عَلِيٍّ، فَتَقْلُ، وَسُمِّيَ بِهِ أَعْلَا^(٤) الْجَنَّةِ. وَنَحَوِ، أَيُّ نَحَوِ كُلِّ مِنْهُمَا. فَتَنَحَوِ أَهْلُونَ كُلِّ جَمْعٍ تَصْحِيحٌ لَمْ يَسْتَوْفِ الشَّرْطَ، كَوَابِلُونَ جَمْعُ وَابِلٍ، وَهُوَ الْمَطَرُ الْغَزِيرُ، وَلَيْسَ بِعَلَمٍ وَلَا صِفَةٍ.

وَنَحَوِ عَلِيُّونَ كُلِّ مَا يَسْمَى^(٥) بِهِ مِنْ هَذَا الْجَمْعِ كَزَيْدُونَ مَسْمَى بِهِ، وَيَجُوزُ فِيمَا يَسْمَى بِهِ مِنْ هَذَا الْجَمْعِ، وَمَا أَحَقَّ بِهِ لَزُومُ الْيَاءِ وَالْإِعْرَابِ بِالْحَرَكَاتِ عَلَى النَّونِ مَنْوُتَةً. وَدُونَهُ لَزُومُ الْوَاوِ^(٦) وَالْإِعْرَابِ كَذَلِكَ. وَدُونَ هَذِهِ^(٧) لَزُومُ الْوَاوِ وَفَتْحُ النَّونِ أَوْ^(٨) إِعْرَابُ مَا لَا يَنْصَرِفُ.

وَلِنَّمَا أَعْرَبَ الْمُثْنَى وَالْمَجْمُوعُ بِالْحُرُوفِ لِأَنَّهُمَا فَرَعَا الْوَاحِدَ، وَالْإِعْرَابُ بِالْحُرُوفِ فَرَعُ الْإِعْرَابِ بِالْحَرَكَاتِ، فَجُعِلَ الْفَرَعُ لِلْفَرَعِ، وَالْأَصْلُ لِلْأَصْلِ مَعَ أَنَّ آخِرَهُمَا حُرُوفٌ تَصْلُحُ لِلْإِعْرَابِ. وَلِنَّمَا أَعْرَبَا هَذَا الْإِعْرَابَ الْمَعْيُنَ لِأَنَّ لِهَمَا مَثَنًى أَحْوَالٍ.

وَالْحُرُوفُ الصَّالِحَةُ لِلْإِعْرَابِ ثَلَاثَةٌ، فَرَفَعَ الْمُثْنَى بِالْأَلْفِ لِلْحَقِيقَةِ بِآخِرِهِ عِلَامَةً

(١) فِي ط وَم «شِيَاهَ وَشَفَاهَ».

(٢) فِي م: «التَّسْعِينَ».

(٣) سَقَطَتْ «الْوَاوُ» مِنْ «ق» وَ «م».

(٤) فِي ق م «أَعْلَى».

(٥) فِي ق م «سَمِي».

(٦) فِي م «يَاءُ».

(٧) فِي م «هَذَا».

(٨) سَقَطَتْ الْهَمْزَةُ مِنْ «ط».

للتثنية، فلو ألحق به ألف أخرى للرفع لزم^(١) الحذف والالتباس وإن لم يحذف^(٢) أحدهما لزم التقاء الساكنين، فجُعِلت هذه الألف علامة الرفع^(٣) أيضاً، لذلك ولجئنا ضمير رفع ملحقاً^(٤) بالفعل.

ورفع المجموع بالواو التي هي علامة الجمعية لمثل ما مر، فبقي من حروف العلة الياء، وبقي أربعة أحوال فجُعِلت الياء للجر فيهما. وحُمِل عليه النَّصْبُ لاشتراكهما في كونهما علامتي^(٥) الفضلات: كضربتك ومررت بك^(٦) وترك ما قبل الياء في المثني المثني على الفتحة كما كان قبل الإعراب بالياء، لأنها قبل الياء الساكنة غير مُسْتَقْلَةٍ^(٧). وفي الجمع كُسر ما قبلها لاستثقال الضمة وخوف اللبس بالفتحة، وكسرت النون في المثني لأنها ساكنة في الأصل، والأصل في^(٨) تحريك الساكن أن يكون بالكسر، وفُتِحَتْ في الجمع للفرق في نحو المصطفين^(٩). ويجوز فتحها لغة في المثني وكسرها ضرورة بعد الياء في الجميع.

(١) في ط «لزم».

(٢) في ط «تحذف».

(٣) في ط «الرفع».

(٤) سقطت كلمة «ملحقاً» من م.

(٥) في م «علامة».

(٦) العبارة «كضربتك ومررت بك» ساقطة من «ط» ومشطوبة من «ق».

(٧) في م «مستقلة».

(٨) سقطت كلمة «في» من م.

(٩) في م «المصطفى».

الباب السادس

الأمثلة الخمسة

وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين، أو واو جمع، أو ياء المخاطبة^(١) نحو: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين، فإنها ترفع بثبوت النون نيابةً عن الضمة وتنصب وتجزم^(٢) بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون^(٣) {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا}^(٤)، وحذفها للجزم هنا أصل كالياء في الجر في المثني والمجموع. وحمل عليه النصب كما حمل على الجر في ذينك.

وأما نحو {أَتَحَاجُّونِي فِي اللَّهِ}^(٥) على قراءة من قرأ بنون واحدة، وأصله أتحاجوني^(٦) بنوني الرفع والوقاية، فحذفت إحداهما^(٧) حالة الرفع. فالمحذوف منه نون نون الوقاية وفاقاً للأخفش والمبرد والفارسي وابن جني وأكثر المتأخرين، خلافاً لما اختاره ابن مالك تبعاً لسيبويه من أن المحذوف نون الرفع، وذلك لأن نون الوقاية وهي الثانية حصل بها الثقل والتكرار، ولأن ما قصد بها من وقاية الفعل الكسر حاصل بنون الرفع، فكان حذفها أولى لذلك^(٨)، ومحافظة على علامة الإعراب، لكنه عكس في توضيحه فصحح أن المحذوف نون الرفع.

(١) في م: المخاطبة.

(٢) في ط: «تجزم وتنصب».

(٣) في ط: «السكون والفتحة».

(٤) البقرة ٢/٢٤.

(٥) الأنعام ٦/٨٠.

(٦) في ط: «بنونين».

(٧) في ق م «أحديهما».

(٨) سقطت من م كلمة «لذلك».

وأما نحو قوله تعالى {إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ} ^(١) مما ظاهره ثبوت النون فيه مع أن الناصبة، فالواو فيه أصل، لأنها لام الكلمة، لا واو الجماعة، والفعل معها مبني لا معرب، لأن النون المتصلة به ليست نون الرفع، وإنما هي ضمير المطلقات، مثل يتربصن، ووزنه يَفْعُلْنَ، كما في قولك: النسوة يخرجن، بخلاف قوله تعالى: {وَأِنْ تَعَفُّوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى} ^(٢) فإن الواو ضمير الجماعة، والنون ^(٣) علامة الرفع والفعل معها معرب وأصله تعفون ^(٤) بواوين، أولاهما لام الكلمة والثانية واو الجماعة، فاستثقلت الضمة الضمة على واو قبلها ضمة وبعدها واو ساكنة، فحذفت الضمة فالتقى ساكنان، وهما الواوان فحذفت الأولى ثم دخل الناصب فحذفت ^(٥) النون ووزنه تفعوا ^(٦). وإنما حذفت الواو الأولى دون الثانية، لأنها جزء كلمة ^(٧)، والثانية كلمة. وحذف جزء أسهل من حذف كل، ولأنها آخر الفعل، والحذف بالأواخر أولى، ولأنها لا تدل على معنى بخلاف الثانية، وحذف ما لا يدل أولى من حذف ما يدل. ولذلك حذفوا لام الكلمة في غازٍ وقاضٍ ونحوهما دون التنوين، لأنه كلمة مستقلة، ولا يوصف بأنه آخر. وجيء به لمعنى، ويزيد بأنه صحيح والياء معتلة.

(١) البقرة ٢/٢٣٧.

(٢) البقرة ٢/٢٣٧.

(٣) في ط «والنون قبل حذفها علامة....»

(٤) في ق م «يعفون» بالياء.

(٥) في ط م «فحذوف».

(٦) في م: «يفعوا».

(٧) في م «الكلمة».

الباب السابع

الفعل المعتل لأخر

وهو ما آخره واو، أو ألف، أو ياء، كـيغزو^(١)، ويخشى، ويرمي، فإنه يجزم بحذفه، أي الآخر^(٢) نيابةً عن حذف الحركة، لأن حروف العلة لضعفها، بسكونها قريبة من الحركات، فتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات، فتقول: لم يغز، ولم يخش ولم يرم. فأما قوله:

٨- ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بني زياد
فضرورة عند الجمهور، ولغة^(٣) قليلة عند ابن مالك، ذكرها في التسهيل،

(١) في م: كيغزوا.

(٢) في ط: أي حذف الآخر.

* ٨- من بحر الوافر، قيس بن زهير العبسي، والخطاب للربيع بن زياد العبسي. استشهد به ابن هشام بلانسة في اللغة ١٤٦ ش ١٦٣ و٥٠٦ ش ١٥ والأوضح ٧٦/١ ش ٢٠. والشاهد قيس في: شرح التصريح ٨٧/١ وحاشية الصبان ١٠٣/١ والجمل في النحو / للخليل ٢٠٤ والعمدة ١٠٢٩/٢ والخزعة ٣٦١/٨ ش ٣٦٥-٦٣٦ وقال، ويروي: الأهل لك. والدرر ١٦٣/١ ش ١١٢ ولعلي لشجري ٨٤/١ ش ٨٥ والسيوطي ٣٢٨/١ ش ١٤٨ والخطي ١٧٩ ش ٢٨٦ وفيه «قيت» مكان «لاقت». وغير منسوب في: الفصل ٣٨٧ والجنى ٥٠ والكتب ٣١٦/٣ وشرح أيات سيويه (بن النحاس) ١٤ ش ٢٢ وشواهد التوضيح ٢١ والمقرب ٥١ و٢٢٣ والإيضاح ٣٠/١ ش ١٧ واللوشح ١٣١ والمختصص ٣٣٧/١ والإيضاح ١٧٠ ش ٨٨ وسر الصناعة ٧٨/١ و٢/٢٣١ والخزعة ٩/٥٢٥ وشرح الأيات للمشكلة ٢٣٣ و٤٧٩ والإيضاح في العلل ١٠٤. وصلده بلانسة في: للسائل العسكرية ١٦٣ ش ١٠٠ والبلغة للقوجي ٣٢٥ والإيضاح في شرح الفصل ٤٥٨/٢ ش ٢٧٢ والصاحي ٤٦٨ والممع ١٧٩/١ ش ١١٢ والخزعة ٩/٥٢٤ والمختصص ٣٣٣/١ والأصول ٤٤٣/٣ والجمل للزجاجي (ت الحمد) ٤٠٧ وشرح عيون الإعراب ٦٨ ش ٣٠ و١٩٣ ش ٣٧ ومعلي القرآن / للقرء ١٦١/١ و١٨٨/٢ وإصلاح الخلل ٤١٣ والممع ٥٣٧/٢.

الشاهد فيه: «ألم يأتيك» حيث جاء الفعل المعتل الآخر بالياء في حالة الجزم، وذلك ضرورة على ما ذهب إليه المؤلف، أو أنها أي الياء أصلية بناء على لغة من ثبت حروف العلة مع الجازم. وللعلماء في الأفعال المعتلة الآخر في حالة الجزم آراء. أنظرها في شرح التصريح ٨٧/١ وهي مفصلة في شرح محمد محيي الدين على الأوضح ٧٦/١ ذلك الشرح الذي أسماه دلة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك.

(٣) في م: ولعله بلغة قليلة.

ونحو: {إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ^(١) وَيَصْبِرْ^(٢)} على قراءة قبيل^(٣). بإثبات الياء مع وجود الجازم مُؤوَّلٌ بأنَّ الياء فيه للإشباع لا أصلية، أو بجعل «مَنْ» موصولة، وإنما سَكُنَ يصبر لتوالي^(٤) حركات الباء والراء والفاء والهمزة، أو لأنه وصلَّ بنية الوقف، أو للعطف على المعنى لأنَّ «مَنْ» الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وإيهامها. فلهذا يأتي بعدها الفاء، واستبعدت هذه الأمور، ولهذا^(٥) اختار ابن مالك أن الجزم قد يُقدَّر في المعتل.

فصل:

تُقدَّر الحركات كلها، وهي الضمَّة والفتحة والكسرة في نحو: (غلامي) من كلِّ ما أُضيف إلى ياء المتكلم، وليس مثنى ولا مجموعاً جمع مذكر سالماً^(٦)، لأنَّ ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لأجل المناسبة. فمَنَعَ اشتغاله بالكسرة ظهور حركات الإعراب؛ إذ المحلُّ الواحد لا يقبل حركتين في آن واحد^(٧). وفي نحو الفتى من كل اسم اسم معرب آخره ألف لازمة كالعصا والرحى لتعذر تحريكها، ويسمَّى مقصوراً لامتناع مدّه، ولأنَّه قصير، أي منع عن ظهور الحركات.

ومن محاسن بعض الفضلاء^(٨) أن كتب بمدينة قوص إلى العلامة بهاء الدين محمد

(١) في م «يتقي».

(٢) يوسف ٩٠/١٢ وتكملة الآية «فإن الله لا يضيع أجر المحسنين».

(٣) قراءة قبيل بالياء/ إتحاف الفضلاء ٢٦٧. إملاء ما مَنْ به الرحمن ٥٨/٢ والبحر المحيط ٣٢٠/٦ وتفسير القرطبي ٢٥٦/٩ والحجة / لابن خالويه ١٩٨ والسبعة لابن مجاهد ٣٥١ وانظر شرح التصريح ٨٨/١ وحاشية الأمير على المغني ٢٠٦/١.

(٤) العبارة في م هكذا «وأما يصبر فلتوالي.....».

(٥) في ق ط «فلهذا».

(٦) في م «سالم» وفي ط: جاء بعدها عبارة «ولا منقوصاً ولا مقصوراً».

(٧) في ط وردت بعد كلمة «واحد» عبارة: وما قبل ياء المتكلم في الأربعة المذكورة لا يقبل «الكسرة».

(٨) هو محمد بن رضوان بن إبراهيم، يعرف بابن الرعاد (ت ٦٩٨) انظر البغية ١٠٣/١. والأبيات في الوافي بالوفيات ٧٢/٣ الترجمة ٩٧٦ وفوات الوفيات ٣٥٦/٣ ترجمة ٤٥٣.

ابن النحاس^(١) يتشوق إليه (شعراً)^(٢):

سَلَّمَ عَلَى الْمَوْلَى الْبِهَاءِ وَصَفَ لَهُ شَوْقِي إِلَيْهِ وَأَنْفِي مَمْلُوكِهِ
أَبْدَأُ يَحْرِكُنِي إِلَيْهِ تَشْوِيقٌ جَسْمِي بِهِ مَشْطُورُهُ مِنْهُوْكِهِ
لَكِنْ لَحَلْتُ لِبَعْدِهِ إِلْفٌ وَلَيْسَ بِمُمْكِنٍ تَحْرِيكُهُ
وَتَقْدَّرُ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ دُونَ الْفَتْحَةِ فِي نَحْوِ الْقَاضِي، مِنْ كُلِّ اسْمٍ مَعْرَبٍ آخَرُهُ يَاءٌ
لَازِمَةٌ، قَبْلُهَا كَسْرَةٌ كَالدَّاعِيِ وَالنَّادِيِ^(٣) وَالْمُرْتَقِيِ لَاسْتِقَالَهُمَا عَلَى الْيَاءِ بِخِلَافِ الْفَتْحَةِ
نَحْوِ {فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ}^(٤). وَيُسَمَّى مُنْقُوصاً لِأَنَّ لَامَهُ حُذِفَتْ لِلتَّنْوِينِ، وَلِأَنَّهُ نَقَصَ عَنْ
بَعْضِ الْحَرَكَاتِ. وَتَقْدَّرُ الضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ دُونَ التَّسْكِينِ^(٥) فِي نَحْوِ «يَخْشَى» مِنْ كُلِّ فِعْلٍ
مَعْتَلٍّ بِالْأَلْفِ لَتَعْدُّ تَحْرِيكُهَا كَمَا مَرَّ، بِخِلَافِ تَسْكِينِهَا فَإِنَّهُ يَظْهَرُ بِحَذْفِهَا نِيَابَةً نَحْوِ {وَلَا
تَنْسَ نَصِيْبَكَ مِنَ الدُّنْيَا}^(٦).

وَتَقْدَّرُ الضَّمَّةُ دُونَ الْفَتْحَةِ وَالتَّسْكِينِ فِي نَحْوِ: يَدْعُو وَيُرْمِي، مِنْ كُلِّ فِعْلٍ مَعْتَلٍّ
بِالْوَاوِ أَوْ الْيَاءِ^(٧)، لَاسْتِقَالَهُمَا عَلَيْهِمَا، بِخِلَافِ الْفَتْحَةِ وَالتَّسْكِينِ فَإِنَّهُمَا يَظْهَرَانِ، لَكِنْ
التَّسْكِينِ إِنَّمَا يَظْهَرُ بِالْحَذْفِ نِيَابَةً نَحْوِ {لَنْ نَدْعُوَ مِنْ دُونِهِ إِلَهًا}^(٨). {لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ

(١) هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن أبي عبد الله الحلبي شيخ العربية في مصر، روى عن ابن يعيش وابن
الليثي، وكان من أذكى أهل زمانه (ت ٦٩٨) انظر الشذرات ٥/ ٤٤٢.

(٢) كلمة «شعر» سقطت من كل النسخ ما عدا «ط».

(٣) في م «الباري».

(٤) العلق ٩٦/ ١٧.

(٥) في ط «وتقدر الضمة دون الفتحة والتسكين» وهو خطأ.

(٦) القصص ٢٨/ ٧٧.

(٧) في م «والياء».

(٨) الكهف ١٨/ ١٤.

خَيْرًا^(١)، {لَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ^(٢)، {وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ^(٣).

تنبيه:

إذا كان حرفُ العلة بدلاً من همزة كيقرأ ويُقرأ وَيَوْضُو، فإنَّ قُدِّرَ الإبدالُ بعد دخول الجازم، فهو إبدال قياسي. ويمتنع حينئذ الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه، وإن قدر قبله فهو إبدالٌ شاذٌ. ويجوز مع الجازم الحذف والإثبات بناءً على الاعتداد بالعارض وعدمه، وهو الأكثر.

(١) هود ٣١/١١.

(٢) الإسراء ٣٦/١٧.

(٣) القصص ٧٧/٢٨.

بَابُ الْبِنَاءِ

البناء لغة: وضع شيء على شيء بصفة^(١) يراد بها الثبوت.

واصطلاحاً: ضد الإعراب، قال في شرحه، فهو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة. وهو لا يناسب ما قدمه من أنَّ الإعراب لفظي، وإنما يناسب القول بأنه معنوي. فالمناسب لما قدمه ما قاله كثيرٌ من أنَّ البناء لفظي، وجرى عليه ابن مالك، وعرفه بأنه: «ما جيء به لا لبيان مقتضى عامل من شبه الإعراب، وليس حكايةً أو إتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من التقاء سكونين، فجرى في البناء والإعراب على نسق^(٢) واحد». بخلاف المصنف.

وانواع البناء: ضم وفتح وكسر وسكون ويسمى وقفاً.

وتعبيره بالضد، أولى من تعبير جماعة بالخلاف، لأن الضدين لا يجتمعان كالقيام والقعود^(٣). والخلافان قد يجتمعان كالقعود والضحك.

والمبني تسعة أقسام، لأنه إما:

أن يطرد فيه السكون وهو نوعان:

١- أحدهما: المضارع المتصل بنون الإنثاء نحو {وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ^(٤)، {وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ^(٥) وإنما بني رجوعاً إلى الأصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضي لإعرابه باتصاله بالنون التي لا تتصل إلا بالفعل. وبني على السكون،

(١) في م: «على صفة».

(٢) في م: «على سنن».

(٣) في ط: «كالقعود والقيام».

(٤) البقرة ٢/٢٢٨.

(٥) البقرة ٢/٢٣٣.

لأنه الأصل في البناء. وخملاً له على الماضي المتصل بها.

والفعلان في الآيتين خبريان لفظاً، طلبيان معنى، كيرحمك الله. وفائدة العدول بهما عن صيغة الأمر التوكيد والإشعار بأنهما جديران بأن يُتلقيا بالمضارعة.

٢- وثانيهما: الماضي المتصل بضمير رفع متحرك، كضربت، مثلث التاء، وضربنا زيداً، والنسوة ضربن. وبُني على السكون لما مر، ولاستثقال توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، بخلاف المتصل بضمير نصب كضربك، وضربنا زيداً. وبخلاف المتصل بضمير الرفع الساكن كضرباً وضربوا، فلا يُبينان على السكون، بل على الفتح الذي هو الأصل في الماضي إلا في نحو ضربوا فيضم آخره للمناسبة. وأما نحو {دَعَوْا هُنَالِكَ بُرُوراً} ^(١) فأصله دعوا بواوين، أولاها مضمومة، فقلبت ألفاً لتحركها ^(٢) وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين.

أو يطرد فيه السكون أو نائبه وهو:

الأمر: نحو اضرب واضربا واضربوا واضربي واغز واخش وارم، لأنه يُبنى على ما يُجزم به مضارع، فيُبنى على السكون في نحو اضرب، وعلى حذف الثون في نحو الثلاثة بعده. وعلى حذف حرف العلة في نحو الثلاثة الأخيرة.

أو يطرد فيه الفتح وهو أنواع خمسة:

أحدها: الماضي المجرد من ضمير الرفع المتحرك كضرب وضربك وضرباً. وبني على حركة لشبهه الاسم، في وقوعه موقعةً كزيد ضرب وضارب، وكانت فتحة لختها.

وأما نحو رمى وعفا ^(٣) فسكون آخره عارض، والفتحة مقدرةً عليه، والأصل رميَ

(١) الفرقان ١٣/٢٥. في ط لم تذكر الآية، بل ذكر الفعل «دعوا» منفرداً مسبوقاً بقوله: وأما نحو

(٢) في ط «لتحريكها».

(٣) في ق «عفى».

وعفو، قلبت الياء والواو ألفين لتحركيهما وانفتاح ما قبلهما.

وثانيها: المضارع الذي باشرته نون التوكيد لفظاً وتقديراً^(١)، ثقيلة كانت أو خفيفة نحو قوله تعالى { لَيْسُ جُنًّا وَلَيْكُونَا }^(٢) لتركيبه معها تركباً أحدَ عشرَ، بخلاف غير المباشر نحو قوله تعالى: { لَتَبْلُوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ }^(٣)، وقوله^(٤): { وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ }^(٥)، فإن الفعل في^(٦) ذلك معرب، للفصل بينه وبين النون، بالواو لفظاً في الأول لأنها واو الجمع، لا «لام» الفعل إذ أصله لتبلوونن^(٧) حذفت نون الرفع لاستثقال توالي الأمثال. وقُلِبَتِ الواو الأولى ألفاً لتحركها^(٨) وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، ثم ضُمَّتِ الثانية للدلالة على أصل المحذوف لأنه كان يضم لو نطق به. وتقديراً في الأخيرين إذ أصلهما لتسمعونن ولا يصدوننك، حذفت نون الرفع في أولهما^(٩) لما مر، وفي ثانيهما للجازم^(١٠)، فالتقى^(١١) ساكنان: الواو الواو والنون المدغمة، فحذفت الواو لاعتلائها، ووجود دليل يدل عليها، وهو الضمة^(١٢).

(١) ط م: «أو تقديراً».

(٢) يوسف ٣٢/١٢.

(٣) آل عمران ١٨٦/٣.

(٤) في م: جاءت كلمة «تعالى» بعد «وقوله».

(٥) القصص ٨٧/٢٨.

(٦) عبارة «الفعل في» محذوفة من م.

(٧) في م: بواو واحدة.

(٨) في ط «لتحريكها».

(٩) عبارة «في أولهما» ساقطة من ق.

(١٠) عبارة «وفي ثانيهما للجازم» ساقطة من «ق».

(١١) في م: التقى.

(١٢) عبارة «وهو الضمة» سقطت من «م».

وقوله في شرح قطر الندى: «أصله قبل دخول الجازم يصدونتك، فلماً دخله الجازم، وهو لا الناهية حُذِفَتِ التَّوْنُ»^(١). وإنما يأتي على ندور، وهو تأكيد الفعل الخالي الخالي عن الطلب وما ألحق^(٢) به، وإنما لم يُبَيَّنْ ذلك لانتفاء تركبِهِ، لأنهم لا يُرَكَّبُونَ ثلاثة أشياء فيجعلونها كشيء واحد. على أن جماعة بنوه^(٣)، ولم يُفَصِّلُوا، لأنه اتصل به ما لا^(٤) يتصل إلا بالفعل.

واعلم أنَّ نون التوكيد الخفيفة بمنزلة إعادة الفعل مرة، والمشددة^(٥) بمنزلة إعادته مرتين^(٦)، قال الخليل: وليست الخفيفة مخففة من المشددة^(٧)، خلافاً للكوفيين.

وثالثها: ما ركب تركيب مزج من الأعداد والظروف الزمانية والمكانية والأحوال والأعلام.

فالمركب من الأعداد نحو أحد عشر وثلاثة عشر، وبُنيَ الاسمان؛ لأنَّ أصل أحد عشر مثلاً أحدٌ وعشرٌ، ثم حذفت الواو قصداً لمزج الاسمين^(٨) وتركيبهما. وبُنيَا على حركة، ليُعلم أنَّ لهما أصلاً في الإعراب، وكانت فتحة لتخفيف الثقل الحاصل بالتركيب. وأما اثنا عشر، واثنى عشرة^(٩)، فلا يُبنى الأول منهما، لوقوع الثاني موقع النون، وما قبل النون محلُّ إعراب لا بناء. وبُنيَ الثاني لتضمنه معنى الحرف.

والمركب من الظروف الزمانية نحو قولك: هو يأتينا صباحَ مساءً، وأصله صباحاً

(١) شرح القطر ٤٦.

(٢) الكلام من «وقوله» إلى هنا ساقط من م.

(٣) في م «بنوا».

(٤) في م «مالم».

(٥) في ط «والمشددة».

(٦) العبارة في م هكذا «إعادة الفعل مرتين».

(٧) في ط: المشدودة.

(٨) في م: العبارة هكذا «قصداً لمزج الاسمين».

(٩) في م: «واثنى عشرة».

ومساءً؛ أي كل صباح ومساءً، فحذِفَ العاطفُ ورُكِبَ الظرفان قصداً للتخفيف. ونحو
فلان يأتينا يومَ يومٍ؛ أي يوماً فيوماً؛ أي كلَّ يوم. قال الشاعر:

٩- آتِ الرزقُ يَوْمَ يَوْمٍ فاجل طلباً وابغ للقيامـة زاداً
ومن الظروف المكانية نحو، سَهَلَتِ الهمة بَيْنَ بَيْنٍ، وأصله بينها وبين حركتها.
ونحو قوله:

١٠- نحمي حقيقتنا وبعـ ضُ القوم يسقط بين بينا
أي وسطاً، وأصله بين هؤلاء وبين هؤلاء، فحذف ما أضيف إليه «بين» الأولى
والثانية والعاطف، وركب الظرفان تركيب أحد عشر. والحقيقة: ما يجب على الإنسان أن
يحميه من الأهل والعشيرة، يقال: رجل حامي الحقيقة أي أنه شهم لا يُضام.

ومن الأحوال المركبة نحو قولك: هو جاري بيتَ بيتَ. وأصله بيتاً لبيت، أي
ملاصقاً، فحذفت لام الجر، ورُكِبَ الظرفان، وجوزوا أن يكون الجارُ المقدَّر «إلى»، وأن
لا يقدرَ جارُ أصلاً، بل العطف.

وأما تركيب غير المذكورات، كقولهم: وقعوا في حيصٍ بيصٍ، أي في شدةٍ يعسرُ
التخلُّصُ منها، فشاذ.

* ٩- من بحر الخفيف. ولم أعر على قائله.. استشهد به ابن هشام في شرح شذور الذهب ١٧٣. وهو في: الهمع
١٤١/٣ ش ٧٦٣ والدرر ٨٢/٣ ش ٧٦٢.

الشاهد فيه «يوم يوم» حيث ركب الطرفين معاً، وجعلهما بمنزلة اسم واحد، فتضمنا معنى حرف العطف
فبناهما على فتح الجزأين، ولو لم يركبهما معاً، لأعربهما وأضاف الأول إلى الثاني.

* ١٠- من مجزوء الكامل، لعبيد بن الأبرص الأسدي من قصيدة يسخر بها من امرئ القيس حين هدد بني
أسد إثر قتلهم والده. وهو منسوب في: الحماسة البصرية ٨٣/١ مقطوعة ١٨٠، وختار الشعر الجاهلي ٨٨/٢
واللسان (ب ي ن) ٦٦/١٣ وديوان عبيد ١٤١ والشعر والشعراء ١٨٧/١ والخزانة ٢١٣/٢ عرضاً. وشرح
الزوزني للمعلقات (من المعلقات الملحقه) ١٨٣ والدرر ١٢٢/٣ ش ٨٣٠ وروايته فيه هكذا:

ويجوز في الظروف والأحوال الإضافة، بخلافها في المركب العددي للزوم تضمن الحرف فيه، بخلافه في هذه. إذ يحتمل فيها عدم تقدير الحرف، فتقول في ظرف الزمان هو يأتينا صباحَ مساءٍ بالإضافة. وفي ظرف المكان سُهلت الهمزة بَيْنَ بَيْنٍ. وفي الحال هو جاري بيتَ بيتٍ. والحاصل أنك إن قدرت الحرف بنيت، وإلا أضفت. والمعنى على الثاني صباحاً ذا مساءً، أو صباحاً بعد مساء. وقس عليه الباقي.

وإذا أخرج شيء منها عن الظرفية والحالية تعيّنَت الإضافة وامتنع التركيب،
فتقول: لكلّ يوم صباحٌ مساءً. قال الشاعر:

١١- ولولا يومُ يومِ ما أردنا جزاءك، والقروضُ لها جزاءٌ
وتقول هذه همزة بين بين، وهذا بيتٌ بيتٌ لزيد بالإضافة فيهما.

والركب من الأعلام، نحو بعلبك من كل اسمين نُزِّلَ ثانيهما منزلةً تاءِ التأنيث مما^(١) قبلها، ولم يكن آخر الأول ياء ساكنة ولا الثاني كلمة «ويه»، فيُبنى كل من الاسمين على الفتح في لُغِيَّةٍ من ثلاث لغات.

بِهِ لِحْمِي حَقِيقَتَنَا جَمِيعاً إِلَيْهِ اسْت
وشرح الفصل ١١٧/٤ واللمع ١٦٢ وسر الصناعة ٤٩/١ ومعاني القرآن / للفراء ١/١٧٧. وغير منسوب
في: اللمع ٣/٢٠٤ ش ٨٣٠ والمساعد ١/٥٢٧ ش ٥٤٥. وعجزه بلا نسبة في الفصل ١٧٧.
الشاهد فيه: قوله «بين بينا» حيث ركب الطرفان معاً وصاروا بمنزلة اسم واحد، وبنينا على فتح الجزأين، لأنه
أريد بهما معاً الظرفية.

* ١١- من بحر الوافر، للفرزدق، واسمه همام بن غالب. الشاهد منسوب في الكتاب ٣/ ٣٠٣ والخزانة ٤٦/ ٤ ولم أجد في ديوانه. وغير منسوب: في المساعد ١/ ٤٩ والخزانة ٦/ ٤٤٠ ش ٤٨٤ وفيه «فلولا» وأساس البلاغة ٥١٤ (ي و م) وفيه: ولا يوم يوم لما أردنا والدرر ٣/ ٨٣. وعجزه بلا نسبة في الهمع ٣/ ١٤١ ش ٧٤٣،

والشاهد فيه: «يوم يوم» حيث أجرى لفظ «يوم الأول» على ما تقتضيه العوامل فرعه بالابتداء، وأضافه إلى «يوم» الثاني فجره بالإضافة وذلك لأنه لم يرد بهما الظرفية.

(١) في م «هما».

ثانيها^(١)، وهي الفصحى: إعرائه إعرابَ ما لا ينصرف كما سبأتي في بابه.

ثالثها، إضافة صدره إلى عجزه، فإن كان آخرُ الأول ياءً ساكنةً فهو في تلك اللغية باقٍ على سكونه، وتقدر الفتحةُ عليه. وإن كان الثاني كلمة «ويه» بُني على الكسر على أفصح اللغتين، وسيأتي في كلامه، والثانية منهما إعرابه إعرابَ ما لا ينصرف.

ورابعها: الزَّمَنُ المبهمُ المضافُ لجملة، والمبهم هنا ما لا يدل على وقت بعينه، كالحين، والوقت، والساعة، والزمان. وهذا النوعُ يجوز فيه الإعرابُ، لأنه الأصلُ في الأسماء. وبني^(٢) لإبهامه مع افتقاره معنى إلى جملة كالحروف. وبُني على حركة ليُعلم أن له أصلاً في الإعراب، وكانت فتحةٌ لحفتها.

وإعرابه مرجوح قبل الفعل المبني نحو قوله:

١٢- على حينَ عابتُ المشيبَ على الصِّبا وقلتُ المأْ أصحُ والشيبُ وازع
وقوله:

١٣ لأجتذبَنَ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحْلُمَا على حينَ يستصينَ كلُّ حليمٍ

(١) في م «ثانيهما».

(٢) في م «والبناء».

* ١٢- من البحر الطويل، للناطقة الذبياني، واسمه زيد بن معاوية، وكنيته أبو أمامة. استشهد به ابن هشام لبلا نسبة في المغني ٦١٢ ش ٩١٠ وبصدره (بلا نسبة) في الأوضح ١٣٣/٣ ش ٣٣٥. وهو منسوب في: الكتاب ٣٣٠/٢، وديوانه ٥٣ ومختار الشعر ١٥٥ وشرح الزوزني للمعلقات ٢٠٨، وأساس البلاغة (ع ت ب) ٢٩٢.

وشرح التوضيح ٤٢/٢ وشرح المفصل ٨١/٣ والدرر ١٤٤/٣. وغير منسوب في: الإنصاف ٢٩٢/١ ش ١٧٥ والمقرب ٣١٧ واللسان (ب هـ ر) ٨٣/٤ والمساعد ٣٥٤/٢ ش ٣٣٣.

الشاهد فيه: قوله «على حين» فإنه يروي بجر حين على أنه معرب متأثر بالعامل الذي هو حرف الجر، ويروي بفتحه على أنه مبني على الفتح في محل جر. والجملة التي أضيف إليها «حين» فعلية ماضوية، والفعل الماضي مبني، فدل ذلك على أن كلمة «حين» ونحوها إذا أضيفت إلى مبني جاز فيها وجهان، لكن البناء أرجح، لأن

يروى حين^(١) فيهما بالجر إعراباً، وبالفتح بناء، وهو الأرجح لإضافته إلى مبني، فاكْتَسَب منه البناء كما تكتسب النكرة المضافة لمعرفة منها التعريف، راجح قبل غيره، أي غير الفعل المبني بأن يكون فعلاً معرباً أو جملة اسمية.

فالأول نحو قوله تعالى {هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ} ^(٢) قُرئ يومَ بالفتح بناءً وبالرفع إعراباً، وهو الأرجح ^(٣) لإضافته إلى معرب، ولهذا قرأ به السبعة إلا نافعاً، وعليه، فالإشارة لليوم، ومنع البصريون بناءه، وقدروا لذلك ^(٤) الفتحة إعراباً مثلها في صُمْتُ يومَ الخميس، والتزموا لذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم، بل للفعل الواقع فيه، وهو النفع، وإلا لزمَ كَوْنُ الشيء ظرفاً لنفسه.

المضاف اكتسب البناء من المضاف إليه.

* ١٣- من بحر الطويل، لم أعثر على قائله. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ٦٧٢ ش ٩١١ وبعجزه في الأوضح ١٣٥/٣ ش ٣٣٦ وهو في المساعد ٣٥٥/٢ ش ٣٣٤ وشرح التصريح ٤٢/٢ وشرح شواهد الألفية ٤١٠/٣ وعجزه في الهمع ٢٣٠/٣ ش ٨٦٢، وحاشية الصبان ٢٦٥/٢ ش ٤٧٠ والاشموني ٥٨٠/٢ ش ٤٧٠.

الشاهد فيه: كالذي قبله.

(١) سقطت كلمة «حين» من م.

(٢) المائدة ١١٩/٥ قراءة نافع بالفتح، انظر الإملاء ١٣٦/١ والبحر ٦٣/٤ والجامع ٣٧٩/٦.

(٣) في م «الراجع».

(٤) «لذلك» سقطت من م.

* ١٤- من بحر الوافر، لم أعثر على قائله. استشهد ابن هشام بعجزه بلا نسبة في الاوضح ١٣٦/٣ ش ٣٣٧. وهو في: شرح الأشموني ٥١٠/١ ش ٤٧٢ وشرح التصريح ٤٢/٢ وحاشية الصبان ٢٥٧/٢ ش ٤٧٢ والدرر ١٤٧/٣ ش ٨٦٥. وعجزه بلا نسبة في الهمع ٢٣٠/٣ ش ٨٦٥.

الشاهد فيه «على حين التواصل...» حيث روى لفظ «حين» على وجهين الأول الجر على أنه معرب متأثر بالعامل الذي قبله وهو حرف الجر والثاني الفتح على أنه مبني على الفتح في محل جر، وبعده جملة اسمية من مبتدأ وخبره تكون في محل جر بإضافة حين إليها، وفي ذلك دلالة على أن «حين» وشبهه إذا أضيف إلى جملة اسمية جاز فيه وجهان: البناء والإعراب، لكن الإعراب في هذه الحالة أرجح من البناء. وجواز الأمرين هو ما يقول به الكوفيون، أما البصريون فيرون أنه لا يجوز في مثل هذه الحالة إلا الجر لفظاً على الإعراب.

والثاني نحو قوله:

١٤ تذكّر ما تذكّر من سُليمي^(١) على حين التواصل غير دان

يروى «حين» بالفتح بناء، وبالجر^(٢)، وهو الأرجح لما مر قبله، بل متعين عند البصريين.

وخامسها: المبهم زمناً^(٣) كان أو غيره، وهو ههنا^(٤) ما لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه كمثّل، ودون، وبين، ونحوها مما هو شديد الإبهام، المضاف لمبني نحو قوله تعالى { وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ }^(٥) وقوله { وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ }^(٦). وقوله { لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ }^(٧) وقوله { إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَتَكُمْ تُنْطِقُونَ }^(٨) فكل من «يوم» و«دون» و«بين» و«مثل» مبني على الفتح لإضافته إلى مبني. ويجوز إعرابه لكن بناؤه أرجح، كما يفيد

١٤- منبجر الوافر، لم أثر على قائله. استشهد ابن هشام بعجزه في الأوضح ٣/ ١٣٦ ش ٣٣٧ وهو في شرح الأشموني ١/ ٥١٠ ش ٤٧٢، وشرح التصريح ٢/ ٤٢ وحاشية الصبان ٢/ ٢٥٧ والدرر ٣/ ١٤٧ ش ٨٦٥. الشاهد: «على حين التواصل» حيث روي لفظ «حين» على وجهين، الأول الجر على أنه معرب متأثر بجر الجر، الثاني الفتح على أنه مبني على الفتح في محل جر، واجملة بعده في محل جر بإضافة حين إليها، وفي ذلك دلالة على أن حين وشبهه إذا أضيف إلى جملة اسمية جاز فيه وجهان: البناء والإعراب.

(١) في م ق «سليما».

(٢) في م «والجر».

(٣) في م «زماناً».

(٤) في م «هنا».

(٥) هود ٦٦/ ١١.

(٦) الجن ١١/ ٧٢.

(٧) الانعام ٩٤/ ٦.

(٨) الذاريات ٥١/ ٢٣.

كلامه. وقد قُرئ بالوجهين إلا «دون» في قوله {وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ} ^(١) فلم يقرأ ^(٢) بالرفع، ولو قُرئ به على أنه مبتدأ لكان جائزاً، كما قال الشاعر:

١٥- ألم تريا آتي حيث حقيقتي وباشرت حد الموت والموت دونها
الرواية دونها ^(٣) بالرفع.

أو يطرد فيه الفتح أو نائبه من ياء وكسرة: وهو اسم لا، حالة كونها نافية للجنس نصاً بحيث لا يخرج عنه فرداً من أفرادها إذا كان مفرداً. (والمراد به هنا، وفي باب النداء ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به، ولو مثني أو مجموعاً)، نحو لا رجل ولا رجال، بالبناء على الفتح، ونحو لا رجلين ولا قائمين. بالبناء على الفتح نيابة ^(٤) عن الياء، ولا نحو: لا قائماتٍ بالبناء على الفتح كسائر أسماء لا، أو الكسر ^(٥) كإعرابه. قال الشاعر:

١٦- إن الشباب الذي مجر عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب*

(١) الجن ٧٢/١١.

(٢) في م «يقرئ».

* ١٥- من بحر الطويل، لموسى بن جابر، من شعراء الحماسة. وهو منسوب في ديوان الحماسة (الجواليقي) ١١٥ والدرر ٣/١٣٠ ش ٨٣٩. وغير منسوب في الهمع ٣/٢٠٩ ش ٨٣٩ والدرر المصون ١/٢٠٢ ش ٢٧٦ و ٥٤/٥ ش ٢٠٠٠ وفيها «ألم تراني».

الشاهد فيه قوله «دونها» حيث وردت الرواية فيه برفع «دون» باعتباره معرباً متأثراً بالعامل الذي هو المبتدأ، وهذه الرواية جائزة.

(٣) عبارة «الرواية دونها» سقطت من «م».

(٤) في م «نائبة».

(٥) في م «بالكسر».

* ١٦- من بحر البسيط، لسلامة بين جندل السعدي، ويروى: أودى الشباب. استشهد به ابن هشام منسوباً في التخليص ٤٠٠ وشرح بانت سعاد ٧٤. وغير منسوب في الأوضح ٩/٣ ش ١٥٦. وهو منسوب في: حاشية الصبان ٨/٢ ش ٢١٨ وشرح التصريح ٢٣٨/١ والشعر والشعراء ١٩٣/١ وفيه: «أودى الشباب» والخزانة ٢٧/٤ ش ٢٥٣ وشواهد العيني على هامش الأشموني ٢٥٨/١ ش ٢١٨ والمفضليات ١٢٠ المفضلية ٢٢ وديوان سلامة بن جندل ٩١ القصيدة ١ وفيه «أودى» والدرر ٢/٢٢٤ ش ٥٥٨ وشرح شواهد ابن عقيل

يروى بفتح لذات وكسره، وجوز ابن خروف الكسر مع التنوين، نظراً إلى أنه للمقابلة لا للتمكين، والجمهور نظروا إلى أنه يشبه تنوين التمكين.

وعلة البناء في ذلك تضمُّنه معنى من؛ لأنَّ لا رجل بمنزلة لا من رجل. بدليل ظهورها في قوله:

١٧- قام يذود الناس عنها بسيفه وقال ألا من سبيل إلى هند*
وقيل: تركيبه مع «لا» تركيب خمسة عشر

أما إذا كانت «لا» نافية للوحدة أو الجنس لكن^(١) ظهوراً فتعمل عمل ليس نحو: لا رجل قائماً، بل رجلان، ونحو: لا رجل في الدار^(٢) إذا أردت إبهام النفي. وسيأتي بيانها في بابها^(٣).

-
- للجرجاوي ٨١. وجزء من العجز بلا نسبة في: المجمع ٢٠١/٢ ش ٥٥٨.
- الشاهد فيه قوله «لا لذات» فإن قوله «لذات» جمع مؤنث سالم، جاء في البيت اسماً للا نافية للجنس. وردت فيه روايتان: فتحة وكسرة، وذلك يدل على أن جمع المؤنث السالم إذا وقع اسماً لـ «لا» جاز فيه أمران «البناء على الفتح. والبناء على الكسرة نيابة عن الفتح كما هو الحال حين يكون معرباً منصوباً.
- * ١٧- من بحر الطويل، لم أعثر على قائله: استشهد به ابن هشام في التخليص ٣٩٦ م ١٠١. بعجزه في الأوضح ١٣/٢ ش ١٥٩. وهو في: شرح التصريح ٢٣٩/١ وحاشية الصبان ٣/٢ ش ٢١٣ والأشموني ٢٥٤/١ ش ٢١٣ والدرر ٢٢١/٢ ش ٥٤٤ وشرح الكافية / لابن الحاجب ١٨٥/ ش ٦٩ وابن الناظم ١٨٦. وجزء من العجز في المجمع ١٩٩/٢ ش ٥٥٤ واللسان (ألا) ٤٣٤/١٥.
- الشاهد فيه قوله «ألا لا من سبيل» حيث ظهرت «من» بعد «لا» فدل ذلك على أن الاسم إذا لم تذكر معه «من» فهو يتضمنها تضمناً، فبني الاسم. وهذا الرأي اختاره ابن عصفور أو أن الاسم بني لتركبه مع «لا» تركيب خمسة عشر
- (١) سقطت كلمة «لكن» من م.
- (٢) في م وردت بعد كلمة «الدار» عبارة «بل رجلاً». وفيها أيضاً «قالت» مكان «قال».
- (٣) في م «بابها».

وفتح نحو قائمات أرجح من كسره نظراً للأصل في بناء^(١) المركبات. ولك في الاسم الثاني من نحو: لا رجلَ ظريفٌ حاضرٌ، ولا ماءٌ ماءً بارداً حاضرٌ من كل تركيب وقع فيه اسم «لا» مفرداً، ونُعتَ بمفرد متصل به، النصبُ على محلِّ اسم لا، والرفع على محلِّ لا مع اسمها، لأن محلَّها رفع بالابتداء، لأنهما صارا بالتركيب كشيء واحد.

وحق الاسم المخبر عنه أن يُرفع بالابتداء، والفتح على التركيب، وهو أبعدا عن القياس، لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء، ويجعلونها كشيء واحد. ووجه جوازه أنهم قدَّروا تركيبَ الموصوفِ وصفتهِ أولاً ثم أدخلوا عليهما «لا» بعد أن صارا كاسم واحد^(٢)، كقولك^(٣) لا خمسة عشرَ عندنا.

وجاز الوصف بالماء في المثال الثاني مع أنه جامد ؛ لأن الجامد إذا وصف بمشتق صح الوصف به، وهو هنا كذلك.

وكذا الثاني من نحو «لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله» من كل تركيب تكررت^(٤) فيه «لا» واسمها مفرد، تجوز فيه الأوجه الثلاثة: إن فتحت الأول من الاسمين نحو قول الشاعر:

١٨- لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةَ اتسع الخرقُ على الراقع

(١) في م «بيان».

(٢) في م «كالاسم واحد».

(٣) في م «كقوله».

(٤) في ط «برزت».

* ١٨- من بحر السريع، للعباس بن مرداس السلمي، وقيل لأبي عامر جده أو لابن حمام الأسدي، أو لبعض الشكريين. استشهد به ابن هشام منسوباً لأنس بن العباس بن مرداس السلمي في التخليص ٤٠٥-٤٠٧ م ١٠٣ ونقل عن القالي أنه يروى «الرائق» مكان «الراقع». وقد صوب المؤلف هذه الرواية لأن البيت من قصيدة قافيتها «القاف». وبلا نسبة في المغني ٢٩٨ ش ٤١١. ويصدره بلا نسبة في الأوضح ٢٠/٢ ش ١٦٤. وهو منسوب لأنس بن العباس في الكتاب ٢٨٥/٢ وشرح المفصل ١٠١/٢ والسيوطي ٦٠١/٢ ش ٣٦٣ وشرح شواهد ابن عقيل / الجرجاوي ٨٢ وفرحة الأديب ١٢٦. ولأبي عامر جد العباس في: اللسان (ق م ر) ١١٥/٥ وفيه «الرائق» مكان «الراقع». ولأنس وأبي عامر في: شرح التصريح ٢٤١/١ والعيني على

بنصب خلة بالعطف على محل اسم «لا» ورؤي^(١): اتسع الفتق على الراتق ونحو قول الآخر:

١٩ هـ ذالْعَمْرُكُم الصَّغَارُيَعِينَه لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ
برفع «أب» بالابتداء، أو بإعمال «لا» عمل «ليس» أو بعطفه^(٢) على محل «لا» مع اسمها، ونحو قوله تعالى {لَا لَعْنُو فِيهَا وَلَا تَأْتِمَمَ}^(٣) بفتح تأميم على إعمال «لا» عمل

هامش الأشموني والدرر ١٧٥/٦ ش ١٦٧٢ وفيه «اتسع الفتق على الراتق». ولابن الحمام الأسدي في: الحماسة البصرية ٥٣/٢ مقطوعة ١٤١ وصدره هكذا: «كنا نذارها فقد مزقت». ولبعض الإشكرين في ذيل الأمالي ٧٢ وروايته كما في الحماسة. وغير منسوب في: الأصول ٤٤٦/٣ وابن عقيل ٤٠٠/١ ش ١١٠ والجمل / للفراهيدي ص ١٦٥ وفيه «لا نشب» مكان «لا نسب» والكمال للمبرد ٧٥/٣. والنكت الحسان ٣٠٣ والمخلى ١٣٩ ش ٢٣٣ وفيه «لا نشب» واللمع ٤٤ وابن الناظم ١٨٨، وصدره بلا نسبة في الجمع ٢٨٨/٥ ش ١٦٧٢ والمفصل ٧٥ وأمالي الحاجب ٤١٢/١.

الشاهد فيه قوله «ولا خلة» حيث عطف قوله «خلة» بالنصب على محل اسم «لا» الأولى المبني على الفتح في محل نصب، بتقدير أن «لا» الثانية زائدة لتأكيد النفي، وبذلك تكون الواو في هذا التقدير قد عطفت مفرداً هو ما بعد لا الثانية على مفرد هو اسم «لا» الأولى.

(١) في ط «روى».

(٢) في م «أو لعطفه»

(٣) الطور ٥٢/٢٣.

* ١٩- من بحر الكامل، ونسبته يختلف فيها، قيل لهمام بن مرة، أو لضمرة بن ضمرة بن قطن، ولجحرير أو لهني بن أحمr الكناني، وقيل لزرافة الباهلي، وقيل لرجل من مذحج، ولرجل من عبد مناة. من شواهد ابن هشام في التلخيص ٤٠٥-٤٠٩ ونسبه لرجل من مذحج ولهمام أخي جساس ابني مرة، ولضمرة بن ضمرة، ولابن أحمr، ولرجل من عبد مناف، وذكر أنه يروي «جدكم» مكان «لعمركم». وصدره بلا نسبة في المغني ٧٧٣ ش ١٠١٤. وعجبه بلا نسبة في الأوضح ١٦/٢ ش ١٦١. والبيت منسوب لفرعل الطائي، وهني بن أحمr في الحماسة البصرية ١٣-١٤ ولضمرة بن ضمرة بن جابر وهمام بن مرة، وبعض مذحج، وزرافة، وهني بن أحمr وعمرو بن الغوث بن طي في الخزانة ٣٨/٢ وفيه «وجدكم». ولضمرة، وابن أحمr، وهمام، ورجل من مذحج، ورجل من بني عبد مناف في الدرر ١٧٥/٦. ولعمرو بن الغوث بن طي في فرحة الأديب ٢٥. ولهني بن أحمr، وزرافة في اللسان (ح ي س) ٦١/٦ ولرجل من مذحج في الكتاب ٢٩٢/٢ والأصول ٣٨٦/١ وشرح المفصل ١١٠/٢ ولجحرير في شرح آيات سيبويه ٥١ ش ٩٣ (وليس في ديوانه). وغير منسوب في: المخلى ١٤٠ ش ٢٣٥ وفيه «وجدكم» وذيل الأمالي ٨٤-٨٥ وصدره هكذا «تلك الظلامة قد عرفت مكانها». وابن عقيل ٤٠١/١ ش ١١١ وابن الناظم ١٨٩ والزاهر ١٠٦/١ والمسائل المنثورة ٨٦ ش

«إن». فإن رفعته، أي الأول امتنع النَّصْبُ في الثاني، لأنه إنما جاز فيما مر بالعطف على محل اسم لا، وهي هنا ملغاة وجاز فيه الرفعُ كقوله تعالى {لَا بَيْنَ فِيهَا وَلَا خُلَّةٌ} ^(١) في قراءة من رفعهما ^(٢)، والفتح، كقوله:

٢٠- فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به أبداً مقيم
ففي جملة التركيب خمسة أوجه، وجهان في الأول، وثلاثة ^(٣) في الثاني. ولو قلت:
لا رجل ولا عبدُ الله، أو لا رجل ولا طالعاً جبلاً امتنع الفتح لامتناع تركيب غير

٨٣ وعيون الأخبار ٢٤/٣ والمقتضب (للمبرد) ٣٧١/٤ وشرح جمل الزجاجة ٣١٧
والجمل / للفراهيدي ١٦٦ وشرح الأشموني ١/ ٢٦٠ ش ٢٢٠ ومعاني القرآن / للفراء
١/ ١٢١ وفيه «ذاكم جدكم» ومعاني الحروف ٨٢ وجمل الزجاجة ت (على الحمد) ٢٣٩.
الشاهد فيه قوله: لا أم لي ولا أب» حيث عطف أب على ما قبله بالواو مع تكرار لا، وجاء بالاسم الأول مبنياً على
الفتح، على أن لا التي دخلت عليه عاملة عمل إن، وجاء بالثاني مرفوعاً. وهذا الرفع على وجه من الوجوه التالية:
١- عطفه على محل لا مع اسمها عطف مفرد على مفرد، ومحل لا مع اسمها رفع بالابتداء.
٢- اعتباره اسماً لـ «لا الثانية» على أنها عاملة عمل ليس.
٣- اعتباره مبتدأ، و «لا» التي قبله مهملة، وعلى الوجهين الأخيرين تكون الواو عاطفة جملة على جملة.
(١) البقرة ٢/ ٢٥٤.

(٢) الفتح، قراءة، ابن كثير وأبي عمرو بن العلاء والرفع قراءة الباقيين من السبعة. شرح التصريح ١/ ٢٤٠
الإتحاف ١٣٥ والبحر المحيط ٢/ ٢٧٦.

* ٢٠- من بحر الوافر، لأمية بن أبي الصلت من قصيدة يذكر فيها يوم القيامة والجنة والنار. في ديوانه
٥٤. استشهد به ابن هشام منسوباً في التخليص ٤٠٦ م ١٠٣، وجاء صدره في بيت وعجزه في بيت آخر:
ولا لغو ولا تأثيم فيها ولا حزين ولا فيها مقيم
وفيه الحلم ساهرة وبحر وما فاهوا به أبداً مقيم
ويصدره (غير منسوب) في الأوضح ١٩/٢ ش ١٦٣. وهو منسوب في شرح الشواهد على حاشية الصبان ١١/٢ ش
٢٢٣ وشرح التصريح ١/ ٢٤١ وشرح شواهد العيني على هامش الأشموني ١/ ٢٦٢ ش ٢٢٣. ومعاني القرآن / للفراء
١/ ١٢١ وفيه «لم» مكان «أبداً». واللسان (أثم) ٦/ ١٢ والدرر ٢/ ١٩٩. وغير منسوب في الخزانة ٤/ ٤٩٤ وشرح أبيات
سيبويه ٤٩ ش ٨٩ وابن عقيل ١/ ٤٠٣ ش ١١٢. واللسان (فوه) ١٣ / ٥٢٦ وابن الناطم ١٨٩. الشاهد فيه: قوله «فلا
لغو ولا تأثيم» حيث رفع الاسم الواقع بعد «لا» الأولى. على أن «لا» مهملة، وفتح الاسم الواقع بعد لا الثانية على أنها نافية
للجنس عاملة عمل إن. ويجوز أن يكون رفع ما بعد «لا» الأولى على أن «لا» عاملة عمل ليس، والمرفوع اسمها.
(٣) في م «ثلاثة أوجه».

المفرد، وكذا لو لم يتكرر^(١) لا^(٢) نحو: لا رجلَ وامرأة^(٣).

وإن فصل النعت عن المنعوت نحو: لا رجلَ في الدار ظريفاً أو كان هو^(٤) أو المنعوت غير مفرد، نحو: لا رجلَ صاحبٍ برٌ عندنا أو^(٥) لا رجلَ قبيحاً فعله عندنا، ونحو: لا غلامَ رجلٍ ظريفاً عندنا، ولا طالعاً جبلاً ظريفاً عندنا، امتنع الفتح لما مر. وجاز النصب والرفع.

أو يطرد فيه الكسر، وهو أنواع خمسة:

أحدها: العَلَمُ المختوم بـ «ويه» كسيبويه وعمرويه تشبيهاً له بأسماء الأصوات، ويُبنى على حركة لما مر. وكانت الحركة كسرة، لأنها الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وأبو عمرو الجرمي يميز منع صرفه للعلمية والتركيب.

ثانيها: فَعَالٌ لِلأمر، أي الدال عليه^(٦) كَنَزَالٍ بمعنى انزل، وَدَرَاكٍ بمعنى أدرك، لوقوعه موقع المني، ولكونه بمعناه. ويُبنى على حركة، وكانت كسرة لما مر. وبنو أسد تفتحها لمناسبة الألف والفتحة التي قبلها.

وثالثها: فَعَالٌ سَبّاً لِلْمؤنث، كَيَا فَسَاقٍ بمعنى يا فاسقة، وَيَا خَبَاثٍ بمعنى يا خبيثة، وَيَا لَكَاعٍ بمعنى يا لثيمة، وَيَا دَفَارٍ بالدال المهملة بمعنى يا مُتَنَّة، فلا يُستعمل في غيره، فلا يقال: جاءني لَكَاعٌ^(٧)، ولا رأيت لَكَاعٍ، ولا مررت بَلَكَاعٍ، وأما قوله:

٢١- أَطُوفُ مَا أَطُوفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدُثُهُ لَكَاعٍ

(١) في م: تكرر.

(٢) سقطت «لا» من م.

(٣) في م «وامرأة».

(٤) سقطت كلمة «هو» من م.

(٥) في ط: «و».

(٦) عبارة «الدال عليه» سقطت من م.

(٧) كلمة «لَكَاعٍ» سقطت من م.

* ٢١- من بحر الوافر، للحطيثة يهجو امرأته، واسمه جروول بن أوس العبسي. استشهد ابن هشام بصدوره بلا نسبة في الأوضح ٤٥/٤ ش ٤٤٦. وهو منسوب في ديوانه ٢٣٠ والكامل للمبرد ٣/٣٠٢ وفيه «أجول» مكان

فضرورة شاذة، ويحتمل أن التقدير قعيده يقال لها يالكاع^(١)، فيكون على القياس. وينقاس هو، أي هذا النوع، ونحو نزال وهو النوع السابق من كل فعل ثلاثي تام كترل، وذهب وكتب وفسق^(٢) وفجر وزنى^(٣)، فلا يبنى شيء منها^(٤)، من نحو اللصوصية لأنها لا فعل لها، ولا من نحو دحرج، وانطلق لزيادته على الثلاثة، ولا من نحو كان وظل لأنه ناقص.

ورابعها: فعالٍ علماً لمؤنث، كحَذاًم وقَطاَم وسَجاَح بمهملة في آخره، اسم للكذابة التي ادعت النبوة، وكَسابِ اسم لكلبة، وسَكابِ اسم لفرس، وحَضارِ اسم لكوكب، وحَفارِ اسم لبئر، ووَبارِ اسم لقبيلة، وظَفارِ اسم لبلدة، فهذا مبني على الكسر في لغة أهل الحجاز تشبيهاً له بفعالٍ للأمر. قال الشاعر:

٢٢- إذا قالت حَذاًم فصدّقوها فإن القول ما قالت حَذاًم
وكذلك أمس، وهو النوع الخامس، يبنى على الكسر عندهم إذا أريد به معيّن، وهو اليوم الذي قبل يومك، ولم يُكسّر ولم يُصعّر، ولم يعرف بآل، ولم يصف، وبُنيَ

«أطوف» في الموضعين. وشرح جمل الزجاجي لابن هشام ٢٤٦ وشرح التصريح ١٨٠/٢ والخزانة ٤٠٤-٤٠٦. وشرح المفصل ٥٧/٤ والمذكر والمؤنث / ابن الأنباري ٢٢٣/٢ وإصلاح الخلل ٣٤٩ والدرر ٢٥٤/١ - ٢٥٥ وشرح جمل الزجاجي (ت علي الحمد) ١٦٤ والتلهذيب الوسيط ١٩٩ و ٤٢٦. وغير منسوب في: ابن عقيل ١٣٩/١ ش ٢٥ والمتنضب (لمبرد) ٢٣٨/٤ وفيه «اجول» وأمالى الشجري ٢٠٧/١ وشرح الكافية / لأبن الحاجب ٢٧٧ ش ١٢٠ ودقائق التصريف ٩٧ وابن الناظم ٥٨٦. لكاع: بفتح أوله وثانيه بزنة حَذاًم، لثمة ومثله اللكعة. الشاهد فيه: استعمل «لكاع» في غير النداء ضرورة، ويجوز أن يكون التقدير قعيده يقال لها يا لكاع، فيكون على القياس.

(١) سقطت «يا» من ط.

(٢) في ق: كفسق.

(٣) في م ق «وزنا».

(٤) في ط ق «منهما».

* ٢٢- من بحر الوافر، ينسب لديسم بن طارق، وقيل ديسم بن ظالم، كما ينسب للجيم (أو نجيم) بن صعب. ويروي «فأنصتوها» مكان «فصدّقوها» وقصة البيت في السيوطي ٥٩٦. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في الأوضح ١٣١/٤ ش ٤٨٢ وشرح القطر ١٤ ش ١١ ويصدره بلا نسبة في المغني ٢٩١ ش ٤٠٤. وهو للجيم بن صعب في حاشية الصبان ٢/٢٦٨ ش ٧٨٠ واللسان (رقش) ٣٠٦/٦ العيني على هامش الأشـــموني

لتضمينه معنى اللام، وبني على حركة، وكانت كسرة لما مر.

وأكثر بني تميم توافقهم في نحو سفارٍ ووبارٍ من كل ما خُتِمَ براء من فعَالٍ علماً لمؤنث، أي توافقهم في بنائه على الكسر مطلقاً عن التقييد بحالة النصب والجر... وفي بناء أمسٍ على الكسر في حالة النصب والجر، وتمنع الصرف في الباقي، أي فيما ختم بغير راء مما ذكر كحذامٍ، وفي أمسٍ في حالة الرفع. وقد جمع الأعشى بين اللغتين التميميتين في قوله:

٢٣- ألم تروا إرماء عاداً أودى بها الليل والنهارُ
ومرّ دهرٌ على وبارٍ فهلكت جهرة وبارُ

فبنى (وبارٍ) الأول على الكسر، وأعرب الثاني. وقيل إن الثاني ليس باسم كالأول، بل الواو عاطفة، وما عدها فعل ماضٍ وفاعل، والجملة معطوفة على هلكت. وقال أولاً هلكت بالتأنيث على معنى القبيلة، وثانياً «وبار» بالتذكير على معنى الحي. وعلى هذا يكتب وباروا، بالواو والألف كما يكتب ساروا.

٢/٢٦٥ والسيوطي ٢/٥٩٦ ش ٣٥٧ وهو فيه (لجيم بن مصعب) وشرح التصريح ٢/٢٢٥ والعقد الفريد ٣/٣٦٣ (تحقيق أحمد أمين ورفاقه) بيروت. وإلى ديسم بن طارق في الفاخر ١٤٦. وإلى لجيم بن صعب، وديسم بين ظالم في شرح المفصل ٤/٦٤ واللسان (حذم) ١٢/١١٩. وغير منسوب في: تلقين المتعلم ١٥٨ ش ٢١ والمترجل ١١٤ والإفصاح ٢٣١ وأساس البلاغة (نصت) ٤٥٨ والإنصاف ٢/١٧٨ وأما لي الشجري ٢/١١٥ ومعاني القرآن/للفراء ١/٢١٥ و ٢/٩٤ وفيه «فأنصتوها» والخصائص ٢/١٧٨ والمذكر والمؤنث/ابن الأنباري ٢/٢٠٥.

* ٢٣- من غلغ البسيط، للأعشى ميمون بن قيس. من شواهد ابن هشام بلا نسبة في الأوضح ٤/١٣٠ ش ٤٨١ أغلب الكتب تورد ثاني البيتين فقط. وهو منسوب في: حاشية الصبان ٣/٢٦٩ ش ٧٨١ وشواهد العيني على هامش الأشموني ٢/٦٦ ش ٧٨٢ والكتاب ٣/٢٩٧ واللسان (و ب ر) ٥/٢٧٣ والأصول ٢/٨٩ والأماشي الشجرية ٢/١١٥ والدرر ١/٩٤ ش ٣٣. وهما في ديوانه ٨١ وفيه «حد» مكان «دهر» وشرح التصريح ٢/٢٢٥ والمترجل ١١٣ والمخصص ١٧/٦٧. وبلا نسبة في: شرح المفصل ٤/٦٤ المقتضب

أما إذا أريد بأمس يوم ما^(١) من الأيام الماضية أو كُسِرَ أو صغر أو عُرِفَ بآل أو أضيف فيُعرب إجماعاً. تقول: فعلت هذا أمساً، أو أوَّلَ أموس، أو أميساً، أو الأمس، أو أمسنا بإعراب الجميع، وإن استعملت^(٢) المجرد المراد به معين ظرفاً فمبني إجماعاً. كذا قاله في «التوضيح».

أو يطرد فيه الضم: وهو ما قطع لفظاً لا معنى عن الإضافة، من الظروف المبهمة كـ قبل، وبعد، وأول، وأسماء الجهات الست وهي:

يمين وشمال وأمام ووراء وفوق وتحت، كقوله تعالى {لِّلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ}^(٣) أي من قبل الغلبة وبعدها وقول الشاعر:

٢٤- لعمرك ما أدري وإني لأوجلُ على أيّنا تعدو المنيّة أولُ
وبنيت^(٤) لإيهامها مع تضمنها معنى الإضافة الذي هو معنى الحرف^(٥). وبنيت على حركة لما مر، وكانت ضمة^(٦) لأنها أقوى الحركات فجبرت ما لحقها من الوهن

للمبرد ٥٠/٣ وابن النائم ٦٥٩ والممع ٩٤/١ ش ٣٣ والإنصاح ٢٦٢.

(١) كلمة «ما» سقطت من ط.

(٢) في م «استعمل».

(٣) الروم ٤/٣٠.

* ٢٤- من بحر الطويل، لمعن بن أوس المزني من قصيدة يستعطف فيها صهره إثر قطيعة حصلت بينهما. استشهد ابن هشام به بلا نسبة في شرح القطر ٢٣ ش ٦ ويعجزه في الأوضح ١٦١/٣ ش ٣٤٨ وفيه «العمرى» مكان «العمرى». و «تغلو» مكان «تعدو» والعين على هامش الأشموني ٥٢١/١ ش ٤٨٦. وشرح المفصل ٨٧/٤ وشرح التصريح ٥١/٢ وديوانه ٥٧/ مكتبة النهضة القاهرة. وغير منسوب في المختضب للمبرد ٢٦٤/٣ وأدب الكاتب ٥٦١ وفيه «تغلو» واللسان (هون) ٤٣٨/١٣ والجمل / للفرايدي ٢٩١ ودقائق التصريف ٢٣٠ وفيه «فر الله» مكان «ولله» ومجاز القرآن ١/٢٤٠.

الشاهد فيه: «أول» بالبناء على الضم، وسبب بنائها أن الشاعر حذف لفظ المضاف إليه ونوى معناه.

(٤) كلمة «بنيت» سقطت من م.

(٥) في م «بالحروف».

(٦) في م «مضمومة».

مُحذَفُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ^(١) مَعَ أَنْ مَعْنَاهُ مَقْصُودٌ.

وخرج بما قطع عن الإضافة^(٢) لفظاً لا معنى، أي^(٣) بَأَنْ تُؤَيَّ مَعْنَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ دُونَ لَفْظِهِ، مَا قَطَعَ مِنْهَا عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظاً وَمَعْنَى فَيَعْرَبُ مَنُوناً، كَقَوْلِكَ: اِبْدَأْ بِذَا أَوَّلَا إِذَا أَرَدْتَ اِبْدَأْ بِهِ مُتَقَدِّماً، وَلَمْ تَرُدْ بِهِ مُتَقَدِّماً عَلَى مَاذَا. وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

٢٥- فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الفرات

وقرى {لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ} بالجَرِّ والتَّنوين. وما لم يقطع عنها فيعرب بالنصب على الظرفية، وبالجَرِّ مِن، كَجِئْتُكَ^(٤) قَبْلَ الْعَصْرِ وَبَعْدَهُ، وَمِنْ قَبْلِهِ وَمِنْ بَعْدِهِ، بَعْدَهُ، وَمَا قَطَعَ عَنْهَا، لَكِنْ تُؤَيَّ ثُبُوتُ لَفْظِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَيَعْرَبُ إِعْرَابَ الَّذِي قَبْلَهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ}^(٥) بِالْجَرِّ بِلَا تَنْوِينٍ عَلَى قِرَاءَةِ الْجُحْدَرِيِّ

(١) كلمة «إليه» سقطت من م.

(٢) في ط «الإضافة إليه».

(٣) كلمة «أي» سقطت من م.

(٤) الروم ٣٠/٤ انظر إعراب القرآن/ للنحاس ٥٧٨/٢ والإملاء ٩٩/٢ والكشاف ٣/٢١٤.

* ٢٥- من بحر الوافر، لعبدالله بن يعرب بن عبادة البكاء، أو يزيد بن الصعق، ويروى «بالماء الحميم». استشهد به ابن هشام بلا نسبة في شرح القطر ٢١/٥. ويصدره في الاوضح ٣/١٦٥ ش ٣٤٥ والجامع الصغير ١٤٦. وهو منسوب لعبدالله في العينين على هامش الاشموني ١/٥٢٢ وشرح التصريح ٢/٥٠ وحاشية الصبان ٢/٢٦٩ ش ٤٩٠ وشرح الزوزني ٣٠ المعلقة الأولى والدرر ٣/١١٢ ش ٨١٣ وشرح الشواهد / للعامللي ٢٤٧.

ومنسوب ليزيد بن الصعق في الخزانة ١/٤٢٦ - ٤٣٠ وذكر المؤلف قصة البيت ووجوه روايته، وغير منسوب في ابن الناظم ٤٠١ وفيه «الحميم» ودرة الغواص ٨٢ وابن عقيل ٢/٧٣ ش ٢٣٦ ومعاني القرآن/ للفرأء ٢/٣٢٠-٣٢١. والمفصل ١٦٨. وشرح المفصل ٤/٨٨ والمقتصد ١/١٥١ ش ٢٣. وصدره بلا نسبة في الجمع ٣/١٩٤ ش ٨١٣.

الشاهد فيه قوله «قبلاً» فإن الرواية في هذه الكلمة جاءت بالنصب مع التَّنوين وذلك لأن قطعها عن الإضافة في اللفظ ولم يتو المضاف إليه، لا لفظه ولا معناه. ولو أنه نوى المضاف إليه لَمْ يَنْوَنْ ؛ لِأَنَّ الْمُنَوِيَّ كَالثَّابِتِ.

(٤) في م «ولجئتكَ».

(٥) الروم ٣٠/٤.

والعقيلي.

والحق بها: أي بالظروف المذكورة في البناء والإعراب «علّ»، وفي نسخ،^(١) المعرفة، فلحاقها بها يكون في البناء فقط^(٢)، بأن أريد بها معين، كأخذت هذا من أسفل الدار، وذاك من علّ؛ أي من أعلاها، ولا تضاف أصلاً. ووقعت مضافة في كلام الجوهري. قال المصنف: وهو سهو.

وخرج بقوله «المعرفة» على ما في أكثر النسخ ما لو أريد بعلّ علوّ مجهول فيتعين الإعراب، كقوله:

٢٦ مِكرٌ، مِفرٌ، مُقبلٌ، مُدبرٌ معاً
كجلمود صخر حطه السيل من عل
أي من مكان عال، ولا تستعمل إلا مجرورة كما مثلنا.

والحق بها «غيرٌ» إذا حذف ما تضاف إليه، وذلك بعد «ليس» كقبضتُ عشرةً ليس غيرٌ، فيمن ضمّ ولم ينونْ ؛ إذ التقدير، ليس المقبوض غيرَ ذلك، فحذف ما أضيفت^(٣) إليه، وبنيت على الضم تشبيهاً بالظروف، لما مر فيها^(٤). ويحتمل أن التقدير ليس غيرُ ذلك

(١) عبارة «وفي نسخ» سقطت من م.

(٢) كلمة «فقط» سقطت من م.

* ٢٦- من بحر الطويل، لامرئ القيس بن حجر الكندي، من معلقته يصف فرسه. استشهد ابن هشام بعجزه، بلا نسبة في الاوضح ١٦/٣ ش ٣٥٠ والجامع الصغير ١٤٦ والمغني ٢٠٥ ش ٢٧٨.

وهو منسوب في ديوانه ١٥٤ وشرح الزوزني ٣٠ المعلقة الأولى والعيني على هامش الأشموني ٥٢٣/١ ش ٤٩٢ وشرح المفصل ٥١/٣ والعمدة ٧١٦/٢ وحاشية الصبان ٢٦٩/٢ ش ٤٩٢ وشرح التصريح ٥٤/٢ وتهذيب إصلاح المنطق ٧٤ والزهرة ٧١٤/٢ وجهرة الأشعار ٤٦٢/١ والسيوطي ٤٥١/١. وعجزه منسوب في: الكتاب ٢٢٨/٤. وصدره بلا نسبة في الرصف ٣٩٤ ش ٤٢٢. وعجزه بلا نسبة في المقرب ٢٣٦ والمجمع ١٩٦/٣ ش ٨١٩.

الشاهد فيه: قوله «من علّ» حيث وردت عل مجرورة، فدل ذلك على أنها معرفة بالكسرة لدخول حرف الجر عليها؛ وذلك لأن الشاعر لا يقصد علّواً خاصاً، وإنما يقصد علّواً أي علو. وهذا يستلزم أن يكون هناك مضاف إليه محذوف وهو منوي معنى؟ إذ ليس في جوهر اللفظ ما يدل على التعيين؛ فيكون كأنه قد قال: أتيت نحو بني كليب من فوقهم.

(٣) في م «ما أضيف».

(٤) كلمة «فيها» سقطت من م.

مقبوضاً فتكون معربة أو مبنية.

وقوله: إذا حذف ما تضاف إليه إيضاح، وإذ^(١) قد ذكره، فكان ينبغي أن يقول: وتوحي معناه. ونسخ المتن هنا مختلفة.

وقد علم مما مر في المبهم أنه يجوز بناء «غير»^(٢) على الفتح إذا أضيف إلى مبني. وأجاز الفراء بناءها على الفتح عند تفرغ العامل، وإن أضيف إلى معرب، لتضمنها معنى إلا، فيقال على رأيه: ما قام غير زيد، أو غيرك، بالإعراب والبناء.

قال المصنف: ولا يجوز حذف ما أضيفت إليه إلا بعد ليس.

وأما ما يقع في عبارة العلماء من قولهم لا غير، فلم تتكلم به العرب، فإما أنهم قاسوا «لا» على «ليس» أو قالوا ذلك سهواً عن شرط المسألة.

وما قاله مردود، فقد حكى الزمخشري وابن الحاجب وأتباعهما ذلك. وأنشد ابن مالك في شرح تسهيله:

٢٧ جواباً به تنجو^(٣) اعتمد فورينا لعن عمل أسلفت لا غير تُسال^(٤)

والحق بها «أي» الموصولة إذا أضيفت، وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً نحو قوله تعالى {ثُمَّ لَنُنَزِّعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ}^(٥) أي: أيُّهم هو أشد كسائر الموصولات، فإن لم تضاف، ولو مع حذف صدر صلتها، أو أضيفت وذكر صدر صلتها أعربت. وبعضهم أي العرب أو النحاة يعربها مطلقاً عن التقييد بما ذكر، ومنه «أيهم» أشد

(١) في م: إذ.

(٢) في م «بناء» مكان «بناء غير».

(٣) في م «تنجوا».

(٤) الكلام من «وما قاله..... إلى تسال» ساقط من «ق».

* ٢٧- من بحر الطويل، لم أعثر على قائله وهو في شرح التصريح ٥٠/٢ والدرر ١١٦/٣ ش ٨٢٠ وشرح الأشموني ٥٢٠/١ عرضاً، والقاموس ١٠٦/٢ باب الرأ فصل العين، وعجزه في: الجمع ١٩٧/٣ ش ٨٢٠.

الشاهد فيه: الرد على من لحن الفقهاء في قولهم لا غير.

(٥) مريم ٦٩/١٩.

بالنصب على قراءة شاذة. وإنما لم تُبن عند عدم الإضافة مع حذف الصدر، أو ذكره
لثلا يجتمع عليها تغييران^(١): البناء وحذف المضاف إليه.

أو يطرد فيه الضم أو نائبه من ألفٍ وواو، وهو المنادى^(٢) المفرد، وهو ليس مضافاً
ولا شبيهاً به^(٣) كما مر. المعرفة بأن أريد به معينٌ إن لم يكن علماً نحو: يا زيد، ويا
رجل، ويا جبال، بالبناء على الضم، ويا زيدان، ويا رجلاً، بالبناء على الألف نيابة
عن الضم، ويا زيدون، ويا قائمون، بالبناء على الواو نيابة عن الضم. وبني على ذلك
بالمضمر في: أدعوك لفظاً، لأنه مفرد، ومعنى لأنه مخاطب، لأن يا زيد بمنزلة أدعوك،
وبني على حركة لما مر. وكانت ضمة لأنها أقوى الحركات، فجبرت ما لحقه من الوهن
بحذف عامله لزوماً. أما المضاف: كيا عبد الله والشبيه به، كيا كثيراً برّه، ويا مفيضاً
خيرهُ، ويا رفيقاً بالعباد. والنكرة غير المعينة كقول الأعمى، يا رجلاً خذ بيدي، وقول
الشاعر:

٢٨أيا راكباً إمّا عرضت فبلغن نداماي من نجران أن لا تلاقيا

(١) في م «تغيير».

(٢) في ط م «وهو المنادى أي المفرد».

(٣) في م «بالمضاف» مكان «به».

* ٢٨- من بحر الطويل، لعبد يغوث الحارثي من قصيدة قالها وهو في الأسر وكانت «تيم» قد أسرته في «يوم الكلاب».
وقد ورد صدره في شعر جماعة من الشعراء منهم ضابغ البرجمي حيث يقول:

فيا راكباً إمّا عرضت فبلغن أمامة عني والأمور تدور
ومنهم مالك بن الريب حيث يقول:

فيا راكباً إمّا عرضت فبلغن بني مازن والريب أن لا تلاقيا

استشهد به ابن هشام بلا نسبة في شرح القطر ٢٠٣ ش ٨٣. وبصدره، بلا نسبة أيضاً في الأوضح ١٨/٤ ش
٤٣٤. وهو منسوب في: شرح المفضل ١٢٨/١ والكتاب ٢٠٠/٢ وشرح جبل الزجاجي / ابن هشام. ٢٢٩
وشرح التصريح ١٦٧/٢ والبيان والتبيين ٢٦٨/٢ والمفضليات ١٥٦ من القصيدة ٣٠ وذيل الأمالي / للقالبي ١٣٢
والعيني على هامش الأشموني ١٤١/٢ وحاشية الصبان ١٤٠/٣ ش ٦٧٧ وشرح العيون ٢٧٥ وفيه «هيا» مكان

فإنها تعرب نصباً بالمفعولية، كما سيأتي في باب النداء.

ويجوز في المنادى المستحق للضم إذا اضطر إلى تنوينه أن يُنَوَّن مضموماً. كقوله:

٢٩ سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السَّلامُ.
وأن ينون منصوباً كقوله:

٣٠ ضَرَبَتْ صدرها إليّ وقالت يا عَدِيًّا، لقد وقَّتكَ الأواقي

«أيا» وشرح اختيارات الفضل ٢/ ٧٦٧. وشرح شواهد ابن عقيل / للجرجاوي ٢١٤ وتلقين المعلم ١٩٨ ش ٣٣ وشرح المفضليات للأنباري ٣١٥. وغير منسوب في: المقتضب للمبرد ٤/ ٢٠٤ وابن عقيل ٣٠٦ ش ٢٦٠ وابن الناظم ٥٦٨ والرصف ٢١٥ ش ١٦٤. والجمل للفراهيدي ٥٢. والإيضاح ١/ ٢٥٨ ش ٧٨ وشرح أبيات سيويه ٢١٨ ش ٤٢٤ وجمل الزجاجي / تحقيق علي الحمد ١٥٩ والمفصل ٣٦ وأمالى ابن الحاجب ١/ ٤٤٠ وإملاء ما من به الرحمن ٩١ والمخلى ٢٣ ش ٣٠ وشرح اللوحة / تحقيق صلاح ٢/ ١٣٣ والإفصاح ١٩٧ عرضاً. وصدره بلا نسبة في: فاتحة الإعراب.

الشاهد فيه: «أيا راكباً» حيث أعرب المنادى النكرة غير المقصودة حين نوديت. والبيت يرد على من أنكر جواز نداء النكرة غير المقصودة.

* ٢٩- من بحر الوافر، للأحوص في امرأة كان يحبها، فتزوجت من رجل يدعي مطراً، وبعض المصادر ترويه «...يا مطراً». استشهد ابن هشام بصدره بلا نسبة في المغني ٤٤٩ ش ٦٤٣ والأوضح ٤/ ٢٨ ش ٤٣٧. وهو منسوب في: الحماسة البصرية ٢/ ٢٦٣ المقطوعة ٢٦ والكتاب ٢/ ٢٠٢ والمقتضب للمبرد ٤/ ٢١٤ والعيني على هامش الأشموني ٢/ ١٤٥ ش ٦٨١ والأصول ١/ ٣٤٤ والإنصاف ١/ ٣١١ ش ١٩٢ وجمل الزجاجي / تحقيق علي الحمد ١٥٤ وأمالى الشجري ١/ ٣٤١ والإفصاح ٩٧ عرضاً وشرح شواهد ابن عقيل / للجرجاوي ٢١٥. وغير منسوب في: الجمل / للفراهيدي ٥٣ وشرح أبيات سيويه ٦٧ ش ١٢٤ وابن عقيل ٢/ ٢٦٢ ش ٣٠٧ ومجالس ثعلب ١/ ٧٤ ش ٩٢ وابن الناظم ٥٧٠ والنكت الحسان ٣٠٢ والتهذيب الوسيط ١٩٧ والمخلى ٢٥ ش ٣٦. وصدره بلا نسبة في الرصف ٢٥ ش ٢٢٣ والأزهية ١٦٤ وشرح التصريح ١/ ٣٧ وفاتحة الإعراب ١٢٦.

الشاهد فيه قوله «يا مطر» الأول، حيث نون المفرد العلم وأبقاه على الضم حيث اضطر لإقامة الوزن.

* ٣٠- من بحر الخفيف، للمهلhel بن ربيعة يرثي أخاه، واسمه أمرؤ القيس أو عدي. وهو منسوب في المقتضب ٤/ ٢١٤ وروي الصدر فيه هكذا «رفعت رأسها إليّ وقالت». وحاشية الصبان ٣/ ١٤٥ ش ٦٨٣

وهو أقوى، لرجوعه إلى الأصل من أنَّ المنادى مفعول، ويجوز فيه أيضا أن يفتح فتحة
إتباع لما بعده، فيما إذا كان علماً موصوفاً بابن متصل مضاف إلى علم كيا زيد بن عمرو.
وقول الشاعر:

٣١ يا طلحة بن عبيد الله قد وجبت لك الجنان وبوئت المها العينا^(١)
ولما أن لا يطرد فيه شيء، وهو نوعان:
أحدهما: الحروف

والأصل فيها البناء، إذ ليس فيها مقتضى للإعراب فإنها لا تتصرف، ولا يعتقب
عليها من المعاني ما يحتاج لإعراب^(٢). فالبنني منها على السكون «كهل» و «بل» و
«قد» و «لم» وعلى الفتح نحو «ثم» و «إن» و «لعل» و «ليت». وعلى الكسر نحو «جير»

والحماسة البصرية ٢٤٧/١ مقطوعة ١٠٥ وفيه «يا عدي» بالرفع. واللسان (وقى) ٤٠١/١٥ والخزانة
١٦٥/٢ وجل الزجاجي / ١٥٥ وشرح شواهد ابن عقيل ٢١٦ والسمط ١١٢/١ والإفصاح ٩٨ وهو فيه
منسوب إلى عدي بن زيد. والدرر ٢٢/٣ ش ٦٧٢ وفيه «نحرها» مكان «صدرها». وغير منسوب في: ابن
عقيل ٢٦٣/٢ ش ٦٠٨ وشرح التصريح ٣٧٠/٢ وسر الصناعة ٨٠٠.
وشرح المفصل ١٠/١٠ وأمالى الشجري ٩/٢ والنكت الحسان ٣٠٢ والتهذيب الوسيط ١٩٦ والمسائل
العسكريات ١٤٥ ش ٨٧. وعجزه بلا نسبة في: الرصف ٢٥٣-٢٥٤ ش ٢٢٢ والممع ٤٢/٢ ش ٦٧٢.
الشاهد فيه: قوله «يا عديا» فإن عديا علم مفرد، والأصل فيه أن يبنى على الضم، ولكنه اضطر إلى تنوينه، فعدل عن
ضمه إلى نصبه، فشابه به النكرة غير المقصودة.

* ٣١- من بحر البسيط، لأبي بكر الصديق في طلحة بن عبيد الله (طلحة الفياض). استشهد به ابن هشام في
شرح شذور الذهب ١٤ ش ٥٤.

الشاهد فيه قوله: «يا طلحة بن عبيد الله»، فإن المنادى هنا «طلحة» علم مفرد وقد وصف بـ «ابن» وهذا الوصف
مضاف إلى علم وهو عبدالله، وهذا العلم الثاني أبو العلم الأول، والمنادى إذا كان كذلك جاز فيه الضم على الأصل
والفتح على إتباع طلحة لابن أو الفتح على أساس تركيب الصفة والموصوف معاً تركيب خمسة عشر على فتح الجزئين.

(١) «البيت» سقط من: ق م.

(٢) في م «الإعراب».

بمعنى نَعَمْ، و «لام الجر» و «بائه»^(١). ولا رابع لها إلا «م الله» في لغة مَنْ كسر الميم وقال بحرفيتها. وعلى الضم نحو «منذ» في لغة من جرَّ بها، و«م الله»^(٢) و«مَنْ الله»^(٣)، قسماً فيمن ضم ميمها والنون. ومن قال فيهما، وفي «م الله» أنها مأخوذة من أَيْنُ الله^(٤)، فهي أسماء فلا يصح التمثيل بها.

وقد عرف^(٥) أن الأصل في البناء السكون، لأنه أخف، فلا يعدل عنه إلا لسبب، فإذا جاء شيء مما الأصل فيه البناء مبنياً^(٦) فلا يُسأل عن سبب^(٧) بنائه، لأنه جاء على أصله، ثم إن جاء مبنياً على السكون فلا يُسأل عن بنائه عليه^(٨) أيضاً لذلك^(٩). أو على حركة سُئِلَ عنه سؤالان: لِمَ عُدِلَ إلى الحركة، وَلِمَ كانت الحركة كذا؟.

وإن جاء شيء مما الأصل فيه الإعراب مبنياً على السكون سُئِلَ عنه سؤال واحد، لِمَ بني؟ أو على حركة سُئِلَ عنه ثلاثة أسئلة، لم بني؟ ولم عُدِلَ إلى الحركة^(١٠)؟ ولم كانت الحركة كذا؟ وتقدمت الإشارة إلى ذلك.

وثانيهما: الأسماء غير المتمكنة وهي سبعة

أحدها: أسماء الأفعال وبنيت لشبهها بالحرف^(١١) في أنها تنوب عن الفعل، ولا

(١) في م «وبالجر» مكان «وبائه».

(٢) في م: ومن الله.

(٣) في م: م الله.

(٤) ط: لم يذكر لفظ الجلالة.

(٥) في م: عرفت.

(٦) كلمة «مبنياً» سقطت من ط.

(٧) كلمة «سبب» سقطت من م.

(٨) كلمة «عليه» سقطت من م.

(٩) في ط «كذلك».

(١٠) في م: «حركة».

(١١) في ط: «الحروف».

يدخل عليها عاملٌ يؤثر فيها، كصة بالإسكان بمعنى اسكت، وأمين بالفتح بمعنى استجب، وبني على الفتح فراراً من التقاء الساكنين بأخف الحركات. و«إيه» بالكسر بلا تنوين بمعنى امض في حديثك، وبالتنوين بمعنى امض في حديث ما. وبني على الكسر، لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين كما مر. و«هيت» مثلثاً بمعنى تهيأت.

قال تعالى ^(١) {وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ} ^(٢). وبني على الفتح لما مر في «أمين»، وعلى الكسر لما مر في «إيه»، وعلى الضم تشبيهاً بـحيث.

وثانيها: ^(٣) المضمورات وبنيت لشبهها بالحرف ^(٤) في الوضع، لأن أكثرها على حرف حرف أو حرفين، «كباء الجر» و«لامه»، و«واو» العطف و«فائه»، و«قد»، و«بل» و«هل»، وما كان منها أكثر، حُمِلَ على ذلك. وقيل: بنيت لشبهها به ^(٥) في الجمود، وقيل للاستغناء عن إعرابها باختلاف صيغها الدالة على المعاني، «كقومي» بالإسكان، و«قمت» بالضم، و«قمت» بالفتح، و«قمت» بالكسر.

واختصَّ الضمُّ الذي هو أقوى الحركات بقاء المتكلم لكونها أعرف، والفتح الذي هو أخفُّها ^(٦) بقاء المخاطب لأصالة المذكر على المؤنث.

وثالثها: الإشارات أي أسماؤها. وبنيت لشبهها بالحرف في المعنى، وهو الإشارة، وإن لم تضع العربُ له حرفاً. كما وضعوا للتمي «ليت» وللترجي «لعل». «كذي» و«تي» بالإسكان، و«ثم» أي هناك بالفتح لما مر في «أمين» و«هؤلاء» بالكسر في اللغة المشهورة لما مر في «إيه».

(١) في م: قال الله تعالى.

(٢) يوسف ١٢/٢٣.

(٣) في م «وثانيهما».

(٤) في ط «بالحروف».

(٥) في م: «له».

(٦) في م «أخف الحركات».

ورابعها: الموصولات وبنيت لشبهها بالحرف^(١) في الاستعمال لافتقارها افتقاراً متأصلاً إلى جملة. كالذي و«التي» بالإسكان، و«الذين» بالفتح و«الأولاء» بالكسر بمعنى الذين فيمن؛ أي: في لغة من مدّه، وهي قليلة. و«ذات» بالضم بمعنى التي فيمن؛ أي في لغة مَنْ بناه، وهي الفصحى، كقوله: بالفضل ذو فضلکم الله به والكرامة ذاتُ أكرمکم الله به، بضم ذات مع أنها صفة للكرامة، أي أسألكم بالفضل. وبه الثاني بفتح الباء وأصله بها حذفت الألف، ونقلت حركة الهاء إلى الباء بعد سلبها^(٢) كسرتها. وكذات «ذوات» بمعنى اللاتي.

والحاصل أن جميع أسماء الإشارة والموصولات مبنية إلا «ذين» و«ئين» في أسماء الإشارة، و«الذين» و«اللتين» في الموصولات، «كالمثنى» في أنها معربة بإعرابه لما عارض سبب البناء من مجيئها على صورة التثنية التي هي من خواص الأسماء، وإلا «آيا» الموصولة في بعض أحوالها كما مر بيانه. ولهذا لم يصرح بها هنا.

وأخر اسمي الإشارة والموصول^(٣) إلى هنا، روماً للاختصار، ولاشتراكهما مع اللذين واللتين^(٤) في المعارض لسبب البناء، واستثناء الألفاظ الأربعة إنما يأتي على القول بأنها معربة.

أما على القول بأنها «صبيغ»^(٥) موضوعة للمرفوع والمنصوب وهو ما عليه ابن الحاجب وغيره من المحققين، فلأنها مبنية لقيام علة البناء فيها. وفهم من قوله «كالمثنى» أنها ليست بمثناة حقيقة، وهو كذلك، لأنه لا يجوز أن يثنى من المعارف إلا ما

(١) في م: بالحروف.

(٢) في ط «سلب».

(٣) سقطت من «ط».

(٤) عبارة مع «الذين واللتين» سقطت من ق.

(٥) في م «صيغة».

لا يقبل التنكير كزيد وعمرو. ألا ترى أنهما لما اعتقد فيهما التنكير جاز^(١) تثنيتهما^(٢). ولهذا قيل: الزيدان والعمران بلام التعريف. ولو كانا باقين على تعريف العلمية لم يجز دخول حرف التعريف عليهما.

والألفاظ الأربعة لا تقبل التنكير، لأن تعريف الأولين بالإشارة والآخرين بالصلة، وهما ملازمان^(٣) لها، فدل على أنها أسماء تثنية بمنزلة قولك: هما وأنتما، وليست تثنية حقيقة، ولهذا لا يصح في «ذين» و«تين» أن تدخل عليهما «أل». كما لا يصح دخولها على «هما» و«أنتما»: بُبَّه على ذلك المصنف.

وخامسها وسادسها: أسماء^(٤) الشرط وأسماء الاستفهام وبُنيتا لشبههما بالحرف^(٥) بالحرف^(٥) في المعنى وهو الشرط والاستفهام «كَمَنْ» و«مَا» و«أَيْنَ» و«أَيَّانَ» إلا «أَيَّأ» فيهما فمعربة لضعف الشبه فيها^(٦)، بما عارضه^(٧) من مجيئها غالباً ملازمة للإضافة التي التي هي من خواص الأسماء.

فالشرطية نحو: أَيُّكُمْ يَقُمْ أَقَمَ مَعَهُ، ونحو قوله تعالى {أَيَّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} ^(٨) والاستفهامية، كقوله تعالى {أَيُّكُمْ يَأْتِينِي يِعْرَظُهَا} ^(٩) وقوله {فَإِيَّ آيَاتِ

(١) في ط «جازت».

(٢) في م «تثنيتهما».

(٣) في ط «لازمان».

(٤) كلمة «أسماء» سقطت من م.

(٥) في م «بالحروف».

(٦) في م «فيهما».

(٧) في م «لما عارضته».

(٨) الإسراء ١٧ / ١١٠.

(٩) النمل ٢٧ / ٣٨.

اللَّهِ تُنْكِرُونَ} ^(١) وقوله {بِأَيْكُمْ الْمَفْتُونُ} ^(٢).

وسابعها: بعض الظروف

«كإِذَا» وهو ظرف لما مضى من الزمان (وبني لافتقاره) ^(٣) افتقاراً متأصلاً إلى جملة نحو {وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ} ^(٤). وتأتي ظرفاً لما يستقبل نحو {فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذْ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ} ^(٥) وللتعليل نحو {وَإِذْ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ} ^(٦)، أي لأجل اعتزالكم إياهم، وللمفاجأة، كقوله:

٣٢ استقدر الله خيراً وارضين به فبينما العسرُ إذ دارت مياسيرُ
و«الآن» وهو اسم لزمان حضر كله، نحو {الآن حِثَّتْ بِالْحَقِّ} ^(٧) أو بعضه نحو

(١) غافر ٤٠/ ٨١ الآية «ويريكم آياته فأي آيات الله تنكرون».

(٢) القلم ٦٨/ ٦.

(٣) في م: «بنيت لافتقارها».

(٤) الأنفال ٨/ ٢٦.

(٥) غافر ٤٠/ ٧٠-٧١.

(٦) الكهف ١٨/ ١٦.

* ٣٢- من بحر البسيط. مختلف في نسبه، فقد نسب إلى عثير بن عبيد العذري، وحرث بن جبلة، أو لجلبة العذري الغساني، وعيينة المهلي. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ١١٥ ش ١٢٩. ويعجزه بلا نسبة أيضاً في الجامع الصغير ٢٢١. وهو منسوب لعثير وحرث في السيوطي ١/ ٢٤٤ ش ١١٨ وفيه ذكر لقصة البيت. واللسان (دهر) ٤/ ٢٩٣ والدرر ٣/ ١٠٠ ش ٧٩٦. وجلبة العذري الغساني في الحماسة البصرية ٢/ ٦٤ ش ١٦٨. وحرث في المعمرين ٤٠ وابن السيراني ١/ ٣٦٠ ش ١٧٦. ونسب أيضاً لأبي عيينة المهلي: في معجم الشعراء ٢٦٧. وغير منسوب في: أمالي القالي ٢/ ١٨١ وفيه «فاستقدر» واللسان (قدر) ٥/ ٧٦ والرصيف ٤٠٣ وفيه «جاءت» مكان «دارت» وسر الصناعة ١/ ٢٥٥ والمقتصد ٢/ ١١٣٩ ش ٣٠٢ والكتاب ٣/ ٥٢٨ وابن الشجري ٢/ ٢٠٧.

الشاهد قوله «إِذَا» فإنها كلمة دالة على المفاجأة.

(٧) البقرة ٢/ ٧١.

{فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهاباً رَصَداً}.^(١)

وبني لتضمنه لام الحضور، وفُتِح تخفيفاً. وقد يُعرب كقوله:

٣٣ لِسَلَمَى بذات الخال دارٌ عرفتها وأخرى بذات الجزع آياتها سطرٌ
كأنهما ملآن لم يتغيرا وقد مرّ للدرّين من بعدنا عصرٌ
أي كأنهما من الآن، فحذف نون «من» لالتقاء الساكنين، ولم يحركها له على
الغالب. وأعرب الآن فجره بالكسر.

و«أمس» وبني^(٢) لتضمنه معنى اللام كما مر، وإنما ذكر ثم لمشاركتة حذام في
اختلاف الحجازيين والتميميّين، وكسر لما مر في «إيه»^(٣). وحيثُ، مثلثاً بالحركات
لكثرة الاستعمال، ويقال له في لغة طيء «حوث» بالواو مثلثاً أيضاً. وهو ظرف مكان،
وبني (لما مر)^(٤) في إذ. ويضاف إلى الجملتين. وقد يضاف إلى المفرد، كقوله:

(١) الجن ٧٢/٩.

* ٣٣- من بحر الطويل، لأبي صخر الهذلي. البيتان منسوبان في: أمالي القالي ١/١٤٨ وفيه «الليلى» مكان
«السلمى» و«الجيش» مكان «الخال» والخزانة ٣/٢٥٨.

وروايته كما في الأمالي وسر الصناعة ٢/٥٣٩ والسيوطي ١/١٦٩ وفيه «بذات البين» مكان «بذات الخال» و
«بذات الجيش» مكان «بذات الجزع». والثاني في الدرر ٣/١٠٦ ش ٨٠٣ واللسان (أ ي ن) ٣/٤٣. والثاني
بلا نسبة في الرصف ٣٩١ ش ٤٣٩ وشرح المفصل ٨/٣٥ وأمالي الشجري ١/٣٨٦ والدرر ٦/٢٩١ ش
١٧٨٧. وصدر الثاني بلا نسبة في: الخصائص ١/٣١٠ والجمع ٣/١٨٦ ش ٨٠٣ و١٠٨/٦ ش ١٧٨٧.

الشاهد فيه: قوله «ملآن» حيث أعرب «الآن» فجره بالكسرة، بحرف الجر «من» إذ الأصل: من الآن.

(٢) في م «ومتى».

(٣) عبارة «في إيه» سقطت من م.

(٤) عبارة «لما مر» سقطت من م.

٣٤- أما ترى حيث سهيل طالعاً

نجماً يضيء كالشهاب لامعاً^(١)

وبعضهم يعربه، وقرئ {سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ}^(٢) بالكسر فيحتمل الإعراب والبناء.

* ٣٤- من بحر الرجز، ولم أعر على قائله. انظره في ابن عقيل ٥٦/٢ ش ٢٢٦ وحاشية الصبان ٢٥٤/٢ ش ٤٦٦ وشرح الأشموني ٥٠٦/١ ش ٤٦٦. والدرر ١٢٤/٣ ش ٨٣٢ والخزانة ٣/٧ ش ٥٠١ وفيها «ساطعاً» مكان «لامعاً» وشرح شواهد ابن عقيل / الجرجاوي ١٦٠ وابن الناظم ٣٩١ وحاشية يس ٣٩/٢. وصدره في الهمع ٢٠٦/٣ ش ٨٣٢ والسيوطي ٣٩٠/١ ش ١٩١ وشرح الكافية / ابن جماعة ١٩٨ ش ٨٠ والمفصل ١٦٩ وشرح المفصل ٩٠/٤.

الشاهد فيه: قوله «حيث سهيل» فقد أضاف «حيث» إلى اسم مفرد. وجمهور النحاة يعد ذلك شذوذاً. وإنما يضاف «حيث» إلى الجملة فعلية كانت أو اسمية. وقد أجاز الكسائي إضافة حيث إلى المفرد.

(١) في م «ساطعاً».

(٢) الأعراف ١٨٢/٧.

بَابُ فِي بَيَانِ النِّكَرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ

الاسم بحسب التنكير والتعريف نوعان^(١)

أحدهما^(٢): نكرة

وهي الأصل لاندراج^(٣) المعرفة تحتها من غير عكس، وهو أي الاسم النكرة، ما يقبل رُبَّ، وإن لم يتعدد في الخارج كرجل وشمس، تقول فيهما: رُبَّ رجلٍ، ورُبَّ شمسٍ، فإنها تصدَّقُ بمتعدد لأنها موضوعة لكوكب نهاري، وكضمير الغيبة، فيما مرجعه غير مختص به نحو: رَبُّه رجلاً، ونعم رجلاً، ورُبَّ رجلٍ^(٤) وأخيه. على أن في هذا الضمير ثلاثة أوجه:

أحدها: نكرة مطلقاً.

ثانيها: معرفة مطلقاً.

ثالثها: إن كان مرجعه واجب التنكير كما في الأمثلة المذكورة فنكرة، أو جائزه كما في: جاء رجل فأكرمته فمعرفة.

وإنما اختُصت النكرة بِرُبَّ لأنها للتقليل أو التكثير^(٥)، وذلك لا يتأتى إلا في النكرة.

وثانيهما: معرفة

وهي، ما لا يقبل رب. وعرفها ابن الحاجب بأنها ما وضع لشيء بعينه، والنكرة بأنها ما وضع لشيء، لا بعينه، وهي؛ أي المعرفة أنواع ستة:

(١) كلمة «نوعان» سقطت من م.

(٢) كلمة «أحدهما» سقطت من م.

(٣) في م «لاندراج».

(٤) عبارة «ورب رجل» سقطت من م.

(٥) في م «للتكثير».

المضمير، والعلم، واسم الإشارة، والموصول، والمحلى بآل، والمضاف إلى، واحد منها، وترك سابعاً وهو المنادى المقصود، وكأنه تركه لذكره له في مبحث المبني على الضم أو نائبه.

وقد رُتبَ المعارف على مذكرته، وقد يفهم أن ترتيبها في التعريف كذلك، وفي الشرح ما يشير إليه. واختار ابن مالك في تسهيله أن أعرفها ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم، ثم ضمير الغائب السالم من الإبهام، ثم اسم الإشارة والمنادى في رتبة واحدة. ثم الموصول وذو الأداة كذلك، والمضاف في رتبة المضاف إليه. واستثنى منه المصنف المضاف إلى المضمير^(١) فإنه ليس في رتبته، بل في رتبة العلم. وإلا لما صح: مررت بزيد صاحبك. إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف.

قال: وزعم بعضهم أن ما أضيف إلى معرفة فهو في رتبة ما تحتها. ودل على بطلانه قوله:

٣٥ مكر مفر مقبل مدبر معا كخذروف الوليد المثقوب

فوصف المضاف إلى المعرفة بآل بالمعروف بها، والصفة لا تكون أعرف من الموصوف.

فالمعارف بدون المنادى ستة أنواع:

أحدها: المضمير

(١) في م «المضمير».

* ٣٥- قطعة من بيت من بحر الطويل، لامرئ القيس بن حجر الكندي والبيت بتمامه هكذا. فأدرك لم يُجهّد، ولم يثن شأوه يمر كخذروف الوليد المثقوب وهو من قصيدة ساجل بها علقمة الفحل أمام امرأة اسمها أم جندب حين تحاكما إليها في أن يصف كل منهما فرسه. وهو في ديوانه ٥٥ القصيدة الثانية ومختار الشعر ٤٩/١. الشاهد فيه قوله «كخذروف الوليد» فإن «المثقف» نعت لقوله خذروف. وهذا النعت محلى بآل. وأما المنعوت «خذروف» فإنه مضاف إلى المحلى بآل. والنعت لا يجوز أن يكون أعرف من المنعوت؛ فثبت بذلك أن المضاف إلى معرفة يكون في رتبة هذه المعرفة.

ويسمى الضمير^(١)، ويسميه^(٢) الكوفيون^(٣) الكِنَايَةَ والمَكْنِيَّ وهو ما دلَّ وضْعاً على متكلم «كأنا» أو مخاطب «كأنت» أو غائب «كهو»، فإياء إياي، وكاف إياك، وهاء إياه ليست بضمائر، لأنها لا تدلُّ على متكلم ولا مخاطب ولا غائب، بل على تكلم وخطابٍ وغِيبةٍ فهي حروفٌ، والدالُّ على المتكلم والمخاطب والغائب إنما هو «إيَّا» لكنَّه لما وضع مشتركاً بينها^(٤) وأرادوا بيان ما عنوا به احتاجوا^(٥) إلى قرينة تبيِّن ذلك.

ثم لا بدَّ للضمير من مُفسِّر، فإن كان لتكلم أو مخاطب فمفسِّره حضور مَنْ هو له، أو لغائب^(٦) فمفسِّره معلوم أو مذكور كما ذكرهما بقوله معلوم أي^(٧) في الذهن نحو قوله تعالى {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ}^(٨) أي القرآن، وهو معلوم أو مذكور متقدِّم مطلقاً، أي لفظاً ورتبةً نحو قوله تعالى {وَالْقَمَرَ قَدَرْتَاهُ مَنَازِلَ}^(٩) فالقمر المفسر للضمير، كما هو متقدِّم لفظاً متقدِّم رتبةً لأنه على قراءة الرفع مبتدأ، وعلى قراءة النصب مفعولٌ لفعل^(١٠) يفسره «قدرناه» المذكور، أو متقدِّم لفظاً لا رتبة، نحو قوله تعالى {وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ}^(١١) فإبراهيم المفسر للضمير، متقدِّم لفظاً متأخر رتبةً، لأنه مفعول، ورتبة المفعول

(١) في م «الضمير ويسمى المضمير».

(٢) في ق «وتسميه».

(٣) في م: الكوفية.

(٤) في م: بينهما.

(٥) في م: احتاج.

(٦) في م: لغائبة.

(٧) كلمة «أي» سقطت من ط.

(٨) يوسف ٢ / ١٢ {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ}.

الدخان ٣ / ٤٤ {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مَبْرُورَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ}.

القدر ١ / ٩٧ {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ}.

(٩) يس ٣٩ / ٣٦.

(١٠) في ط «الفعل».

(١١) البقرة ٢ / ١٢٤.

متأخرة عن الفاعل، أو متقدم رتبة لا لفظاً نحو قوله تعالى {فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى} ^(١) فموسى المفسر للضمير، متأخر لفظاً، متقدم رتبة، لأنه فاعل، ورتبة الفاعل متقدمة متقدمة على المفعول وغيره من الفضلات. وقيل: إن ^(٢) فاعل أوجس ضمير مستتر، وإن موسى بدل منه فلا دليل في الآية.

وهو إما جملة أو مفرد. والمفرد ستة، فالجميع سبعة، وقد أخذ في بيانها فقال في نحو {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} ^(٣) من كل جملة وقعت مفسرة لضمير الشأن، ولا يكون إلا مفرداً، لأنه بمعنى الشأن أو الحديث. وجاز ذلك لغرض تعظيم الشأن، فإن ذكره مبهماً ثم تفسيره مع توفر الدواعي عليه أقوى في النفس. ولا يكون مؤنثاً إلا إذا كان في الجملة مؤنث عمدة كقوله تعالى {فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ، وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ} ^(٤)، ويسمى حيث ^(٥) ضمير القصّة، وفي نحو {وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا} ^(٦) من كل مفرد وقع خبراً للضمير ^(٧)، وفي نغم رجلاً زيد، و{بَشَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا} ^(٨) ورَبُّه رجلاً، من كل مفرد وقع تمييزاً للضمير المرفوع بنعم وبس، والمجرور برُب ^(٩)، وفي نحو: قاما وقعد أخواك، من كل مفرد وقع فيه التنازع، إذا عمل الثاني واحتاج الأول إلى مرفوع، فإن البصريين يضمرونه، لامتناع حذف العمدة، فالإضمار قبل الذكر أسهل منه لوقوعه في مواضع، وفي نحو: ضربته زيداً، من كل مفرد وقع بدلاً

(١) طه ٦٧/٢٠.

(٢) كلمة «إن» سقطت من ط ق.

(٣) الإخلاص ١/١١٢.

(٤) الحج ٤٦/٢٢. والكلام من قوله «كقوله.. إلى نهاية الآية سقط من ق».

(٥) في م «ح».

(٦) الجاثية ٢٤/٤٥.

(٧) في م «بضمير».

(٨) الكهف ٥٠/١٨.

(٩) من قوله «وفي نحو... إلى هنا ساقط من م».

من الضمير كقول بعضهم: اللهم صل^(١) عليه الرؤوف الرحيم. وفي نحو قوله:

٣٦ جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
من كل مفرد وقع مفعولاً مؤخراً واتصل ضميره بالفاعل. وعليه جرى ابن مالك
تبعاً لابن جني وغيره، لكثرة وروده.

والأصح ما عليه الجمهور أن هذا ضرورة، بل أجاب بعضهم بأن الضمير في «ربه»
عائد على^(٢) المصدر، المفهوم من جزى، أي جزى ربُّ الجزاء، واستشكل هذا بمنع:
صاحبها في الدار، إجماعاً، مع أن الضمير في كل منهما عائد على متأخر لفظاً ورتبة.
وفرق بأن صاحب الضمير وما اتصل بالضمير هنا اشتركا في العامل، فكان^(٣) في
الكلام ما يشعر به؛ لأنَّ الفعل المتعدي يدلُّ على فاعل ومفعول بخلافهما في تلك،
فامتنعت. ونظيرها: ضربَ غلامها جارَ هند، لأن صاحب الضمير لم يشارك الفاعل

(١) في ق: صلى

* ٣٦- من بحر الطويل. وقد اختلف في نسبه، للناطقة الذبياني، وأبي الأسود الدؤلي، وعبد الله بن همارق.
استشهد به ابن هشام بلا نسبة في التخليص ٤٨٩، وبصدره في الأوضح ١٢٥/٢ ش ٢٢٠ والجامع الصغير
٧٦ وهو منسوب للناطقة في: الخصائص ٢٩٤/١ والعمدة ٢٨٢/١ و٣٣٠. وصدره فيها هكذا: جزى الله
عبساً عبس آل بغض. وشرح شواهد ابن عقيل / للجرجاي ١٠٩ وديوان الناطقة ١٦١ ضمن أبيات متفرقة
والخزانة ٢٨٧/١. وللناطقة وأبي الأسود وعبد الله في شرح التصريح ٢٨٣/١. ولأبي الأسود في ديوانه ١٢٤
والخزانة ٢٧٧/١ والدور ٢١٧/١ ش ١٧٧. وبلا نسبة في الإيضاح (في شرح المفصل) ١٦٠/١ ش ٤٧ وشرح
جمل الزجاجي / ابن هشام ١٩٩ وابن عقيل ٤٩٦/١ ش ١٥٢ وشرح الأشموني ٣١٩/١ والكشاف ٥٠٩/٤
وشرح المفصل ٧٦/١ وأمالى الشجري ١٠٢/١ واللسان (عوى) ١٠٨/١٥ وشرح الكافية / ابن الحاجب ٦٣ ش
١٩ والتهذيب الوسيط ١٠٤ والموشح ٧٩ وصدره بلا نسبة في الهمع ٢٣٠/١ ش ١٧٧.

الشاهد فيه قوله «جزى ربه عني عدي» حيث عاد الضمير من الفاعل المتقدم «ربه» على المفعول به المتأخر،
فالضمير عاد على متأخر لفظاً ورتبة، وقد اختلف النحاة في ذلك فجمهورهم اعتبروا ذلك شذوذاً، وأسأغه
ابن جني وجماعة.

(٢) في ق: إلى.

(٣) في م: وكان.

وهو غلامها، في العامل، لأن العامل فيه الإضافة وفي الفاعل ضرب.
واعلم أن الضمير:

إمّا بارز، وهو ما له صورة في اللفظ كتاء قمت.

أو مستتر وهو بخلافه كالمقدر في قم.

والبارز: إمّا منفصل، وهو ما يبدأ به ويقع بعد إلا في الاختيار كأنا وإياك. أو متصل وهو بخلافه، «كياء» ابني «وتاء» قمت.

والضمائر أحد وستون، لأنّ كلّاً من المنفصل والمتصل. إمّا مرفوع، أو منصوب، أو مجرور. فهي ستة، لكن المجرور لا يكون إلا متصلاً؛ لأن المتصل بمنزلة الجزء الأخير من العامل بحيث لا يفصل بينهما، والمجرور، كذلك فهي خمسة، وكل منها: إمّا مفرد أو مثني، أو مجموع، فهي خمسة عشر وكل منها، إمّا مذكر أو مؤنث، فهي ثلاثون، لكن اكتفى في المثني بلفظ واحد لقلة استعماله فتسقط خمسة من ضرب واحد فيها، فهي خمسة وعشرون وكل منها إمّا: متكلم أو مخاطب أو غائب، فهي خمسة وسبعون لكن اكتفى في المتكلم بلفظين، لأن المتكلم يُرى في أكثر الأحوال، أو يُعلم بالصوت، أنّه مذكر أو مؤنث فتسقط خمسة عشر من ضرب ثلاثة في خمسة فيبقى ستون. وتضم^(١) إليها ياء المخاطبة، كما زادها سيويه خلافاً للأخفش والمازني في قولهما: إنها حرف تأنيث والفاعل مستتر فذلك^(٢) أحد وستون.

النوع الثاني العلم وهو نوعان، لأنه إمّا:

شخصي: إن عين مسماه تعييناً مطلقاً، أي بلا قيد، كزيد.

فخرج بتعيين مسماه النكرات، فإنها لا تعين مسماهما، ومطلقاً بقية المعارف. فإنها إمّا

(١) في ط «ويضم» بالياء.

(٢) في م «فذلك».

تعين مسمها بقيد كالمضاف إليها، والمحلى بآل والضمير فإنها إنما تعين مسمها بقيد الإضافة في الأول، و«آل» في الثاني، والتكلم أو الخطاب أو العلم بالمرجع في الثالث.

وأما علم الجنس فإنه، وإن عيّن مسمّاه مطلقاً، لكنه إنما يعينه تعيينَ ذي الأداة الجنسية أو الحضورية كما سيأتي. ولا يردُّ على ذلك العلم المشترك كزيد إذا سمي به متعدّد، حيث لم يعيّن مسمّاه، لأنّ المراد بالتعيين إنما هو باعتبار وضع واحد. وعدمُ التعيين في ذلك إنما حصل بعروض تعدد الوضع.

أو جنسيّ: إن دلّ بذاته على ذي الماهية تارة بزيادة «ذي»، وعلى الحاضر أخرى، كأسامة للأسد، وُعالة للثعلب، ودُوالة للذئب. فإن كلا منها يعين^(١) مسماه تعيين «ذي» الأداة الجنسية كأسامة أجراً^(٢) من عُالة.

أو الحضورية كهذا أسامة مقبلاً، فهو كاسم الجنس المعروف بآل، كقولك الأسد أجراً^(٣) من الثعلب، وهذا الأسد مقبلاً، لكنه يدل بذاته، أي بلا قيد، وذلك إنما يدل بقيد «آل» الجنسية أو الحضورية. وعنه وعن سائر المعارف، غير علم الشخص، احترز بقوله، بذاته واحترز بما بعده عن علم الشخص، فهو الفارق بينهما عنده.

وبما قاله علم أنه لا يجوز إطلاق علم الجنس على شخص غائب. لا تقول لمن بينك وبينه عهد في أسد خاص، ما فعل أسامة؟ وبه صرّح في بعض كتبه.

هذا، والمعتمد في تعريفهما ما عرّف به غيره أنّ علم الشخص ما وضع لمعين في الخارج، وعلم الجنس ما وضع لمعين في الذهن.

وأما اسم الجنس النكرة المعبر عنه في الأصول بالمطلق فهو ما وضع للماهية

(١) في ق «تعين».

(٢) في م «أجرى».

(٣) في م: «أجرى» وف ط «اجراء».

مطلقاً، أي بلا تعيين كأسد اسم لماهية السبع، فيقال: أسد أجراً^(١) من ثعلب، كما يقال: أسد أجراً من ثعالة.

ويعبر عنه بالنكرة أيضاً، لكن الفرق بينهما بالاعتبار: إن اعتبر في اللفظ دلالة على الماهية بلا قيد، سمي اسم جنس، ومطلقاً أو مع قيد الوحدة الشائعة سُمي نكرة.

ولم يفرق الأمدي وابن الحاجب بين الثلاثة. فالوحدة على هذا مدلول اللفظ في الثلاثة، وعلى الأول مدلوله في النكرة فقط، ومدلوله في اسم الجنس والمطلق الماهية. والوحدة ضرورية إذ لا وجود للماهية بأقل من واحد.

وكالنكرة في الإبهام، المعرف بلام الجنس بمعنى بعض، غير معيّن، نحو: إن رأيت الأسد، أي فرداً منه، ففرّ منه، ودليل اعتبار الثعنين في علم الجنس إجراء الأحكام اللفظية لعلم الشخص عليه، كمنعه الصّرف مع تاء التأنيث. ومجيء الحال منه كهذا أسامة مقبلاً وعدم نعتة بالنكرة.

ثم استعمال علم الجنس أو اسمه معروفاً أو منكراً في المفرد المعين أو المبهم إن كان من حيث اشتماله على الماهية فحقيقة، وإلا فمجاز.

ومن العلم شخصياً كان أو جنسياً

الكنية: وهي ما صُدِّرَ بآب أو أم، كأبي بكر وأم عمرو وأبي المضاء للفرس وأم عريقط للعقرب.

واللقب: وهو ما أشعر برفعة المسمى كزَيْن العابدين، أو بضَعَتِهِ كقَفَّة. ويؤخّر اللقب غالباً عن الاسم إذا اجتمعا حالة^(٢) كونه تابِعاً له في إعرابه مطلقاً، أي سواء أفرّدا كسعيد كُرْز وعُمَر الفاروق أم أضيفا كعبد الله زَيْن العابدين، أم اختلفا كزيد زَيْن العابدين وكعبد

(١) في م «أجرى».

(٢) في م «جمالة».

الله كرز، أو تابعاً له أو مخفوضاً بإضافته إليه إن أفردا، ويراد به المسمى، وباللقب الاسم، وإتباعه أقيسُ من إضافته وإضافته أكثر. وبما قاله عُلِمَ أنه يتعين إتباعه له إذا لم يفردا، لتعذر إضافته. وظاهر أنها لا تتعذر إذا أفرد الاسم وحده^(١)، وأنّ إضافته محلها إذا لم يُمنع منها مانع «كأل» في: الحارث كرز عند جمهور البصريين. وحيث أتبع جاز قطعُه برفعه خبراً لمبتدأ محذوف أو بنصبه مفعولاً لفعل محذوف كما يُعلم مما سيأتي في التوابع. وإنما وجب تأخيرها لأنه موضح لما وقع فيه الاشتراك، ولأنه غالباً منقول من اسم غير إنسان، فلو قدّم لثوهم أن المراد مسماه الأصلي.

وندر تقديمه على الاسم في الشعر كقوله:

٣٧- أنا ابنُ مزيقياء عمرو^(٢) وجَدِّي
أبوهُ منذر ماء السماء
والعمل على جوازه في النثر أيضاً:

وخرج بالاسم الكنية، فلا ترتيبَ بينها وبين اللقب، كما لا ترتيبَ بينها وبين الاسم، كقوله:

٣٨- أقسم بالله أبو حفص عمر

(١) العبارة من قوله «وظاهر...» إلى هنا ساقطة من (ق).

* ٣٧- من بحر الوافر. قائله أوس بن الصامت (أخو عبادة بن الصامت). استشهد به ابن هشام بلا نسبة في التخليص ١١٨ وفيه «عامر» مكان «منذر». ويصدره في الأوضح ١٢٧/١ ش ٣٩. وهو منسوب له في شرح التصريح ١٢١/١ والعيني ٣٩١/١. ولبعض الأنصار في: الخزائن ٣٦٥/٤ عرضاً وفيه «عامر» مكان «منذر». وغير منسوب في شرح الأشموني ٩٠/١ وحاشية الصبان ١٢٨/١. مزيقياء: لقب عمرو بن عامر الأزدي من ملوك اليمن، لقب بذلك لأنه كان يلبس كل يوم حلتين فإذا أصبح مزقهما حتى لا يلبسهما ثانية أو يلبسهما غيره وأبوهُ عامر، لقب «ماء السماء» لأنه كان يغيث قومه إذا أجذبوا.

الشاهد فيه قوله «ابن مزيقيا عمرو» حيث قدم اللقب «مزيقيا» على الاسم. ويأتي ذلك نادراً، إذ الأصل فيه أن يتأخر اللقب عن الاسم.

(٢) في ق «عمر»

وقول حسان:

وما اهتز عرش الله من أجل هالك سمعنا به إلا لسعد أبي عمرو

والنوع الثالث: الإشارة إليه

أي أسماؤها. وهي ما دل على مسمى وإشارة إليه، وهي: ذا للمفرد، وذان رفعا، وذنين جرأ ونصباً للمثنى في التذكير فيهما. «وذي» و«تي» و«ذهي» و«تبي» و«ذه» و«ته» بالاختلاس و«ذه»^(١) بالإسكان، و«ذات» و«تا» للمفرد و«تان» رفعا و«تين» نصبا وجرأ^(٢) للمثنى^(٣) في التأنيث فيهما. و«أولاء» بالمد في لغة الجحازيين، وبالقصير في لغة التميميين للجمع^(٤) فيهما، أي في التذكير والتأنيث. فالأقسام الوضعية لأسماء

* ٣٨- من الرجز المشطور، ينسب لعبد الله بن كيسة (وقيل اسمه عمرو بن كيسبه) ولرؤبة بن العجاج، ولأعرابي قدم على عمر بن الخطاب يطلب راحلة، فأبى عمر. ويَعْدُه. ما مسها من نقب ولا دبر. وحكاية الشاهد في الخزانة ١٥٤/٥ - ١٥٦. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في الأوضح ١٢٨/١ ش ٤٠. نسب لأعرابي في شرح التصريح ١٢١/١ ومعاهد التنصيص ٢٧٩/١ ش ٥٠ والخزانة ١٥٤/٥ - ١٥٦ ش ٣٥٨ وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاني ٢٠٤. ولرؤبة في شرح المفصل ٧١/٣ (وهو وهم) وذكر أن قوما ينسبونه إلى عبد الله بن كيسة. ولعمرو بن كيسة في: الإصابة ٩٦/٥ - ٩٧. وغير منسوب في: الأشموني ٩٢/١ وحاشية الصبان ١٢٩/١ عرضاً، وابن عقيل ٢١٩/٢ ش ٢٩٢ واللسان (نقب) ٧٦٦/١ والمفصل ١٢٢ وأمالى ابن الحاجب ٣٠٧/١ وابن الناطم ٥١٤ وشرح الكافية / الاسترأباضي ٣٣٨/١. وصدّره بلا نسبة في الصاحي ٢٩٨. والنقب: رقة الأخفاف. أبو حفص كنية عمر بن الخطاب. والحفص: الأسد كني بذلك لشجاعته.

الشاهد فيه: قوله «أبو حفص عمر» حيث قدم الكنية على الاسم وهذا جائز.

* ٣٩- من بحر الطويل، لحسان بن ثابت، وليس في ديوانه. استشهد به ابن هشام منسوباً في الأوضح ١٢٩/١ ش ٤١. وهو منسوب في: حاشية الصبان ١٢٩/١ عرضاً وشرح التصريح ١٢١/١ ولرجل من الأنصار في الاستيعاب ٦٠٥/٢، وغير منسوب في شرح الأشموني ٩٢/١. سعد أبو عمرو: هو سعد بن معاذ الأنصاري، والبيت مأخوذ من قول الرسول صلى الله عليه وسلم بعد موت سعد «اهتز العرش لموت سعد بن معاذ». الشاهد فيه: قوله «لسعد أبي عمرو» حيث قدم الاسم «سعد» على الكنية «أبي عمرو».

(١) عبارة «بالاختلاس وذه» سقطت من م.

(٢) في م: جرأ ونصباً.

(٣) «للمثنى» سقطت من م.

(٤) «للجمع» سقطت من م.

الإشارة بحسب من هي له خمسة، وإن تعددت ألفاظ بعضها كما عرف، لأنها إما لمفرد أو مثنى أو مجموع. وكل منها إما مذكر^(١) أو مؤنث فهي ستة لكن الجمع مشترك بين المذكورين والمؤنثات فهي خمسة، ويلحقهنّ، وفي نسخة، ويلحقه، أي: اسمُ الإشارة في البعد كاف تدل على بعد المشار إليه حَرْفِيَّةٌ؛ إذ^(٢) لا محل لها من الإعراب لانتفاء الرفع والناصب والجار لها.

أما غير الأخير فظاهر، وأما الأخير فالجار، أو الإضافة، وأسماء الإشارة لاتضاف، لأنها لا تقبل التنكير كما مر، فثبت أنها حرف وإن تصرفت تصرف الكاف الاسمية غالباً بفتحها للمذكر، وكسرها للمؤنث واتصالها بميم والـف للمثنى مطلقاً، وبميم لجمع المذكر، وبنون لجمع المؤنث، نحو «ذاك» «ذاكما» «ذاكم» «ذاكنّ». فللمخاطب خمسة أحوال وإن كان أصلها ستة.

وتقدم أن للمشار إليه^(٣) خمسة أحوال، فذلك خمسة وعشرون صورةً بحسب التقسيم الوضعي، وأما بحسب التقسيم العقليّ فستة وثلاثون، مجردة، أي الكاف من اللام مطلقاً، أي سواء كان المشار إليه مفرداً أم^(٤) مثنى أم مجموعاً^(٥)، أو مقرونة بها، فتقول «ذاك» و«ذلك» إلا في المثنى وفي الجمع في لغة من مدّه وهي الفصحى، وفي^(٦) ما سبقته هاء التنبيه، فلا تقترن باللام فيها فلا يقال «ذائلك»^(٧)، ولا «أولائك» مع المد، ولا هذا لك. وسميت الهاء هاء التنبيه لأنها تنبه المخاطب على المشار إليه.

(١) في م: للمذكر.

(٢) «إذ» سقطت من م.

(٣) في م «المشار إليه».

(٤) في م «أو».

(٥) في م «أو».

(٦) في م «فيما».

(٧) في ط: ذائلك.

واعلم أن من^(١) أسماء الإشارة ما لا يلحقه لام ولا كاف كـ «ثمَّ» وأن كلامه يقتضي أنه ليس لاسم الإشارة إلا مرتبتان: قُربى وُبُعدي، وهي طريقة ابن مالك^(٢) وغيره من المحققين لكن الجمهور على أن له^(٣) ثلاث مراتب.

قُربى، وهي المجردة من اللام والكاف.

وُبُعدي، وهي المقرونة بهما في غير المثني. وبالنون المشددة والكاف في المثني. ووُسْطى، وهي التي بالكاف وحدها لأن زيادة الحروف تشعر بزيادة المسافة، فعليه للمفرد المذكر القريب «ذا» وللمتوسط «ذاك» وللبعيد «ذلك». ولثناه^(٤) القريب «ذان» رفعاً، و«ذَيْن» جرّاً ونصباً، وللمتوسط «ذَانِكَ وَذَيْنِكَ» بتخفيف النون، وإما بتشديدها للبعيد، ولجمعه القريب أولاء^(٥)، وللمتوسط «أولئكَ»، وللبعيد أولاء لك^(٦)، مع القصر.

وقس على ذلك المؤنث يكن المجموع ثماني عشرة^(٧) صورة، لكن أولاء مشترك بينه وبين المذكر فيكون^(٨) خمسة عشر.

النوع الرابع: الموصول الاسمي

(١) في م: «في».

(٢) «ابن مالك» سقطت من م.

(٣) في م «لها».

(٤) في م «وللمثناة».

(٥) العبارة من قوله «بتخفيف... إلى هنا» سقطت من م.

(٦) في م: أولالك.

(٧) في م: ثمانية عشر.

(٨) في ط «فتكون».

وعرفه بالحد وبالعقد فقال: وهو ما افتقر إلى الوصل إما بجملة خبرية معهودة متأخرة عنه، لكونها معرفة، ومبيّنة له، كجاء الذي قام أبوه. بخلاف الإنشائية، كبعثك، بقصد الإنشاء، واضربه، ولا تضربه. وبخلاف المبهمة إلا في مقام التهويل والتفخيم^(١) نحو {فَغَشِيَهُمْ مِنْ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ}^(٢) ونحو {إِذْ يَغْشَى السُّدْرَةَ مَا يَغْشَى}^(٣).

أو وصف لغير تفصيل صريح، أي خالص من غلبة الاسم، وتختص به «أل» كضارب ومضروب كما سيأتي، بخلاف ما غلبت عليه الاسمية كأبطح وأجرع وصاحب.

أو ظرف أو مجرور تامين، أي تتم^(٤) بهما الفائدة نحو: جاء الذي عندك، والذي في الدار، بخلاف جاء الذي اليوم أو بك، وحكى الكسائي: نزلنا المنزل الذي البارحة، أي الذي نزلناه البارحة وهو شاذ.

ويجب أن يكون متعلقهما فعلاً محذوفاً كاستقر. ولا يجوز تقديره وصفاً كمستقر لأنه مفرد.

وإلى عائد مطابق للموصول في الأفراد والتذكير وفروعهما ليرتبط الموصول بصلته، كجاء الذي قام أبوه أو التي قام أبوها، أو اللذان أو^(٥) اللتان قام أبوهما، أو الذين^(٦) قام أبوهم، أو اللاتي قام أبوهن، أو خَلَفِهِ، كقوله:

٤٠ سَعَادُ التّي أَضْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا وإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا

(١) في م: أو التفخيم.

(٢) طه ٧٨/٢٠.

(٣) النجم ١٦/٥٣.

(٤) في م: يتم.

(٥) في م: «أو».

(٦) في ط م «الذين».

* ٤٠- من بحر الطويل، لم أعثر على قائله. صدره بلا نسبة في حاشية الصبان ١٤٦/١ عرضاً، وشرح الاشموني ١٠٥/١ و١٢٢.

أي أضناك حبها. وكقولك: أبو سعيد الذي رويتُ عن الخدري، أي عنه.

ثم ثنى بالعدّ فقال: وهو «الذي» للمفرد المذكر العاقل وغيره، و«التي» للمفرد المؤنث كذلك وتثنيتهما وهي: «اللذان» و«اللتان» رفعاً، و«اللذين» و«اللتين» جرّاً ونصباً بإثبات النون مخففة ومشددة ومجذّفة. والأصل التخفيف والثبوت.

قال المصنف في شرحه: وظاهر كلامه في توضيحه تخصيص حذفها بحالة الرفع كما هو مذهب البصريين^(١). والأولى بالقصر أشهر من المد، و«الذين» بالياء رفعاً وجرّاً ونصباً لجمع المذكر فيهما للعاقل كثيراً، ولغيره قليلاً. وربما جاء في الرفع بالواو نحو:

٤١ - نحن اللذون صبّحوا الصّباحا

يوم النخيل غارة ملحاحا

واللاتي واللاتي لجمع المؤنث، وقد تحذف ياؤهما.

والموصول قسمان:

والشاهد فيه «التي أضناك حب سعاد» حيث وضع الاسم الظاهر «سعاد» في آخر الصدر موضع الضمير، فربط به جملة الصلة والأصل أن يقول: سعاد التي أضناك حبها... ووضع الاسم الظاهر في موضع الضمير في جملة الصلة بنوع خاص، أنكره كثير من العلماء، وذكروا أنه لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية. ومنهم ابن هشام نفسه فقد ذكر في المغني أنه ضرورة لا يجوز تخريج القرآن عليها.

(١) عبارة «كما هو مذهب البصريين» سقطت من م.

* ٤١ - من الرجز، ونسبته مختلف فيها، فقد نسب لأبي حرب الأعلم من بني عقيل، وللإلي الأخيلية في قتل دهر الجعفي ولرؤبة بن العجاج. استشهد به ابن هشام غير منسوب في: شرح اللمعة البدرية ٢٦٩/١ (ت صلاح) ومنسوباً في التخليص ١٣٥ م ٣٠ لرجل جاهلي من بني عقيل. ويصدره بلا نسبة في المغني ٥٣٥ ش ٧٥٩ وفي «الذون» بلام واحدة. وهو منسوب لرؤبة في ديوانه ١٦٨ ضمن أبيات مفردة. وللإلي في ديوانها ٦١ والعباب ٤٧. وللإلي وأبي حرب الأعلم في العيني على هامش الأشموني ١٠٩/١ والدرر ١٨٧/١ ش ١٤٣ وحاشية الصبان ١٤٩/١ والسيوطي ٨٣٢/٢ ش ٦٤٧ والحزاة ٢٣/٦-٢٤. ولرؤبة، ولإلي، وأبي حرب في الدرر ٢٥٩/١ - ٢٦٠ ش ٢٣٦. وغير منسوب في: ابن عقيل ١٤٤/١ ش ٢٧ عرضاً وشرح التصريح ١٣٣/١ والأزهية ٢٩٨ والأشموني ١٠٩/١ وابن الناطم ٨٣ والمخصص ٩٢/٦. وصدره بلا نسبة في الهمع ٢٠٨/١ ش ١٤٣ و٢٨٥ ش ٢٣٦.

الشاهد فيه: قوله «اللذون» حيث جاءت بالواو في حالة الرفع كما لو كانت جمع مذكر سالماً، وليست كذلك.

نص وهو ما مر.

ومشترك وهو العام في المفرد المذكور وفروعه، وقد أخذ في بيان ذلك فقال: وما بمعناهن وهو:

«مَنْ» للعالم نحو {وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ} ^(١) ونحو: جاءني من قام أبوه أو أبوها أو أبوهما أو أبوهم أو أبوهن. وقد تأتي لغيره إذا نزل منزلته كقوله تعالى: {وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ} ^(٢) فإنهم بدعائهم الأصنام نزلوها ^(٣) منزلة العلماء، أو اجتمع معه فيما إذا وقعت عليه من نحو: {كَمَنْ لَا يَخْلُقُ} ^(٤) لشموله الآدميين والملائكة والأصنام، ونحو: من يمشي على رجله، أو اقترن به في عموم فصل بمن نحو: {فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ} ^(٥) لاقترانهما ^(٦) بالعالم في كل دابة.

و«ما» لغيره، أي لغير العالم نحو {مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ} ^(٧). وقد تأتي للعالم مع غيره نحو {سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ} ^(٨) وللمبهم أمره كقول مَنْ رأى شبحا لا يعرف ما هو: انظر إلى ما ظهر. ولأنواع من يعقل نحو

(١) الرعد ١٣/٤٣.

(٢) الأحقاف ٥٦/٥.

(٣) في م «نزلوهم».

(٤) النحل ١٦/١٧.

(٥) النور ٢٤/٤٥.

(٦) في ط: لاقترانها.

(٧) النحل ١٦/٩٦.

(٨) الحشر ١/٥٩ {سبح لله ما في السموات وما في الأرض وهو العزيز الحكيم}.

والصف ٦١/١ {سبح لله ما في السموات وما في الأرض وهو العزيز الحكيم}.

{فَاتِكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ} ^(١).

و«ذو» عند طي، كقوله:

٤٢-..... وبشري ذو حفرت وذو طويتُ

أي التي حفرتها والتي طويتها.

والمشهور بناؤها. وقد تُعربُ بالحروف كقوله.

٤٣-..... فحسي من ذي عندهم ماكفانيا

فيمن رواه بالياء كما مر.

و«ذا» بعد ما أو من الاستفهاميتين إن لم تُلغَ ولم تكن للإشارة كقوله:

(١) النساء ٣/٤.

* ٤٢ - عجزيت من الوافر، لستان بن الفحل الطائي. وصدر البيت: فإن الماء ماء أبي وجدي. وقصة البيت أوردها أبو تمام في ديوان الحماسة. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في التخليص ١٤٣م ٣٥ وشرح القطر ١٠٢ ش ٣١ والأوضح ١٥٤/١ ش ٥١. وهو في: شرح التصريح ١٣٧/١ والإتصاف ٢/٣٨٤ ش ٢٤٤ وديوان الحماسة / الجواليقي ١٦٥ الحماسية ١٩٣ وآمالى الشجري ٣٠٦/٢ والدرر ١/٢٦٧-٢٦٨. وغير منسوب في شرح الكافية / الاسترأباضي ٤١/٢ والمرتل ٦٩ وشرح الأشموني ١١٨/١ والجمع ١/٢٨٩ ش ٢٤٩ وشرح المفصل ٣/١٤٧ و ٨/٤٥ والأزهة ٢٩٥ واللسان (ذو وذات) ١٥/٤٦٠، وجمع الأمثال ١/١٠٥.

الشاهد فيه قوله «ذو حفرت وذو طويت» حيث استعمل «ذو» اسماً موصولاً بمعنى التي وأجراه على غير العاقل.

* ٤٣ - عجزيت من الطويل، لمنظور بن سحيم الفقعسي. وصدره: فإما كرام موسرون لقيتهم. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في شرح اللمحة (ت راوي) ١/٢٠١ والأوضح ١/٤٢ ش ٧ والمغني ٥٣٥ ش ٧٥٨. وبالبيت كاملاً ومنسوباً في التخليص ٥٤-٥٥ م ٥. وهو منسوب في شرح التصريح ١/٦٣ وشرح المفصل ٣/١٤٨ وفيه «أثيتهم» مكان «لقيتهم» و«ذو» مكان «ذي» والحماسة / الجواليقي ص ٣٣٨ حماسية ٤٢٦ وروايت كما في شرح المفصل والسيوطي ٢/٨٣٠ ش ٦٤٦ والدرر ١/٢٦٨-٢٦٩ ش ٢٥٠. وغير منسوب في شرح الأشموني ١/١١٨ وفيه «ذو» مكان «ذي» وابن عقيل ١/٤٥ ش ٤ وحاشية الصبان ١/١٥٧ والمقرب ٦٢ والجمع ١/٢٨٩ ش ٢٥٠.

الشاهد فيه قوله: «من ذي عندهم» حيث جاءت (ذو) الموصولة معربة بالحروف (إعراب الأسماء الستة) على لغة طي.

٤٤ ألا تسألان المرء ماذا يحاول

أنحب فيُقضى أم ضلال وباطل

أي ما الذي يحاوله. وقوله:

٤٥ - ألا إن قلبي لدى الظاعينا

حزين، ومن ذا يعزّي الحزينا

فلا تكون «ذا»^(١) موصولة فيما إذا لم يتقدمها استفهام بما أو بمن، بل تكون اسم

إشارة. ومنه قوله:

٤٦ عدس، ما لعباد عليك إمارة

أمنت وهذا تحملين طليق

* ٤٤ - من بحر الطويل، لليد بن ربيعة العامري يرثي النعمان بن المنذر. استشهد به ابن هشام منسوبا في المغني ٣٩٥ ش ٥٥٧. وغير منسوب في التخليص ٤٤. ويصدره في الأوضح ١٥٩/١ ش ٥٣. وهو منسوب في ديوانه ١٣١ القصيدة ٤٤ والعيني على حاشية الصبان ١٥٩/١ عرضاً، والأبيات المشكلة ٤٢٥ وشرح جمل الزجاجي / ت الحمد ٣٤٩ وشرح التصريح ١٣٩/١ والعيني على الأشموني ١٢٠/١ والحماسة البصرية ٤١٧/٢ وفتحة الإعراب ٢٠٧ والكتاب ٤١٧/٢ واللسان (ق ح ب) ٧٥١/١ وابن الشجري ١٧١/٢ والخزانة ٢/٢٥٢ و١٤٥/٦ - ١٤٧ والمفصل ١٥٠ والأصول في النحو ٢/٢٦٣ - ٢٦٤. وغير منسوب في: شرح المفصل ١٤٩/٣ واللامات ٦٤ (الزجاجي) والبحر المحيط / ١٣٩ والتهذيب الوسيط ١٣٤ ش ٢٢٥. ومعتلي القرآ، / للقرآ ١٣٩/١ وشرح ليات سيبويه ٢٦٧ ش ٥٢٦ والجمل للفراهيدي ١٦٠.

الشاهد فيه قوله: «ماذا يحاول» حيث استعمل «ذا» موصولة بمعنى الذي وأخبر بها عن «ما» الاستهامية وأتى لها بصلة هي جملة «يحاول».

* ٤٥ - من بحر المتقارب. استشهد ابن هشام بقطعة من العجز بلا نسبة في الأوضح ١٦١/١. ينسب لأمية بن أبي عائذ الهذلي أو أمية بن أبي الصلت في شرح التصريح ١٣٩/١. ولأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٨١ وفي «لني» مكان «لدي» و «حزين» مكان «الحزينا».

الشاهد فيه قوله «من ذا يعزي» فقد استعمل «ذا» موصولة وأخبر بها عن «من» الاستهامية وأتى لها بصلة هي جملة «يعزي».

(١) كلمة «ذا» سقطت من م.

* ٤٦ - من بحر الطويل، ليزيد بن مفرغ الحميري يهجو عباد بن زياد بن أبي سفيان. ويروى «نجوت» و «عقت» مكان «نجوت». استشهد به ابن هشام بلا نسبة في التخليص ١٥٠ م ٣٦. وبعجزه بلا نسبة في المغني ٦٠٢ ش ٨٣٤ والأوضح ١٦٣/١ ش ٥٥ وشرح القطر ١٠٦ ش ٣٣. وهو منسوب في ديوان يزيد ١٧٠ القصيدة ٤٠ وإعراب القرآن / للزجاج ٢١٣/١ والحماسة البصرية ١٧٣/١ وشرح المفصل ٧٩/٤ وشرح التصريح ١٣٩/١ و ٣٨١ و ٢٠٢/٢ وأدب الكاتب ٤١٧ والعمدة ١٠٢٥-١٠٢٦ والشعر والشعراء ٢٨٠/١ وظام الغريب ١٣٠ والأنصاف ٧١٧/٢ م ١٠٣ وأمال الشجري ١٧٠/٢ واللسان (عدس)

بدليل دخول هاء^(١) التنبيه عليها، أي، وهذا طليقٌ محمولاً لك^(٢)، ولا فيما إذا الغيت، وذلك بتقديرها مركبةٌ مع ما في نحو ماذا صنعت؟ بدليل إثبات ألف ما، إذا دخل عليها جازٌ نحو: عماذا تسأل؟ لوقوعها في حشو الكلمة فتنزل «ماذا» منزلة أي شيء، فتكون مفعولاً لصنعت مقدماً عليها. ويجوز إلغاؤها بتقديرها زائدة، فإن قدرت «ما» مبتدأ، و «ذا» خبر فهي موصولة لأنها لم تُلغَ، ولا فيما إذا كانت اسم إشارة نحو: من ذا الذاهب؟ وماذا التواني؟ أي من هذا الذاهب؟ وما هذا التواني؟

و«أي»: كقوله {لننزعنَّ من كلِّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ}^(٣) أي الذي هو أشد. ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم خلافاً للبصريين، وقد قال الكسائي في جواب من سأل، لِمَ لا يعمل فيها الماضي: «أيُّ كذا خُلِّقَتْ» وأجاب غيره بأن المضارع مبهم كأَي فيتناسبان، بخلاف الماضي إذ^(٤) لا إبهام فيه فيتنافيان.

و«أل» في نحو الضارب من كل اسم فاعل نحو: {إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ}^(٥)، وكاسم الفاعل الصفة المشبهة كزيدٌ الحسنُ وجهُهُ، وصرَّح به المصنف في توضيحه وغيره.

١٣٣/٦ والدرر ٢٦٩/١-٢٧٠ ش ٢٥٢، والخزانة ٣٣٣/٤ عرضاً ضمن حديثه عن الشاهد ٣٠٣ وذكر قصة البيت، وابن الناظم ٩٠.
وغير منسوب في معاني القرآن/ للفراء ١٣٨/١ وشرح المفصل ١٦/٢ و ٢٣/٤ وحاشية الصبان ١٦٠/١ والجمال/ للفراهيدي ١٥٨ وأمالى ابن الحاجب ٣٦٣/١ و ٤٤٧ والمفصل ١٥٠. وصدّره بلا نسبة في الجمع ٢٦٠/١ ش ٢٥٢

الشاهد فيه: قوله «وهذا تحمّلين طليق» حيث زعم الكوفيون أن «ذا» اسم موصول صلته «تحمّلين» لأنهم لا يشترطون لاعتبار «ذا» موصولاً أن يسبق باسم استفهام، ولا يمنع من اعتباره موصولاً عندهم أن يتقدم عليه حرف التنبيه.

(١) في ط هـ.

(٢) «لك» سقطت من م.

(٣) مريم ٦٩/١٩.

(٤) «إذا» سقطت من ط ق.

(٥) الحديد ١٨/٥٧.

واستشكل بأنها تدل على الثبوت فلا تؤول ^(١) بالفعل الدال على الحدوث ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل غير موصولة ويحاج بأن الصفة المشبهة تعمل في الفاعل الظاهر عمل الفعل باطراد، بخلاف اسم التفضيل، ونحو: المضروب من كل اسم مفعول نحو (والسَّقْفِ المَرْفُوعِ) ^(٢).

وأما وصلها بمضارع كقوله:

٤٧ ما أنت بالحكم الترضى حكومته

أو بظرف كقوله:

٤٨ من لا يزال شاكراً على المعه

فهو حر بعيشة ذات سعة

فقليل أو ضرورة.

وبما تقرر علم أن «أل» المذكورة، ليست حرف تعريف خلافاً للأخفش، لأنه يجوز عطف الفعل على مدخولها نحو {فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً، فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعاً} ^(٣). أي فاللاتي أغرن

(١) في م «فلا يؤول».

(٢) الطور ٥/٥٢.

* ٤٧- أنظر الشاهد رقم ١

* ٤٨- من الرجز. لم اعثر على قائله. استشهد به ابن هشام في المغني ٧٢ ش ٦٩. بصدوره في الجامع الصغير ٣٠. وهو في ابن عقيل ١/١٦٠ ش ٣٢ وشرح الأشموني ١/١٢٥ والجنى ٢٠٢ وحاشية الصبان ١/١٦٥ عرضاً، والهمع ١/٢٩٤ ش ٢٦٣ والسيوطي ١/١٦١ ش ٦٢ والدرر ١/٢٧٧ ش ٢٦٣. ومعناه: من كل دائم الشكر لله تعالى على ما هو فيه من خير، فإنه يستحق الزيادة ورغد العيش، وهو مأخوذ من قوله تعالى «لئن شكرتم لأزيدنكم».

الشاهد فيه قوله «المعه» حيث جاء بصلة «أل» ظرفاً، وهو شاذ على خلاف القياس.

(٣) العاديات ١٠٠/٣-٤.

فأثرن. ولأنه لا يتقدّم عليها معمولٌ مدخولها، فلا تقول: جاء زيداً الضَّارِبُ، وأما قوله تعالى {وكانوا فيه من الزَّاهدين} ^(١) فتقديره: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين. ولا موصولاً حرفياً، خلافاً للمازني، لعَوْدِ الضمير عليها كما في نحو: المتقي ربه ^(٢)، ولأنها لا تُؤوّلُ مع صلتها بمصدر، كما هو حقيقة الموصول الحرفي وهو ستة: «أن»، و«أن»، و«ما»، و«كي» و«لو» و«الذي» نحو {أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَاهُ} ^(٣) و{أَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ} ^(٤) و{بِمَا تَسْأَلُونَ يَوْمَ الْحِسَابِ} ^(٥) {لَكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ} ^(٦)، {يُودُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ} ^(٧)، {وَحُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا} ^(٨).

النوع الخامس: المحلّي، أي المعروف بـآل.

والتعريف بها مذهب الخليل، والهمزة عنده أصلية، وهي همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال، وعن سيبويه ما يوافقه في ^(٩) أن التعريف بـآل ويخالفه في أصالة الهمزة، فعنده أنّها زائدة معتدّ بها في الوضع، وعنه أيضاً أن التعريف باللام وحدها. والهمزة همزة وصل، جُلِبَتْ لِلتَّمَكُّنِ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ، كما في ابنِ واثم، وفُتِحَتْ لكثرة استعمالها مع اللام.

وعن المبرد أن التعريف بالهمزة، وزيدت اللام وحدها للفرق بين همزة التعريف

(١) يوسف ١٢ / ٢٠.

(٢) العبارة «كما في نحو المتقي ربه» سقطت من م.

(٣) العنكبوت ٢٩ / ٥١.

(٤) البقرة ٢ / ١٨٤.

(٥) ص ٣٨ / ٢٦.

(٦) الأحزاب ٣٣ / ٣٧.

(٧) البقرة ٢ / ٩٦.

(٨) التوبة ٩ / ٦٩.

(٩) في م و «من».

وهمزة الاستفهام.

وإنما لم تُتركِ الهمزة وتحرك اللام على الثاني من قولِي سيبويه؛ لأنها إن حُرِّكت بالكسر حَصَلَ به الثَّقُل مع كثرة الاستعمال، واشتَبَهَتْ بلام الجر. أو بالفتح اشبتَهَتْ بلام الابتداء. أو بالضم، فلا نظير لها.

والمشهورُ عند المصنّف وغيره أن التّعريفَ بـال:

إِذَا الْعَهْدِيَّةُ وَهِيَ: الَّتِي عَهْدٌ مَصْحُوبُهَا إِذَا:

ذهناً كجاء القاضي، في قاضٍ بينك وبين مخاطبك عَهْدٌ فيه. وكقوله تعالى: {إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ} ^(١) وقوله {إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ} ^(٢).

أو ذكراً نحو {كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ} ^(٣) ونحو {فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ} ^(٤). الآية.

أو حضوراً نحو {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ} ^(٥) ونحو القرطاس، لمن سدد سهماً.

أو الجنسية وهي: الدالة على الجنس أو استغراق أفراد حقيقته أو مجازاً، لأنها إن خلفها «كلٌّ» حقيقة فهي لشمول أفراد الجنس نحو {وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ} ^(٦) أي كل واحد من جنسه ضعيفاً، ونحو {إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ} ^(٧) وإن خلفها «كلٌّ» مجازاً فهي

(١) التوبة ٩/٤٠.

(٢) الفتح ٤٨/١٨.

(٣) المزمل ٧٣/ من الآيتين ١٥ و١٦.

(٤) النور ٢٤/٣٥.

(٥) المائدة ٣/٥.

(٦) النساء ٤/٢٨.

(٧) العصر ١٠٣/٢.

لشمول خصائص الجنس مبالغة نحو {ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ} ^(١) أي هو كلُّ كتابٍ في صفات المدح. ونحو: أنت الرجلُ، أي كلُّ رجلٍ في صفات المدح.

وإن لم تخلّفها «كلُّ» فهي الجنسية، ويعبر عنها بالتي لبيان الماهية وبالتي لبيان الطبيعة، وبالتي لبيان الحقيقة نحو {وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا} ^(٢) ونحو: أنا أحبُّ الطَّيِّبَ وأشتهي اللَّحْمَ. فتلخص أن «ال» المعرفة إما عهدية أو جنسية، وكل منهما ثلاثة أنواع، وأن، الجنسية في القسم مقيدة بمعنى الماهية، وفي المقسم مطلقة، فلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره ^(٣)، كما لم يلزم في تقسيم المنطقي التصور المطلق إلى تصور ساذج وتصور معه الحكم ^(٤).

وخرج بهما الموصولة وقد تقدّمت، والزائدة، كالدَّاخلَةِ في نحو «الَّذِي» وفي نحو ادخلوا الأول فالأول.

ويجب ثبوتها أي «ال» المعرفة في فاعلي ^(٥) نعم وبئس المظهرين أو فيما أضيفا إليه، إليه، أو فيما أضيفا إلى ما أضيفا إليه نحو نعم العبدُ وبئس الشرابُ و{بئسَ مَكْلُ الْقَوْمِ} ^(٦) و{لَنَعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ} ^(٧) وقول الشاعر:

٤٩ فنعمَ ابنُ أختِ القومِ غيرَ زهيرِ حسامِ مفردٌ من حمائلِ

(١) البقرة ٢/٢.

(٢) الأنبياء ٢١/٣٠.

(٣) «وغيره» سقطت من م.

(٤) في م «حكم» والعبارة من قوله «وأل الجنسية.. إلى هنا» سقطت من «ق».

(٥) في م: فاعل.

(٦) الجمعة ٦٢/٥.

(٧) النحل ١٦/٣٠.

* ٤٩- من بحر الطويل، لأبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم من كلمة يمدح فيها الرسول ويعاتب قريشا على ما كان منها من مقاطعة آل عبد المطلب. والبيت في ذكر زهير بن أبي أمية، وهو ابن أخت أبي

ولما كان مرجعُ تعريفِ الفاعلِ في الأمثلة المذكورة إلى «أَل» صحَّ التمثيلُ بها لقوله^(١): «يجب ثبوتها في فاعلي نعم وبئس، وإن كان في التمثيل له ببعضها تسمَح». فأما فاعلهما المضمير فمستتر مفرد مُفسَّر بتمييز بعده نحو:

٥٠- نِعَمَ امراً هَرَمَ لم تَغَرُ نائبةً إلاَّ وكان لِمُرْتاعٍ بها وَزَرًا فامراً، تميِّزُ مفسَّرٌ للضميرِ المستترِ في «نعم»، ونحو: نعم رجلاً زيداً. ونعم رجلينَ الزيدان، ونعم رجلاً الزيدون، ففاعل نعم في الثلاثة ضمير مفرد تقديره هو. ومنه قوله تعالى {فَنِعِمَّا هِيَ} ^(٢). فما تميِّز، فهي نكرة تامة، وقيل فاعل، فهي معرفة تامة.

واستغنى عن التصريح بالإفراد بذكر الاستتار، لأن الماضي لا يستتر فيه المضمير^(٣) إلا إذا كان مفرداً. والمخصوص بالمدح أو الذم بالمبتدأ، والجملة قبله خبر، والرباطُ بينهما العمومُ المستفادُ من «أَل» فيما إذا كان الفاعلُ ظاهراً والضميرُ فيما عداه.

طالب (عاتكة) وكان زهير أحد الذين نقضوا الصحيفة التي كتبها قريش بذلك. استشهد ابن هشام بصدرة بلا نسبة في الأوضح ٢٧٢/٣ ش ٣٨٣. والبيت منسوب في شرح التصريح ٩٥/٢ وشواهد العيني على الأشموني ٣١/٢ والسيرة ٢٩٧/١ والدرر ٢٠٠/٥ وغير منسوب في ابن الناظم ٤٦٩. وصدرة بلا نسبة في الجمع ٢٩/٥ ش ١٤٠٨ وفيه «حساما».

الشاهد فيه: قوله «نعم ابن اخت القوم» حيث أتى بفاعل نعم اسماً مضافاً إلى اسم مضاف إلى مقترن بـ«أَل» (١) في ق بقوله.

* ٥٠- من بحر البسيط. ينسب البعض إلى زهير بن أبي سلمى وليس في ديوانه. استشهد ابن هشام بصدرة بلا نسبة في الأوضح ٢٧٥/٣. وهو بلا نسبة في شرح التصريح ٩٥/٢.

وحاشية الصبان ١٨٨/٢ عرضاً ٣٢/٣ عرضاً كذلك. والمساعد ١١٤/١ وشرح الأشموني ٣٥/٢ عرضاً. هَرَمَ: بفتح الهاء وكسر الراء اسم رجل ومدوح زهير بن أبي سلمى هو هرم ابن سنان المرّي. وذكر هذا الاسم في البيت هو الذي جعل بعض الناس يتوهمون نسبته إلى زهير.

الشاهد فيه قوله «نعم امراً» فإن في نعم عند الجمهور ضميراً مستتراً هو فاعلها. وقد فسر هذا الضمير لإبهامه بالتمييز الذي هو «امراً».

(٣) البقرة ٢/٢٧١.

(٤) في ط م «الضمير».

ويجب تأخيرُه عن الفاعل، والتمييز، فلا يجوزُ توسيطُه بين الفعل والفاعل، ولا بينه وبين التمييز، خلافاً للكوفيين في الثاني. فلا يقال: نعم زيدُ الرجلُ، ولا نعم زيدُ رجلاً.

ويجوز حذفه لدليل، كقوله تعالى^(١) {فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ} ^(٢) أي نحن، وقوله تعالى {إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ} ^(٣)، أي هو، أي أيوب عليه الصلاة والسلام.

ويجب ثبوئها أيضاً في نعتي اسم الإشارة مطلقاً، أي سواء كان في نداء نحو: يا هذا الرجل أم في غيره نحو: هذا الرجل فعل كذا، ونحو {مَا لِهَذَا الرَّسُولُ} ^(٤).

و «أيُّ» في النداء. نحو {يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ} ^(٥) ونحو {مَا لِهَذَا الْكِتَابِ} ^(٦)، هذا مثال لاسم الإشارة، ففي كلامه لفٌ ونشترٌ معكوس. وقد تُنعتُ «أيُّ» باسم الإشارة، كما ذكره بقوله: «وقد يقال: يا أيهذا افعل كذا، ويا أيهذا الرجل افعل كذا، بنعت اسم الإشارة، وهو الغالب لأنه عريق في الإبهام. وقد تُنعت «أيُّ» أيضاً بموصول مبدوء «بأل» نحو يا أيها الذي فعل كذا، وإنما وجبَ في نعتها ما ذكر؛ لأنها مبهمة. ويجب في السعة حذفها، أي «أل» ^(٧) من المنادى، لثلا يجتمع فيه تعريفان، فلا تقل: يا الرجل إلا في الضرورة، كقوله:

(١) كلمة «تعالى» سقطت من ق.

(٢) الرسائل ٧٧/٢٣.

(٣) ص ٣٨/٤٤.

(٤) الفرقان ٧/٢٥.

(٥) الانفطار ٦/٨٢ {يا أيها الإنسان ما غرك بربك الكريم}.

والانشقاق ٦/٨٤ {يا أيها الإنسان إنك كادح إلى ربك كدحاً}.

(٦) الكهف ٤٩/١٨.

(٧) عبارة «أي أل» سقطت من ق م.

إياكما أن تكسبانا شرا

وعنها احترز بقوله: في السعة، إلا من اسم الله تعالى فتدخل عليه «أل» نحو يا الله يائبات الألفين، ويُلله بحذفهما، ويُلله بحذف الثانية فقط. وإلا من الجملة الاسمية كالمنطلق زيد المسمى بها، تقول فيها يا المنطلق زيد.

واستثنى المصنف في توضيحه أيضاً اسم الجنس المشبّه به نحو: يا الخليفة هبة والموصول المسمّى به نحو: «يا الذي» و«يا التي».

وأيضاً^(١) يجب حذفها من المضاف لثلا يجتمع فيه تعريفان، فلا تقل الغلامي إلا إذا كان المضاف صفة. إما معربة بالحرف نحو الضارب زيد والضاربو زيد، أو مضافة^(٢) إما إلى ما عرف «بأل»، وفي نسخة إلى ما فيه «أل» أو إلى المضاف إلى ما عرف بها أو إلى المضاف إلى ضميره نحو الضارب الرجل، والضارب رأس الرجل، والرجل أنت الضارب رأسه على قلة^(٣).

وما عداها لا يجوز فيه ذلك، خلافاً للفرء، في إجازة: الضارب زيد، وللکوفيين کلهم في إجازة نحو: الثلاثة الأثواب، وللمثاني وغيره في قولهم: الضاربي والضاربك والضاربه: أن الضمير في موضع جر بالإضافة.

النوع السادس: المضاف لمعرفة إضافة عضه

إذا لم يكن متوغلاً في الإبهام «كغير» بقرينة ما يأتي في الإضافة، كغلامي وغلّام زيد. وتقدم أنه في رتبة المضاف إليه إلا المضاف إلى الضمير، ففي رتبة العلم.

٥١ - من الرجز المشطور لم آقف على قائله. وهو في المقرب ١٩٤ وأسرار العربية وإيضاح ابن الحاجب ٢٧٥/١ والمقتضب للکبرد ٢٤٣/٤

الشاهد: قوله فـيا الغلامان، حيث جاز نداء ما فيه آل

(١) كلمة «أيضاً» سقطت من ق.

(٢) في ق «أو مضافاً».

(٣) في ط: أضيفت عبارة «في المثال الأخير» بعد كلمة «قلة».

بَابُ فِي الْمَرْفُوعَاتِ

بدأ بها لأنها العمدة، ثم ثنى بالمنصوبات لأنها فضلة غالباً، ثم ثلث بالمجرورات لأنها منصوبة المحل فهي دون المنصوبات لفظاً.

المرفوعات عشرة بالاستقراء^(١)

أحدها الفاعل: بدأ به لأصالته على نائبه، ولأن عامله لفظي، وعامل المبتدأ المقدم على البقية لأصالته، معنوي. واللفظي أقوى منه بدليل أنه يزيل حكمه، ولأن رفعه للفرق بينه وبين المفعول وليس ذلك في المبتدأ. والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني.

وهو، أي الفاعل، ما أي اسم أو ما في تأويله. قُدم الفعل أو شبهه مما يعمل عمله كاسم الفاعل أو الصفة المشبهة والمصدر واسمه عليه وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه، كَعَلِمَ زَيْدٌ، ومات بكر، مثالان لقيام الفعل به، وضرب عمرو، مثال لوقوع الفعل منه و{مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ}^(٢) مثال شبه الفعل به، وكلها أمثلة للفاعل اسماً. ومثال ما في تأويله {أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَاهُ}^(٣).

وخرج بتقديم ما ذكر عليه المبتدأ في نحو: زيد قام أو قائم، وكذا قائم زيد، لأن المسند فيه وإن قُدم لفظاً مؤخر رتبةً.

وبالإسناد إليه «المفعول» في نحو ضربت زيدا، وأنا ضارب زيدا، وبالقيد الأخير النائب عن الفاعل كضربَ زيدٌ، ومضروبٌ غلامه، فإن إسناد ما ذكر إليه إنما هو على جهة وقوعه عليه.

(١) في ق «بالاستقضاء».

(٢) النحل ١٦/٦٩.

(٣) العنكبوت ٢٩/٥١.

الثاني من المرفوعات نائبه، أي الفاعل:

قال: وهذا أولى من تعبيرهم بمفعول ما لم يسم فاعله، لأن نائب الفاعل يكون مفعولاً وغيره كما سيأتي. ولأن المنصوب في نحو: أعطى زيد ديناراً، يصدق به أنه مفعول لما لم يُسم فاعله، وليس مراداً.

وهو، أي نائب الفاعل، ما؛ أي اسم أو ما في تأويله حُذِفَ فاعله. وأقيم هو مقامه في إسناد العامل إليه، ووجوب تأخير عنه، واستحقاق الاتصال به، وتأنيث عامله لتأنيثه. وخرج بهذا نحو: «درهماً» في قولك: أعطى زيد درهماً، ثم ذكر ما لا تتأنيث^(١) الإنابة بدونه في الفعل، واسم الفاعل، وإن تم التعريف بدونه خلاف ما يوهمه كلامه، فقال: وغير عامله إلى طريقة فعل أو يُفعل من ضم أول الماضي والمضارع وكسر ما قبل آخر الماضي، وفتح ما قبل آخر المضارع. ويشارك^(٢) أول الماضي في الضم ثاني نحو «تعلم» وثالث انطلق واستخرج، أو إلى طريقة اسم مفعول^(٣) وهو المفعول به سواء كان العامل ثلاثياً أم رباعياً مجرداً أم مزيداً فيه نحو: وقضى الأمر، وأخرج واقتدر واستخرج وقوتل، ونحو يضرب ويخرج^(٤) ويقتدر ويستخرج ويقائل، ونحو مضروب ومخرج ومقتدر ومستخرج ومقائل. وأصل قضى الأمر قضى الله الأمر، فحذف الفاعل وأنيب عنه المفعول.

وخصّ الثلاثي المجرد بالذكر لكونه أصلاً، فإن فُقد المفعول به فالمصدر، أي فينوب: إما المصدر نحو {فلذا نفيح في الصور نفخةً واحدةً}^(٥) ونحو^(٦) {فمن عفي له

(١) في ق «يتأني».

(٢) في م «شارك».

(٣) في ط «مفعول بدلاً من اسم مفعول».

(٤) عبارة «ونحو يضرب ويخرج» سقطت من م.

(٥) الحاقة ١٣/٦٩.

(٦) في م «ونحوه».

مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ»^(١) أي عفو ما من جهة أخيه. أو الظرف الزماني، أو المكاني، نحو: صيِّمَ رمضان، وجلسَ أمامك. أو المجرور نحو {غَيْرِ الْمَعْضُوبِ عَلَيْهِمْ}^(٢) ومنه {وَلِنْ تُعْدِلَ كُلُّ عَدْلٍ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا}^(٣). وإنما قال: ومنه؛ لأن الآية تحتل إعراباً آخر وهو جعل النائب ضميراً مستتراً في يؤخذ إن أولَ يقبل.

وعلم من قوله «فإن فقد». أنه لا ينوب شيء من هذه المذكورات مع وجود المفعول به، وهو مذهب البصريين إلا الأخفش تبعاً للكوفيّين فيجوزون ذلك مطلقاً. وعن الأخفش أيضاً أنه إنما يجوز ذلك إذا تقدم النائب.

ورجّح ابنُ مالكٍ مذهب الكوفيين لورود السماع به، كقراءة أبي جعفر {لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ}^(٤) وقول الشاعر:

٥٢ - أتبيح لي من العدا نذيراً

وقيت الشرّ مستطيراً

وظاهر كلام المصنف أنه لا أولوية لشيء من المذكورات. وقيل: المجرور أولى ونقل عن أبي حيان أولوية ظرف المكان.

(١) البقرة ١٧٨/٢.

(٢) الفاتحة ٧/١.

(٣) الأنعام ٧٠/٦.

(٤) الجاثية ١٤/٤٥، انظر قراءة أبي جعفر في البحر المحيط ٧/٤٦٢.

* ٥٢- من مشطور الرجز، ينسب ليزيد بن القعقاع. استشهد به ابن هشام في شرح شذور الذهب ١٦٣ وهو في الكواكب الدرية ١/١٧٥ ش ٤٦.

الشاهد فيه قوله «أتبيح لي نذيراً» فإن أتبيح فعل ماضٍ مبني للمجهول وأصل هذا الفعل أنه يتعدى إلى مفعولين. وحين بنى الشاعر هذا الفعل للمجهول أسنده إلى الجار والمجرور مع ذكر المفعول به، بدليل أن هذا المفعول به منصوب، وهذا جائز عند الكوفيين والأخفش. أما البصريون فقد جعلوه ضرورة في الشعر.

ويشترط في المصدر والظرف والاختصاص والتصرف وفي المجرور أن لا يلزم الحرف الجار وجهاً واحداً في الاستعمال "كـمـذ" و"رب" و"في".

وفي قوله والمجرور، تنبيه على أنّ النائب المجرور وحده، لأنه المفعول حقيقة، واختار ابن مالك أنه مجموع الجار والمجرور.

ولا يحذفان أي الفاعل ونائبه، بل يستتران في الفعل، إذ لا يجوز حذف العمدة، وخالف بعضهم في ذلك، محتجاً بخبر: لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن^(١) ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، إذ لا يصح أن يجعل فاعل يشرب ضميراً يعود على الزاني لأنه خلاف المراد، إذ المراد أنّ الشارب للخمر لا يشربها وهو مؤمن، كما أن الزاني لا يزني وهو مؤمن^(٢). ففاعله الشارب وهو محذوف.

ورده الجمهور بأنّ فاعله ضمير يعود على الشارب المفهوم منه مثل {أعدلوا هو أقرب للتقوى}^(٣). وحسن ذلك تقدم نظيره في "لا يزني الزاني".

ويحذف عاملهما للدليل، إما جوازاً نحو زيد، جواباً لمن قال: من قام أو من ضرب^(٤). كذا مثلاً. وظاهر أن زيدا في ذلك^(٥) مبتدأ لا فاعل، إذ التقدير زيد القائم، وزيد المضروب ليكون^(٦) الجواب بالجملة الاسمية مطابقاً للسؤال. فكان^(٧) الأولى أن يقول لمن قال: هل قام أحد، أو هل ضرب أحد؟ ليكون التقدير قام زيد، وضرب زيد فيطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية. وإما وجوباً بأن فسر فعل أسند إلى ضمير

(١) في ط ورد الخبر بصورة أكمل هكذا "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، أنظر الحديث في سنن ابن ماجه فتن ١٩٣.

(٢) العبارة من قوله "إذ لا يصح... إلى هنا ساقط من م

(٣) المائدة ٨/٥

(٤) في م "ضربني"

(٥) في ذلك "سقطت من م

(٦) في م "وليكون"

(٧) في م "وكان"

الفاعل أو نائبه، فالأول نحو {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ} ^(١) أي إذا إنشقت السماء إنشقت، والثاني نحو {وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ} ^(٢) أي وإذا مدت الأرض مدت، لأن أدوات الشرط لا يليها إلا الجمل الفعلية. وإنما وجب حذفه لأن المذكور عِوَضٌ عنه، والعوض والمعوض عنه يمتنع اجتماعهما.

ولا يكونان، أي الفاعل ونائبه جملةً بل مفرداً نحو {وَبَيَّنْ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ} ^(٣) {يَهُيمُ} ^(٤) مما ظاهره أنَّ الفاعل جملة محمول على إضمار التبيين المفهوم من تبيين، أو إضمار الحال المفهوم من السياق؛ أي وتبين لكم هو أي التبيين أو حالهم. وجملة الاستفهام تفسره ^(٥)، ونحو {وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ} ^(٦) مما ظاهره أنَّ نائب الفاعل جملة، محمول على الإسناد اللفظي لا المعنوي الذي الكلام فيه؛ أي وإذا قيل لهم هذا اللفظ. والإسناد اللفظي يجري في جميع الألفاظ كقول العرب: زعموا مطية الكذب.

وكخبِر: لا حول ولا قوة إلا بالله كثر من كنوز الجنة.

ويؤنث فعلهما لتأنيثهما:

إمّا وجوبا نحو طلعت الشمس أو أطلعت، وهند قامت، أو أقيمت ^(٧)، مما الفاعل أو نائبه فيه ضمير مؤنث مجازي كما في مثاله، أو حقيقي بالنظر للفاعل ^(٨). وهو مما له فرج كما في مثالنا لهما ^(٩) من مثاله بالآوَلَى. وأمّا قوله:

(١) الإنشقاق ١/٨٤

(٢) الإنشقاق ٣/٨٤

(٣) إبراهيم ٤٥/١٤

(٤) في م تفسيرية

(٥) الجانية ٣٢/٤٥

(٦) أو أقيمت سقطت من م.

(٧) عبارة بالنظر للفاعل سقطت من م.

٥٣- إنَّ السَّماحةَ والمروءةَ ضُمَّنَا قبرا بمرورَ على الطريقِ الواضح

وقوله:

٥٤- فلا مُزَنَّةٌ ودقت ودَفَها ولا أرضُ أبْقَلُ إبقالها

(١) "لهما" سقطت من ط م.

٥٣- من بحر الكامل، لزياد بن الأعجم يرثي المغيرة بن المهلب بن أبي صفرة ونسبه البعض للصلتان العبدى.

البيت منسوب لزياد في معجم الأدباء ١١/ ١٧٠ والشعر والشعراء ١/ ٣٤٤ وشعر زياد الأعجم ٥٤ القصيدة ١٤ واللباب ٣٦٩ وأمالى القالى ٣/ ٨-٩ والحماسة البصرية ١/ ٢٠٦ المقطوعة ٢١ وفيه "والشجاعة" مكان "المروءة" والمذكر والمؤنث / ابن الأنباري ٢/ ٢٢٨ ومعاهد التنصيص ٢/ ١٧٤ وأمالى المرتضى ١/ ٧٢. ونسب للصلتان العبدى في دقائق التصريف ٣٩ والسمط ٧ و٨.

وغير منسوب في: الخصائص ٢/ ٧٦٣ ش ٤٦٨ والجمال / للفراهيدي ٢٧٦ ومعاني القرآن / الفراء ١/ ١٢٨ والحلى ٢٥٤ ش ٣٨١ والإنصاف ٢/ ٧٦٣ ش ٤٦٨.

الشاهد فيه: قوله "ضُمَّنَا" حيث أن ضمن "فعل" ماضٍ مسند إلى ضمير المؤنث، وهو الألف العائدة إلى السماحة والمروءة وكان من حقه أن يؤنث الفعل فيقول "ضممتا" لأن الفعل إذا أسند إلى ضمير مؤنث يجب تأنيثه. أما ترك الشاعر تأنيث الفعل في هذا البيت فإنه شاذ.

٥٤- من بحر المتقارب، لعامر بن جوين الطائي يصف أرضاً مخصبة استشهد به ابن هشام في التخليص ٤٨٢ م ١٧٢ (بلا نسبة).

ويعجزه بلا نسبة أيضا في الأوضح ٢/ ١٠٨ ش ٢١١ واللفي ٨٦٠ ش ١١٥ و٨٧٩ ش ١١٣٠.

وهو منسوب في: شرح التصريح ١/ ٢٧٨ وشرح المفصل ٥/ ٩٤ والكتاب ٢/ ٤٦ والدرر ٦/ ٢٦٨-٢٧٠ ش ١٧٦٨ والأصول ٢/ ٤١٣ وقال: إنه عامر بن حريم والسيوطي ٢/ ٩٢٣ ش ٨٣٥ والخزانة ١/ ٤٥ و ٧/ ٤٣٧ و ٩٨/ ٩٨ و ١١/ ٣٤٨ والكامل ٢/ ٢٧٩ و ٣/ ٩١ وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٠٥.

ونسب إلى الأعشى في شرح القصائد السبع / لابن الأنباري / ت عبد السلام ١٠٧ و ٥٢٢.

وغير منسوب في: الرصف ٢٤١ ش ٢٠٧ وفيه "أودقت" مكان "ودقت" والتكملة ٢٩٥ ش ٥٢ والمقرب ٣٣١ وابن عقيل ١/ ٤٨٠ ش ١٤٦ ومعاني القرآن / الفراء ١/ ١٢٧ وشرح الأشموني ١/ ٣١١ ش ٢٨٢ وشرح الفصيح ١٩٣ وحاشية الصبان ٢/ ٥٣ ش ٢٨٢ وشرح أبيات سيوبه ١٧٥ ش ٣٤٨ والتهذيب الوسيط ٤٢٥ والخصائص ٢/ ٤١١ والرد على النحاة ٨٣ ش

فضرورة، خلافاً ليونس في تجويزه الشمس طلع كعكسه؛ لكون التانيث مجازياً وفي نحو قامت أو أقيمت هند أو الهندان أو الهندات مما الفاعل أو نائبه ظاهر حقيقي التانيث متصل بالفعل.

وإنما ذكر الفعل في قوله:

٥٥- تمنى ابتتاي أن يعيش أبوهما وهل أنا إلا من ربيعة أو مُضَرّ

ضرورة إن قدر ماضياً، فإن قدر مضارعاً وأصله تمنى فحذفت إحدى التائين فلا ضرورة.

٨ والمذكر والمؤنث/ ابن الأنباري ٣٤٤/١ وعجزه بلا نسبة في الجمع ٦/٦٥ ش ١٧٦٨ وأما الشجري ١٥٨/١.

الشاهد فيه: قوله "ولا أرض أبقل إبقالها" حيث حذف تاء التانيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث، وهذا الفعل هو "أبقل" وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود على مؤنث وهي السحابة وذلك ضرورة شعرية، ولأن التانيث مجازي.

٥٥- من بحر الطويل، للبيد بن ربيعة العامري من أبيات يقولها لابنته وقد حضرته الوفاة.

استشهد ابن هشام بصدره بلا نسبة في المغنى ٧٤١ ش ٩٧٢ و ٨٧٨ ش ١١٢٩.

وهو منسوب في شرح المفصل ٩٩/٨ وفيه "وماء مكان وهل والموشح ٢٠ والحماسة البصرية ٢٨١/١ وديوان لبيد ٧٩ القصيدة ٢٤ والأزمية ١١٧ والخزانة ٣٤٠/٤ ومختار الشعر ٥٣٠/٢ القصيدة ٣٢ وأما الشجري ٣١٧/٢ و ٣٦١ والسيوطي ٩٠٢/٢ ش ٧٨٠ والدرر ٦/٢٧٠ - ٢٧١ ش ١٧٦٩. وغير منسوب في الزهرة ٥٥٤/٢

الشاهد فيه: قوله "تمنى ابتتاي فإن الفاعل ابتتاي مؤنث حقيقي التانيث وهو فاعل للفعل تمنى، فإن قدر هذا الفعل ماضياً كان ذلك شذوذاً أو ضرورة حيث لم يؤنث الفعل المسند إلى اسم ظاهر متصل حقيقي التانيث وإن قدر الفعل مضارعاً فلا ضرورة فيه ولا شذوذ.

والاعتبار الثاني أولى، لأنه لا يجوز التخريج على الشاذ أو الضرورة ما أمكن غيره.

وإما جوازاً راجحاً في نحو حضرت القاضي أو حضرت للقاضي امرأة مما الفاعل أو نائبه فيه ظاهر حقيقي التأنيث مفصول بغير إلا نحو {إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ} ^(١) وفي نحو طلعت أو أطلعت الشمس مما الفاعل أو نائبه فيه ظاهر مجازي التأنيث، متصل. ومنه ما إذا كان الفاعل أو نائبه جمع تكسير لمذكر، نحو قامت أو أقيمت الرجال، أو اسم أجمع نحو قامت أو أقيمت النساء، أو جمع تكسير لمؤنث نحو قامت أو أقيمت الهنود. أو اسم جنس نحو جفف أو جففت اللبن ^(٢) أو جمعا على حد المثنى، ولم يسلم فيه بناء واحده، نحو قامت أو أقيمت البنون، والتأنيث في ذلك كله بمعنى الجماعة، والتذكير بمعنى الجمع. ومنه أيضا نعمت أو بئست المرأة هند وجاز فيه التذكير وإن كان الفاعل حقيقي التأنيث متصلا بالفعل لأنه ليس المراد امرأة واحدة، بل المراد الجنس مبالغة فمدحوه أو ذموه عموماً، ثم خصّوا مَنْ أرادوا مدحه أو ذمه. ونسخ المتن هنا مختلفة بتقديم وتأخير وزيادة ونقص ^(٣).

ومرجوحاً في نحو ما قام أو أقيم إلا هند، مما الفاعل أو نائبه فيه مفصول بإلا، لأن الفعل حينئذٍ مسند في المعنى إلى مذكر، أو التقدير ما قام أو أقيم أحد، فكان الغالب التذكير. وجاز التأنيث نظراً للظاهر، كقراءة أبي جعفر {إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَاحِدَةً} ^(٤) بالرفع وقول الشاعر:

٥٦- ما برئت من ربيّة وذمّ في حربنا إلا بناتُ العمِّ

(١) الممتحنة ١٢/٦٠.

(٢) في م 'خضت او خضضت'

(٣) في م 'ونقصان'

(٤) يس ٢٩/٣٦ 'إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ'

يس ٥٣/٣٦ 'إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ'.

٥٦- من الرجز، لم أعثر على قائله

استشهد به ابن هشام، بلا نسبة في الأوضح ١١٣/٢ ش ٢١٤

وقبل: إنما يؤنث ضرورة، وهو مردود بما مر آنفاً.

ولا تلحقه، أي الفعل علامة تثنية ولا جمع، فلا يقال قاما ولا أقيما الزيدان، ولا قاموا أو أقيموا الزيدون، ولا قامتا أو أقيمتا الهندات، ولا قمن أو أقمن الهندات. وإنما يقال فيها ما يقال في المفرد.

وشذ نحو قول العرب أكلوني البراغيث، وقوله في الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار^(١) وقوله:

٥٧- أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوَّلَى فَاوَلَى لَكَ ذَا وَاقِيَةٍ

وهو في شرح الأشموني ٣١٠/١ ش ٢٧٩ وشرح التصريح ٢٧٩/١ وحاشية الصبان ٥٢/٢ ش ٢٧٩ والمهم ٦٦/٦ ش ١٧٧١ والدرر ٢٧٢/٦ ش ١٧٧١.

الشاهد فيه: قوله 'ما برئت إلا بنات العم' حيث أدخل تاء التأنيث على الفعل، مع أنه مفصول عن فاعله، وهذا أرجح من عدم إدخال التاء على الفعل.

(١) رواه الشيخان والنسائي عن أبي هريرة - التاج الجامع للأصول ١٣٤.

٥٧- من بحر السريع، لعمر بن ملقط الباهلي الطائي يصف رجلاً يعيره بالهروب وينسب أيضاً لبشر بن أبي خازم

استشهد به ابن هشام بلا نسبة في التخليص ٤٧٤ م ١٢٥ وبصدره بلا نسبة في المغنى ٤٨٥ ش ٦٩١ والأوضح ٩٨/٢ ش ٢٠٦ وهو منسوب لعمر بن ملقط الباهلي الطائي يصف رجلاً يعيره بالهروب وينسب أيضاً لبشر بن أبي خازم عرضاً خلال حديثه عن الشاهد ١٤٩.

ولبشر في: الحلى ٢٤١ ش ٣٦٢ والنوادر / لأبي زيد ٢٦٧ - ٢٦٨.

وبلا نسبة في شرح المفصل ٨٨/٣ وفيه 'واعية' مكان 'واقية' والحماسة البصرية ١٨/١ وأمالى الشجري ١٣٢/١.

وبصدره بلا نسبة في الرصف ١١٢ ش ٢١ وإصلاح الخلل ٣٧.

يصف الشاعر رجلاً جباناً يهرب من القتال، ويكثر من الالتفات وراءه مخافة أن يتبعه بعض المقاتلين، فتجد عينيه وكأنما أصبحتا عند قفاه.

الشاهد فيه قوله 'ألفيتا عيناك' فقد ألحق ألف الاثنين بالفعل 'ألقى' مع كونه مسنداً إلى اسم ظاهر 'عيناك' وهذه لغة جماعة من العرب.

وقوله:

٥٨- نَتَجَ الرِّيعُ مُحَاسِنًا أَلْقَحَتْهَا غُرُّ السَّحَابِ

وقوله:

٥٩- رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بَعَارِضِي فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ^(١)

وقد حُمِلَ على هذه اللغة آيات منها قوله تعالى: {وَأَسْرُوا النَّجْوى الَّذِينَ ظَلَمُوا}^(٢) قال المصنف والأجود تخريجها على غير ذلك.

٥٨- من الكامل المجزوء: ينسب لأبي فراس الحمداني، والمراد به مجرد التمثيل لان أبا فراس متأخر.

استشهد به ابن هشام بلا نسبة في الأوضح ١٠٢/٢ س ٢٠٨

وهو منسوب في: شرح التصريح ٢٧٦/١ والدرر ٢٨٤/٢

وغير منسوب في الممع ٢٥٧/٢ ش ٦٣٠

والشاهد فيه قوله ألقحها غر السحاب حيث ألحق نون النسوة بالفعل الذي هو القح مع أنه مسند إلى الاسم الظاهر بعده غر السحاب.

(١) في ق م "النواظري"

٥٩- من بحر الطويل، لأبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتي.

استشهد به ابن هشام بلا نسبة في التخليص ٢٧٤ م ١٢٥.

وهو منسوب له في الحماسة البصرية ١/ ١٢٩ وفيه بمفرقي مكان بعارضي وبألوجه مكان بالخدود. والبيان والتبيين ١٨٢/٢.

ولعمر ابن أبي ربيعة في ديوانه ٤٩٣ (الملحقات).

ولعمر أو العتي أو أبي الشبل في الوحشيات ٢٩٠.

و غير منسوب في شواهد التوضيح ١٩٣ ش ١٩٦ وابن عقيل ٤٧١/١ ش ١٤٤ وشرح الأشموني ٣٠٤/١

ش ٣٧٢ وابن الناظم ٢٢١ وحاشية الصبان ٤٧/٢ ش ٢٧٣.

الشاهد فيه قوله رأين الغواني حيث ألحق نون النسوة بالفعل رأى مع أنه مسند إلى الاسم الظاهر وهو الغواني

(٢) الأنبياء ٣/٢١

وأحسن الوجوه فيها إعراب^(١) الذين ظلموا مبتدأ وما قبله خبراً^(٢). وإنما كان الفصيح ترك علامة تثنية الفاعل، أو نائبه وجمعه، على عكس علامة تأنيثه، لأن تثنيته وجمعه قد يُعلمان^(٣) من لفظه دائماً، بخلاف تأنيثه قد لا يعلم من لفظه؛ بأن يكون مقدر التأنيث. مع أن في الإلحاق هنا زيادة ثقل بخلافه ثم.

الثالث من المرفوعات: المبتدأ

وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، صريحاً كان أو مؤولاً حالة كونه مخبراً عنه، أو وصفاً رافعاً لمكتفى به، من ظاهر نحو: أقائم الزيدان، أو ضميراً نحو {أَرَاغِبُ أَنتَ}^(٤) فاعلاً كان أو مفعولاً، كما يعلم مما يأتي، فعلم أن المبتدأ نوعان:

مبتدأ له خبر وهو الغالب، ومبتدأ لا خبر له لأنه في معنى الفعل، لكن له مرفوع يغني عن الخبر.

فالأول كزيد قائم مثال للاسم الصريح {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ}^(٥) للمؤول لأن تقديره صيامكم خير لكم. و{هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ}^(٦) مثال لما دخل عليه حرف زائد. ومثله بحسبك درهم. فالزائد لا يمنع الابتداء به لأنه في نية الطرح.

(١) كلمة 'إعراب' سقطت من م

(٢) في م 'خبر'

(٣) في م 'يعلم'

(٤) مريم ٤٦/١٩

(٥) البقرة ١٨٤/٢

(٦) فاطر ٣/٣٥

والثاني شرطه نفي بحرف أو فعل أو اسم أو استفهام بحرف أو اسم نحو: أقائم أو كيف قائم الزيدان، وما أو ليس مضروب العمران، أو غير قائم الزيدان. ففي كلامه لف ونشر معكوس.

وخرج بالمجرد عن العوامل اللفظية اسم كان ونحوها فليس^(١) مبتدأ.

وباللفظية العامل المعنوي وهو الابتداء الذي هو التجرد للإخبار، فإنه العامل في المبتدأ على الصحيح، فهو قيد للإدخال لا للإخراج.

وبمخبر عنه الأسماء التي لم تتركب نحو واحد، اثنان، ثلاثة فإنها وإن تجردت عما ذكر لكن لا أخبار عنها.

وبالوصف، والمراد به: (اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة) غيره كاسم الفعل^(٢)، نحو هيهات الحجاز أي بعد.

ويمكنفى به، مالا يكتفى به نحو: أقائم أبواه^(٣) زيد؛ فلا يعرب قائم مبتدأ لأنه لم يكتف بمرفوعه، بل زيد هو المبتدأ، وقائم خبره وأبواه فاعل به.

ولا يبتدأ بنكرة لأن الغرض من الإخبار الإفادة وهي منتفية إذا كان المبتدأ^(٤) نكرة نكرة إلا إذا عمت بوقوعها في سياق النفي نحو: ما رجل في الدار أو بغيره^(٥) لكونها صيغة عموم نحو: {كُلُّ لَهُ قَائِنُونَ}^(٦) ونحو من يقيم أقيم معه، ونحو من جاءك؟ أو خُصت بوصف مذكور نحو رجل صالح جاءني، أو مقدر نحو السمن منوان بدرهم.

(١) كلمة 'فليس' سقطت من م

(٢) العبارة في م هكذا 'غير اسم الفعل'

(٣) في م 'أبوه'

(٤) كلمة 'المبتدأ' سقطت من ط

(٥) في م 'بغيرها'

(٦) البقرة ١١٦/٢

فالسمر: مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان، وبدرهم خبره. والمبتدأ الثاني، وخبره خبر الأول.
وسوغ الابتداء بمنوان وصفه المقدر، أي منوان منه بدرهم.

وفي معنى وصفها تصغيرها نحو رجيل^(١) جاءني، لأنه بمعنى رجل صغير جاءني
وإضافتها نحو قوله صلى الله عليه وسلم "خمس صلوات كتبهن الله على العباد"^(٢)
وتعلق المعمول بها نحو قوله صلى الله عليه وسلم "أمر بمعروف ونبه عن منكر
صدقة"^(٣).

وعليهما، أي العموم والخصوص نزل^(٤) قوله تعالى: {وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ
مِّنْ مُّشْرِكٍ}^(٥). أما العموم فمن حيث أنّ الغرض المستفاد من الآية إنّ كل مؤمن خير
من المشرك وأما الخصوص فبالوصف بمؤمن.

الرابع من المرفوعات:

خبره: أي خبر المبتدأ، وهو ما تحصل به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور.
فخرج عن^(٦) أن يكون خبراً، مرفوع الفعل من الفاعل أو نائبه، لأنه ليس مُمَيَّماً للفائدة
مع مبتدأ بل مع فعل. ومرفوع الوصف المذكور^(٧). وإن تمت به الفائدة مع مبتدأ لما مر،
مر، إنّ هذا الوصف لا خبر له.

ولا يكون الخبر زماناً، والمبتدأ اسم ذات، فلا يقال زيد اليوم ولا عمرو غداً،
ونحو: الليلة الهلال، واليوم خمر، متأول برؤية الهلال وشرب خمر، ليكون معنى، فيصح

(١) في ط 'رجل'

(٢) البخاري: الإيمان ٣٤ والشهادات ٣٦.

(٣) مسند أحمد ٥/١٦٧ و١٦٨ وفيهما: أمر بالعرف و١٧٨ وفيه أمرك..... ونهيك. وصحيح مسلم: الزكاة ٥٣.

(٤) في ط 'ينزل'

(٥) البقرة ٢/٢٢١

(٦) كلمة 'عن' سقطت من م

(٧) زيدت كلمة 'لأنه' بعد كلمة 'المذكور' في م

الإخبار عنه باسم الزمان، كما يصح الإخبار به عن سائر المعاني، كما فهم من قوله:
والمبتدأ اسم ذات نحو الصوم اليوم والسفر غداً.
وخرج باسم الزمان، اسم المكان، فيصح الإخبار به عن اسم الذات كاسم المعنى
نحو زيد أو العلمُ أمامك أو عندي.

الخامس من المرفوعات

اسم كان وأخواتها المسماة بالنواسخ والنواقص رفع بها تشبيهاً بالفاعل ويسمى
اسمها حقيقة وفاعلها مجازاً، كما يسمى منصوبها خبرها حقيقة ومفعولها مجازاً.
ومشهور أخوات كان: أمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس وهذه
السبعة مع كان تعمل مطلقاً عن التقيد^(١) بشروط مما^(٢) يأتي نحو {وَكَانَ رَبُّكَ
قَدِيرًا}^(٤).

وأربعة تالية لنفي أو شبهه من نهى ودعاء وهي: زال ماضي يزال. فالنفي نحو
{وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ}^(٥)، والنهي نحو قوله:

٦٠ - صاح شمرٌ ولا تنزل ذاكر الموتِ فنسيانه ضلال مـبين

(١) عن التقيد ساقطة من م

(٢) في م ما

(٣) كلمة نحو سقطت من م

(٤) الفرقان ٥٤ / ٢٥

(٥) هود ١١ / ١١٨

٦٠ - من بحر الخفيف، لم أشر على قائله استشهد به ابن هشام في التخليص ٢٣٠ م ٦٢ وشرح القطر ١٢٧
ش ٤٠. وبصدره في الأوضح ١ / ٢٣٤ ش ٨١.

وهو في ابن عقيل ١ / ٢٦٥ ش ٦١ وشرح الأشموني ١ / ١٨١ ش ١٢٧ وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ٤٤
وحاشية الصبان ١ / ٢٨٨ عرضاً وشرح التصريح ١ / ١٨٥ والممع ٢ / ٦٥ ش ٣٥٢ والدرر ٢ / ٤٤ ش ٣٥٢
وابن الناظم ١٣١ والنكت الحسان ٦٥ وعمدة الحفاظ ١٩٩.

والدعاء نحو قوله:

٦١- ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى ولا زال منهلاً بجرعائك القطر

بخلاف زال ماضي يزول، وماضي يزيل؛ فإنهما تامان والأول منهما قاصر بمعنى ذهب وانتقل نحو {إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا} ^(١) والثاني متعد لواحد بمعنى ماز نحو: زل ضأنك من معرك، أي مزه منه، وبرح نحو {لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ} ^(٢) وفتى نحو {ثَالِلُهُ ثَقُفًا} ^(٣) أي لا تفتأ تذكر يوسف وانفك كقوله:

٦٢- ليس ينفكُ ذا غنى واعتزاز كل ذي مِقَّةٍ مُقِلٍ قُوع

الشاهد فيه قوله 'ولا تزل ذاكر الموت' حيث أجرى مضارع 'زال' مجرى 'كان' في العمل لكونها مسبوقه بحرف النهي، وهو شبه النفي لأن من ينهى عن فعل الشيء إنما يقصد عدم حصول هذا الفعل، وعدم حصوله هو معنى النفي.

٦١ - البيت من بحر الطويل، لذي الرمة في ديوانه ٢٠٦.

استشهد به ابن هشام في شرح اللوحة ٢٣/٢ وفي شرح القطر ١٢٨ ش ٤١ وبعجزه في الأوضح ١٣٥ ش ٨٢ والمغني ٣٢٠ ش ٤٤٠.

وهو في ابن عقيل ٢٦٦/١ ش ٦٢ والأشُموني ١٨١/١ ش ١٢٨ والصناعتين ٣٩٠ وشرح التصريح ١٨٥/٢ والعمدة ٤٨/٢ والموشح ١٨٥ ومجالس ثعلب ٣٤/١.

الشاهد فيه قوله 'ولا زال' حيث عمل لا زال الرفع والنصب لوجود شرطه وهو تقدم النفي عليه. وقد علم أن زال وبرح وقتاه وانفك من الأفعال الناقصة لا تعمل إلا بشرط تقدم نفي أو شبهه.

(١) فاطر ٤١/٣٥

(٢) طه ٩١/٢٠

(٣) يوسف ٨٥/١٢

٦٢ - من بحر الخفيف، لم اعثر على قائله، استشهد به ابن هشام في التخليص ٢٣٠ م ٦٢.

وهو في الأشُموني ١٧٩/١ ش ١٢٤ وحاشية الصبان ٢٢٧/١ عرضاً وشرح التصريح ١٨٥/١ والممع ٦٥/٢ ش ٣٥٠ والدرر ٤٣/٢ ش ٣٥٠

معنى البيت: لم يزل كل ذي عفاف وإقلال وقناعة غنياً وعزيراً

الشاهد فيه قوله 'ليس ينفكُ ذا غنى واعتزاز كل...' حيث أجرى ينفك مجرى كان بحيث ترفع الاسم كل وتنصب الخبر 'ذا' وذلك لتقدم النفي عليها وأما ليس فيمكن أن تكون مهمله قلم تعمل. ويجوز أن تعمل بأن يضم فيها ضمير الشأن، ويكون اسمه وما بعده خبره.

وواحدٌ صلة لما المصدرية الوقتية، وهي دام نحو قوله تعالى {وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا} ^(١)، أي مدة دوامي حياً. وسميت مصدرية لأنها تقدر بمصدر وهو الدوام. وظرفية لأنها تقدر بظرف، وهو المدة، فلو قلت دام زيد صحيحاً كان قولك "صحيحاً" حالاً لا عجبت من دوامه صحيحاً.

ويجب حذف كان وحدها، أي دون اسمها وخبرها وسائر أفعال الباب بعد أما في نحو قول العباس بن مرداس رضي الله عنه:

٦٣٠- أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإنّ قومي لم تأكلهم الضبيع

ونقل العيني في شرحه على هامش الأشموني: وضبط الشيخ أو حيان مقل قنوع برفع قنوع على الابتداء ومقل مقدماً خبره.

وقيل: تنازع ليس وينفك في قوله كل ذي عفة، والأصح إعمال الثاني لقربه (١) مريم ٣١/١٩

٦٣٠- من بحر البسيط، للعباس بن مرداس السلمي يهجو أبا خراشة خفاف بن ندبة، وندبة هي أمه. استشهد به ابن هشام منسوباً في شرح القطر ١٤٠ ش ٢٧ والتخليص ٢٦٠ م ٧١ وبصدره في الأوضح ٢٦٥/١ ش ٩٧ والمغني ٥٤ ش ٤٤.

وهو منسوب في شرح المفصل ٩٩/٢ وشرح التصريح ١٩٥/١ والكتاب ٢٩٣/١ والجمهرة ٣١٢/١ والسيوطي ١١٦/١ ش ٤١٨ وشواهد الكشاف ٤٣٨/٤ والشعر والشعراء ٥٨/١ واللسان (ضبع) ٢١٧/٨ وديوان العباس ١٢٨ منفرد.

وغير منسوب في المقرب ٢٨٤ وابن عقيل ٢٩٧/١ ش ٧٤ والرصف ١٨٣ ش ١١٥ الخصائص ٣٨١/٢ والأزھية ١٤٧ والتكملة ٣٨١ والمقاييس ٣٨٧/٣ والبغداديات ٣٠٤ والتهذيب الوسيط ٢٩٣. الضبع: السنة المجذبة. ومعنى البيت: يا أبا خراشة إن كنت ذا جماعة كثيرة فإن قومي لم تأكلهم السنوات المجذبة، لكثرتهم.

الشاهد فيه: قوله أما أنت ذا نفر. حيث حذف كان وعوض عنها ما الزائدة، وأدغمها في نون أن المصدرية وأبقى اسم كان وهو الضمير البارز المنفصل وخبره وهو قوله ذا نفر وانظر أيضاً ما كتبه الدكتور رمضان عبد التواب عن هذا البيت في كتابه (بحوث ومقالات).

أي السنة المجدبة، وأصله افتخرت لأن كنت ذا نفر، فَقُدِّمَت العلة على المعلول لإفادة الاختصاص، ثم حذفت اللام للاختصار، ثم حذفت كان كذلك، فانفصل الضمير، فصار إن أنت ذا نفر، زيدت "ما" للتعويض من كان المحذوفة وأدغمت فيها النون لما بينهما من التقارب، فصار إما أنت ذا نفر. وإنما وجب الحذف هنا لامتناع الجمع بين العوض والمعوض منه، ويقاس بضمير المخاطب غيره.

وقد مثل سيبويه بإما زيد ذاهباً. فإن قلت: قولهم تحذف كان بعد أما لا يصح لأن "ما" إنما زيدت للتعويض من كان المحذوفة، والإدغام مرتب على زيادتها كما مر. فلم توجد أما إلا بعد حذف كان، فكيف يصح أن يقال تحذف بعدها؟ قلت: المراد أنه إذا وجد هذا التركيب حكم على كان بأنها محذوفة وأن موضعها موضع ما.

ويموز حذفها دون سائر أخواتها مع اسمها، وبقاء خبرها بعد "إن"، ولو الشرطيتين كثيراً وبعد غيرهما قليلاً نحو قوله صلى الله عليه وسلم: "التمس ولو خائماً من حديد" ^(١) ونحو قوله "الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر"

وفي هذا ونحوه أربعة أوجه:

أقواها نصب الأول ورفع الثاني، لأن ما فيه من حذف كان مع اسمها. وحذف المبتدأ بعد فاء الجزاء كثير، وأضعفها عكسه، لأن ما فيه من حذف كان مع خبرها وإبقاء اسمها وحذف الناصب بعد الفاء قليل. ورفعها ونصبها متوسطان لاشتغال كل منهما على أحد الكثيرين وأحد القليلين.

ومثال حذفها بدون "إن" و"لو" قوله:

(١) صحيح البخاري، الحديث ٤٧٩٧ (مطابع الشعب/ القاهرة) وسنن أبي داود ٣٥/٥ (القاهرة ٥٢) وشرح

اللمحة (هادي) ١٢/٢

٦٤- وَبُثَّتْ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةِ إِلَيَّ، فَهَلَا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا

في المنصوبات وقوله:

٦٥- من لدُّ شولاً فإلى إتلائها

٦٤- من بحر الطويل، ينسب إلى الصَّمَّة القشيري وقيس بن الملوح وابن الدمينه، وإبراهيم بن العباس الصولي.

استشهد به ابن هشام بلا نسبة في: التخليص ٣٢٠ والمغني ١٠٣ ش ١١٧ و٧٥٩ ش ٩٩٠ وقطعة من عجزه في المغني ٤٠٤ ش ٥٧٢ وفي الأوضح ١٢٩/٣ ش ٣٣٤.

وهو منسوب: لقيس في ديوانه ١٥٤ المقطوعة ١٨٤

ولابن الدمينه في الحماسة البصرية ١٩٠/٢ قصيدة وديوانه ولإبراهيم الصولي في الطرائف الأدبية ١٨٥. ولابن الصمة في ديوانه ١١٣ القصيدة ٢٨ والدرر ١٠٦/٥ ش ١٣٢٧ والخزانة ٦٠-٦٣ ش ١٦٥ ونقل عن العيني نسبته إلى قيس، وابن الدمينه.

ولقيس، أو ابن الدمينه في شرح شواهد العيني على هامش الأشموني ٥١١/١ ش ٤٧٤.

ولقيس، أو الصَّمَّة، أو ابن الدمينه في شرح التصريح ٤١/٢ والسيوطي ٢٢١/١ ش ١٠٨.

وغير منسوب في: ابن الناظم، ٧١ والأشموني ٣٥٩/٢ ش ٨٨٠ وحاشية الصبان ٥٢/٤ ش ٨٨٠ والزهرة ١٩٣/١ وفيه "وأنبت".

وقطعة من عجزه بلا نسبة في الرصف ٤٧٢ ش ٥٦٢ والهمع ٣٥٣/٤ ش ١٣٢٥ وحاشية الصبان ٢٥٩/٣ ش ٤٧٤ وديوان الحماسة / الجواليقي ٣٦٦ مقطوعة ٤٦١.

الشاهد فيه قوله "فهلا نفس ليلى شفيعها" حيث حذف الفعل بعد "هلا" ونفس مبتدأ، وشفيعها خبر، وهذه الجملة في محل نصب خبر لكان المضمره مع اسمها، والتقدير "فهلا كانت هي (أي القصة) نفس ليلى شفيعها".

٦٥- من مشطور الرجز، ولم أقف على قائلة وهو قول جرى مجرى المثل.

استشهد به ابن هشام في الأوضح ٢٦٣/١ ش ٩٦ والتخليص ٢٦٠م ٧١ والمغني ٥٥١ ش ٧٨٠

وهو في ابن عقيل ٢٩٥/١ ش ٧٣ وشرح الأشموني ١٩٧/١ والكتاب ٢٦٤/١ وشواهد التوضيح ١٣٠ ش ١٤٤ والهمع ١٠٥/٢ ش ٤١١ واللسان (ش ول) ٢٦٤/١١ و(ل د ن) ٣٨٤/١٣ وفيه "مُذِلْدٌ" وأمالى

الشجري ٢٢٢/١ وشرح شواهد ابن عقيل / الجرجاوي ٥٤ وشرح التصريح ١٩٤/١ والسيوطي ٨٣٦/٢ والخزانة ٢٤/٤ و٣١٨/٩. وشرح المفصل ١٠١/٤ والدرر ٨٧/٢ ش ٤١١.

والشاهد فيه قوله من لد شولا حيث حذف كان واسمها بدون وجود إن أو لو.

قال الجمهور "وتقديره من لد أن كانت شولا

وقد تحذف كان مع اسمها وخبرها بعد إن في قولهم: افعل هذا إما لا، أي إن كنت لا تفعل غيره، "فما عوض من كان و ((لا)) هي النافية للخبر المحذوف.

ويجوز حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون وصلأ، إلا أي إن لم يكن قبل ساكن أو مضمّر متصل به نحو " {وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا} ^(١) اصله أكون فحذفت الضمة للجازم والواو للساكنين والنون للتخفيف، بخلاف نحو ^(٢) {مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ} ^(٣)، {وَتَكُونُ لَكُمْا الْكِبْرِيَاءُ} ^(٤). لانتفاء الجازم ^(٥)، ونحو {وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ} ^(٦). لأن جزمه بحذف النون.

وبخلاف المجزوم بالسكون حالة ^(٧) الوقف لأن الفعل ^(٨) الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتى بقي على حرف أو حرفين يجب الوقف عليها بهاء السكت كقولهم "عه، ولم يعه، فلم يك بمنزلة لم يع، فالوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن. وإنما لم يلزم مثله في لم يع، لأن إعادة الياء فيه تؤدي إلى إلغاء الجازم ولا كذلك لم يكن، فإن الجازم إنما اقتضى حذف الضمة، لا حذف النون وبخلاف نحو {لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ} ^(٩) لاتصاله بساكن، فكسرت النون لأجله، فبعدت عن الحذف لقوتها بالحركة. ونحو إن لم يكنه فلن تسلط عليه ^(١٠) لاتصاله

(١) مريم ٢٠ / ١٩

(٢) كلمة نحو سقطت من ق م

(٣) الأنعام ١٣٥ / ٦

(٤) يونس ٧٨ / ١٠

(٥) في ط الجزم

(٦) يوسف ٩ / ١٢

(٧) في ق م حال

(٨) في م: الفعل المضارع

(٩) النساء ١٣٧ / ٤ وقد سقطت كلمة لهم من ط

(١٠) جزء من حديث نبوي يقوله النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب في شأن ابن صياد كان عمر قد

بالضمير، والضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها. وخالف في المتصل بالسكن يونس فأجاز الحذف تمسكا بنحو قوله:

٦٦- فان لم تك المرأة أبدت وسامةً فقد أبدت المرأةً جهةً ضيغم

وتبعه ابن مالك، وحمله الجماعة على الضرورة كقوله:

٦٧- ولك اسقني إن كان مأوك ذا فضل

ظنه المسيح الدجال وتمة الحديث وإلا يكنه فلا خير لك في قتله وكان النبي عليه السلام قد وصف المسيح الدجال لأصحابه، ثم جاءت فتنة ابن صياد ورآه عمر فظنه هو المسيح الدجال، فهم بقتله، فقال له النبي صلي الله عليه وسلم هذا الكلام، يريد إن كان هذا الذي تراه هو المسيح الدجال فأنتك لن تقتله، لان الذي يقتله هو عيسى بن مريم عليه السلام، وإن لم يكن هو فلا خير لك في قتله. انظر الحديث في صحيح البخاري/ كتاب الجنائز باب ٨٠.

٦٦- من بحر الطويل، لخنجر بن صخر الأسدي يصف نفسه.

استشهد به ابن هشام بلا نسبة في التخليص ٢٦٨م ٧٢ وبصدره في الأوضح ٢٦٩/١ ش ٩٩.

وهو منسوب له في شرح التصريح ١٩٦/١ والدرر ٩٦/٢ ش ٤١٦ والخزانة ٣٠٤/٩ وفيه "فان لا تك". ولبعض بنى أسد في: التمام ١٧٦ وفيه فإلاً. وغير منسوب في شرح الاشموني ٢٠٠/١ ش ١٤٨ وابن النازم ١٤٤ وحاشية الصبان ٢٤٥/١ عرضاً، وشواهد التوضيح ١٧٦ ش ١٨٦ واللسان (لكن) ٣٩١/١٣. وبصدره بلا نسبة في: الجمع ١٠٨/٢ ش ٤١٦.

الشاهد فيه: قوله "لم تك" حيث حذفت النون من مضارع كان المجزوم بالسكون، مع أنه قد وليها حرف ساكن وهو اللام من المرأة لأن الألف ألف وصل، فلا حركة لها حين الوصل. وقد ذهب يونس بن جيب إلى أن الحذف في هذا الموضوع جائز في سعة الكلام، وأنه غير يختص بضرورة الشعر.

٦٧- عجز بيت من الطويل، للنجاشي الحارثي، واسمه قيس بن عمرو بن مالك وصدر البيت:

فلست بآتيه ولا أستطيعه. وكان النجاشي يصف أنه اصطحب ذئبا في فلاة لا ماء فيها، وزعم أن الذئب رد عليه فقال: لا أستطيع صحبتك فإني وحشي وأنت إنسي، لكن أرجو أن تسقيني ماء إن كان لديك فضل منه والشاعر بذلك يشير إلى ارتياده القفار الخالية. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ٣٨٤ ش ٥٣٩ والأوضح ٢٧١/١ ش ١٠٠. وهو منسوب في الكتاب ٢٧/١ والحماسة البصرية ٢٥٠/٢ والجمل للفراهيدي ٢٩٦ وأمالى الشجري ٣٨٥/١ والخزانة ٤١٨/١٠-٤١٩ ش ٨٧٥ واللامات / الزجاجي ١٥٩ والسيوطي ٧٠١/٢ ش ٤٦٤ وفيه "ولا أستطيعه" وشرح التصريح ١٩٦/١ والدرر ٢١٦/٦ ش ١٧٠٤ والموشح ١٢٩ والمحلي ١٩٠ ش ٣٠٤ والإفصاح ٥٨.

السادس من المرفوعات

أسماء أفعال المقاربة المسماة بالنواسخ، والنواقص أيضا، وتسميتها بما قاله من باب تسمية الشي باسم جزئه تغليبا؛ كتسميتهم الكلام بالكلمة؛ لأنها باعتبار معانيها ثلاثة أقسام: ما يدل على قرب خبرها، وما يدل على ترجيه، وما يدل على الشروع فيه كما يعلم ذلك من كلامه الآتي وهي ثلاثة عشر:

كاد وكرب بفتح الراء وحكي كسرهما، وأوشك والثلاثة لدنو الخبر أي قربه وعسى واخولق وحرى والثلاثة لترجيه، أي الخبر، وطفق وعلق وأنشأ وأخذ وجعل وهب وهلهل. والسبعة للشروع فيه وعمل الجميع عمل كان نحو {يَكَاذُ زَيْتُهَا يُضِيءُ} ^(١) و{عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ} ^(٢) و{طَفِقَا يَخْصِفَانِ} ^(٣).

ولمّا أفردت بباب الاختصاص خبرها بأحكام ليست لخبر كان. كما سيأتي بيانها مع بيان الأمثلة.

السابع من المرفوعات

اسم ما حمل على ليس فيعمل عملها لشبهه بها في نفي الحال غالبا والجمود والدخول على الجمل الاسمية وهو أربعة:

وغير منسوب في الرصف ٣٤٧ ش ٣٧٩ والجمع ٣٣٦/٥ ش ١٧٠٤ والخصائص ٣١٠/١ واللسان (لكن) ٣٩١/١٣ والخزاة ٢٦٥/٥ عرضا والإنصاف ٦٨٤/٢ ش ٤٣٢ والأصول ٤٥٥/٣ والنكت الحسان ٣٠٥. الشاهد فيه قوله 'ولاك اسقني' حيث حذف نون لكن مع أنها لو ذكرت لكنت متحركة بالكسرة تخلصا من التقاء الساكنين: سكون نونها وسكون السين في 'اسقني' ومع ذلك حذفها الشاعر حين اضطر لإقامة الوزن. وقد ذهب الجمهور إلى أن حذفها ضرورة.

(١) النور ٣٥/٢٤

(٢) الإسماء ٨/١٧

(٣) الأعراف ٢٢/٧

أحدها لات، وأصلها لا، زيد عليها التاء لتأنيث اللفظ والمبالغة في معناه كربة وثمّة، وحركت لالتقاء الساكنين، وعملها عمل ليس في لغة الجميع؛ أي جميع العرب. وعبر عنه في توضيحه بقوله: وعملها إجماع من العرب انتهى.

لكن خالف فيه الأخفش فقال مرة لا تعمل شيئاً، ومرة تعمل عمل إن. فقوله الأول أن نقله عن العرب، بطل نقل الإجماع، أو اختاره فلا؛ وظاهر كلام جماعة الأول، ولا تعمل إلا في أحد ثلاثة الفاظ.

إما في الحين بكثرة، كقوله تعالى {فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ} ^(١)

أو الساعة أو الأوان بقله، كقول الشاعر:

٦٨ - ندم البغاة ولات ساعة مندم والبغي مرتع مبتغيه وخيم

وقوله:

٦٩ - طلبوا صلحنا ولات أوان فاجبنا أن ليس حين بقاء

(١) ص ٣٨/٣

٦٨ - من بحر الكامل، ينسب لمحمد بن عيسى بن طلحة التميمي، ومهلل بن مالك الكناني كما ينسب لرجل من طيء

استشهد به ابن هشام في التخليص ٢٩٤ م ٧٨ (بلا نسبة).

وهو منسوب لمحمد بن عيسى في شرح شواهد ابن عقيل / الجرجاوي ٦٢ ولمحمد بن عيسى، ومهلل بن مالك في شرح شواهد العيني على الاشموني ١/ ٢١٢ ولرجل من طيء في الخزائن ٤/ ١٧٥.

وغير منسوب في المساعد ١/ ٢٨٣ ش ٣٠٤ وشرح ابن عقيل ١/ ٣٢٠ ش ٨٣ وابن الناظم ١٥١.

وصدره بلا نسبة في الهمع ٢/ ١٢٢ ش ٤٣٩

الشاهد فيه قوله ولات ساعة مندم حيث أعمل لات في لفظ دال على الزمان وهو ساعة، ولم يعمل في لفظ الحين، والعلماء في إعمال لات فريقان فريق ذهب إلى أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين، وفريق قالوا: إنها تعمل فيه وفيما يرادفه.

٦٩ - من بحر الخفيف، لأبي زبيد الطائي وهو المنذر بن حرملة.

أي ليس الحين أوانً صلح، فحذف اسمها، وكذا ما أضيف إليه خبرها وتُري معناه، فبني كقبل وبعد، لكنه يشبه نزال وزنا، فبني على الكسر وتوّن للضرورة. وأما قوله:

* ٧٠ - لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَا تَجِيرُ

استشهد به ابن هشام بلا نسبة في التخليص ٢٩٥. وهو منسوب في الخصائص ٣٧٧/٢ والكشاف ٣٥٩/٣ وفيه أن لات حين بقاء والإنصاف ١٠٩/١ ش ٦٢ وفيه التصقت التاء بهزمة أوان هكنا ولا تاوان والخزانة ١٦٩/٤ والمخصص ٨٢/٤ والدرر ٢١٩/٢ ش ٤٤٢ واللسان (أون) ٤٠/١٣ والسيوطي ٦٤٠/٢ ش ٣٩٨.

وغير منسوب في: شرح المفصل ٣٢/٩ وفيه لات مكان كيس وشرح الاشموني ٢١٢/١ ش ١٦٦ وحاشية الصبان ٢٥٦/١ وفيه آوان بالتثنية بقاء بالضم والرصف ٢٤٤ ش ٢١٤ وفيه آوان مكان بقاء وكرره ٣٤٤ ش ٣٥٧ وفيه لات مكان كيس والأصول ١٣٤/٢ والمخصص ١١٩/١٦ ومعاني القرآن / للفراء ٣٩٨/٢ ومعاني الحروف للزجاجي ٦٩ وابن الناظم ١٥١ والمسائل المثورة ١٠٧ م ١١٢ ومعاني القرآن للأخفش ٤٥٣/٢ ش ٢٩٦.

الشاهد وصدوره بلا نسبة في الجمع ١٢٤/١ ش ٤٤٢ فيه قوله ولات أوان حيث أعمل لات النافية في لفظ الأوان وهو في معنى الحين وليس هو لفظه، وفي ذلك رد على سيبويه الذي اشترط في إعمال لات أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين.

* ٧٠- من بحر الكامل، لأبي عبد الله التميمي، وقيل شمر دل الليثي أو أعشى قيس.

استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ٨٢٥ ش ١٠٦٥.

وهو منسوب للتميمي في ديوان الحماسة ٢٧٠ - ٢٧١ والدرر ٦٣/٢.

وللشمر دل الليثي في الحماسة البصرية ٢٣٠/١، وفيه كيس مكان لات. وشرح التصريح ٢٠٠/١، والسيوطي ٩٢٧/٢ ش ٨١٤.

وغير منسوب في الخزانة ١٧١/٤ وعيون الأخبار مع اختلاف في بعض الألفاظ والزهرة ٥٢٥/٢. وليس موجوداً في ديوان الأعشى.

الشاهد فيه: إعمال لات لعدم دخولها على الزمان، لذلك ارتفع مجير على الإبتداء والفاعلية على تقدير حين حصل مجير.

فارتفاع مجير على الابتداء والفاعلية. والتقدير حين لات مجير أو يحصل له مجير ولات مهمة لعدم دخولها على الزمان ولا يجمع بين جزأيهما، أي اسمها وخبرها في الكلام، بل يذكر أحدهما ويحذف الآخر كما في الأمثلة، والأكثر كون المحذوف اسمها نحو {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ} ^(١) أي وليس الحين حين فرار. ويقل عكسه. وعليه قُرئ {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ} ^(٢) بالرفع، أي وليس حينٌ مناص حيناً موجوداً لهم عند تناديهما ونزول ما نزل بهم من العذاب.

وثانيها وثالثها: "مَا" و"لَا" النافيتان، فيعملان عمل ليس في لغة أهل الحجاز وبنو تميم يهملونها.

ورابعها: إن النافية فتعمل كذلك في لغة أهل العالية ^(٤). وهو مذهب الكوفيين وكثير من البصريين.

وشرط إعمالهن، أي الثلاث: نفي الخبر، أي خبرهن، وتأخيرهن عن اسمهن، وأن لا يليهن معموله، أي معمول خبرهن بأن يتقدم على اسمهن. فيمتنع عملهن في نحو قوله تعالى {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ} ^(٥) وقوله {إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ} ^(٦) لانتقاض النفي بإلا. وفي نحو قولهم: ما مسيء من أعتب، وقوله {إِنَّ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا} ^(٧) وفي نحو قوله:

٧١- وقالوا تُعرّفها المنازلَ مِنْ مِنىَ وما كُلُّ من وافى مِنىَ أنا عارفُ

(١) ص ٣٨/٣

(٢) ص ٣٨/٣

(٣) في طَبْرًا

(٤) المراد بها ما فوق نجد إلى أرض تهامة وما وراء مكة اللسان (علا) ٨٧/١٥

(٥) آل عمران ٣/١٤٤

(٦) الملك ٦٧/٢٠

(٧) يونس ١٠/٦٨.

٧١ - من بحر الطويل، لمزاحم بن الحارث العقيلي.

لضعفين في العمل، فلا يتصرف في أخبارهن ولا معمول، أخبارهن بالتقديم.

وخرج بقوله وليس أي معمول خبرهن ظرفاً ولا مجروراً ما لو كان كذلك فيجوز، كقوله:

٧٢- بأهبة حزم لذ وإن كنت آمناً . فما كل حين من ثوالي مواليا^(١)

وقضية كلامه كغيره، أن تقديم الخبر يمنع العمل وإن كان ظرفاً أو مجروراً، قال ابن عقيل: وبه صرح ابن مالك، وقيل: لا يمنع حيثئذ، وهو المختار، قياساً على معمول الخبر وعلى خبر إن وأخواتها.

استشهد ابن هشام بعبزه بلا نسبة في الأوضح ٢٨٢/١ ش ١٠٥ والجامع الصغير ٥٧ والمغنى ٩١٠ ش ١١٨٠. وهو منسوب في شرح التصريح ١٩٨/١ والكتاب ٧٢/١ و١٤٦ والحماسة البصرية ٢٢٦/٢ وشرح أبيات سيويه ٦٧/٤٠ وفيه يأتي مكان 'وافى' وشرح المفضل ٤٦/٤ والخزانة ٢٦٩/٢ - ٢٧٣ والسيوطي ٩٧٠/٢ ش ٨٦٩.

وغير منسوب في شرح الأشموني ٢٠٤/١ ش ١٥٤ وحاشية الصبان ٢٤٩/١ عرض واللسان 'عرف' ٢٣٧/٩ ومعاتي القرآن / للفراء ١٣٩/١ وفيه ينشئ مكان 'وافى' ومعجم ما استعجم ٢٧٤/١

الشاهد فيه قوله 'ما كل' من 'وافى منى' أنا عارف' بتصب كل، فإن 'ما هنا نافية وقد وجب إهمالها لتقدم معمول خبرها على اسمها، فخيرها هو قوله 'عارف' ومعموله هو قوله 'كل' لأن عارف اسم فاعل يعمل عمل الفعل فيرفع فاعلاً وينصب مفعولاً. هذا على رواية نصب 'كل' أما إذا رفعته فإن الأعمال جائز، بأن تجعل 'كل' اسم ما، وجملة 'أنا عارف' في محل نصب خبر ما، والرابط بين جملي الخبر والمبتدأ على هذا الوجه ضمير منصوب بعارف محذوف والتقدير 'وما كل من وافي منى' أنا عارفة' (١) في ط 'موليا'

٧٢- من بحر الطويل، لم أعر على قائله،

استشهد به ابن هشام في الأوضح ٢٨٣/١ ش ١٠٦ والجامع الصغير ٥٧ وهو في شرح الأشموني ٢٠٤/١ ش ١٥٣ وشرح التصريح ١٩٩/١.

المعنى: عليك أن تكون حاذقاً في كل شئون الحياة ولا سيما في اصطفاء الإخلاء والأصدقاء، لأن المرء قد يناله المكروه ممن يؤمل فيه الخير والمعونة من الأصدقاء.

الشاهد فيه قوله 'ما كل حين من ثوالي مواليا' حيث أبقي عمل ما النافية عمل ليس مع أنه قد تقدم معمول الخبر وهو قوله - كل حين - على الاسم والخبر جميعاً. وقد جاز ذلك لكون هذا المعمول المتقدم ظرفاً. ومعروف أن الظروف يتوسع فيها مالا يتوسع في غيرها.

ويشترط أيضاً تنكير معمولي لا، فلا تقول: لا زيد قائماً إلا قليلاً كقوله:

٧٣- أنكرئها بعد أعوام مضين لا الدار داراً ولا الجيران جيراناً

وأن لا يقترن اسم ما "بإن" الزائدة، فإن اقترن بها امتنع عملها نحو قوله:

٧٤- بني غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف، ولكن أنتم الخزف^(١)

وروي ذهباً بالنصب، وأول على أن "إن" نافية^(٢) مؤكدة لما زائدة.

وإنما لم يشترطوا عدم اقتران اسم لا بإن الزائدة؛ لأنها لا تقترن بها. وشرط جماعة في ما^(١) عدم تكرارها^(٢)؛ لأنها لو تكررت كانت لنفي النفي، ونفي النفي إثبات،

٧٣- من بحر البسيط، لم أعثر على قائله.

انظره في: المحلى ١٧ ش ٢٥ والتهذيب الوسيط ١٤٠ وكشف المشكل ٣٦٦/١ والجمل للفرايدي ٤٨ والبحر المحيط ٨٨/٢ والدر المصون ٣٢٤/٢ ش ٨٨٢ وقد وقع عجزه في شعر جرير في بيت صدره:

حي المنازل إذ لا نبغي بدلاً

انظر ديوان جرير ٦٩٩.

الشاهد فيه قوله "لا الدار داراً" و"ولا الجيران جيراناً" حيث أعمل "لا" فيهما عمل ليس مع أن اسمها معرفة، إذ هو محلى بال.

(١) في م "خزف"

٧٤- من بحر البسيط، لم أعثر على قائله.

استشهد به ابن هشام في شرح القطر ١٤٣ ش ٥٠ والتخليص ٢٧٧ م ٧٥ والمغني ٣٨ ش ٢٤ وفيه ذهباً مكان ذهب و صريفاً مكان صريف.

وبصدره في الأوضح ٢٧٤/١ ش ١٠١.

وهو في شرح التصريح ١٩٦/١ وشرح الأشموني ٢٠١/١ ش ١٤٩ والجمع ١١٢/٢ ش ٤٢١ والخزانة ١١٩/٤ ش ٢٧١ والسيوطي ٨٤/١ ش ٢٢ واللسان (صرف) ١٩٠/٩ وفيه حقاً لستم ذهباً والدر ١٠١/٢ ش ٤٢ ومجالس ثعلب (الزيادات) ٧٤١/٢ وابن الناظم ١٤٥ والمقاييس ٣٤٣/٣ وفيه ذهباً وصريفاً

الشاهد فيه قوله ما إن أنتم ذهب برفع ذهب وعلى هذه الرواية تكون إن زائدة، ويهمل عملها، وهذا ما ذهب إليه ابن هشام علماً أنه توجد رواية أخرى ذهباً لا داعي للإتيان عليها.

(٢) في م "النافية"

وشرط الأعمال استمرار النفي^(٣). وقال ابن مالك ليس بشرط. قال المرادي: وهو الصواب.

ومثال "ما" العاملة نحو قوله تعالى: {مَا هَذَا بَشَرًا} ^(٤)، ومثال "لا" نحو قول الشاعر:

٧٥- تعزُّ فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزرٌ مما قضى الله واقيا

ولا تعمل إلا في الشعر. ومثال "إن" نحو إن ذلك نافعك ولا ضارك، ونحو قوله: {إِنَّ الَّذِينَ يُدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ} ^(٥) في قراءة سعيد بن جبير بتخفيف إن وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب عباد بالخبرية.

الثامن من المرفوعات

خبر إن وأخواتها المسماة بالنواسخ أيضاً، فإنها^(٦) تنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها. وأخوات إن بالكسر والتشديد خمسة:

(١) في ق فيما

(٢) في ط تكررها وفي ق تكريرها

(٣) العبارة من قوله "لأنها.... إلى هنا سقطت من ق م

(٤) يوسف ٣١/١٢

٧٥- من بحر الطويل، لم أقف على قائله.

استشهد به ابن هشام في الأوضح ٢٨٦/١ ش ١٠٨ والتخليص ٢٩٤ م ٧٨ وشرح القطر ١٤٤ ش ٥١ والمغني ٣١٥ ش ٤٣٤.

وهو في: الأشموني ٢٠٨/١ ش ١٦٠ وحاشية الصبان ٢٥٣/١ عرضاً وشرح التصريح ١٩٩/١ وابن عقيل ٣١٣/١ ش ٧٨ والممع ١١٩/٢ ش ٤٣٤ والدرر ١١١/٢ ش ٤٣٤ والسيوطي ٦١٢/٢ ش ٣٨١ وشرح الكافية/ لابن الحاجب ١٠٢ ش ٣٣.

الشاهد فيه قوله "لا شيء باقيا" وقوله "لا وزر.... باقيا" حيث أعمل "لا" في الاسم والخبر عمل ليس وهما (الاسم والخبر) نكرتان.

(٥) الأعراف ١٩٤/٧ انظر القراءة بالنصب في إعراب القرآن / للنحاس ٦٥٧/١ والبحر ٤٤٤/٤ والجامع ٣٤٢/٧ والكشاف ١١٠/٢.

(٦) فإنها سقطت من ط

أَنْ، بالفتح والتشديد وهما لتوكيد النسبة ونفي الشك والإنكار عنها نحو ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ﴾^(١) ونحو ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾^(٢).

ولكنْ، وهي للاستدراك نحو زيد شجاع، لكنه بخيل، وللتوكيد نحو: لو جاءني أكرمته، لكنه لم يجيء.

وكانْ، وهي للتشبيه المؤكد لتركيبها من الكاف المفيدة للتشبيه، وأنْ المفيدة للتأكيد نحو كان زيداً أسد، وللظن نحو كان زيداً كاتباً.

وليتْ، وهي للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه نحو: ليت الشباب يعود. أو ما فيه عُسْرٌ كقول من لم يرج مالا: ليت لي مالا فأحج به.

ولعلْ، وهي للترجي في المحبوب نحو لعل الحبيب يواصل، وللإشفاق في المكروه نحو لعل زيداً هالك، وللتعليل كقوله تعالى {فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ}^(٤) أي لكي يتذكر، ونحو قوله {إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ}^(٥) مثال لـ إِنَّ كما قدمته.

ولا يجوز تقدُّمُه، أي خبر المذكورات عليها مطلقاً، أي سواء كان ظرفاً أو مجروراً أم لا، فلا يقال قائم إنَّ زيداً، ولا عندك أو في الدار إنَّ زيداً، لضعفها في العمل، لأنها إنما عملت بالحمل على الأفعال.

ولا يجوز توسطه بينها وبين اسمها لذلك، إلا إن كان ظرفاً أو مجروراً، فيجوز نحو {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً}^(٦) ونحو {إِنَّ لَدَيْنَا أَكْثَالَ}^(١) للتوسع في الظرف والمجرور كما مر، مع

(١) طه ١٥/٢٠

(٢) ونحو سقطت من م

(٣) البقرة ١٩٦/٢

(٤) طه ٤٤/٢٠

(٥) طه ١٥/٢٠

(٦) النازعات ٢٦/٧٩.

تأخرهما عن العامل.. بل قد يجب ذلك لعارضي، نحو: إن في الدار لصاحبها.

ولـ «إن» ثلاث حالات: وجوب كسرها إن لم يجب أن يسد المصدر مسدها ومسد مفعولها، وجوب فتحها إن وجب ذلك، وجواز الأمرين إن صح الاعتباران.

وقد أخذ في بيانها فقال: وتكسر إن في الابتداء حقيقة نحو {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ} ^(٢) أو حكماً نحو: {أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ} ^(٣). وفي أول الصلة نحو: جاء الذي إنه فاضل لأنها مع معموليها حيثند في تأويل المصدر، أي فضلة. وفي أول الصفة نحو: جاء الذي إنه رجل فاضل، بخلاف الواقعة في أثنائها نحو: جاء رجل عندي أنه فاضل. وفي أول الجملة الحالية سواء اقترنت بالواو نحو {كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهِونَ} ^(٤). أم لا، نحو {وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ} ^(٥) بخلاف الواقعة في أثنائها، كجاء زيد وعندي أنه فاضل. وفي أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجمل كإذ وحيث، نحو: جلست إذ أو حيث اعتقادي أنه زمنٌ حسنٌ أو مكانٌ حسنٌ.

قال المصنف: وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح «إن» بعد «حيث»، وهو لحن فاحش، فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة، وأن المفتوحة ومعمولاها في تأويل المفرد انتهى. والحق كما قاله شيخنا شيخ الإسلام أبو عبد الله القاياتي ^(٦) رحمه الله جواز

(١) المزمل ١٢/٧٣.

(٢) يوسف ٢/١٢.

الدخان ٣٠/٤٤.

القدر ١/٩٧.

(٣) يونس ٦٢/١٠.

(٤) الأنفال ٥/٨.

(٥) الفرقان ٢٥/٢٠.

(٦) شمس الدين محمد بن علي بن محمد بن يعقوب القاياتي، نسبة إلى «قايات» بلد قرب الفيوم ولد سنة خمس وثمانين وسبعمائة تقريباً، تتلمذ على الشيخ البلقيني والعز بن جماعة والعلاء البخاري. برع في الفقه والعربية وسمع الحديث، عمل في التدريس والقضاء وشرح المنهاج توفي سنة خمسين وثمانمائة انظر الشذرات ٢٦٨/٤.

الأمريين. أما الكسر فلما ذكر، وأما الفتح فاعتباراً بالأصل. إذ الأصل في المضاف إليه أن يكون مفرداً. وفي أول الجملة المحكية بالقول نحو {قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ} ^(١) بخلاف الواقعة في أثنائها نحو: قلت اعتقادي أن زيداً فاضل. وفي أول جواب القسم سواء اقترن باللام نحو {وَالْعَصْرِ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ} ^(٢) أم لا نحو {وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ} ^(٣) بخلاف الواقعة في أثنائها لفظاً نحو، والله اعتقادي أن زيداً فاضل، أو تقديرأ نحو قوله:

٧٦ أو تحلفي ببربك العليُّ

أَيُّ أَبُو ذِيَالِكَ الصَّبِيِّ

إذ التقدير عند مَنْ فَتَحَ أَنَّ «على أيُّ» وفي أول الجملة المخبر بها عن اسم عين نحو زيد إنه فاضل، بخلاف الواقعة في أثنائها، أو في أولها لكنها خبر عن اسم معنى، نحو: زيد اعتقادي أنه فاضل، وقبل اللام المعلقة للعامل عن العمل نحو {وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ} ^(٤)

(١) مريم ٣٠ / ١٩.

(٢) العصر ١٠٣ / ١ - ٢.

(٣) الدخان ٤٤ / ٢ - ٣.

* ٧٦- من الرجز، ينسب لرؤبة بن العجاج، كما ينسب لأعرابي قدم من سفر وقد ولد له ولد أبيض، وكان هو شديد السمرة فأنكره. من شواهد ابن هشام (بلا نسبة) في الأوضح ١ / ٣٤٠ ش ١٣٥. وهو منسوب لرؤبة في شرح التصريح ١ / ٢١٩ وديوانه ١٨٨ ضمن أبيات مفردة. ومنسوب لأبي الجراح العقيلي في المذكر والمؤنث/ الأتباري ٢ / ٣٦٤. وغير منسوب في الأشموني ١ / ٢٣٥ ش ٢٩١ وحاشية الصبان ١ / ٢٧٦ عرضاً واللسان (فا) ١٥ / ٤٥٠ وفيه ذكر للقصة والحامسة البصرية ٢ / ٤٠٣ ومعاني القرآن / القراء ٢ / ٧٠ وابن الناظم ٧٩٣.

الشاهد فيه: قوله «إني أبو» حيث يجوز فيه الوجهان: الكسر لأنه جواب القسم، والفتح على إضمار على، أي أو تحلفي بربك على أي... فلما أضمر الجار فتحت إن، وذيالك مصغر ذلك، كما أن مصغر ذاك، ذياك.

(٤) المنافقون ٦٣ / من الآية ١.

وتكسر أو تفتح بعد «إذا» الفجائية، نحو: خرجت فإذا إنَّ زيدا واقف، فالفتح على تأويلها بمصدر مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف، أي فإذا وقوفه حاصل. والكسر على عدم التأويل، أي فإذا هو واقف، وقال ابن مالك: «وهو أولى لأنه لا يحوج إلى تأويل».

وروي بالوجهين قوله:

٧٧ وكنت أرى زيدا كما قيل سيّدا إذا إنَّه عبدُ القفا واللاهزم
وبعد الفاء الجزائية نحو {مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِ وَأَصْلَحَ
فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ} ^(١). فالكسر على معنى فهو غفور، والفتح على معنى فالفقران
والرحمة أي حاصلان، أو فالحاصل الغفران والرحمة ^(٢).

وفي نحو أولُ قولي ^(٣): «إني أحمد الله، من كل ما تقع فيه إنَّ خبراً عن قول ووقع
خبرها قولاً، وفاعل القولين واحد. فالكسر على معنى أول قولي هذا اللفظ، والفتح

* ٧٧- من بحر الطويل. لم أعر على قائله. استشهد به ابن هشام في التخليص ٣٤٨ م ٨٦ ويعجزه في
الأوضح ٣٣٨/١ ش ١٣٤. وهو في: ابن عقيل ٣٥٩/١ ش ٩٧ وشرح الأشموني ٢٣٤/١ ش ١٩٠ وشرح
المفصل ٩٧/٤ و٦١/٨ وحاشية الصبان ٢٧٦/١ عرضاً وشرح التصريح ٢١٨/١٤ وفيه «سيّد» بالرفع، والمقتضب
(للمبرد) ٣٥١/٢ وشرح أبيات سيويه ٣٠٤ ش ٦٠٧ والخصائص ٣٩٩/٢ والمجمع ١٦٨/٢ ش ٥١٦ والخزانة
٢٦٥/١٠ والكتاب ١٤٤/٣ ونسب فيه لرجل من العرب والدرر ١٨٠/٢ ش ٥١٦ والمفصل ٣٢٧ والأصول
٢٦٥/١ والمقتصد ١١٠١/٢ ش ٢٨٧ وشرح شواهد ابن عقيل/ الجرجاوي ٧٢. وعجزه في الإيضاح، لابن
الحاجب ١٦٧/٢ ش ٢٢٩. اللاهزم، جمع لهزمة وهي الخلق، أو عظم ناتئ تحت الأذن. كنت أظن زيدا سيّدا
ماجداً، كما قيل، فإذا به يتبين أنه ذليل محتقر فهو يضرب على قفاه ولا يضرب عليهما إلا العبد.
الشاهد فيه: قوله «إذا آله» حيث يجوز في همزة أن الفتح والكسر أما الفتح فعلى تقديرها مع معمولها بالمفرد
وأما الكسر فتقديرها مع معموليها جملة.

(١) الأنعام ٥٤/٦.

(٢) عبارة «أو فالحاصل الغفران والرحمة» سقطت من م.

(٣) كلمة «أول» سقطت من م.

على معنى أول قولي حمداً لله، فلو لم تقع خبراً عن قول^(١) نحو: علمي^(٢) أني أحمد الله^(٣) وجب فتحها، ولم يخبر عنها بقول نحو: قولي إني مؤمن، أو اختلف القائل نحو قولي: إن زيدا يحمد الله وجب كسرها.

ويجوز الأمران أيضاً في الواقعة للتعليل نحو: {إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ}^(٤). فالكسر على أنه تعليل مستأنف، والفتح على تقدير لام العلة؛ أي لأنه.

وفي الواقعة بعد «حتى» أو «أما» أو «لا جرم» أو «فعل قسم» لا لام بعده، أو بعد «واو» مسبوقه بمفرد صالح للعطف عليه نحو {إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى}^(٥). فالكسر على الاستئناف والفتح على العطف. وقد بسط في التوضيح الكلام على هذه الأمور.

وتفتح في الباقي: كأن تقع فاعلة نحو {أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَاهُ}^(٦)، أو مفعولة غير محكية نحو {وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ}^(٧)، أو نائبة عن الفاعل نحو {قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ^(٨)، نَفَرٌ^(٨)، أو مبتدأ نحو {وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاسَةً}^(٩)، أو مجرورة بالحرف نحو {ذَلِكَ بَأْنُ اللَّهِ هُوَ هُوَ الْحَقُّ}^(١٠)، أو بالإضافة نحو {إِنَّهُ لِحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ}^(١١)، أو معطوفة على شيء من

(١) في م «قولي».

(٢) في م «علمي».

(٣) في م لم يذكر لفظ الجلالة.

(٤) الطور ٥٢/٢٨.

(٥) طه ٢٠/١١٨-١١٩.

(٦) العنكبوت ٢٩/٥١.

(٧) الأنعام ٦/٨١.

(٨) الجن ٧٢/١.

(٩) فصلت ٤١/٣٩.

(١٠) الحج ٢٢/٦. / الحج ٢٢/٦٢. / لقمان ٣١/٣٠.

(١١) الذاريات ٥١/٢٣.

ذلك نحو {اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَلَيْ فَضَلُّكُمْ} ^(١)

التاسع من المرفوعات: خبر لا العاملة عمل إن وهي التي لنفي الجنس نصاً نحو: لا رجل أفضل من زيد. بخلاف الزائدة نحو {مَا مَنَّكَ أَنْ لَا تُسْجِدَ} ^(٢) فلا تعمل شيئاً، وبخلاف التي لنفي الوحدة والتي لنفي الجنس، لا نصاً بل احتمالاً، فإنها تعمل عمل ليس كما مر.

ويجب تنكيره، أي الخبر كالاسم. أما تنكير الاسم فليدل على عمومته بوقوعه في سياق النفي، وأما تنكير الخبر فلتلا يخبر بالمعرفة عن النكرة، فلو دخلت على معرفة وجب إهمالها وتكرارها نحو: لا زيد في الدار ولا عمرو. وأما نحو قول عمر رضي الله عنه ^(٣): «قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها». يريد علياً رضي الله عنهما، فمؤول بتقدير مثل، أي ولا مثل أبي حسن لها.

ويجب تأخيرها، أي تأخير خبرها، ولو ظرفاً أو مجروراً عن اسمها لضعفها في العمل، لأنها فرعٌ إن، وإن فرع الفعل فهي فرع الفرع. فلم يتوسعوا فيها بتقديم وتأخير، ولأن عملها على غير القياس، لأنها من الحروف التي لم تختص بالاسم أو بالفعل، ومالا يختص لا يعمل. فلو دخلت على خبر مقدم وجب إهمالها وتكرارها نحو {لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ} ^(٤). ويشترط ألا يدخل عليها جار، فإن دخل ^(٥) وجب الجر، نحو: جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء، وشذ جئت بلا شيء بالفتح.

ويكثر حذفه، أي خبرها إن عليم نحو: {وَلَوْ تَرَى إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ} ^(٦) أي لهم.

(١) البقرة ٢/٤٧.

(٢) الأعراف ٧/١٢.

(٣) عبارة «رضي الله عنه» سقطت من ق.

(٤) الصفات ٣٧/٤٧.

(٥) في م: زيدت كلمة «عليها» بعد كلمة «دخل».

(٦) سبأ ٣٤/٥١.

ونحو: لا ضَيْرَ، أي علينا، وتيمّم لا تذكره، أي تُوجب حذفه حينئذٍ، أي حين العلم به استغناءً عن ذكره بالعلم به. وظاهرٌ أنَّ هذا لا يقتضي وجوبَ الحذفِ أما إذا لم يُعلم فلا يجوزُ حذفه عند أحدٍ، فضلاً عن وجوبه نحو: لا أحدٌ أُغَيِّرُ من الله.

العاشر من المرفوعات: الفعل المضارع إذا تجرد من ناصب أو جازم:

كيقوم زيد. وأما قول علي رضي الله عنه مخاطباً النبي صلى الله عليه وسلم:

٧٨- محمدٌ تفدّ نفسك كُلُّ نفسٍ إذا ما خفتَ من شيءٍ ثبالاً

فالجازم فيه مقدر، وهو لام الدعاء، أي لتفدّ^(١). وقوله: ثبالاً أصله وبالأ فابدلت

الواو تاء. كما قالوا في وراث ووجه تراث وتجاه.

واختلفوا في رافع المضارع، فقال الكوفيون: هو تجرده من ناصبٍ وجازمٍ، والكسائي حرفُ المضارعة، وثعلبُ مضارعته للاسم، والبصريون حلّوله محلَّ الاسم. قالوا، ولهذا إذا دخل عليه نحو: إن، ولن، ولم، امتنع رفعه لأنَّ الاسم لا يقع بعدها، فليس حينئذٍ حالاً محل الاسم.

* ٧٨- من بحر الوافر، ينسب لأبي طالب، أو لابنه علي وحسان بن ثابت أو للأعشى، ولا يوجد في ديوان أي منهم. ويروى «أمر» مكان «شيء». استشهد به ابن هشام (بلا نسبة) في المغني ١٩٧ ش ٤٠٧. وهو غير منسوب في: المقرب ٢٩٨ وشرح الأشموني ٣١٤/٢ ش ٨٣٤ والأصول ١٤٦/٢ وشرح المفصل ٣٥/٧ وحاشية الصبان ٥/٤ ش ٨٣٤ والكتاب ٨/٣ وأسرار العربية ٣١٩ والمقتضب للمبرد ١٣٢/٢ وشرح أبيات سيويه ٢٦٨ ش ٥٢٨ وشواهد الكشاف ٤/١٠٠. والرصف ٣٢٩ ش ٣٤٧ والإنصاف ٥٣٠/٢ ش ٣٥٠ وشرح الكافية للرضي ٢٥٢/٢ وأمالى الشجري ١/٣٧٥ واللامات/ للزجاجي ٩٦.

والسيوطي ٥٩٧/٢ ش ٣٥٩ وشرح الكافية/ الاسترأباذي ٢٥٢/٢ والخزانة ١١/٩ ش ٦٨٠ وفيه ينقل عن البغدادى: «والبيت لا يعرف قائله، ونسبه الشارح في الباب الذي بعد هذا لحسان. وقال ابن هشام في شرح الشذور قائله أبو طالب عم النبي، وقال بعض فضلاء المعجم في شرح أبيات المفصل هو للأعشى» ولم أجد في ديوان أي منهم، والنكت الحسان ١٥، وابن الناظم ٦٩٠.

الشاهد فيه قوله «تفدّ» فإنه فعل مضارع لم يسبق لفظاً بناصب أو جازم، ومع ذلك جاء على صورة المجزوم. وبذلك يقدر مجزوماً بلام أمر محذوفة.

(١) في م «لتفدّ نفسك».

قال المصنف وغيره: وأصحُّ الأقوالِ الأوَّلُ، وهو الجاري على السنة المعربين حيث يقولون: مرفوعٌ لتجرُّده من الناصب والجازم. ويردُّ قولَ الكسائي أنَّ جزء الشيء لا يعمل فيه، وقول ثعلب أن المضارعة إنما اقتضت إعرابه في الجملة. ثم يحتاج في كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه، ثم يلزم على المذهبيين أن يكون المضارع مرفوعاً دائماً ولا قائل به.

ويرد قول البصريين ارتفاعه بعد «لو» وأدوات التحضيض نحو «هلاً» يقوم زيد مع أنه لم يحل محل الاسم. لا يُقال: التجرُّدُ عديمٌ والرفعُ وجوديٌّ، والعدمي لا يعمل في الوجودي، لأننا نمنع أنه عديمٌ لأنه عبارة عن الإتيان^(١) بالمضارع على أول أحواله. وهذا ليس بعدمي، ولو سلَّم أنه عديمي، فلا نُسَلِّم أنه لا يعمل في الوجودي^(٢)، بل يعمل لأنه هنا علامة لا مؤثِّر.

(١) «عن الإتيان» سقطت من ط.

(٢) في م: الوجود.

بَابُ فِي الْمَنْصُوبَاتِ

المنصوبات خمسة عشر بالاستقراء.

أحدها: المفعول به.

بدأ منها بالمفاعيل، لأنها الأصل في النصب، وغيرها محمول عليها. وبدأ من المفاعيل بالمفعول به؛ لأنه أحوَجُ إلى الإعراب، لأنه الذي يلتبس بالفاعل، ولأنه أكثر استعمالاً.

وهو ما وقع عليه فعل الفاعل كضربتُ زيداً، وأردتُ السَّفَرَ وخرج بذلك بقية المفاعيل. إذ المفعول المطلق نفس الفعل الواقع، والمفعول له وقع لأجله الفعل، والمفعول فيه وقع فيه الفعل، والمفعول معه وقع معه.

وناصبه إما فعل متعد نحو {وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ} ^(١) أو صفة نحو {إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ} ^(٢) أو مصدره ^(٣) نحو {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ} ^(٤) أو اسم فعله نحو {عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ} ^(٥). ومنه، أي المفعول به ما أضمر عامله للعلم به.

إما جوازا سواء عَلِمَ بقرينةٍ مقالية، نحو قوله تعالى {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنْزِلَ رُبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ} ^(٦) أي أنزل خيراً. أم بقرينةٍ حالية كقولك لمن تأهب لسفر، مكَّة: أي ^(٧) تريد.

(١) النمل ١٦/٢٧.

(٢) الطلاق ٣/٦٥.

(٣) في م «مصدر».

(٤) البقرة ٢/٢٥١.

(٥) المائدة ١٠٥/٥.

(٦) خلط بين الآيتين ٢٤ و ٣٠ من سورة النحل.

(٧) في م «أين» وهو خطأ.

أو وجوباً في ستة مواضع:

الأول منها: باب الاشتغال إذا نُصِبَ الاسمُ السابق. وحقيقته أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل أو وصف مشتغل بضمير الاسم، أو ملابسه عن العمل فيه. فالفعل بقسميه نحو {وَكُلُّ إِنْسَانٍ لِّزَمَانِهِ} ^(١) أو الزمنا عنقه، أي والزمنا كلَّ إنسان. والوصف بقسميه نحو زيداً أنا ضاربُهُ أو ضاربُ غلامِهِ الآن أو غداً. وإنما وجبَ حذفُهُ لأنه فُسِّرَ بالفعل المذكور، وهم لا يجمعون بين المُفسِّر والمفسَّر. وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى في محله.

والثاني منها: المنادى. وهو علماً أو نكرة مقصودة، ولكن إنما يظهر نصبه إذا كان مضافاً أو شبهه، (وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه كما مر). أو نكرة غير مقصودة. ومثل للثلاثة ^(٢) بقوله نحو: يا عبدَ الله، يا طالعاً جبلاً، وقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي.

وناصبه فعل مقدر. إذ أصل يا زيد مثلاً أدعو ^(٣) زيداً، فحذف الفعل وعوض منه حرف النداء للتخفيف وليدل على الإنشاء. وإنما وجب الحذف لامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه. وقال المبرِّد: ناصبه حرفُ النداء، فعليه لا يكون مما نحن فيه.

والثالث منها: المنصوب بأخصّ مقدراً بعد ضمير متكلم غالباً، ويكون المنصوب تارة بآل نحو: نحن العرب أقرى الناس للضيف، وتارة مضافاً، نحو قوله صلى الله عليه وسلم (نَحْنُ مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا تُورَثُ) ^(٤) وتارة «آياً» في المذكر و«آية» في المؤنث فيلزمها ما يلزمها في النداء من ضمها ووصفها باسم واجب الرفع محلى بآل نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل، ونحو: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة.

(١) الإسراء ١٧/١٣.

(٢) في ط «ومثل الثلاثة».

(٣) في ط ق «إدعوا».

(٤) من قوله «وتارة.... إلى هنا» ساقط من م.

ويكون علماً وواقعاً بعد غير ضمير المتكلم^(١) قليلاً، فنحو قول بعضهم: بك الله نرجو^(٢) الفضل، شاذٌّ من وجهين: كونه لم يقع بعد ضمير متكلم بل مخاطب، وكونه علماً.

وإنما وجب حذف عامل هذا المنصوب لشبهه بالنادى في الجملة، ولهذا جعله عقبه، ويفارقه في أنه ليس معه حرف نداء، لا لفظاً ولا تقديرًا، وفي أنه لا يقع في أول الكلام، بل في أثنائه كما في: نحن معاشر الأنبياء، أو بعد تمامه كما في أنا أفعل كذا أيها الرجل، وفي أنه يشترط أن يتقدم عليه اسم بمعناه، والغالب كونه ضمير متكلم. وفي أنه يَقلُّ كونه علماً، وفي أنه ينتصب وإن كان علماً. وفي أنه يكون^(٣) بآل قياساً كما مر. وفي أن الغرض من ذكره تخصيص مدلوله بما نسب إليه، فأيها الرجل مثلاً^(٤) في المثال السابق لم يرد به المخاطب، بل أريد به ما دل عليه ضمير المتكلم السابق وهو أنا.

والرابع منها: المنصوب بالزَّم أو نحوه، وهو المنصوب على الإغراء، وهو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله كالعلم والصلاة أو باتِّق أو نحوه^(٥) وهو المنصوب على التحذير، وهو تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليتجنَّبه كالشر والكذب.

وإنما يجب حذف العامل إن كرَّر المنصوب أو عطف عليه، أو كان في حالة التحذير بلفظ إياك، ولو بلا تكرُّر وعطف.

فالإغراء بالتكرار نحو: السلاح السلاح، وبالعطف نحو: السيف والرمح والتحذير بالتكرار نحو: الأسد الأسد، وبالعطف نحو {ناقة الله وسقياها}^(٦)، وإياك نحو: إياك

(١) في ط ق «ضمير متكلم».

(٢) في ط ق «نرجوا».

(٣) «يكون» سقطت من م.

(٤) «مثلاً» سقطت من م.

(٥) «أو نحوه» سقطت من م.

(٦) الشمس ١٣/٩١.

من الأسد، أي، باعد نفسك منه ونحو قول الشاعر:

٧٩- وَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ
ونحو: إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ؛ أي احذر تلاقي نفسك وَالْأَسَدَ، فحذِفَ الفعلُ وفاعله ثم
المضاف الأول ثم الثاني وأنيب الثالث، وهو الضمير فانفصل لزوال اتصاله.
ولمَّا وجب حذفُ العاملِ في ذلك لأن التكرار^(١) والعطف بمنزلة ذكر العامل. و«إِيَّا»
كثير التحذيرُ بها فجُعِلَتْ بدلاً من اللفظِ بالفعل.

وإذا انتفى ما ذكره من الشروط لم يجب الحذف لكنه يجوز: مثاله في الإغراء:
الصلاة جامعة، وفي التحذير: الأسد، وإن شئت قلت في الأول: احضروا الصلاة
جامعة وفي الثاني احذروا الأسد.

وأفهم كلامه أن «إِيَّا» هنا لا تكون لمتكلم ولا لغائب. وشذ قول عمر رضي الله
عنه: وَإِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْبَ. وقول بعضهم: إذا بلغ الرجل الستين فإِيَّاهُ
وإِيَّا الشَّوَابَ. وأصل الأول إِيَّايَ باعدوا عن حَذَفِ الْأَرْبِ وابعدوا أنفسكم أن
يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْبَ. وأصل الثاني: فليحذر تلاقي نفسه وأنفسِ الشَّوَابِ. وفيه

* ٧٩- من بحر الطويل، للفضل بن عبد الرحمن القرشي. ويروى «إِيَّاكَ» و«فِيَّاكَ» و«إِيَّاكَ» و«الغِي» مكان «الشَّرِّ» و«للصَّرم»
مكان «للشَّرِّ». استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ٨٩٠ ش ١١٤٦. وبصدره في الأوضح ٣٣٦/٣ ش ٤٠٣. وهو
منسوب في: الخزانة ٦٣/٣ ش ١٦٦ ومعجم الشعراء ٣١٠ وطبقات الزبيدي ٥٣ ترجمة يونس بن حبيب رقم ١٧. وغير
منسوب في: شرح الأشموني ١٩٢/٢ ش ٧٣٣ وشرح القفص ٢٢٥/٢ وشرح التصريح ١٢٨/٢ وحاشية الصبان ٨٠/٣
ش ٦٢٧ وكرره ١٨٩/٣ ش ٣٦٢ والخصائص ١٠٢/٣ والكتاب ٢٧٩/١ والمقتضب للمبرد ٢١٣/٣ وشرح إنبات
سيويه ١٢٦ ش ٢٣٩ واللامات / للزجاجي ٧٠ والإيضاح في شرح المفصل ٣٠٦/١ ش ١١٧ والبيان والتبيين ١٩٧/١
ولمالي ابن الحاجب ٦٨٦/٢ والمسائل العضديات ٤٠ م ٩ ش ٣٠ وما يجوز للشاعر/ للقزاز ٣٣٥ والمَحَلَّى
٦٦ ش ١١٠ والمخصص ٣٣/١٦.

الشاهد فيه قوله «إِيَّاكَ إِيَّاكَ» توكيد الضمير المنفصل المنسوب توكيداً لفظياً.

(١) في م «التكرار».

شدوذان آخران أحدهما: اجتماع حذف الفعل وحذف حرف^(١) الأمر. والثاني: إقامة الضمير وهو (إيّا) الثانية مقام المظهر وهو الأنفس، لأن المستحق للإضافة إلى المظهر، إنما هو المظهر لا المضمّر.

والخامس منها: المحذوف عامله إذا جعل بدلاً من اللفظ به كسقياً ورعيّاً، وكالحال المؤكدة لمضمون جملة قبله نحو: زيد أبوك عطوفاً، وسيأتي بيانها في بابها.

والسادس منها: المعمول الواقع في مثل، وهو قول مركب مشهور شبه مضرّبة بمورده أو شبهه، من كلام اشتهر وحذف عامله. فالأول نحو: الكلاب على البقر^(٢) أي أرسل الكلاب على البقر، و كليهما وتمراً^(٣) أي أعطني كليهما وأزيدك تمراً^(٤)، والثاني نحو: انتهِ خيراً لك^(٥) أي: وأت خيراً لك. ومنه قوله تعالى {انتھوا خيراً لكم}^(٦) وإنما وجب حذف العامل فيهما، لأن الأمثال وشبهها لا تُغيّر.

الثاني من المنصوبات: المفعول المطلق

سُمي مطلقاً ؛ لأنه لا يتقيد بصلة، بخلاف بقية المفاعيل. إذ يقال مفعول به، وله، وفيه، ومعه.

وهو المصدرُ الفضلةُ المؤكّدُ لعامله إن كان مصدرأ، وإلاً فللمصدر المفهوم منه أو

(١) في م «لام الأمر».

(٢) عبارة «الكلاب على البقر» ساقطة من ط ق. وهو مثل يضرب عند تحريش القوم على بعض من غير مبالاة، يعني لا ضرر عليك فخلهم. انظره في مجمع الأمثال ١٧٠ / ٢ رقم ٣٠٣٦ وفصل المقال ٤٠٠.

(٣) مثل كثر في كلامهم، وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام انظره في مجمع الأمثال ١٨٠ / ٢ رقم ٣٠٧٩، وفصل المقال ١١٠.

(٤) عبارة «كليهما وأزيدك تمراً» ساقطة من ق ط.

(٥) «لك» ساقطة من ق ط.

(٦): النساء ١٧١ / ٤.

المبنيُّ لنوعه أو عدده. فهو ثلاثة أقسام: كضربت ضرباً مثال للأول^(١)، وسيأتي مثال الآخر^(٢)، أو ضربت ضربَ الأميرِ مثال للثاني، ومنه {فَأَخَذَتَاهُمْ أَخَذَ عَزِيزٌ مُّقْتَدِرٌ}^(٣) وضربته ضرباً شديداً، وضربته الضربَ، أي الضرب^(٤) المعهود، أو ضربت ضربتين مثال للثالث^(٥)، ومنه {فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً}^(٦) وضربت ضرباتٍ.

وخرج بالفضلة العمدَةُ، نحو: جدُّ جدُّه، ونحو: ركوعُكَ ركوعٌ حسنٌ؛ فإنه وإن أفاد النوع لكنه غيرُ فضلةٍ، وبالمؤكد... إلى آخره ماعداه من المصادر الواقعة فضلةً. نحو قمت إجلالاً لك، وكرهتُ ضربَكَ، لانتفاء التأكيد وبيانِ النوع والعدد. ونحو: الفجورَ الثاني في كرهتُ الفجورَ الفجورَ، لأنه وإن كان مؤكداً لكن لا لعامله، وما بمعنى المصدر مثله، في كونه منصوباً بأنه مفعول مطلق بأقسامه الثلاثة.

فالمبين لنوعه نحو {فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ}^(٧) من كلِّ ما دلَّ على كَلِيَّةٍ أو بعضيَّةٍ مضافاً للمصدر نحو ضربته بعضَ الضربِ، ونحو {وَلَا تُضْرُوهُ شَيْئاً}^(٨)؛ أي بنوع من أنواع الضرر. والمراد بنحوه كلُّ^(٩) ما دل على المصدر من التكرات المفيدة للعموم، بوقوعه في سياق نفي أو شبهه نحو: هل حَسُنَ زيدٌ شيئاً، أي من أنواعِ الحُسْنِ.

(١) العبارة في ط هكذا: لأحد شقي الأول.

(٢) عبارة «وسيأتي مثال الآخر» سقطت من ق م.

(٣) القمر ٥٤ / ٤٢.

(٤) كلمة «الضرب» سقطت من ط.

(٥) «مثال للثالث» سقطت من م.

(٦) الحاقة ٦٩ / ١٤.

(٧) النساء ٤ / ١٢٩.

(٨) التوبة ٩ / ٣٩.

(٩) «كل» سقطت من م.

والمبين لعدده، نحو {فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً} ^(١) من كل عدد مميز ^(٢) بمصدر.

والمؤكد له كالمرادف له في نحو: قعدتُ جلوساً، وكالمشارك له في مادته، وهو اسم مصدر، نحو: اغتسل غُسلاً، واسم عَيْنٍ نحو {وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا} ^(٣) أو مصدر لفعل آخر نحو نحو {وَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا} ^(٤) والأصل إنباتاً واغتسالا وتبتلاً.

وبهذا عُلِمَ أن ما ينوب عن المصدر لا ينحصر فيما ذكره، وإليه يشير تعبيره بنحو: وما ينوب عنه صفته نحو {وَأَذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا} ^(٥) وضميره نحو {فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أَعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أَعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ} ^(٦) أي لا أَعَذِّبُ التعذيبَ أحداً منهم. والإشارة إليه كضربته ذلك الضرب، فذلك مفعولٌ مطلقٌ والضربُ صفةٌ له. أو عطفُ بيانٍ عليه. ومنه أيضاً ما يدل على نوع منه، وإن كان بغير ما مر نحو: رجع القهقري. أو على آله نحو: ضربته سوطاً أو عصاً أي ضرب سوطاً أو عصاً.

وناصب المصدر إما مصدرٌ مثله نحو {فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا} ^(٧) أو فعله نحو: {وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا} ^(٨) أو وصفه نحو {وَالصَّافَاتِ صَفًا} ^(٩).

وشرط الفعل التصرف والتمام، فلا يجوز ما أحسن زيدا إحساناً، ولا كان زيد قائماً كوناً، على خلاف فيه.

(١) النور ٢٤/٤.

(٢) في م «ميز».

(٣) نوح ١٧/٧١.

(٤) المزمل ٨/٧٣.

(٥) آل عمران ٤١/٣.

(٦) المائدة ١١٥/٥ وهي في م «ومن يكفر....» الآية.

(٧) الإسراء ١٧/٦٣.

(٨) النساء ٤/١٦٤.

(٩) الصافات ٣٧/١.

وشرط الوصف أن يكون دالاً على الحدث، فلا يجوز زيدٌ حسنٌ وجهه حسناً، ولا زيدٌ أفضلٌ منك فضلاً، لأن الصفة المشبهة واسم التفضيل للثبوت، ولهذا لا يكونان إلا للحال، ولا ينتصب بغير الثلاثة، لا تقول نزال نزالاً، ولا صة سكوتاً.

وزعم ثعلب^(١) في نحو: أنت الرجلُ علماً، أن علماً مفعولٌ مطلقٌ منتصبٌ بالرجل بالرجل على تأويله بالعالم، والوجه أنه تمييز محول عن الفاعل بتأويل الرجل الكامل؛ أي أنت الكاملُ علمه.

الثالث من المنصوبات: المفعول له

ويقال المفعول لأجله، ومن أجله، وهو المصدر القلبي الفضلة المعلن بكسر اللام، أي الواقع علةٌ لحدث شاركه في الزمان والفاعل، سواء كان باعثاً وغايةً، كقمتُ إجلالاً لك، أم باعثاً فقط كقعدت عن الحرب جبناً، فإجلالاً علةٌ للقيام باعثاً عليه وغاية له. وهو مصدرٌ قلبيٌّ وزمنه وزمن القيام وفاعلها واحد، وهو المتكلم، والجبن علة للعود عن الحرب باعثاً عليه وليس غاية له.

ولنما شرط كون المفعول له مصدراً، لأنه علة للفعل والعلل إنما تكون^(٢) بالمصادر لا بالذوات. وخرج به نحو {والأرضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ}^(٣) وبالقلبي نحو: جئتكَ قراءةً للعلم. كما قاله ابن الخباز وغيره، واعتمده المصنف في توضيحه. لكن جواز الفارسي جئتكَ ضربَ زيدٍ، أي لتضربه. وبالفصلة العمدة نحو: حصل لي رغبةٌ في الخير. وبالمعلن لحدث بقيّة المفاعيل؛ إذ لا تعليل فيها. وبمشاركة الحدث له في الزمان والفاعل، ما خالفه في الزمان: كتهيات اليوم للسفر غداً، وفي الفاعل كقمت لأمركَ

(١) في م «ثعلب».

(٢) في م «يكون».

(٣) الرحمن ١٠/٥٥.

إياي، أو فيهما معاً كقوله تعالى {أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِ الشَّمْسِ} ^(١) فكل من الثلاثة وإن كان عِلَّةً لحدث، ليس مفعولاً له لانتفاء المشاركة.

ويموز فيه، أي في المفعول له أن يُجر بحرف التعليل بكثرة إن كان بآل كضربته للتأديب، وبقلّة إن كان مجرداً منها ومن الإضافة نحو قوله.

٨٠ مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةِ فَيْكُمْ جُبِرَ

وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرُ

ويستوي نصبه وجره في المضاف نحو {يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ} ^(٢) و{وَأَنَّ مِنْهَا لَمَّا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ} ^(٣).

ويجب في معلل الحدث إن فقد شرطاً من شروط جواز النصب أن يجر باللام التعليلية أو نائبها مما يدخل على المفعول له ^(٤)، ويفيد التعليل وهو الباء ومن، وفي، والكاف نحو ما مر في المخرجات بالقيود المذكورة، ونحو قوله تعالى {فَيُظْلَمَ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ} ^(٥) وقوله {الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمَقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ} ^(٦) وقوله {لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفْضَيْتُمْ} ^(٧) أي بسببه، وقوله {وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَذَاكُمْ} ^(٨) أي لهدايته إياكم.

(١) الاسراء ١٧-٧٨.

* ٨٠- من الرجز لم اعثر على قائله. غير منسوب في شرح التصريح ٣٣٦/١ وشرح الأشموني ٣٧٥/١ ومعجم شواهد النحو ٢٠٨ ش ٣٤٠٨ وفيه «منكم» مكان «فيكم».

الشاهد فيه قوله «أمكم لرغبة» حيث دخلت اللام المفعول له (رغبة) رغم أنه مجرد من آل والإضافة، وهذا جائز لكنه قليل.

(٢) البقرة ٢/٢٦٥.

(٣) البقرة ٢/٧٤.

(٤) «له» سقطت من م.

(٥) النساء ٤/١٦٠.

(٦) فاطر ٣٥/٣٥.

(٧) النور ٢٤/١٤.

(٨) البقرة، ٢/١٩٨.

الزايح من المنصوبات: المفعول فيه

ويسمى ظرفاً، وهو ما ذكر فضلة لأجل أمر وقع فيه من زمان مطلقاً ؛ أي سواء كان مبهماً أم مختصاً. أو مكان مبهم، وهو ما لا يختص بمكان بعينه وهو أسماء الجهات، وما يشبهها في الإبهام كأرض ومكان، أو مفيد مقداراً كبيراً وميل وفرسخ، أو مادته مادة عاملة، وهو اسم المكان المشتق من المصدر، كصمت يوماً مثلاً للظرف من الزمان المبهم، أو صمت يوماً الخميس مثلاً له من الزمان المختص، وجلست أمامك مثلاً له من المكان المبهم، ومثاله أيضاً {أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا} ^(١) وسرت فرسخاً مما يفيد مقداراً، وجلست مجلسك مثلاً لما اتحدت مادته ومادة عاملة، ومنه سرني جلوسي مجلسك، فلا فرق في العامل بين الفعل والاسم.

وخرج بالفضلة العمدة نحو: يوم الجمعة يوم عظيم.

وبأمر وقع فيه بقية المفاعيل نحو قوله تعالى {يَخَافُونَ يَوْمًا} ^(٢) وقوله {اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَخْتِمْ يُجْعَلُ رِسَالَتُهُ} ^(٣) فلا يسمى المنصوب فيهما ظرفاً، بل مفعولاً به لوقوع الفعل عليه لا فيه. وناسب «حيث» يعلم محذوفاً لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً.

وبقوله: من زمان إلى آخره، نحو: رغب المتقون أن يفعلوا خيراً، أي في أن يفعلوا فإن «يفعلوا» ذكره فضلة متضمنة معنى في، لكنه ليس بزمان ولا مكان ولا مادته مادة عاملة، فلا يسمى ظرفاً، بل مفعولاً به لما مر آنفاً، مع أن هذا خرج بقوله: لأمر وقع فيه، ونحو ذهبت في مرمى زيد، ورميت في مذهب عمرو، فلا يجوز في القياس نصب شيء منه ظرفاً، لعدم اتحاد مادته ومادة عاملة. وما سمع منه كذلك، كقولهم: هو مني مقعد القابلة، ومزجر الكلب، ومناط الثريا، فشاذاً إن قدر عامله مستقراً أو نحوه، فإن قدر قعد في المقعد، وزجر

(١) يوسف ٩/١٢.

(٢) النور ٣٧/٢٤.

(٣) الانعام ١٢٤/٦.

في المزجر، وناط في المناط، فلا شذوذ، وقضية عطفه المفيد للمقدار على المبهم أنه ليس بمبهم، وبه صرح بعضهم. وأكثرهم على أنه مبهم.

قال المصنف: وحقيقة القول فيه أن فيها إبهاماً من جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها، واختصاصاً من جهة دلالة على كمية معينة. قال: فعلى هذا يصح فيه القولان.

والمكاني غيرهن؛ أي الذي هو غير الاقسام السابقة، يُجرّ بفي كصليت في المسجد، وأقمت في الدار، فلا ينصب المجرور فيهما ظرفاً، فلا تقول صليت المسجد، ولا أقمت الدار وأما نحو: جئني سمعوا بمكة صوته ولم يروا شخصه في النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر رضي الله عنه حين هاجر.

٨١ جزى الله رب الناس خير جزائه رفيقين قالا خيمتي أم معبد أي قيتلاً فيها، ونحو قولهم: دخلت الدار أو المسجد، وسكنت البيت، فهو على التوسع إلا أنه مع «دخلت» مطرد^(١) لكثرة استعماله، والتوسع في ذلك بإسقاط الجار وإجراء القاصر مجرى المتعدي، فيكون المنصوب مشبهاً بالمفعول به. وهذا مذهب الفارسي، واختاره ابن مالك وعزاه لسيبويه، وقيل منصوب على الظرفية، وهو مذهب أبي علي الشلوين وعزاه لسيبويه والجمهور، وقيل مفعول به وهو مذهب الأخفش.

* ٨١- من بحر الطويل، نسب لرجل من الجن كما جاء في المتن. وهو في المقرب ١٦٤ ورواية صدره هكذا:

جزى الله بالإحسان ما فعلا بكم

والدرر ٨٧/٣ ش ٧٧٠ والسيرة (دار الفكر) ١٠١/٢ والروض ٢٣٤/٢ وتاريخ دمشق ٢٧٢/٧ و٢٧٩ و٢٨١ و٢٨٤ والدر المصون ٣٧٢/١ ش ٤٨١. وجزء من عجزه في المجمع ١٥٤/٣ ش ٧٧٠. قالوا: نزلا في وقت القيلولة. «أم معبد» امرأة من بني كعب اسمها عائله بن خالد الخزاعية وهي التي قالوا عندها وقت الهجرة.

الشاهد فيه: قوله «قالا خيمتي أم معبد» حيث نصب «خيمتي» على معنى في، أي قالوا في خيمتي أم = معبد ونصبه يعتبر ضرورة وقد وقعت في شعر بعض من يحتج بكلامهم ولا يجوز أن يقاس عليه.

(١) في ق: «المطرد».

وأخره عن سائر المفاعيل للخلاف في أنه قياسي أو سماعي ؛ ولأن العامل لا يصل إليه إلا بواسطة، وهو الواو: وهو الاسم الفضلة التالي واو المصاحبة حالة كونها مسبقة بفعل، أو ما فيه معناه وحروفه. فالأول كسِرْتُ والنيلَ. والثاني نحو أنا سائر والنيلَ.

وخرج بالاسم نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، ونحو: سرت والشمس طالعة، لأن التالي للواو ليس باسم. بل هو في الأول فعل، وفي الثاني جملة.

وبالفضلة العمدة نحو اشترك زيد وعمرو، وبالتالي للواو نحو خرجت مع زيد، وبعثك العبد بثيابه، وإن أفاد المصاحبة.

وبواو المصاحبة نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده، ونحو مزجت عسلاً وماءً لانتفاء واو المصاحبة؛ إذ الواو فيها إنما هي للعطف، فلا مصاحبة في الأول لأن معناها المشاركة في العامل في وقت واحد ولم يوجد في ذلك، والمصاحبة في الثاني إنما استفيدت من العامل وهو مزجت.

وبقوله مسبقة إلى آخره نحو: كلُّ رجلٍ وضيعةً، فلا يجوز نصب ضيعته، لعدم تقدّم الفعل، أو ما فيه معناه وحروفه. ونحو هذا لك وأباك فلا يتكلم به خلافاً لأبي علي. وإن كان في «ها» معنى أبته، وفي ذا معنى أشير، وفي لك معنى استقر لأنه ليس فيها حروف الفعل.

قال في التوضيح: فإن قلت فقد قالوا: ما أنت وزيداً؟ وكيف أنت وزيداً قلت: أكثرهم يرفع بالعطف، والذين نصبوا قدّروا الضمير فاعلاً بمحذوف، والتقدير: ما تكون؟ وكيف تصنع؟ فلما حذف الفعل وحده برز الضمير وانفصل. والثاني مما قاله موافق لقول أبي علي في هذا لك وأباك^(١).

(١) انظر الاوضح ٢/ ٢٣٩-٢٤٠.

قال: والناصب للمفعول معه، ما سبقه من فعل أو شبهه، لا الواو، خلافاً للجرجاني. ولا الخلاف، خلافاً للكوفيين، ولا محذوف. والتقدير سرت ولا بسنت النيل، فيكون مفعولا به خلافاً للزجاج.

السادس من المنصوبات: المشبه بالمفعول به

وهو معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدّي لواحد، وهي الصفة التي استحسن إضافتها لفاعلها في المعنى، نحو زيدٌ حسنٌ وجهه، بنصب وجهه، والأصل رفعه بالفاعلية لـ «حَسَنَ» تبعاً للفعل في زيد حَسَنَ وجهه بضم السين وفتح التّون، لكنهم لما قصدوا المبالغة حولوا الإسنادَ عن الوجه إلى ضمير مستتر في الصّفة، راجع إلى زيد، ليفيد تعميم الحسن له، فقليل «زيدٌ حَسَنٌ» أي هو، ثم نصب وجهه بخلاف نحو زيدٌ ضاربٌ أبوه؛ لامتناع إضافة الوصف^(١) فيه لفاعله لثلا يلتبس بإضافته للمفعول. ونحو: زيدٌ كاتبٌ أبوه، لأنّ إضافة الوصف فيه وإن لم تمتنع لعدم الالتباس، لكنها لا تحسن؛ لأن الصّفة لا تضاف لمرفوعها حتى يُقدر تحويلُ إسنادها عنه، إلى ضمير موصوفها، لأنهم لو لم يقدّروا ذلك، لزم إضافة الشيء إلى نفسه، ولأنهم يؤثنون الصّفة في نحو: هندٌ حسنةٌ الوجه، فلم يحسُن أن يُقال: كاتبٌ الأب، لأنّ من كتب أبوه لا يحسن إسناد الكتابة إليه.

وحسُن أن يقال فيما مرَّ حسنٌ الوجه، لأن من حَسَنَ وجهه، حسن إسنادُ الحسَن إلى جملته، فيقال زيدٌ حَسَنٌ؛ أي هو، ثم يُذكرُ وجهه منصوباً كما تقرّر، وليس منصوباً بالمفعولية؛ لأنّ الصّفة إنّما تتعدى تبعاً لتعدي فعلها، وهو هنا غير متعد، ولا بالتمييز، لأنه معرفة بالإضافة للضمير. والتمييز لا يكون معرفةً على الأصح، فتعيّن أن يكون منصوباً بالتشبيه بالمفعول به؛ لأنّ عامله وهو الصّفة، مشبّه باسم الفاعل المتعدّي لواحد كما مر، بجامع أنّ كلّاً منهما صفة، تنى وتجمع وتؤنث، وتطلب ما بعدها، بعد استيفاء

(١) في ق وردت كلمة «فيه» قبل كلمة «إلى».

فأعادها وسببأتي الكلام على ذلك مع زيادة في معناه^(١)

السابع من المنصوبات: الحال

يُذَكَّرُ ويؤنث لفظاً ومعنى، يقال: حالٌ حسنٌ وحسنةٌ، وحالةٌ حسنةٌ، وهو وصفٌ فضلةٌ مسوقةٌ إما لبيان هيئة صاحبه، أي كيفية وقوع الفعل منه أو عليه، أو تأكيداً، أو تأكيد عامله معنىً فقط، أو معنىً ولفظاً، أو تأكيد مضمون الجملة^(٢) قبله. فالحال: إما مؤسسة وهي التي لا يستفاد معناها بدونها.

أو مؤكدة لأحد الأنواع المذكورة نحو {فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا}^(٣) مثال للمؤسسة، ونحو {لَا مَنْ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا}^(٤) مثال للمؤكدة لصاحبها، {فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا}^(٥) مثال للمؤكدة لعاملها معنى فقط، ونحو {وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا}^(٦) مثال للمؤكدة لعاملها معنى ولفظاً^(٧)، ونحو قول سالم بن دارة:

أنا ابنُ دارةٍ معروفاً بها نسي
وهلْ بدارةٍ بالناسِ من عار؟
مثال للمؤكدة لمضمون الجملة ومثلها زيدٌ أبوك عطوفاً. ولا بد في هذه الجملة أن

(١) في كافة النسخ عدا «م» شبهه، وأثبت ما في م.

(٢) في ط «جملة».

(٣) القصص ٢٨ / ٢١.

(٤) يونس ٩٩ / ١٠.

(٥) النمل ٢٧ / ١٩.

(٦) النساء ٧٩ / ٤.

(٧) الآية الكريمة سقطت من م. والكلام من قوله «مثال للمؤكدة لعاملها... إلى هنا» ساقط من ط.

* ٨٢- من البحر البسيط، لسالم بن دارة. استشهد به ابن هشام في شرح الشذور ٢٤٧ ش ١١٨ وهو في معجم شواهد النحو للدكتور حنا حداد، والدرر ٣٣ / ٦ ش ١٥٥٥، والجمع ٢٠٠ / ٥ ش ١٥٥٥، والخصائص ٢٦٨ / ٢.

الشاهد فيه: قوله «معروفاً» فإنه حال مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية «أنا ابن دارة».

يكون جزأها^(١) اسمين معرفتين جامدين، وأن يتأخرَ الحالُ عنها، فلا يتقدّم عليها ولا يتوسّطُ جزأيها، كما أشار إلى ذلك بالمثال. ونَبّه على الأخير، بقوله: فيما مرّ قبله. وحذَفَ عاملُ هذه الحال وجوباً لجعل الجملة المذكورة بدلاً من اللفظ به. وتقديره في نحو: زيد أبوك عطوفاً، أحقّه أو أعرفه^(٢).

والمرادُ بالوصف، الوصفُ بالفعلِ أو بالقوّة، فيشمل الحالَ المفردةَ والجملةَ وشبهها، والمشتقة والجامدة على ما يأتي. وخرج به نحو القهقري في: رجعت القهقري. وبالفضلة العُمدةُ نحو: القائمُ زيدٌ، وزيدٌ قائمٌ. وبقوله مسوق.... إلى آخره، النعت في نحو: رأيت رجلاً فاضلاً، ومررتُ برجلٍ فاضلٍ، والتمييز في لله دَرّةُ فارساً، لأنَّ النعتَ إنما يُذكرُ في مثل ذلك لتخصيصِ المنعوت، والتمييزُ لبيان جنس المتعجب منه. وبيانُ الهيئَةِ حصلَ بهما ضمناً.

وتأتي الحالُ من الفاعلِ نحو {فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا}^(٣)، ومن المفعول نحو {وَأَرْسَلْنَاكَ} {وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا}^(٤)، ومنهما معاً: لقيت زيدا راكبينِ مطلقاً في الأحوال الثلاثة عن التقييد بشيء مما يأتي في قوله: ومن المضاف إليه إن كان المضافُ بعضُهُ نحو قوله تعالى {أَيُّجِبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا}^(٥) ونحو قوله {وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا}^(٦) فميتاً، وإخواناً، حالان من المضاف إليه، وهو الأخ والضمير، والمضافُ إلى كلٍّ منهما بعضُهُ أو كان كبعضِهِ في صحّة حذفه والاغتناء عنه

(١) كلمة «جزأها» سقطت من م وهي في ق «جزأيها».

(٢) في م «وأعرفه».

(٣) القصص ٢٨/٢١.

(٤) النساء ٧٩/٤.

(٥) الحجرات ٤٩/١٢.

(٦) الحجر ١٥/٤٧.

بالمضاف، إليه نحو قوله تعالى {إِنْ أَتَيْتَ مَلَأَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا} ^(١) فحنيفاً حال، من المضافة، إليه، وهو إبراهيم. وليست الملةُ بعضه، لكنها كبعضه فيما ذكر. ويغتر فيه وفيما قبله كونُ العامل في الحالِ غيرِ العاملِ في صاحبها، لأنَّ المضاف إليه مع المضاف في ذلك كشيء واحد، فَصَحَّ مجيءُ الحال منه. ولهذا لو قيل في الكلام: ونزعنا ما فيهم من غُلٍّ، واتبعوا إبراهيم حنيفاً لكان سائغاً. أو كان المضاف عاملاً فيها، أي في الحال نحو قوله تعالى {إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا} ^(٢) فجميعاً حالٌ من الضمير قبله، وهو مضاف إليه، والمضاف عامل فيها، لأن المعنى عليه، مع أنه مصدرٌ بمنزلة الفعل، ومثله هذا شاربُ السويق ملتوتاً.

وحقها أن تكون نكرةً لأنها الأصل، والبيان حاصلٌ بها متقلّة، أي غير لازمة كجاء زيدٌ راكباً، فالركوب غير لازم لزيد، مشتقة؛ أي مصوغة من مصدر للدلالة على متصفٍ بها كالأمثلة المذكورة...

وحقها أن يكون صاحبها معرفة لأنها معه في المعنى خبرٌ ومُخْبَرٌ عنه، فالأصل في صاحبها التعريفُ كما في المُخْبَرِ عنه، أو يكون خاصاً نحو {فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ} ^(٣) أو عاماً نحو قوله تعالى: {وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ} ^(٤) فالجمله التي بعد «إلا» حالٌ من قرية، وهي نكرةٌ عامةٌ لوقوعها في سياق النفي.

ويصلحُ لهما معاً قوله تعالى {فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْراً} ^(٥) فامراً إذا أُعْرِبَ حالاً فهو: إما حال من أمر فيكون مثلاً للخاص، أو من كلٍّ فيكون مثلاً للخاص أيضاً للإضافة، أو مثلاً للعام لأن من صيغ العموم، أو مؤخراً نحو في الدار قائماً

(١) النحل ١٦/١٢٣.

(٢) يونس ٤/١٠.

(٣) فصلت ١٠/٤١.

(٤) الشعراء ٢٦/٢٠٨.

(٥) الدخان ٤٤ من الآيتين ٤ و٥.

رجل، وقول الشاعر:

٨٣- لِمَيَّةٌ مُوحِشاً طَلَّلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

ونظير ذلك ما مر في باب المبتدأ.

وقد يتخلَّفْنَ، أي^(١) الأمور المذكورة بأن تتعرف الحال في اللفظ، كقولهم ادخلوا الأول فالأول، وجاءوا الجماء الغفير، وجاءوا قضَّهم بقضيضهم^(٢)، واجتهد وحدك.

وهي مؤوَّلة بالنكرة، والتقدير في الأول أولاً فأولاً، وفي الثاني والثالث جميعاً. وفي الرابع منفرداً. وبأن لا تنتقل، نحو: زيد أبوك عطوفاً، ونحو: وخلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، ونحو {قَائِماً بِالْقِسْطِ}^(٣). وبأن تكون جامدة مؤوَّلة بالمشتق نحو: بدت الجارية قمراً، وتثنت غُصناً، أي مضيئة ومعتدلة. وغير مؤوَّلة بمشتق نحو:

* ٨٣- من بحر الوافر، أو مجزوء الوافر، لكثير عزة، أو لذي الرمة. استشهد ابن هشام به غير منسوب في شرح القطر ٢٣٦ ش ١٠٥ وبصدره بلا نسبة في الأوضح ٣١٠/٢ ش ٢٦٩ والمغني ١١٨ ش ١٣٢. وهو منسوب لكثير في شرح التصريح ٣٧٥/١ مع اختلاف في روايته واللسان (وحش) ٣٨٦/٦ السيوطي ٢٤٩/١ ش ١٢١. ويختلف في نسبة في الخزانة ٢١١/٣ يقول: فمن روى أوله «لمية» نسبة لذي الرمة، ومن رواه «لعزة» نسبة لكثير عزة. وغير منسوب في: شرح الجمل / للفراهيدي ٧٦ ونظام الغريب ٩٢ والإفصاح ٢١٤ ضمن الشاهد ١٢٩ وأسرار العربية ١٤٧ واللسان (حلل) ٢٢٠/١١ وإعراب ثلاثين سورة ٢٣١ ومعاني القرآن / للفراء ١٦٧/١ والتهذيب الوسيط ٢٢٣ والصحاح ١٠٢٥/٣. وصدره منسوب لكثير في الكتاب ١٢٣/٢، وبلا نسبة في الخصائص ٤٩٢/٢ ومجالس العلماء ١٣١ وشرح المفصل ٦٢/٢ وفيها جميعاً «لعزة» مكان «لمية» وشرح الأشموني ٤١٧/١ ش ٣٦٢ وحاشية الصبان ١٧٤/٢ ش ٣٦٢ والمسائل العضديات ٢٣٠ ش ٣١٣.

الشاهد فيه: قوله «موحشاً طلل» حيث جاءت الحال من «نكرة» والذي سوغ ذلك كون النكرة متأخرة عن الحال.

(١) كلمة «أي» سقطت من م.

(٢) القُض في الأصل: مصدر بمعنى الكسر، والمراد به هنا اسم الفاعل، والباء في قولهم «بقضيضهم» بمعنى مع، فالمعنى: جاءوا قاضهم مع قضيضهم: أي كاسرهم مع مكسورهم.

(٣) آل عمران ١٨/٣.

{قرآنًا عربيًا} ^(١) ونحو: هذا حديدك خاتماً. وبأن يأتي صاحبها مجرداً عن التعريف والخصوص والعموم نحو قولهم: عليه مائة ييضاً.

وفي الحديث «وصلّى وراءه رجالٌ قياماً» ^(٢)

الثامن من المنصوبات: التمييز

ويقال له التفسير والتبيين، وهو لغة: فصلُ الشيء من غيره. قال الله تعالى {وَأَمَّا زُوايَ الْيَوْمِ الْمُجْرِمُونَ} ^(٣) أي انفصلوا. واصطلاحاً اسمٌ - ولو وصفاً - نكرةً فضلةً يرفع إبهام اسم كرطلٍ زيتاً، أو يرفع إجمال نسبة كطبت نفساً. وخرج بالنكرة المعرفة نحو: زيدٌ حسنٌ وجهه وأما قوله.

٨٤- رأيتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجْهَنَا صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو
فمؤولٌ بزيادة «ال».

وبالفضلة العمدة نحو زيد قائم.

(١) يوسف ٢/١٢ {إنا أنزلناه قرآنًا عربيًا لعلكم تعقلون}. طه ١١٣/٢٠ {وكذلك أنزلناه قرآنًا عربيًا وصرفنا فيه من الوعيد لعلهم يتقون}. فصلت ٣/٤١ {كتاب فصلت آياته قرآنًا عربيًا لقوم يعلمون}. الشورى ٧/٤٢ {وكذلك أوحينا إليك قرآنًا عربيًا لتنذر أم القرى ومن حولها وتنذر يوم الجمع لا ريب فيه فريق في الجنة وفريق في السعير}. الزخرف ٣/٤٣ {إنا جعلناه قرآنًا عربيًا لعلكم تعقلون}.

(٢) البخاري أذان ٥١ وسهو ٩ وموطأ مالك/ جماعة ١٧ ومسنَد ابن حنبل ١٤٨ و١٤٩.
(٣) يس ٣٦/٥٩.

* ٨٤- من بحر الطويل، لرشيد (راشد) بن شهاب الشكري مخاطباً قيس بن مسعود الشكري. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في التخليص ١٦٨ م ٤٣، ويعجزه بلا نسبة في الأوضح ١٨١/١ ش ٦٣. وهو منسوب في شرح التصريح ٣٩٤/١ والفضليات ٣١٠ الفضلية ٨٧. والدرر ٢٤٩/١ ش ٢٢٣. وغير منسوب في: ابن عقيل ١٨٢/١ ش ٣٧ والأشموني ١/١٤٠ وعجزه غير منسوب في الممع ٢٧٨/١ ش ٢٢٣.
الشاهد فيه: قوله «طبت النفس» حيث أدخل الألف واللام على التمييز ضرورة.

وبما بعدها الحال، فإنه ليس رافعاً لإيهام اسم، ولا لإجمال نسبة، وإنما هو مبين للهيئة كما مر. والنعت فإنه مخصص أو مقيد كما سيأتي. ورفع الإيهام به إنما حصل ضمناً كما مر.

فالأول: وهو الرفع لإيهام اسم، ما يقع بعد العدد الصريح من الأحد عشر فما فوقها إلى المائة، بإخراج الغاية نحو قوله تعالى {إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا} ^(١) و{بَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا} ^(٢) و{وَوَاعَدْنَا ^(٣) مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً} ^(٤) الآية و: {إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعَجَةً} ^(٥) وبعد غير الصريح من كم الاستفهامية، نحو كم عبداً ملكت؟ أما تمييز كم الخبرية والمائة فما فوقها فمجرور. وبعد المقادير؛ أي ما يفيدها من وزن ومساحة وكيل، كَرَطَلٍ زيتاً وشبراً أرضاً، وقفيزاً برأً أو بعد شبههن، أي المقادير، فشيبة الوزن نحو {مِثْقَالُ ذَرَّةٍ خَيْرًا} ^(٦) وشبه الكيل ^(٧) عندي نَحْيٍ سمناً، وهو بكسر النون وإسكان الحاء: وعاء السمن، ونحو: عندي سِقَاءٌ ماءً، وزِقٌّ خراً.

وشبه الوزن أو المساحة نحو: على الثمرة مثلها زُبْدًا لاحتماله لهما.

وشبه المساحة نحو ما في السماء موضع راحةٍ سحاباً.

وإنما كانت هذه الأمور شبه ما ذكر لا عينه، لأنها ليست مُعَدَّةً لذلك وإنما تشبهه.

وبعد فرعه، أي التمييز نحو: هذا خاتمٌ حديدًا، فإنَّ الخاتمَ فرعُ الحديد، ومثله بابٌ ساجاً، وجُبَّةٌ خزاً.

(١) يوسف ١٢/٤.

(٢) المائدة ١٢/٥.

(٣) في ق وعدنا.

(٤) الأعراف ١٤٢/٧.

(٥) ص ٢٣/٣٨.

(٦) الزلزلة ٧/٩٩ والعبارة من قوله «أو بعد... إلى نهاية الآية ساقطة من ط».

(٧) الكلام من أو بعد شبههن... إلى هنا ساقط من ط.

والثاني: وهو الرفع لإجمال نسبة.

إما مُحَوَّلٌ عن الفاعل، نحو: {وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا} ^(١) فأصله اشتعل شيبُ الرأس، فحوَّلَ الإسناد إلى الرأس، ونُصِبَ شيبٌ على التمييز مبالغةً وتأكيداً، لأن ذكر الشيء مبهماً ثم مفسراً أوقع في النفس من أن يفسر أولاً.

أو عن المفعول به نحو: {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا} ^(٢) أصله وفجرنا عيونَ الأرض، ثم أوقع الفعل على الأرض ^(٣) ونُصِبَ «عيون» على التمييز.

أو عن غيرهما نحو {أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا} ^(٤) أصله مالي أكثر فحُذِفَ المضاف وأقيم وأقيم المضاف إليه، وهو ضميرٌ لمتكلمٍ مقامه فارتفع وانفصل، وصار أنا أكثر منك، ثم جيء بالمحذوف تمييزاً، ومثله زيد ^(٥) أحسن وجهاً.

أو غير محوّل وهو الواقع بعد ما يفيد التعجب نحو قولهم: لله ذرّة فارساً، وحسبك به ^(٦) ناصراً، وما أحسنه رجلاً، وأحسين به أباً.

والناصب للتمييز الرفع لإبهام اسم هو ذلك الاسم، وإجمال نسبة هو المستند من فعل أو شبهه.

ولا يتقدم التمييز على ^(٧) عامله إذا كان اسماً كرطلٍ زيتاً، أو فعلاً جامداً نحو ما أحسنه رجلاً.

(١) مريم ١٩ / ٤.

(٢) القمر ٥٤ / ١٢.

(٣) «على الأرض» سقطت من م.

(٤) الكهف ١٨ / ٣٤.

(٥) كلمة «زيد» سقطت من م.

(٦) «به» سقطت من م.

(٧) «التمييز على» سقطت من ط.

وندر تقدمه على المتصرف كقوله:

٨٥- أنفساً تطيب بنيل المنى وداعي المنايا يُنادي جَهَاراً
وقاس على مثل ذلك المازني والمبرد والكسائي.

ويجوز في التمييز الرفع لإيهام الاسم أن يُجَرَّ بإضافة الاسم إليه كـشبرِ أرضٍ، إلا أن يكون الاسم عدداً نحو ثلاثين ليلةً، أو مضافاً نحو مثلها زُبْداً، وأن يجرَّ بمن كـشبرٍ من أرضٍ، ومثلها من زُبْدٍ إلا أن يكون الاسم عدداً.

وأما الرفعُ لإجمال النسبة فلا يجزُّ بالإضافة، ويجزُّ بمن في نحو: ما أحسنه رجلاً، والله دَرُهُ فارساً، لا في نحو ما أحسنه أدباً، وطاب زيدٌ نفساً، وزيدٌ أكثرُ مالاً، وفجرتنا الأرضَ عُيوناً، كما هو مبين في المطولات.

التاسع من المنصوبات: المستثنى

أي المخرَجُ بليس، وبلا يكون نحو قاموا ليس، أولاً يكون زِيداً، والمنصوب بهما خبرُهُما، واسمُهُما ضميرٌ مستترٌ فيهما عائذٌ عند الكوفيين على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، أي ليس أو لا يكونُ هو؛ أي القائمُ زِيداً. وعند البصريين على^(١) البعضِ المفهومِ من الكلِّ السابق، أي ليس ولا يكونُ هو؛ أي بعضُ القائمين زِيداً - ذكرهما في توضيحه - وعلى الثاني اقتصرَ في غيره. وجملة الاستثناء هل هي حالٌ فمحلُّها النُّصبُ، أو مُستأنفةٌ فلا محلَّ لها قولان، صحَّح ابنُ عَصْفُورٍ منهما الثاني.

* ٨٥- من بحر التقارب لم أعثر على قائله، استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ٦٠٣ ش ٨٣٨ وبصدره في الأوضح ٣٧٢/٢ ش ٢٨٦. وهو في: السيوطي ٨٦٢/٢ ش ٧٠١ وشرح الأشموني ٤٤٨/١ ش ٣٦٩ وحاشية الصبان ٢٠١/٢ ش ٣٦٩ وشرح التصريح ٤٠٠/١ وفيه نسب لرجل من طيء. الشاهد فيه: قوله «أنفساً» فإنه تمييز، وقد تقدم على عامله وهو «تطيب» لأنه فعل متصرف، وذلك نادر. (١) في م «هو» مكان «على».

أو المستثنى بما خلا أو بما عدا نحو قاموا ما خلا أو^(١) ما عدا زيداً. وخلا وعدا حيثنذ فعلان لا حرفان؛ لوقوعهما بعد ما المصدرية التي لا يليها الحرف.

وبعضهم قدر «ما» زائدة، فجوز الجرُّ بهما على أنهما حرفان. وهو شاذ، إذ لم تعهد زيادتها قبل حرف الجر، بل بعده نحو {عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ} ^(٢) {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ} ^(٣) ومحلُّ «ما وصلتها» نصب بلا خلاف، وإن اختلفوا في أنه على الحال أو على الظرفية، أي مجاوزين زيداً أو وقت مجاوزتهم زيداً^(٤) مطلقاً في الصور الأربع عن التقيد بشيء مما يأتي.

أو المستثنى بـ«لا» إن وقع بعد كلام تام، بأن كان المستثنى منه مذكوراً، إمّا موجب بفتح الجيم، بأن لم يتقدمه نفي أو شبهه، سواء تأخر المستثنى عن المستثنى منه أم تقدم عليه، أو غير موجب، وتقدم المستثنى على المستثنى منه.

فالأول فيما إذا تأخر المستثنى نحو قوله تعالى {فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ} ^(٥) وفيما إذا تقدم نحو قام إلا زيداً القوم.

والثاني نحو قول الشاعر:

٨٦- وماليَ إلا آلَ أحمدَ شيعَةً وماليَ إلا مذهبَ الحقِّ مذهبُ

(١) «الهمزة» سقطت من م.

(٢) المؤمنون ٢٣/٤٠.

(٣) آل عمران ٣/١٥٩.

(٤) عبارة «أو وقت مجاوزتهم زيد» سقطت من م.

(٥) البقرة ٢/٢٤٩.

* ٨٦- من بحر الطويل، للكُميت بن زيد الأسدي من قصيدة يمدح بها آل البيت. استشهد به ابن هشام منسوباً في شرح القطر ٢٤٦ ش ١٠٩ والأوضح ٢٦٦/٢ ش ٢٦٢. وهو منسوب في: الإنصاف ٢٧٥ ش ١٦٣ وفيه «مشعب» مكان «مذهب» في الموقعين. وشرح المفصل ٧٩/٢ والهاشميات ٥٠ والكامل للمبرد ٩٠/٢ والمفصل ٦٨ واللسان (شعب) ٥٠٢/١ والخزانة ٣١٤/٤ و١٣٨/٩ وشرح التصريح ٣٥/١

وبعضهم جَوَزَ في هذا رفعه بتفريغ العامل له وجعل المستثنى منه بدلاً وهو قليل
وبما قرَّرتُ به كلام المصنف من إدخاله في القسم الأول حُكْمِي تَأْخِرُ المستثنى،
وتقدُّمِهِ المقتضي له عطفُ الثاني على الأول بلفظه المذكور، عَلِمَ أَنَّهُ استعمل لفظه بعد
في حقيقتها ومجازها، لأنها في التأخر^(١) بعدية حَقِيقِيَّة وفي التقدم^(٢) بعدية تقديرية من
حيث الرتبة، لأن رُتْبَةَ المستثنى متأخرة عن رُتْبَةِ المستثنى منه. ولو قال بدل قوله «أو غير
موجب إلى آخره أو تقدم المستثنى» كان أوضح وأخصر، وإن كان ما فعله أدقُّ.

وغير الموجب بأن تقدمه نفي أو نهي أو استفهام إن ترك فيه المستثنى منه فلا أثر؛
أي عمل فيه لـ «إلا» بل العمل لما قبلها. ويسمى الاستثناء مفرغاً؛ لأن ما قبلها قد
تفرغ للعمل بعدها. مثال النفي نحو ما قام إلا زيدٌ برفعه بالفاعلية. وما رأيت إلا زيداً
بنصبه بالمفعولية، وما مررت إلا بزيدٍ بجره لفظاً بالباء، ونصبه معنى، بمررت كما لو لم
تكن «إلا» ومثال النهي {وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ}^(٣) ومثال الاستفهام {فَهَلْ
يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ}^(٤) وإن ذكر فيه المستثنى منه وكان الاستثناء متصلًا، بأن
كان المستثنى من جنس المستثنى منه، فإتباعه للمستثنى منه في إعرابه بدلٌ بعضٍ عند
البصريين، وعطفٌ نَسَقٍ عند الكوفيين أرجحُ من نصبه على الاستثناء نحو {مَا فَعَلُوهُ

والسيوطي ٣٥/١ عرضاً واللمع ٦٨ وفيه «مشعب» والجمل للزجاجي ٢٣٤ وشرح شواهد ابن عقيل/
الجرجاني ١٢٠ ومقاييس اللغة ١٩١/٣ والتلحين ١٥٢ ش ١٧. وغير منسوب في ابن عقيل ٦٠١/١ ش
١٦٧ وشرح الأشموني ٣٦٩/١ ش ٣٤٧ وحاشية الصبان ١٤٩/٢ ش ٣٢٧ وفاتحة الإعراب ٢١٦ وفيه
«مشعب» والمقتضب للمبرد ٣٨٩/٤ والجمل للفراهيدي ٢٩٨.

الشاهد فيه: قوله «إلا آل أحمد» وقوله «إلا مذهب الحق» فقد نصب المستثنى في الموضعين، لأنه متقدم على
المستثنى منه.

(١) في م: التأخير.

(٢) في م: التقديم.

(٣) النساء ١٧١/٤.

(٤) الأحقاف ٤٦/٣٥.

إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ»^(١) قرأ السبعة بالرفع إلا ابن عامر فبالنصب. أو كان منقطعاً بأن كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه، فتميمٌ تُجْزَى (مع اختيارهم النصب) إتباعه للمستثنى منه في إعرابه بمثل ما مر، إن صحَّ التفريغ فيه بأن أمكن تسلُّطُ العاملِ السابق «إلا» عليه نحو قوله:

٨٧ - وبلدة ليس بها أنيسُ

إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

والحجازيون يوجبون نصبه، وقد أجمعت السبعة عليه في قوله تعالى {مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظُّنِّ}^(٢) وقوله {وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى}^(٣) فإن لم يصحَّ التفريغ نحو: ما زاد هذا المالُ إلا ما نقص، وما نفع زيدٌ إلا ما ضرَّ، إذ لا يصحُّ أن يقال ما زاد إلا النَّقْصُ، وما نفع إلا الضَّرُّ، تعيَّنَ النصبُ إجماعاً. والتقدير في ذلك ما زاد هذا المال لكن نقص، وما نفع زيد لكن ضرَّ وكذا كلُّ استثناءٍ

(١) النساء ٦٦/٤. انظر في القراءة: الإتحاف ١٩٢ والإملاء ١٠٨/١ والبحر ٢٨٥/٣ والكشاف ٢٧٨/١.

* ٨٧- من الرجز، لعامر بن الحارث المعروف بجران العود، وينسب لنزال بن غلاب. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في الأوضح ٢٦١/٢ ش ١٦١. وهو بجران العود في شرح التصريح، وديوانه ٥٢ والدرر ١٦٢/٣ ش ٨٨٦ والخزانة ١٥-١٧ ش ٨٠٤. وجران أو نزال بن غلاب في ابن السيرافي ٥٣٨. وغير منسوب في شرح التصريح ٨٠/٢ وحاشية الصبان ١٤٧/٢ ش ٣٤٣ والكشاف ٢٦٢/٤ وفاتحة الإعراب ٢٢٨ وشرح أبيات مسبوته/ ابن النحاس ٢٤٢ ش ٤٧٨ والفصول المفيدة ٢٦٠ والإنصاف ٢٧١/١ ش ١٦٠ والجمع ٢٥٦/٣ ش ٨٨٦ واللسان (كنس) ١٩٨/٦ والمقتضب ٤/٤٤٤ ومعاني القرآن/ للفراء ٤٧٩/١ وفيه «ويلد ليس به أنيس». وصدره بلا نسبة في شرح جمل الزجاجي/ ابن عصفور ٥٠٢/١. اليعافير جمع يعفور وهو ولد الظبية، وولد البقرة الوحشية أيضاً، والعيس جمع عيساء، الإبل البيض يخالط بياضها شقرة وقد تسمى به البقرة لبياضها.

الشاهد فيه: قوله «إلا اليعافير وإلا العيس» حيث رفع اليعافير والعيس على أنهما بدلان من قوله «أنيس» مع أنهما ليس من جنس المستثنى منه.

(٢) النساء ١٥٧/٣.

(٣) الليل ١٩/٩٢-٢٠.

منقطع يقدّر بـ «لكن».

والمستثنى بغير وسوى بوزن رضى وهدى، ويقال فيها سواء كسواء وسيواء كبناء، مخفوض دائماً بإضافتهما إليه.

والمستثنى بخلا وعدا وحاشاً مخفوض بها على أنها حروف جر، وهذا قليل، أو منصوبٌ على أنها أفعالٌ متعديةٌ إليه، وفاعلُها ضميرٌ عائذٌ على ما عاد عليه اسم ليس ولا يكون، وقد مر، نحو: قاموا خلا أو عدا أو حاشا (زيد أو زيداً)^(١).

والجملة المستثناة حالية أو مستأنفة على ما مر ثم. ويقال في حاشا «حشا» بحذف ألفه الأولى و«حاش» بحذف الثانية، ولا تدخل عليها «ما» بخلاف خلا وعدا كما مر. قال ابن مالك وربما دخلت بدليل قوله صلى الله عليه وسلم: «أَسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَى مَا حَاشَا فَاطِمَةَ»^(٢). وقول الشاعر:

٨٨ رأيتُ الناسَ ما حاشا قريشاً فإنا نحنُ أفضلهم فعلاً
قال: وإذا وليها مجرور باللام فارقت الحرفية أي قطعاً، إذ لا يدخل جارٌّ على جارٍّ. ومذهبُ المبرِّد أنها حيتنٌ فعلٌ، والصحيح أنها اسمٌ متصّبٌ انتصابٌ المصدرِ الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل. فمن قال حاشا لله كأنه قال تنزيها لله^(٣) واللام حيتنٌ مقويةٌ

(١) في ط «زيداً أو زيد».

(٢) مسند أحمد، سند الكثيرين. الحديث رقم ٥٤٤٩ مطبعة الحلبي.

* ٨٨- من بحر الوافر، ينسب للأخطل، وليس في ديوانه. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ١٦٤ ش ١٩٣. وهو منسوب في: شرح التصريح ٣٦٥/١ والخزانة ٣٨٧/٣ ش ٢٣٣ نقلاً عن العيني. والسيوطي ٣٦٨/١ ش ١٧٣ والدرر ٣/١٨٠ ش ٩١٧ وشرح شواهد ابن عقيل، للجرجاري ١٢٨. وغير منسوب في: ابن عقيل ١/٦٢٣ ش ١٧٨ وشرح الأشموني ١/٤٠٩ ش ٣٦٠ والهمع ٣/٢٨٧ ش ٩١٧.

الشاهد فيه: قوله «ما حاشا» حيث دخلت «ما» على «حاشا» وذلك نادر.

(٣) لم يذكر لفظ الجلالة في «م»

للعامل كقوله تعالى {فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ} ^(١) ويؤيد ما قاله قراءة ابن السماك حاشاً لله بالتونين. فهذا كقولهم رعيأ لك.

وتعرب «غير» لفظاً باتفاق و«سوى» تقديراً على الأصح، إعراب المستثنى بـ «إلا» فتجري فيهما الأحكام السابقة في المستثنى بـ «إلا» ومقابل الأصح، وهو قول الجمهور أن «سوى» ملازمة للنصب على الظرفية بدليل وصل الموصول بها نحو: جاء الذي سواك، ولا يقال جاء الذي غيرك. ولا يخرج عن الظرفية إلا في الشعر، والذي اختاره ابن مالك تبعاً لجماعة، الأول، فتنصرف ^(٢) لوقوعها فاعلاً في حكاية الفراء: أتاني سواك. ومبتدأ في قوله:

٨٩-..... فسواك بائعها وأنت المشتري

ومجرورة في قوله صلى الله عليه وسلم: «ما أنتم في سواكم» ^(٣) الحديث.

والبواقي من المنصوبات من العاشر إلى الخامس عشر.

(١) البروج ١٦/٨٥.

(٢) في م «فينصرف».

* ٨٩- عجز بيت من الكامل. وصدره.

وإذا تباع كريمة أو تشتري

ينسب لابن المولى محمد بن عبد الله بن مسلم المدني يخاطب به يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب كما وينسب للحطيئة جرويل بن أوس يمدح طريف بن دفاع الحنفي. وهو منسوب لمحمد بن عبد الله في الدرر ٩٢/٣ ش ٧٧٩ وشرح شواهد ابن عقيل / للجرجاوي ٦١٣ ش ١٧٢. وغير منسوب في: الأشموني ٤٠٣/١ ش ٣٥١ وحاشية الصبان ١٥٩/٢ ش ٣٥١ وابن عقيل ٦١٣/١ ش ١٧٢ وابن الناظم ٣٠٥ وعجزه بلا نسبة في الهمع ١٦١/٣ ش ٧٧٩.

الشاهد فيه: قوله «فسواك» حيث وقعت «سوى» مرفوعة بالابتداء، وخرج عن النصب على الظرفية.

(٣) مسند أحمد ١/٣٨٦ و٤٣٨ و٤٤٥. و٢/٢٧٨ و٣/٣٢ وسنن الترمذي / جنة ١٣.

فالعاشر منها خبر كان وأخواتها:

نحو {وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا} ^(١) وأمسى زيد فاضلاً، وأصبح قائماً.

ويجوز توسطه ^(٢) بينها وبين أسمائها نحو {وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ} ^(٣) إلا أن يمنع مانع كحضر، نحو {وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً} ^(٤).

ويجوز تقدمه عليها إلا خبر دام، فيمتنع تقدمه على «ما» المقترنة بها، لثلاث يلزم تقدم معمول الصلة على الموصول.

وكذا يمتنع توسطه بينهما على الصحيح، لثلاث يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته؛ إذ لا يجوز عجبته مما زيد تصحب، وإلا خبر ليس فيمتنع تقدمه عليها عند الجمهور، إذ لم يُسمع نحو: ذاهباً لست، ولأنها فعل جامد كعسى، وخبرها لا يتقدم عليها.

والحادي عشر من المنصوبات: خبر كاد وأخواتها.

وهو كخبر كان وأخواتها، ولكن يجب كونه مضارعاً {يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ} ^(٥) والمراد أنه يجب كونه جملة. ونادر مجيئه مفرداً بعد عسى وكاد. وأن تكون الجملة فعلية، وأن يكون فعلها مضارعاً. ونادر كونها اسمية وكون فعلها ^(٦) ماضياً بعد جعل.

ويجب كون خبرها مؤخراً عنها، فلا ^(٧) يجوز تقدمه عليها لضعفها وعدم تصرف أكثرها.

وقضية كلامه جواز توسطه بينها وبين أسمائها، وهو كذلك، فقد قال به المبرد

(١) الفرقان ٢٥ / ٥٤.

(٢) في م «يصح» مكان «يجوز».

(٣) الروم ٣٠ / ٤٧.

(٤) الأنفال ٨ / ٣٥.

(٥) النور ٢٤ / ٣٥.

(٦) العبارة «مضارعاً ونادر كونها اسمية وكون فعلها» سقطت من ط.

(٧) في ط «ولا».

والسيرافي والفارسي مطلقاً وقال به الشلوبيون^(١) فيما لم يقترن فيه الخبر «بأن» ويمنعه فيما سواه. فعليه لا تقول عسى أن يقوم زيدٌ، يجعل أن يقوم خبر عسى، وكونه رافعاً لضمير اسمها، لأنه إنما جيء بها لتدل على شروع اسمها في خبرها أو قربه منه، أو ترجي حصوله كما مر. فلا يرفع السببي إلا خبر عسى كما سيأتي. وأما قوله:

٩٠- فقد جعلت إذا ما قمت يُثقلني ثوبي فأنهضُ نهضَ الشاربِ الثملِ
فشاذ^(٢)، أو مؤوّلٌ على حذف مضاف، أي وقد جعل ثوبي يثقلني، ثم حُذِفَ
المضاف وأقيم المضافُ إليه مقامه.

وكونه مجرداً من «أن» بعد أفعال الشروع السابق بيانها في الكلام على اسمها لأنها للحال وأن للاستقبال فبينهما تناف، فتقول: أخذ يقول وشرع ينشد، ولا تقول أن يقول، ولا أن ينشد. وكونه مقروناً بها أي بـ «أن» بعد حرى واخلولق نحو: حرى زيدٌ أن يقوم، واخلولقت السماء أن تمطر، فلا يجوز حرى زيدٌ يقوم، واخلولقت السماء تمطر.

وندر تجرد خبر عسى وأوشك من «أن» كقوله:

(١) ط م «الشلوبيين».

* ٩٠- من بحر البسيط، لأبي حية النميري، وينسب إلى عمرو بن أحر الباهلي، وإلى الحكم بن عبدل الأعرج. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ٧٥٤ ش ٩٨٤. وهو منسوب لأبي حية (المشمر بن الربيع) في: العيني على هامش الأشموني ٢٢٢/١ ش ١٨٠ وحاشية الصبان ٢٦٣/١ عرضاً والدرر ١٣٢/٢ ش ٤٦٠. ولعمرو بن أحر في: الخزانة ٣٥٨/٩ والموشح ١٠٥ وفي «ردفي» مكان «ثوبي» و«السكر» مكان «الثل». ولأبي حية، وللحكم بن عبدل في السيوطي ٩١١/٢ ش ٧٨٩ وغير منسوب في المقرب ١١٠ وفي «وقد» والجمع ١٣٢/٢ ش ٤٦٠ وشواهد التوضيح ٧٨ ش ٩٢ والمساعد ٣٠٢/١ ش ٣٤١.

الشاهد فيه قوله «ثوبي» فإنه بدل اشتمال من اسم جعل «الناء» وليس هو فاعل «يثقلني».

(٢) كلمة «فشاذ» سقطت من ط.

٦١ عسى الكربُ الذي أمسيَتْ فيه
يَكُونُ وراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ
وقوله:

٩٢- يوشك مَنْ فَرَّ مِنْ مِثْلِهِ فِي بَعْضِ غُرَاتِهِ يَوافِقُهَا والكثير اقترائه بها نحو {عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ} ^(١) ونحو قوله:

٩٣ ولو سُئِلَ النَّاسُ التَّرَابَ أَلَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ لَهُاتُوا أَنْ يَمْلُوا وَيَمْنَعُوا

* ٩١- من بحر الوافر، لهذبة من خشرم العذري من قصيدة قالها وهو في الحبس يخاطب ابن عمه أبا نعيم، متمنياً أن يزيل الله محنته، وقيل يخاطب نفسه، في قصة وردت في الشعر والشعراء. استشهد به ابن هشام بلانسة في الأوضح ٣١٢/١ ش ١٢٤ والتخليص ٣٢٢ والمغني ٢٠٣ ش ٢٧٠. وهو منسوب في الكتاب ١٥٩/٣ والحامسة البصرية ٤٤/١ وشرح التصريح ٢٠٦/١ والزهرة ٤٦٦/١ والدرر ١٤٥/٢ ش ٤٧٧ والكامل ١٩٦/١ وأمالى القالى ٧١-٧٢. وغير منسوب في المقرب ١٠٧ وابن عقيل ٣٢٧/١ ش ٨٦ والمقتضب للمبرد ٧٠/٣ والأشمونى ٢١٧/١ ش ١٧١ وشرح المفصل ١١٧/٧ و١٢١ وحاشية الصبان ٢٦٠/١ و٢٦٤ والكشاف ٣١٧/٢ وفاتحة الإعراب ١١٧ والممع ١٤٠/٢ ش ٤٧٧ وأسرار العربية ١٢٨ والدر المصون ٣٨٧/٢ ش ٩٢٨. وما يجوز للشاعر/ للقرآن ٢٢٤ وشرح الكافية / لابن جماعة ٤٢٣ ش ١٨٦ والجمل للزجاجي / ت علي الحمد ٢٠٠ والمقتصد ٣٦٠ ش ٦٣ والمفصل ٢٧٠ والتعذيب الوسيط ١٢٤ وابن الناظم ١٥٥.

الشاهد فيه قوله «يكون وراءه....» حيث وقع خبر «عسى» فعلاً مضارعاً مجرداً من «أن» المصدرية، وذلك قليل نادر
 *٩٢- من بحر المنسرح، لأمية بن أبي الصلت. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في الأوضح ٣١٣/١ ش ١٥٨ والتخليص
 ٣٢٣ م ٨٢ وكرره في ٣٢٨، وهو في ديوانه ٥٣ وشرح التصريح ٢٠٧/١ والكتاب ١٦١/٣ وشرح المقصل ١٢٦/٧
 والحامسة البصرية ٤٢٠/٢ واللسان (يس) ٣٢/٦ والأصول ١٠٨/٢ والمقصل ٢٧٢ وشرح شواهد ابن عقيل / الجرجاري
 ٦٧. وغير منسوب في: العملة ٣١٢/١ والمقرب ١٠٧ وابن عقيل ٣٣٣/١ ش ٩٠ والكشاف ٥٦١/٤ ورواية عجزه فيه هكذا.

 والأشموني ٢٢٠/١ ش ١٧٥ وشواهد التوضيح ١٤٤ ش ١٦٢، وشرح الكافية / ابن جماعة ٢٢٨٠ ش ١٩٠.
 الشاهد فيه قوله «يوافقها» حيث أتى بخبر «يوشك» جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من «أن» وهذا نادر.
 (١) الإسراء ١٧/٨.

* ٩٣- من بحر الطويل، لم أعثر على نسبة لقائله. امتشهد به ابن هشام في التخليص ٣٢٢م ٨٢ والأوضح ٣١١/١ ش ١٢٣. وهو في: ابن عقيل ٣٢٢/١ ش ٨٩ والأشمونى ٢١٩/١ وحاشية الصبان ٢٦١/١

وندر اقتران خبر كاد وكرب بها نحو قول عمر رضي الله عنه: ما كدت أن أصلي
العصرَ حتى كادت الشمس أن تغرب. ونحو قول الشاعر:

٩٤- سقاها. ذور الأحلام سَجَلًا علم، وقد كَرَبْتَ أعناقَهَا أن تَقْطَعَا
والكثير تجرُّدُهُ منها نحو {وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ} ^(١) ونحو قوله:

٩٥- كَرَبَ الْقَلْبُ من جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوَشَاءُ هَذَا غَضُوبُ
وربما رُفِعَ السَّبِيَّ بِخَبَرِ عَسَى، (والمراد بالسبي الظاهر المتصل بضمير اسم عسى)،
ففي قوله:

عرضاً وشرح التصريح ٢٠٦/١ وابن الناظم ١٥٧ والجمع ١٤٠/٢ ش ٤٧٦ والمساعد ٢٩٦/١ ش ٣٣٣
وشرح شواهد ابن عقيل، للجرجاوي ٦٦ وأمالى الزجاجي ١٧٩ واللسان (وشك) ٥١٣/١٠ والدرر
١٤٤/٢ ومجالس ثعلب ٣٦٥/٢ وفيه «ولو يسأل» وعيون الأخبار ٢١٠/٣ وروايته فيه هكذا:
فلو تسأل الناس التراب لأوشكوا إذا قلت هاتوا أن يميلوا فيمنعوا
الشاهد فيه قوله «لأوشكوا أن يملوا» حيث اقترن خبر أوشك بأن المصدرية، وهذا هو الغالب فيها.
* ٩٤- من بحر الطويل، لأبي زيد الأسلمي، يهجو إبراهيم بن هشام وكان قد مدحه من قبل، فلم تعجبه مدحته ولم
يعطه، وزاد فأمر أن يعذب بضره بالسياط. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في التخليص ٣٣٠ م ٨٣، وهو في: شرح
التصريح ٢٠٧/١ وحاشية الصبان ٢٦٢/١ وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي ٦٨ والعيني على هامش الأشموني
٢٢٠/١ ش ٧٠. وغير منسوب في: ابن عقيل ١/ ٣٣٥ ش ٩٢ وابن الناظم ١٥٧ وشرح الكافية / لابن الحاجب
٤٢٩ ش ١٩١.

الشاهد فيه قوله «كربت أعناقها أن تقطعا» حيث اقترن خبر كرب (وهو فعل مضارع) بأن المصدرية. وهذا نادر.
(١) البقرة ٧١/٢.

* ٩٥- من بحر الخفيف، للكلمة اليربوعي، وينسب أيضاً لرجل من طيء. استشهد ابن هشام به بلا نسبة في
التخليص ٣٣٠ م ٨٣ وبصدره في الأوضح ٣١٥/١ ش ١٢٦. وهو منسوب للكلمة في الدرر ١٤١/٢
وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي ٦٨. ولللمعة، ولرجل من طيء في حاشية الصبان ٢٦٢/١ والعيني
على هامش الأشموني ٢٢١/١ والمساعد ٢٩٥/١ ش ٣٣٠ وشرح التصريح ٢٠٧/١ وابن الناظم ١٥٦.
والبيت بلا نسبة في: ابن عقيل ١/ ٣٣٥ ش ٩١.

الشاهد فيه قوله «كرب القلب... يذوب» حيث جاء خبر كرب فعلاً مضارعاً مجرداً من «أن» وهذا هو الغالب.

٩٦- ومادا عسى الحجاج يبلغ جهده إذا نحن جاوزنا حفير زياد
 فيمن رفعه، أي جهده، شذوذان، تجرد خبر عسى من «أن» ورفع السبي. وأما
 فيمن نصبه ففيه شذوذ واحد، وهو الأول.

والثاني عشر من المنصوبات: خبر ما حمل على ليس

وتقدم بيانه، وتزاد الباء بكثرة في خبر ما^(١) نحو: {وَمَا رُبُّكَ بَعَاغِلٌ عَمَّا يَعْمَلُونَ} (٢)
 ويقلّة في خبر «لا» نحو:

٩٧ وكن لي شفيحاً يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب

* ٩٦- من بحر الطويل، ينسب للفرزدق، ولمالك بن الرب. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ١٤٦ ش
 ١٦٣ وبصدره بلا نسبة في الأوضح ٣٨/١ ش ١٢٢. وهو منسوب للفرزدق في ديوانه ٢٧٢/١ وفيه «خَلَفْنَا»
 مكان «جاوزنا» ومعجم ما استعجم ٤٥٩/٢ وشرح التصريح ٢٠٥/١ وديوان الحماسة/ شرح الجواليقي
 ١٩٠ القصيدة ٢٢٨ والدرر ١٥٤/٢. ومنسوب لمالك بن الرب في الشعر والشعراء ٢٧١/١ وفيه «فماذا»
 مكان «ومادا» و«قناة» مكان «حفير» و«عن الأخبار» ٣٤١/١ والكمال للمبرد ١٠٤/٢. وغير منسوب في
 شرح الأشموني ٢٢٣/١ ش ١٨١. ينكر أن يكون للحجاج يد تناله بسوء إذا وصل المكان المسمى «حفير
 زياد» لأنه واقع خارج حدود سيطرته.

الشاهد فيه قوله «يلغ جهده» على رواية الرفع حيث رفع المضارع الواقع خبراً لعسى اسماً ظاهراً «جهده»
 مضافاً إلى ضمير يعود على اسم عسى وهذا جائز في هذا الفعل دون أخواته. وفيه شاهد آخر حيث جاء خبر
 عسى مضارعاً غير مقترن بأن المصدرية.

(١) في م «خبرها».

(٢) الأنعام ٦/١٣٢.

* ٩٧- من بحر الطويل، لسواد بن قارب الأزدي (الأسدي) يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم. استشهد به
 ابن هشام بلا نسبة في المغني ٥٤٨ ش ٧٧٢ و٧٥٩ ش ٩٨٨ والأوضح ٢٩٤/١ ش ١١٢. وهو منسوب في
 شرح التصريح ٢٠١/١ و٤١/٢ والدرر ١٢٦/٢ ش ٤٥٠ وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاني ٦٠ وجمهرة
 الأشعار ١٧٦/١ وفيها قصة الأبيات التي منها الشاهد. وغير منسوب في ابن عقيل ٣١٠/١ ش ٧٦ وفيه
 «فكن» مكان «وكن» والسيوطي ٨٣٥/٢ ش ٦٥٧ وشرح الأشموني ٥٠٨/١ ش ٤٦٨ وحاشية الصبان
 ٢٥١/١ عرضاً، والجمع ١٢٧/٢ ش ٤٥٠ والدر المصون ١٦/١. القتل: الخيط الدقيق في شق النواة.

الشاهد فيه قوله «بمغن» حيث دخلت الباء الزائدة على خبر «لا» النافية، وهذا قليل.

والثالث عشر من المنصوبات: ^(١) اسم إن وأخواتها.

وتقدّم بيائها. وإن اقترنت بـ «ما» الزائدة ألغيت عن عملها، ولهذا سميت «ما» هذه كافة، لكفّها ما اقترن بها عن العمل وجوباً، إلّا ليت فجوازاً، لأنّ ماعداها زال اختصاصه بالأسماء بخلافها.

وإنما جاز إلغاؤها إلحاقاً لها بما عداها. وذلك نحو قوله تعالى {قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ، إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ} ^(٢) وقوله {كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ} ^(٣) وقول الشاعر:

..... ٩٨-..... ولكنما يُقْضَى فسوف يكون

(١) «من المنصوبات» سقطت من م.

(٢) الأنبياء ١٠٨/٢١.

(٣) الأنفال ٦/٨ والآية في «م» كاملة حتى قوله وهم ينظرون.

* ٩٨ - عجز بيت من الطويل. صدره:

فو الله ما فارقتكم قالياً لكم

ينسب للأفوه الأودي، وليس في ديوانه، كما ينسب إلى أبي المطواع بن حمدان من قصيدة يقولها في دمشق. استشهد ابن هشام بالبيت كاملاً في شرح القطر ١٤٩ ش ٥٤ بلا نسبة وبالعجز بلا نسبة في الأوضح ٣٤٨/١ ش ١٣٧. والبيت منسوب للأفوه في الدرر ٤٠/٢ ش ٣٤٦. ولأبي المطواع في معجم البلدان ٧٧/٤ وأمالى القالي ٩٩/١ (دار الكتب). وغير منسوب في العيني على هامش الأشموني ٢٤٢/١ ش ١٩٨ وشرح التصريح ٢٢٥/١، والعجز بلا نسبة في المجمع ٦٠/٢ ش ٣٤٦.

الشاهد فيه قوله «لكنّ ما...» حيث دخلت لكن على «ما» الموصولة فلم تكفها عن العمل، بل عملت في «ما» وهي اسمها. وقد وهم المؤلف فاعتبرها كافة وأنها منعت «لكنّ» عن العمل والصواب أن «ما» هذه موصول اسمي هو «اسم لكنّ» و«لكنّ» هنا عاملة وداخلة على جملة اسمية لا فعلية كما ظن المؤلف وفي هذا العجز للنحاة شاهد آخر في قوله «فسوف يكون».....

٩٩- قالت ألا ليتما^(١) هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه^(٢) فقد يروى بنصب الحمام على الأعمال، ويرفعه على الإلغاء.

وخرج بالمزيدة^(٣) المصدريّة والموصولة فلا تكفان عن^(٤) العمل نحو أعجبي أن قمت، أي قيامك، ونحو {أحسبون^(٥) ألما ثمّدهم به من مالٍ وبَيْنين^(٦)} أي أن قمت،

(١) في ق ليت ما كما سقطت منها كلمة قالت

٩٩- من بحر البسيط، للناطقة الذبياني (زياد بن معاوية) من قصيدة يعتذر فيها إلى النعمان عما رماء به المنخل الشكري من تغزله بالمتجدة زوجة النعمان ومطلع القصيدة:
يَا دار مَيْتة بالعِلْيَاءِ فالسُّنْدُ أَقْوَت وطال عليها سالف الأبد
استشهد به ابن هشام منسوباً في التخليص ٣٦٢ م ٩٢ والمغني ٨٩ ش ٩٨.
(٢) في «م» ونصفه.

٣٧٦ ش ٥٢٤. وبلا نسبة في شرح القطر ١٥١ ش ٥٦. وهو منسوب في: ديوان الناطقة والأزهية ٨٩ والسيوطي ٧٥/١ عرضاً ومعاني الحروف ٨٩ وشرح الأشموني ٢٤٢/١ وشرح التصريح ٢٢٥/١ وفاتحة الإعراب ٦٥ وجمهرة الأشعار ١١٤/١ والمقرب ١٢١ والخصائص ٤٦٠/٢ والإنصاف ٤٧٩/٢ ش ٣٠٢ والرصف ٣٦٧ ش ٤٠٠ وشرح العيون ٩٧ وشرح المفصل ٥٨/٨ والكتاب ١٣٧/٢. وأما الشجري ١٤٢/٢ و٢٤١ ومنتخب الشعر الجاهلي ١٥٣/١ وتلقين المتعلم ١٣٣ ش ١٢٠ واللمع ٢٣٣ والمحلّى ٢٦٩ ش ٣٩٤. وغير منسوب في الأصول ١٣٣/١ والمحلّى ٦٧ ش ١١١ و١٤٢ ش ٢٣٧ وحاشية الصبان ١٠٨/١ والمقتصد ٤٦٨/١ ش ١٠٠ والتعذيب الراسخ ١٢٦. وصدره منسوب في المفصل ٢٩٣، وعجزه بلا نسبة في اللسان (قدر) ٣/٣٤٧. «فقد»: قد ههنا. اسم فعل بمعنى يكفي، أو هو اسم بمعنى كاف.
الشاهد فيه قوله «ليتما هذا الحمام لنا» حيث يروى بنصب الحمام ورفع. أما النصب، فعلى أن ليت عاملة، وهو بدل من اسمها، وأما الرفع فعلى أن «ليت» مهملة واسم الإشارة مبتدأ، والحمام بدل منه وفي ذلك دلالة على أن «ليت» إذا اقترنت بـ «ما» الزائدة يجوز فيها الإهمال والإعمال بخلاف أخواتها.

(٣) في م «بما المزيدة».

(٤) كلمة «عن» سقطت من م.

(٥) «الهمزة» سقطت من م.

(٦) المؤمنون ٢٣/٥٥.

أي قيامك، ونحو {أَيَحْسِبُونَ^(١) أَنَّمَا نُمَدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَنِينَ^(٢)} أي أن الذي، بدليل عود الضمير في «به» إليها وقوله^(٣) {إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاحِرٍ^(٤)} يحتملها^(٥)، أي أن صنّعهم، أو أن الذي صنّعه كيد ساحر، وليس لك أن تقدرها كافّة، لأن ذلك يوجب نصبَ كَيْدٍ.

ويخفّف ذو النون منها، أي من إنّ وأخواتها، فتلغى «لكن» وجوباً نحو {وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ^(٦)} في قراءة من خففها، لزوال اختصاصها بالأسماء بدليل قوله تعالى {وَلَكِنَّ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ^(٧)} وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً.

وتلغى^(٨) «إن» غالباً نحو {وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ^(٩)} {إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ^(١٠)} لزوال اختصاصها بالأسماء، وإنما أعملت قليلاً استصحاباً لما كان قبل تخفيفها، نحو {وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لِيُؤْفِيَهُمْ^(١١)} في قراءة من نصب.

ويغلب معها حالة^(١٢) كوئها مهملة، اللام الابتدائية فارقةً بينها وبين^(١٣) النافية

(١) «المزة» سقطت من م.

(٢) المؤمنون ٢٣/٥٥.

(٣) كلمة «تعالى» سقطت من م.

(٤) طه ٢٠/٦٩.

(٥) في ط «يحتملهم».

(٦) الأنفال ٨/١٧ انظر القراءة في الإتحاف ١٤٤ والكشاف ٢/١٤٩.

(٧) هود ١١/١٠١.

(٨) في م زيدت كلمة لكن، بعد «أن».

(٩) يس ٣٦/٣٢.

(١٠) الطارق ٨٦/٤.

(١١) هود ١١/١١١ انظر القراءة في الإتحاف ٢٦٠ والبحر ٥/٢٦٦.

(١٢) في م «حال».

(١٣) في ق زيدت كلمة «ان» قبل كلمة «النافية».

ليرتفع اللبس، وخرج بـ«يغالب» ما لو أغنى عن اللام قرينة لفظية أو دلالية، فلا يؤتى باللام^(١). فاللفظية^(٢) نحو {إن زيداً لن يقوم، والمعنوية نحو قوله:

١٠٠ أنا ابن أبة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن
لأن غرضه إثبات الكرم، لا نفيه. ويغلب كون الفعل التالي لها ناسخاً نحو {وإن
يكاد الذين كفروا}^(٣). والأكثر في هذا الناسخ أن يكون ماضياً نحو {وإن كانت
لكبيرة}^(٤) و{إن كذبت لثردين}^(٥) {وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين}^(٦).
أما وقوع غير الناسخ بعدها فقليل، والأكثر فيه كونه ماضياً نحو:

١٠١ شئت يمينك إن قتلت لمسلماً حلت عليك عقوبة المتعمد

(١) عبارة «فلا يؤتى باللام» سقطت من ط.

(٢) في ق «واللفظية».

* ١٠٠- من بحر الطويل، للطرمح واسمه الحكم بن حكيم، وكنته أبو نضر. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في شرح القطر ١٦٥ ش ٦٤ والتخليص ٣٧٨ ش ٩٦. وبعبارة بلا نسبة كذلك في الأوضح ٣٦٧/١ ش ١٤٦. وهو منسوب في ديوان الطرمح ٥١٢ والعيني على حاشية الصبان ٢٨٩/١ عرضاً وشرح التصريح ٢٣١/١. والعيني على هامش الأشموني ٢٤٦/١ ش ٢٠٣ وشواهد التوضيح ٥١ ش ٦١ والدرر ١٩٣/٢ ش ٥٣٢. وغير منسوب في شرح ابن عقيل ٣٧٩/١ ش ١٠٣ والجنى ١٤٣ وابن الناظم ١٧٩ والمهم ١٨١/٢ ش ٥٣٢. الشاهد فيه قوله «وإن مالك كانت..» حيث ترك فيه لام الابتداء التي تفرق بين إن المخففة من الثقيلة وبين «إن»، النافية، والتقدير وإن مالك لكانت. وحيث أهمل «إن» بعد تخفيفها فلم ينصب بها الاسم.

(٣) القلم ٥١/٦٨.

(٤) البقرة ١٤٣/٢.

(٥) الصافات ٥٦/٣٧.

(٦) الأعراف ١٠٢/٧.

* ١٠١- من بحر الكامل، لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل ترثي زوجها الزبير بن العوام والخطاب لعمرو بن جرموز المجاشعي الذي قتله غدراً. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ٣٧ ش ٢١ والتخليص ٣٧٩ ش ٦٧ ويصدره في الأوضح ٣٦٨/١ ش ١٤٧. وهو لعاتكة في شرح التصريح ٢٣١/١ والحماسة البصرية ٢٠٣/١ وشرح شواهد ابن عقيل / للجرجاني ٧٧ والدرر ١٩٤/٢ ش ٥٣٣ والسيوطي ٧١/١ ش ١٩ وإلى بنت أبي بكر في الزهرة

ومثال المضارع قوله: إن يزيناك لَنَفْسِكَ، وإن يشيناك لَهِيهِ. ويجب استتار اسم أن المفتوحة وكونُ خبرها جملةً إمّا فعليةً كالأمثلة السابقة: أو اسميةً نحو: {وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} ^(١) أي أنه، أي الشَّانُ الحمدُ لله، فعلم أنه يجب بقاء عملها وكون اسمها ضميراً محذوفاً وأن يكون بمعنى الشَّان، وربما جاء اسمها مصرحاً به في الشعر غير ضمير شَان، فيأتي خبرها حينئذ مفرداً، وجملة ^(٢). وقد اجتمعا في قوله:

١٠٢ يَأْنُكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا

٥٣٥/٢ وفيه «نكلتك أمك» مكان «شلت يمينك». والعقد ٢٧٧/٣ وشرح الكافية/ ابن جماعة ٤٨٢ - ٤٨٣ ش ٢٢٣ وفيه «هبلتك». وغير منسوب في اللامات/ للهروي ٩٠ وشرح الجمل/ لابن عصفور ٤٣٨/١ والرصف ١٩١ والمقرب ١٢٤ وشرح المفصل ٧١/٨ وفيه «بالله ربك» مكان شلت يمينك. والأزهية ٤٩ واللامات/ للزجاجي ١١٦ ومعاني القرآن / للفراء ٤١٩ وابن عقيل ٣٨٢/١ ش ١٠٤ وابن الناظم ١٨٠ والمفصل ٢٩٨ وفيه «بالله ربك» و«وجبت» مكان «شلت يمينك» و«حلت» وما لم ينشر من أمالي الشجري ٢٤. وصلده بلا نسبة في الجمع ١٨٣/٢ ش ٥٣٣. الشاهد فيه قوله «إن قتلت لمسلما» حيث ولي «إن» المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ وهو «قتلت» على سبيل الشذوذ والقلّة.

(١) يونس ١٠ / ١٠.

(٢) «جملة» سقطت من م.

* ١٠٢ - من بحر المتقارب، ينسب لجنوب بنت العجلان بن عامر الهذلي ترضي أخاها عمراً الملقب «ذا الكلب». ولعمرة بنت العجلان، ولكعب بن زهير. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ٤٧ ش ٣٨ والتخليص ٣٨٠م ٩٨ وشرح القطر ١٥٦ ش ٥٨ والأوضح ١ / ٣٧٠. وهو منسوب لجنوب في: شرح الأشموني ١ / ٢٤٩ ش ٢٠٦ وشرح التصريح ١ / ٢٣٢ وزهر الآداب ٧٩٥ والخزانة ١٠ / ٣٨٢ ش ٨٦٩. ونقل عن زهر الآداب أنه يروى:

بَأْنُكَ كُنْتَ الرِّبِيعَ الْمَغِيْثَ لَمَنْ يَعْتَرِيكَ وَكُنْتَ الثَّمَالَا

وشرح أشعار الهذليين ٢ / ٥٨٧ والحامسة الشجرية ١ / ٣٠٩. ولعمرة بنت العجلان في السيوطي ١ / ١٠٦ ش ٣٦. و لجنوب وعمرة في شرح المفصل ٨ / ٧٥. وينسب لكعب بن زهير وليس في ديوانه. وغير منسوب في الإنصاف ١ / ٢٠٧. عرضاً ضمن الشاهد ١٢٨ وابن الناظم ١٨٠. مريع: بفتح الميم وكسر الراء: أرض خصبة، والثمال بكسر التاء المثناة: الغياث.

ومحب كون الفعل معيا دعائيا نحو {وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا} ^(١) في قراءة من خفف أن وكسر الضاد، أنه أي الشأن غَضِبَ اللَّهُ عليها ^(٢) أو جامداً نحو {وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى} ^(٣)، أو مفصلاً بتنفيس: إما بالسين نحو {عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ} ^(٤) أو بسوف كقوله:

١٠٣ واعلم فعلم المرء ليس ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا
أو نفي نحو {وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً} ^(٥) ونحو {أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ} ^(٦) ونحو {أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ} ^(٧) أو «قد» نحو {وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتُنَا} ^(٨) أو

الشاهد فيه قوله «بأنك ربيع» وقوله «وأنك تكون» حيث صرح باسم إن المخففة في الموضعين للضرورة. حيث خفف إن في الموضعين وجاء اسمها ضميرا في الكلام وخبرها في الأول مفرد وهو «ربيع» وفي الثاني جملة تكون واسمها وخبرها، وهذا خلاف الأصل. وإنما أصل الاسم أن يكون ضمير شأن محذوفا.

(١) النور ٩/٢٤ انظر هذه القراءة في الإنحاف ٣٢٢ والبحر ٤٣٤/٦ والكشف ١٣٤/٢.

(٢) العبارة من قوله «في قراءة... إلى هنا» سقطت من م

(٣) النجم ٥٣/٣٩.

(٤) المزمل ٧٣/٢٠.

* ١٠٣ - من بحر الكامل. لم أعثر على قائله. استشهد به (ابن هشام) بلا نسبة في المغني ٥٢٠ ش ٧٤٤. وهو في معاهد التنصيص ١/ ٣٧٧ ش ٦٩ وشرح الأشموني ١/ ٢٥٠ وابن عقيل ١/ ٣٨٧ وحاشية الصبان ١/ ٢٩٢ عرضا والمجمع ٤/ ٥٥ ش ٩٦٦ والدرر ٤/ ٣٠ ش ٩٦٦ وشرح شواهد ابن عقيل ٧٩.

الشاهد فيه قوله «واعلم أن سوف يأتي» حيث استعمل فيه أن المؤكدة المخففة وأعملها في اسم هو ضمير الشأن محذوفا وخبر هو جملة «يأتي» مع فاعله، وفصل بين أن وجملة خبرها بحرف التسويف الذي هو «سوف».

(٥) المائدة ٥/٧١.

(٦) البلد ٩٠/٥.

(٧) البلد ٩٠/٧.

(٨) المائدة ٥/١١٣.

أو «لو» نحو {أَنْ لَوْ نَشَاءُ} ^(١).

وربما جاء ذلك بلا فصل كقوله:

١٠٤ - علموا أن يؤمّلون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سُؤْلٍ
ويغلب لـ «كأن» ما وجب ^(٢) لـ «أن» المفتوحة فيما ذكر لقوله:

١٠٥ - كأن تُذِيَاهُ حَقًّا

إلا أن الفعل إذا وقع بعدها دائما خبري، لا دُعائي كقوله:

١٠٦ ويوماً ثوافينا بوجهٍ مُقسّم كأن ظبيّةً تعطو إلى وارفِ السّلمِ

(١) الأعراف ٧ / ١٠٠،

١٠٤ - من الخفيف منشواهد ابن هشام في التخليص ٣٨٣، وشرح القطر ١٥٥ ش ٥٧ والجامع الصغير ٥٦
الشاهد فيه "أن يؤملون" حيث استعملت "أن" المخففة وأعملها في الاسم الذي هو ضمير الشأن ولم يأتي
بفاصل مع أن جملة الخبر جملة فعلية فعلها متصرف ليس دعاء. المعنى: علم هؤلاء أن الناس يقصدونهم طلبا
للعطاء فجادوا بالعطاء قبل أن يتوجه إليهم الناس بالعطاء.

(٢) في م «ما يجب».

* ١٠٥ - عجز بيت من الهزج. صدره: صدر مشرق النحر. وبعض المصادر تذكر «وجه» مكان «صدر» ولم
أعثر على قائله. من شواهد ابن هشام في الأوضح ١ / ٣٧٨ ش ١٥٢ والتخليص ٣٨٩ م ١٠٠ وشرح القطر
١٥٨ ش ٦٠. وهو في: ابن عقيل ١ / ٣٩١ ش ١٠٨ وفيه «ثدييه» وشرح المفصل ٨ / ٨٢ والأشمونى ١ / ٢٥٢
ش ٢١٠ وحاشية الصبان ١ / ٢٩٣ عرضا وشرح التصريح ١ / ٢٣٤ والكشاف ٤ / ٥٥١ والكتاب ٢ / ١٣٥
وكرر في ٢ / ١٤٠ وفاتحة الإعراب ٦٢ والإنصاف ١ / ١٩٧ ش ١١٨ والجمع ٢ / ١٨٧ ش ٥٣٩ وفيه «ثدييه»
والمفصل ٣٠١. وشرح الكافية/الرضى ٢ / ٣٦٠ والخزانة ١٠ / ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٨ ش ٨٧١ والإفصاح ٣٤٧
ضمن الشاهد ٢٢٩ وأمالى الشجري ١ / ٣ و٢ / ٢٣٧ وابن الناظم ١٨٤ والأصول ١ / ٢٤٦. وعجزه في
معاني القرآن/ للفراء ٢ / ٣٤١ ش ٢٥٠.

الشاهد فيه قوله «كأن ثدياه حقان» حيث خفف كأن، وحذف اسمه وجاء بخبره جملة اسمية من المبتدأ والخبر وهي
قوله «ثدياه حقان» ولما كانت جملة الخبر اسمية لم يحتاج إلى فاصل يفصلها من كأن.

* ١٠٦ - من بحر الطويل. اختلف الرواة في نسبه. فقد نسب إلى باعث (أو باغت) بن صريم اليشكري، أو

في رواية نصب ظبية مفصولاً فيما يحتاج إلى الفصل، بقدر أو لم خاصة كقوله:
١٠٧ أَرْفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رَكَبَنَا لَمَّا نَزَلْ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

أي وكان قد زالت. وكقوله تعالى {كَأَنَّ لَمْ تُعْنِ بِالْأَمْسِ} (١)

أرقم بن علباء الشكري، أو كعب بن أرقم الشكري، أو زيد بن أرقم، أو علباء بن أرقم، أو راشد بن شهاب الشكري. استشهد ابن هشام به بلا نسبة في المغنى ٥١ ش ٤١ وشرح القطر ١٥٧ ش ٥٩ ويعجزه في الأوضح ٣٧٧/١ ش ١٥١. ويروى «وارق» بالقاف مكان «وارف» و«تلاقينا» مكان «توافينا» و«ناضراً» مكان «وارف». نسب إلى باعث بن صريم في الإفصاح ٣٤٦ ش ٢٢٩ والكتاب ١٣٤/٢ والأصول ٢٤٥/١ والأعلم ٢٨١/١. وإلى علباء بن أرقم في الأصمعيات ١٥٧ الأصمعية ٥٥. وشرح التصريح ٢٣٤/١ والاختيارين ٢٠٥ قصيدة ٣٥ ومعجم الشعراء ١٦٩-١٧٠. وإلى باعث بن صريم أو كعب بن أرقم في اللسان (قسم) ٤٨٢/١٢. وإلى باعث أو أرقم بن علباء في السيوطي ١١١/١ - ١١٢. وإلى راشد بن شهاب في اللالكعي / للبكري ٨٢٩. وعجزه بلا نسبة في المقرب ١٢٢ والأمال في الشجرية ٣/٢. يذكر امرأته وينعتها بأنها حسنة الوجه. المقسم: الجميل / تعطو إليه: تطاول إليه لتناول منه. الوارف: الظليل، والوارق: المورق، السلم: شجر من العضاة.

الشاهد فيه «كان ظبية» حيث رفع ظبية على الخبر لكان المخففة واسمها منوي ضمير الشأن. والنصب على إعمال «كان» المخففة. والجذر على زيادة «وأن» بين الكاف ومجرورها.

* ١٠٧ - من بحر الكامل / للثابتة الديباني من قصيدة له مطلعها:

أَمْسُ نَ آلَ نَعْمَ م

ويروى «أفد» مكان «أرف» و«كان قدن» بالنون. استشهد به ابن هشام منسوباً في المغنى ٢٢٧ ش ٣١٣ وشرح القطر ١٦٠ ش ٦٢. وهو منسوب في الأزهية ٢٢١ والعيني على هامش الأشموني ١٥/١ وديوان الثابتة ١٠٥ والأغاني ٨/١١ وشرح التصريح ٣٦/١ والعيني على حاشية الصبان ٣١/١ عرضاً. والسيوطي ٤٩٠/١ ش ٢٧٦ ومختار الشعراء ١٨٣/١ والخزانة ١٩٧/٧ - ٢٠٣ ش ٥٢٥ والذُر ٢/٢٠٢ ومقاييس اللغة ١٢٠/١. وغير منسوب في شرح المفصل ٨/١١٠ و١٤٨ والرصف ١٥٩ ش ٨١ وابن عقيل ١٩/١ ش ٢ والخزانة ٨/٩ والمفصل ٣١٧. أرف: قُرب، الترحل: الرحيل، الركاب: الإبل واحداً راحلة، وليس لها واحد من لفظها. يقول: قد دنا وقت الرحيل ومفارقة الديار، ولكن الإبل التي سوف ترحل عليها لا تزال واقفة لم تفارق ديارنا، وهي كالثي قد فارقت لأنها مهياة مُعدة للمغادرة.

بخبرها جملة فعلية وفصل بين كان وخبرها بقدر، وحذف الفعل الذي تدخل «قد» عليه.

(١) يونس ١٠/ الآية ٢٤.

الرابع عشر من المنصوبات: اسم لا النافية للجنس

ولو مفرداً، ولكنْ إنَّما يظهر نصبه إن^(١) كان مضافاً أو شبهه نحو، لا غلامَ سفرٍ عندنا^(٢) مثالٌ للمضاف. ولا طالِعاً جبلاً حاضراً مثالٌ لشبهه، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه كما مر، سواء أكان منصوباً به، كهذا المثال أم مرفوعاً به نحو: لا حسناً وجهه مذموم، أم مجروراً بجار متعلق به نحو لا خيراً من زيدٍ عندنا.

والخامس عشر من المنصوبات: وهو خاتمتها^(٣)

الفاعل المضارع الواقع بعد ناصب من أربعة وهي:

«لن» {لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ}^(٤) وهي بسيطة لا مركبة من «لا» و «إن» وليست نونها مُبدلة من ألف لا. وهي لنفي المستقبل، ولا تقتضي تأكيد النفي ولا تأييده، ولا دعاء، خلافاً لمن زعم ذلك.

أو «كي» المصدرية نحو {لَكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ}^(٥) فينصبان مطلقاً عن التقييد بشرط مما يأتي فيما بقي.

وخرج بالمصدرية التعليلية، فإنَّ الناصب كما سيأتي «أن» مضمرة بعدها، لا هي، وتعينُ مصدريتها في نحو الآية السابقة لثلاث يدخل الجار على مثله. وتعليلتها في نحو قوله:

١٠٨ فقالت أكلُ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانْحاً لِسَانِكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

(١) في م «إذا».

(٢) في ط «حاضر» مكان «عندنا».

(٣) عبارة «وهو خاتمتها» سقطت من ط.

(٤) طه ٩١/٢٠.

(٥) الأحزاب ٣٣/٣٧.

* ١٠٨ - من بحر الطويل، لجميل بثينة، ونسبه بعضهم لحسان بن ثابت. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغنى ٢٤٢ ش ٣٣٣ وبالعجز في الأوضح ١١/٣ ش ٢٩٠. وهو منسوب لجميل في: العيني على هامش الأشموني ٤٥٣/١ ش ٤٠١

لئلا يدخل الحرف، المصدرية على مثله ويصبح الأمران في نحو قوله تعالى {كَيِّ لَا يَكُونُ دَوْلَةً} ^(١) فيصح أن تكون مصدرية وتكون ^(٢) قبلها لام التعليل مقدّرة، وأن تكون تعليلية فتكون ^(٣) بعدها أن مضمرة.

وحاصله أنها بعد اللام مصدرية، وقبل أن الظاهرة - ولا تكون إلا في الشعر - عند البصريين تعليلية، وفيما عداها محتملة وقد تكون «كي» مختصرة من كيف كقوله.

١٠٩ كي تجنحون إلى سلّم وما ثُرت قتلاكم ولظى الهينجاء تضطرم
أي كيف تجنحون، كما يقال في سوف «سو».

أو إذن: وهي حرف جواب وجزاء، ولفظها بسيط، لا مركّب من «إذ» و«أن» خلافاً لمن زعمه، وإثما تنصب إن صدّرت، وكان الفعل مستقبلاً متصلاً بها نحو: إذن أكرمك، أو منفصلاً عنها بالقسم كقوله:

وشرح ديوان جميل ٤٩ والعيني على هامش الحاشية ٢/٢٠٤ ش ٤٠١ والمفصل ٣٢٥ وشرح المفصل ١٤/٩ وشرح التصريح ٣/٢ و٢٣١ والدرر ٤/٦٧ ش ١٠٠٦ والخزانة ٤/٤٨١ - ٤٨٢ ش ٦٥٢. وجميل وحسان في السبوطي ١/٥٠٨ ش ٢٩٥ وليس في ديوان حسان وجزء من المعجز بلا نسبة في الرّصف ٢٩٢ ش ٢٠٨ والجمع ٤/١٠٠ ش ١٠٠٦. وغير منسوب في الجنى ٢٦٢ وشرح الكافية/ابن الحاجب ٣٧٠ ش ١٥٣ وروى:

لسانك هذا كي تضمر وتخدعا

الشاهد فيه قوله «كيما أن تغر وتخدعا» حيث دخلت «كي» على «أن» فلزم اعتبار كي حرف تعليل لئلا يتوالى حرفان بمعنى واحد.

(١) الحشر ٥٩ / ٧.

(٢) في ق «ويكون» بالياء.

(٣) في ق: «فيكون».

* ١٠٩ - من البسيط، لم أعثر على قلته. من شواهد ابن هاشم (بلا نسبة) في اللغنى ٢٤١ ش ٣٣٠. وهو في شرح الأشموني ٢/٢٧٧ ش ٧٩٣ وحاشية الصّبان ٢/٢٧٩ ش ٧٩٣ والسبوطي ١/٥٠٧ ش ٢٩٢ والدرر ٣/١٣٥ ش ٨٤٧. وصدّره في الجمع ٣/٢١٥ ش ٨٤٧ والسبوطي ٢/٥٥٧ ش ٣٢٨.

الشاهد فيه قوله «كي تجنحون» حيث جاءت «كي» اسماً مختصراً من «كيف».

١١٠- إِذْنُ وَاللّٰهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ تُشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ
إِذِ الْقِسْمُ مُؤَكَّدٌ فَلَا يَمْتَعِ النَّصَبُ، كَمَا لَا يَمْنَعُ الْجَرْفُ فِي قَوْلِهِمْ: إِنْ الشَّاةُ لَتَجْتَرُّ فَتَسْمَعُ
صَوْتَ وَاللّٰهِ رَبِّهَا. أَوْ بـ «لَا» تُحَوِّ. إِذْنٌ لَا أَكْرَمُكَ لِأَنَّ النَّافِي كَالْجُزْءِ مِنَ الْمُنْفِي فَكَأَنَّهُ لَا
فَاصِلَ. وَبِمَا قَالَهُ عُلِمَ أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ فِيمَا لَوْ وَقَعَتْ حَشَوًا كَقَوْلِهِ:

١١١- لئن عاد لي عبدُ العزيز بمثلها وأمكنني منها إِذْنٌ لَا أَقِيلُهَا
نعم إِنْ تَقْدِمُهَا «وَأَوْ» أَوْ «فَاءٌ» جَازَ النَّصَبُ بِهَا عَلَى قِلَّةٍ. وَلَا فِيمَا لَوْ كَانَ الْفِعْلُ
حَالًا كَأَنْ قِيلَ لَكَ: أَنَا أَحْبَبُكَ فَقُلْتُ: إِذْنٌ تَصَدِّقُ، لِأَنَّ النَّوَاصِبَ لِلْفِعْلِ تُخْلَصُهُ
لِلْاِسْتِقْبَالِ، فَلَا تَعْمَلُ فِي الْحَالِ، وَمَا وَرَدَ مِمَّا يَخَالِفُ ذَلِكَ فَضَرُورَةٌ أَوْ مُؤَوَّلٌ. وَلَا فِيمَا
إِذَا فُصِّلَ بَيْنَهُمَا بِغَيْرِ مَا ذَكَرَ كظرفٍ أَوْ مجرورٍ أَوْ نداءٍ ثم عطف على «لئن» قوله أَوْ

* ١١٠- من بحر الوافر، ينسب لحسان بن ثابت. من شواهد ابن هشام، بلا نسبة في شرح القطر ٥٩ ش ١٣ وصلده في اللغني ٩١٠ ش
١١٧٧ والأوضح ١٦٨/٤ ش ٤٩٧. وهو منسوب في السيوطي ٩٧٠/٢ ش ٨٦٨ والدرر ٧٠/٤ ش ١٠١٠ والعيبي على هملش الأشموني
٢٨٧/٢ ش ٨٠٨ والعيبي على حاشية الصباني ٢٨٩/٣ ش ٨٠٨. وغير منسوب في شرح التصريح ٢٣٥/٢. وصلده بلا نسبة في الجمع ١٠٥/٤ ش
١٠١٠.

الشاهد فيه قوله «إِذْنٌ وَاللّٰهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ» حيث جاء الفعل المضارع «نرمي»: منصوباً بإذن مع أنه فصل بينهما بالقسم.

* ١١١- من بحر الطويل، لكثير عزة في مدح عبدالعزیز بن مروان في قصة ذكرها الجاحظ في البيان والبيان ٢/٢٤١. استشهد به
ابن هشام بلا نسبة في المغني ٣٠ ش ١٨ وبعجزه بلا نسبة في الأوضح ١٦٥/٤ ش ٤٩٥. وهو منسوب في شرح التصريح
٢٣٤/٢ والحامسة البصرية ١٢٩/١ والكتاب ١٥/١ وشرح المفصل ١٣/٩ وشرح أبيات سيويه / ابن النحاس ٢٧٠ ش
٥٣٢ والدرر ٧١/٤ ش ١٠١١ والبيان والبيان ٢/٢٤١ والمفصل ٣٢٣ والسيوطي ١/٦٣ ش ١٦ والخزانة ٨/٤٧٤-٤٧٦
وديواته ٧٨/٢ ومعاني القرآن / للأخفش ٢/٤٩٨ ش ٣٠٤ والمسائل العضديات ٦٧ ش ٦٧. وغير منسوب في الرصف ١٥٤
ش ٧٧ وحاشية الصباني ٣/٢٨٨ ش ٨٠٦ والجمع ١٠٦/٤ ش ١٠١١ وشرح الأشموني ٢٨٦ ش ٨٠٦ وابن الناظم ٦٦٩
وجمل الزجاجي / ت علي الحمد ١٩٥ والمقتصد ٢/١٠٥٥ ش ٢٧١ ولامات الهروي ١١١. لا أقيلها: لا أردّها ولا أتركها
تفوتني.

الشاهد فيه قوله «إِذْنٌ لَا أَقِيلُهَا» حيث جاء الفعل المضارع بعد إِذْنٍ بالرفع، ولم تعمل فيه «إِذْنٌ» لأنها غير مصدرة وإنما وقعت هنا
حشواً فلم تعمل النصب فيما بعدها. ومن شروط النصب بها أن تكون في صدر الكلام. والتقدير: والله لئن عاد لي بمثلها لا أقيلها
إِذْنٌ.

«أن» المصدرية نحو: {وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ} ^(١).

وربما أهملت «أن» حملاً على ما المصدرية كما أعملت ما المصدرية قليلاً حملاً عليها نحو ما روي في الحديث «كما تكونوا يولى عليكم» ^(٢).

و«أن» أصل الباب، لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة، وإثما آخرها لطول الكلام فيها، وحل نصب بها إذا لم تكن مخففة من الثقلية بأن لم تقع بعد علم، كما نبه عليه بقوله: إن لم تسبق بعلم، فإن سبقت به أهملت نحو {عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى} ^(٣) فإن سبقت بظن فوجهان: الرفع والنصب وهو أرجح نحو {وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً} ^(٤) قرئ بالرفع والنصب ^(٥) فمن نصب جعل «أن» مصدرية ومن رفع جعلها مخففة.

وخرج بالمصدرية المفسرة والزائدة فلا ينصبان. والمفسرة هي التي تقدمها جملة فيها معنى القول دون حروفه، ولم تقترن هي بجار نحو: {فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا} ^(٦) ونحو: ^(٧) {وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا} ^(٨) أي انطلقت ألسنتهم بهذا الكلام بخلاف نحو: {وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} ^(٩) لانتفاء تقدم الجملة، وبخلاف نحو: {مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ} ^(١٠). قال الزمخشري: إلا إن أول، قلت: بأمرت. وبخلاف نحو: كتبت إليه بأن افعل. والزائدة هي

(١) الشعراء ٨٢/٢٦.

(٢) فيض القدير ٤٦/٥.

(٣) الزمل ٢٠/٧٣.

(٤) المائدة ٧١/٥ «أنظر القراءة في الإيمان» ٢٠٢ والبحر ٥٣٣/٣ والأملء ١٢٩/١.

(٥) في م «بالنصب والرفع».

(٦) المؤمنون ٢٣/٢٧.

(٧) «ونحو» سقطت من م.

(٨) ص ٦/٣٨.

(٩) يونس ١٠/١٠.

(١٠) المائدة ١١٧/٥.

التي وقعت بعد لما نحو^(١) {فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ الْقَاهُ}^(٢) أو بين الكاف ومجرورها، كقوله:

كأن ظبية تعطو إلى وارف السلم ١١٢-

في رواية من جر ظبية. أو بين القسم و«لو» كقوله:

١١٣ فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشرّ مظلّم وتضمّر «أن» بعد ثلاثة من حروف الجر وهي:

كي: وأفاد بأنها من حروف الجر أنها التعليلية نحو {كَيْلَا يَكُونُ دَوْلَةٌ}^(٣) أما المصدرية فهي الناصبة كما مر.

وحتى: إن كان الفعل مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها، سواء كان مستقبلاً أيضاً^(٤) بالنظر إلى زمن التكلم نحو {لَنْ نُبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى}^(٥) أم لا،

(١) كلمة «نحو» سقطت من م.

(٢) يوسف ٩٦/١٢.

* ١١٢- مر البيت كاملاً ش ١٠٦.

والشاهد فيه هنا: جر ظبية بالكاف على اعتبار «أن» زائدة بين الجار والمجرور والتقدير كظبية.

* ١١٣- من بحر الطويل ينسب للمسيب بن علس، واسمه زهير بن علس يخاطب بني عامر بن ذهل. ويروى:

وأقسم لو أن ... وبهذه الرواية ورد في م. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ٥٠ ش ٣٩. وبصدره

في الأوضح ١٦٠/٤ ش ٤٩٤. وهو منسوب في: اللسان (ظلم) ٣٧٨/١٢ وشرح الأشموني ٢٨٤/٢

والكتاب ١٠٧/٣ وحاشية الصبان ٢٨٦/٣ ش ٨٠٤ وشرح التصريح ٢٣٣/٢ وشرح المفصل ٤٥/٩.

الشاهد فيه قوله «فأقسم أن لو التقينا» حيث جاءت «أن» زائدة لوقوعها بين «لو» وفعل القسم.

(٣) الحشر ٧/٥٩.

(٤) كلمة «أيضاً» سقطت من م.

(٥) طه ٩١/٢٠.

نحو {وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ} ^(١) في قراءة من نصب، لأن قول الرسول وإن كان ماضياً بالنظر إلى زمن التكلم، مستقبل بالنظر إلى زمن ^(٢) زلزالهم. وحتى هذه ^(٣) قد تكون بمعنى «كي» بأن يكون ما قبلها علّة لما بعدها نحو: أسلم حتى تدخل الجنة. وقد تكون بمعنى «إلى» بأن يكون ما بعدها غاية لما قبلها كالآيتين السابقتين، وكقوله:

١١٤ ليس العطاء من الفضولِ سماحةً حتى تجودَ وما لديك قليل ^(٤)
واللام: حالة كونها ^(٥) تعليلية مع الفعل المجرد من لا، نحو {لِيَعْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ
تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ} ^(٦) بخلاف نحو ^(٧): {لَيْلًا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ} ^(٨) ونحو: {لَيْلًا
{لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ} ^(٩) لا يجوز فيها ^(١٠) الإضمار لعدم التجرد من «لا»
«لا» وهي فيما مثلت ^(١١) به نافية، وفيما مثل ^(١٢) به زائدة للتأكيد، أو حالة كونها

(١) البقرة ٢١٤/٢ انظر في القراءة الكشف ٢٨٩/١.

(٢) كلمة «زمن» سقطت من ط ق.

(٣) كلمة «هذه» سقطت من م.

* ١١٤ - من بحر الكامل، للمقنع الكندي «محمد بن ظفر». استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغنى ١٦٩ ش ٢٠١. وهو منسوب في السيوطي ٣٧٢/١ ش ١٨٠ وديوان الحماسة / الجواليقي ٥٧١ مقطوعة ٧٨٥ والدرر ٧٥/٤ ش ١٠١٦ وشرح المروزقي للحماسة ١٧٣٤/٤. وغير منسوب في: الأشموني ٢٩٣/٢ ش ٨١٢ والمجمع ١١٣/٤ ش ١٠١٦ وحاشية الصبان ٢٩٧/٣ ش ٨١٢.

الشاهد فيه قوله «حتى تجود» فإن «حتى» بمعنى «إلى» لأن ما بعدها غاية لما قبلها.

(٤) الشاهد سقطت من م.

(٥) في ط «كونه».

(٦) الفتح ٢/٤٨.

(٧) كلمة «نحو» سقطت من م.

(٨) الحديد ٢٩/٥٧.

(٩) النساء ١٦٥/٤.

(١٠) في م «فيهما».

(١١) في م «مثل».

جحدودية، وهي المسبوبة بكون منفي ماضٍ لفظاً ومعنى، أو معنى فقط نحو: ما كنت لأفعل أو^(٢) لم أكن لأفعل. ومثلهما قوله تعالى: {مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ} ^(٣) وقوله: {لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ} ^(٤) لهم ^(٥) ولام العاقبة نحو: {فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا} ^(٦) داخلة في لام التعليل عند كثير. واختار بعضهم دخول اللام المؤكدة فيها أيضاً نحو: {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ} ^(٧) فلا يردان على المصنف. والأولى ما صنعه بعضهم من إفصاحه بالجميع حيث قال: وتضمير بعد اللام التعليلية والجحدودية، والتي للعاقبة، والزائدة.

وكلام المصنف في إضمار «أن» بعد هذه الحروف والحروف الآتية أعم من كونه واجباً أو جائزاً. أما تمييز محال الواجب من محال الجائز فقد ذكره آخر الباب.

وتضمير «أن» بعد ثلاثة أيضاً من حروف العطف وهي:

أو: بمعنى «إلى» بأن صلحت «إلى» مكانها، بأن كان الفعل قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً، نحو لألزمك أو تقتضيني حقّي، أي إلى أن تقتضيني حقّي، ونحو قوله:

١١٥ لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصابر

(١) في «مثلنا».

(٢) في ط «و» بدون الهمزة.

(٣) آل عمران ١٧٩/٣.

(٤) في ط «يغفر».

(٥) النساء ١٦٨/٤.

(٦) القصص ٢٨/٨.

(٧) الأحزاب ٣٣/٣٣.

* ١١٥ - من بحر الطويل، نسب للأخطل في الرد على النحاة ١٢١ ش ٤٨. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في شرح القطر ٨٦٩ ش ١٦ والمغني ٩٤ ش ١٠٤. وبصدره بلا نسبة أيضاً في الأوضح ١٧٢/٤ ش ٤٩٨. وهو في: ابن عقيل ٣٦٤/٢ ش ٣٢٢ والأشموني ٢٩١/٢ ش ٨٠٩ وشرح التصريح ٢٣٦/٢ وحاشية الصبان ٢٩٥/٣ ش ٨٠٩ وابن الناظم ٦٧٣ والسيوطي ٢٠٦/١ ش ٩٥ والدرر ٧٧/٤ ش ١٠١٩ وشرح شواهد

أو بمعنى «إلا» بأن صأحت، «إلا» مكانها، نحو لا فتاة أو يُسلم، أي إلا أن يسلم، ونحو قوله:

١١٦ وكنْتُ إذا غمزتُ قناةَ قوم كسرتُ كعوبَهَا أو تستقيما
أي: إلا أن تستقيم.

وفاء السببية: وهي التي قصد بها الجزاء، وواو المعية حالة كونهما مسبوقين بنفي محض، أو طلب بغير اسم الفعل، مثاله في الفاء بعد النفي نحو: {لا يَقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا} ^(١) ومثاله في الواو كذلك نحو: {وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ} ^(٢) ومثاله في الفاء بعد الطلب نحو {وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي} ^(٣) ومثاله في الواو كذلك نحو:

-
- ابن عقيل/ للجرجاوي ٢٢٧. وصدّره في المجمع ١١٧/٤ ش ١٠١٩.
- الشاهد فيه قوله «أو أدرك» حيث جاء الفعل المضارع «أدرك» منصوباً بأو، وهي هنا بمعنى إلى.
- * ١١٦- من الوافر، لزياد بن الأعجم في هجاء المغيرة بن حبناء التميمي. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ٩٣ ش ١٠٣ والإعراب عن قواعد الإعراب ١٣٨ وشرح القطر ٧٠، ويعجزه في الأوضح ١٧٣/٤ ش ٤٩٩. وهو منسوب في الكتاب ٤٨/٣ والمقتضب للمبرد ٢٩/٢ والمحكم ١٦/١ وشرح التصريح ٢٣٦/٢ والسيوطي ٢٠٥/١ ش ٩٤ وأمالى الشجري ٣١٩/٢ والأزهية ١٢١-١٢٢ واللسان (غمز) ٣٨٩/٥ وشرح شواهد ابن عقيل/ للجرجاوي ٢٢٨. وغير منسوب في المقرب ٢٨٨ وابن عقيل ٣٤٧/٢ ش ٣٢٣ وشرح الأشموني ٢٩١/٢ ش ٨١٠ وحاشية الصبان ٢٩٥/٣ ش ٨١٠ وشرح المفصل ١٥/٥ وشرح أبيات سيويه ٢٨١ ش ٥٥٤ وابن الناظم ٦٧٤ والدرر ٧٧/٤.
- عرضاً والمقتصد ١٠٧٧/٢ ش ٢٨٠ والنكت الحسان ١٤٦.
- الشاهد فيه قوله «أو تستقيما» حيث جاء الفعل المضارع منصوباً بعد «أو» وهي هنا بمعنى «إلا».
- (١) فاطر ٣٦/٣٥.
- (٢) آل عمران ١٤٢/٣.
- (٣) طه ٨١/٢٠.

١١٧ لا تنه عن خُلُق وتأتي مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيمٌ
وكالمثال الأول ما تأتينا فتحدّثنا بالنصب إن قصدت السببية، أي ما تأتينا مُحدّثاً
فيكونُ المقصودُ نفياً اجتماعهما. أو ما تأتينا فكيف تحدّثنا، فيكونُ المقصودُ نفياً الثاني
لاتنفاء الأول.

وخرج بالسببية الفاء الاستثنائية بأن يقدر^(١) ما بعدها مبنياً على مبتدأ محذوف، نحو
قوله:

١١٨ ألم تسألِ الرِّيحَ القواءَ فينطقُ

* ١١٧ - من بحر الكامل، اختلف النحاة في نسبه، فقد نسب إلى أبي الأسود الدؤلي والمتوكل الكتاني والمتوكل
الليثي، والأخطل، وسابق البربري والطرماح وحسان بن ثابت. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في شرح القطر ٧٧
ش ٣٣ والمغني ٤٧ ش ٦٧١ وبصدره في الأوضح ١٨١/٤ ش ٥٠٠. ينسب لأبي الأسود في ديوانه ٨١ وشرح
التصريح ٢٣٨/٢. وللأخطل في: الكتاب ٤١/٣ والرد على النحاة ١٢١ ش ٤٨ وشرح المفصل ٢٤/٧ والفصول
المفيدة ٢٠٩. وللمتوكل في الحماسة البصرية ١٥/٢ والمؤتلف والمختلف ١٧٩ والحلى ٤٢ ش ٦٨. ومعجم
الشعراء ١٧٩ والجمل / للفراهيدي ٦٨ ولحسان في فُرحة الأديب ١٣٤ وابن السيرافي ٥٧٦. ولأبي الأسود والمتوكل
اللسان (ع ظ ظ) ٤٤٧/٧. وللأخطل والمتوكل الكتاني لبي الأسود في الدرر ٨٦/٤ - ٨٧ ش ١٠٣ والخزانة ٨/٥٦٤. وغير
منسوب في الأزهية ٢٣٣ - ٢٣٤ وجل الزجاجي / ت علي الحمد ١٨٧ ش ١٩٩ والرصف ١٥٧ ومعاني الحروف / الرمازي
٦٢ والجنى ٤٨٦ والمقتضب للمبرد ٢/٢٦ والأصول ١٥٤/٢ والدقائق ٣٨ وابن الناظم ٦٨٢ واللمع ١٢٩ والمقتصد
١٠٧٠/٢ ش ٢٧٧ والتهذيب الوسيط ٧٣.

الشاهد فيه قوله «وتأتي» حيث جاء الفعل المضارع منصوباً بأن المضمرة وجوباً بعد الواو الدالة على المعية.
(١) في م «تقدر» بالياء.

* ١١٨ - صدر بيت من الطويل، لجميل بن عبد الله بن معمر (جميل بشينة) وعجزه:

... .. وهل تُخبرُك اليوم ييذاء سَمَلُوقِ

استشهد ابن هشام بصدره بلا نسبة في الأوضح ١٨٥/٤ ش ٥٠٣ والمغني ٢٢٢ ش ٣٠١. وهو منسوب في:
ديوانه ٥٧ وشرح التصريح ٢/٢٤٠ وذكر الفرق بين الأحرف الخمسة ٣٣٥ والدرر ٨١/٤ - ٨٢ ش ٢٤.
والسيوطي ١/٤٧٤ ش ٢٦٥ والخزانة ٨/٥٢٤. وغير منسوب في: إعراب القرآن / للفراء ٣/١٠٥ ش ٣٠٤
والكتاب ٣/٣٧ وفاتحة الإعراب ٢٢ والرصف ٤٤٧ ش ٥٢٥ وشرح المفصل ٣٦/٧ والرد على النحاة ١٢١

ونحو: ما تأتيني فأكرمك على معنى ما تأتيني فأنا أكرمك^(١) إذا كنت كارها لإتياني.
والعاطفة نحو: ما تأتينا فتحدثنا على معنى، ما تأتينا فما تحدثنا، ونحو: {لا يؤذن لهم فيعتذرون}^(٢) فيجب الرفع فيهما.

وبالمعية، الواو الاستثنائية والعاطفة نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإن جعلت الواو استثنائية وجب الرفع؛ لأن المعنى: لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن، فيكون نهياً عن أكل السمك وإخباراً بشرب اللبن. وإن جعلتها عاطفة وجب الجزم، فيكون نهياً عن كل واحد منهما. بخلاف ما إذا جعلتها بمعنى «مع» يجب النصب على معنى لا يكن منك أكل للسمك^(٣) مع شرب اللبن، فيكون نهياً عن الجمع بينهما^(٤).

وخرج بسبق النفي أو الطلب نحو: زيد تأتينا فيحدثنا فيمتنع نصبه وأما قوله:

١١٩ سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا
فضرورة.

وبالمحض: النفي التالي لتقرير نحو: ألم تأتني فأحسن إليك، والنفي المتلوه بنفي^(٥)،
نحو ما تزال تأتينا فتحدثنا، والنفي المستقضى بالآ قبل الفعل نحو: ما تأتينا إلا فتحدثنا.

ش ٤٦ والجمع ١٢٢/٤ ش ١٠٢٤ و ٢٣٥/٥ ش ١٦٠٠ واللسان (حدب) ٣٠٠/١ وجل الزجاجي / ت علي الحمد ١٩٤ ومعاني الحروف/ للرماني ٤٤. وصدده بلا نسبة في الإيضاح ٣١/٢ والجني ٧٦. القواء: البالي، والسملق: غير المبينة.

الشاهد فيه قوله «فينطق» حيث جاء الفعل المضارع مرفوعاً بعد الفاء مع أنه مسبوق باستفهام، وذلك لأن هذه الفاء ليست عاطفة ولا هي السببية، وإنما هي استثنائية.

(١) في م زيدت كلمة «كما» بعد أكرمك.

(٢) المرسلات ٣٦/٧٧.

(٣) في م «أكل السمك».

(٤) كلمة «شرب» سقطت من ط.

(٥) في ط «لنفي».

فيمتنع النصب فيها بخلاف المنتقض بها بعده^(١) نحو: ما تأتينا فتحَدُّثنا إلا في الدَّار. ويتفرع على ذلك ما لو قلت: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ فأكرمَه، فإن جعلتَ الهاءَ لأحدٍ نصبتَ، لتقدم الفعل على انتقاض التقي، وإن جعلتها لزيدٍ رفعتَ لتأخره عنه. وقوله بغير اسم الفعل قاصر^(٢) عن المراد، والمراد أنه يُعْتَبَرُ في الطلب أن يكون بالفعل، ولو تقديرًا، فيمتنع النصب مع غيره سواء كان اسم فعل أم غيره، نحو: صه فأكرمك، ونحو: حسبك حديث فينامُ الناس، ونحو: سقياً لك فيرويك الله.

والطَّلَبُ يشملُ:

الأمر، ومثاله قبل الفاء نحو قوله:

١٢٠ يا ناقُ سيري عَنقاً فسيحا إلى سليمان فنسـتريحا

ومثاله قبل الواو:

١٢١ فقلْتُ ادعي وأذعُو إنْ أُنْدَى لِصَوْتِ أَنْ ينادي داعيان

(١) كلمة «بعده» سقطت من م.

(٢) في م «نا».

* ١٢٠- من الرجز، للفضل بن قدامة (أبو النجم العجلي) بمدح سليمان بن عبد الملك الخليفة الأموي. استشهد به ابن هشام، بلا نسبة في الأوضح، ١٨٢/٤ ش ٥٠١.

وهو منسوب في: الكتاب ب ٣/٣٥ وشرح شواهد ابن عقيل / للجرجاني ٢٢٠ والجمع ٤/١١٩ ش ١٠٢١ وشرح التصريح ٢/٢٣٩ والرّد على النحاة ١١٥ ش ٣٣ واللسان (نفخ) ٣/٦٣. وغير منسوب في الأصول ٢/١٨٣ وابن عقيل ٢/٣٥٠ ش ٣٢٤ وشرح المفضل ٧/٢٦ والمقتضب / للمبرد ٢/٤١ وسرّ الصناعة ١/٢٧٠ ومعاني القرآن ١/٤٧٨ واللسان (عنت) ٦/٢٧٤ والمقتصد ٢/١٠٦٩ ش ٢٧٦ وصدره بلا نسبة في الجمع ٣/٨٠ ش ٧١٦. ناق: مرخم ناقة، وعنقا: ضرب من السّير، وفسيح: واسع الخطى.

الشاهد فيه قوله «فنستريحا» حيث جاء الفعل المضارع منصوباً بأن مضمره وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر.

* ١٢١- من بحر الوافر، لدثار بن شيبان التّمري في هجاء بني قريع، وينسب أيضاً للأعشي، والحطيئة، والفرزدق، وربيعة بن جشم. استشهد به ابن هشام، بلا نسبة في المغني ٥١٩ ش ٧٤٢ وبصدره في الأوضح ٤/١٨٢ ش ٥٠٢ وهو منسوب للأعشي في الكتاب ٣/٤٥ والرّد على النحاة ١٢٤ ش ٥٢. وللأعشي

والنهي: وقد مثل له المصنف مثالين. مثال لما قبل الفاء، ومثال لما قبل الواو كما عرفت.

والدُّعاء نحو: اللهم ثب عليّ فاتوبَ.

والعرض نحو قوله:

يا ١٢٢ يا بنَ الكرام ألا تدنو^(١) فتُبصرَ ما
والثَمَنِي نحو: {يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ}^(٢).
والتحضيض: نحو هَلْ أَتَقَيْتَ اللَّهَ فيَغْفِرَ لَكَ.

والاستفهام نحو: {فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فيَشْفَعُوا لَنَا}^(٣). ويشترط فيه أن لا يكون

والخطيئة وربيعة بن جشم ودثار بن شيبان في الدرر ٨٦/٤ ش ١٠٢٩. وغير منسوب في ابن عقيل ٣٥٣/٢ ش ٣٢٧ وسر الصناعة ٣٩٢/١ والإنصاف ٥٣١/٢ ش ٣٥١ واللسان (لوم) ٥٦٠/١٢ والمجمع ١٢٦/٤ ش ١٠٢٩ والردّ على الثّحاة ١٢٤ ش ٥٢ ومجالس ثعلب ٤٥٦/٢ وآمالي ابن الحاجب ٨٦٤/٢ والفصول المفيدة ٢٠٨ وابن الناظم ٦٨١ والمقاييس ٤١٢/٥. ولدثار في مختارات الشجري ٦/٣ واللسان (ندى) ٣١٥٦/١٥ والسّمط ٧٢٦/٢. ولربيعة في المفصل ٢٤٨ وشرح المفصل ٣٣/٧. وللفرزدق في آمالي القالي ٩٠/٢. وللخطيئة أو الأعشى في شرح التصريح ٢٣٩/٢ والشّتمري ٤٢٦/١.

الشاهد فيه قوله «وأدعو» فقد نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية الواقعة في جواب الأمر المدلول عليه بقوله «ادعي».

* ١٢٢ - من بحر البسيط. لم أعثر على قائله. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في شرح القطر ٧٤ ش ٧١، وهو في شرح التصريح ٢٣٩/٢ والمجمع ١٢٣/٤ ش ١٠٢٥ وابن عقيل ٣٥١/٢ ش ٣٢٦ وشرح الأشموني ٢٩٨/٢ ش ٨١٧ وحاشية الصبان ٣٠٢/٢ ش ٨١٧ والدرر ٨٢/٤ ش ١٠٢٥ وابن الناظم ٦٧٨. الشاهد فيه قوله «تُبصر» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السبية في جواب العرض.

(١) في ط م «تدنوا».

(٢) النساء ٧٣/٤.

(٣) الاعراف ٥٣/٧.

بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد، فيمتنع التَّصَبُّ في نحو: هل زيد أخوك^(١) فأكرمه بخلاف هل زيد قائم^(٢) فأكرمه، وإثما لم ينصب الفعل بعد الاستفهام في قوله تعالى {الَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً} ^(٣) لأن إصباح الأرض مُخْضَرَّةً لا يتسبب عما دخل عليه الاستفهام، وهو رؤية المطر، بل عن نزوله نفسه^(٤)، ولأن الاستفهام هنا معناه الإثبات. والمعنى: قد رأيت أن الله أنزل من السماء ماء.

وقد ينصب الفعل بعد الفاء لتقدّم ترجّ، قاله ابن مالك، تبعاً للفراء كقوله تعالى {لَعَلَّهُ يَزَكِّي أَوْ يَذْكُرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى} ^(٥) بنصب تنفعه في قراءة عاصم. وتضمّر أن أيضاً بعد «الفاء» و«الواو» و«أو» و«ثم» ^(٦) إن عطف على اسم خالص من تأويله بالفعل.

مثاله بعد «أو» نحو {وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَخِياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً} ^(٧) في قراءة من نصب يرسل بأن مضمرة لعطفه على «وحيّاً».

ومثاله بعد الواو نحو:

١٢٣ وَلُبْسٌ^(١) عِبَاءَةٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

(١) في م: هل أخوك زيد.

(٢) في م: هل أخوك قائم.

(٣) الحج ٢٢/٦٣.

(٤) كلمة «نفسه» سقطت من م.

(٥) عيس ٨٠/٣-٤. انظر القراءة في الإنحاف ٤٣٣ والإملاء ١٥١/٢ والبحر ٤٢٧/٨ والجامع ٢١٤/١٩ والكشف ٢/٣٦٢.

(٦) في م «بعد أو والفاء، والواو، ثم»

(٧) الشورى ٤٢ / ٥١ / انظر في القراءة: الإنحاف ٣٨٤ البحر ٥٢٧/٧ الجامع ٥٣/١٦.

* ١٢٣- من بحر الوافر، ليسون بنت مجدل الكلية. استشهد ابن هشام به منسوباً في الغني ٣٥٢ ش ٤٧١. وغير منسوب ٣٧٣ ش ٥١٦ و ٦٢٣ ش ٨٦٤. وشرح اللّمْحة ٣٤١/٢ وشرح القطر ٦٥ ش ١٥ ويصدره في الأوضح ١٩٢/٤ ش ٥٠٥. وهو منسوب في شرح التصريح ٢٤٤/٢ والحماسة البصرية ٧٣/٢ وسر الصناعة ٢٧٣/١ وفيه «اللبس» مكان «ولبس» والخزانة ٨/٥٠٣ ش ٨٥٨ وكذلك ٨/٥٠٤ عرضاً و ٥٧٤ عرضاً والدرر ٩٠/٤ ش ١٠٣٦ وآمالي الشجري

بنصب، «تَقَرَّ» بأن المضمره عاطفه على ابنس.

ومثاله بعد «الفاء» قوله:

١٢٤ لولا توقّع مُعْتَرٍ فَأَرْضِيهِ ما كنت أوترُ إثْراباً على ثَرْبٍ^(٢)

ومثاله بعد «ثم» قوله:

١٢٥ إني وقتلي سُلَيْكاً ثم أعْقِلْهُ كالثور يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتْ الْبَقَرُ

٢٨٠/١. وغير منسوب في: ابن عقيل ٣٥٨/٢ ش ٣٣٠ وشرح المفصل ٢٥/٧ والكتاب ٤٥/٣ وحاشية الصبان ٣١٣/٣ ش ٨٢٧ والمقتضب / للمبرد ٢٧/٢ والأصول ١٥٠/٢ وشرح الجمل / للزجاجي ٢٧١ والجمع ١٤١/٤ ش ١٠٣٦ والرصف ٤٨٥ ش ٥٨٠ وجمل الزجاجي / ت علي الحمد ١٨٧ والإنصاح ٣٤١ والتهذيب الوسيط ٢٤٩. من التقدير بالفعل هو قوله «لبس» وهذا الإضمار جائز لا واجب. وإذا كان الاسم السابق مقدراً بالفعل لم يجوز نصب المضارع بعد الواو والاسم الذي يقدر بالفعل هو الوصف الصريح المقترن بالـ. (١) في م «اللبس».

* ١٢٤- من بحر البسيط، لم أعر على قائله. استشهد به ابن هشام في شرح اللوح ٣٤١/٢ وبصدره في الأوضح ١٩٤/٤ ش ٥٠٦. وهو في شرح التصريح ٢٤٤/٢ وفي «على تربي» بالياء. وابن عقيل ٣٦٠/٢ ش ٣٣٢. وشرح الأشموني ٣٠٨/٢ ش ٨٢٨ وابن الناظم ٦٨٦ وحاشية الصبان ٣١٤/٣ ش ٨٢٨ والجمع ١٤١/٤ ش ١٠٣٧ والذّر ٩٢/٤ ش ١٠٣٧.

الشاهد فيه قوله «فأرضيه» حيث نصب المضارع بأن المضمره جوازاً بعد الفاء العاطفة لأنها مسبوقه باسم خالص عن التقدير بالفعل، وهذا الإضمار جائز لا واجب.

(١) في ط «تربي».

* ١٢٥- من بحر البسيط، لأنس بن مدركة الخثعمي. استشهد ابن هشام بصدره في الأوضح ١٩٥/٤ ش ٥٠٧. وهو منسوب في شرح التصريح ٢٤٤/٢ والذّر ٩٣/٤ - ٩٤ ش ١٠٣٨ واللّسان (ثور) ١٠٩/٤. وغير منسوب في ابن عقيل ٣٥٩/٢ ش ٣٣١ وشرح الأشموني ٣٠٩/٢ ش ٨٢٩ وحاشية الصبان ٣١٤/٣ ش ٨٢٩ والجمع ١٤١/٤ ش ١٠٣٨ وابن الناظم ٦٨٦ والمقاييس ٣٩٥/١ و٧٠/٤ والمذكر والمؤنث / الأنباري ١٤٤/٢. وعجزه منسوب (للحارثي) في المذكر والمؤنث / للسجستاني ١٢٥.

الشاهد فيه قوله «ثم أعقله» فقد نصب المضارع «أعقل» بأن المضمره جوازاً بعد «ثم» المسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل وهو قوله «قتل» الذي هو مصدر.

وخرج بالصريح^(١) نحو قولهم: الطائر، فيغضبُ زيدُ الدُّبَابُ، فلا ينصب الفعلُ لأنَّ الاسمَ المعطوف عليه مؤوَّل بالفعل؛ أي الذي يطير.

وقد ورد مواضع نُصِبَ الفعل فيها بأن مضمرة، وليست^(٢) مما مر، كقولهم «خذ اللص قبل يأخذَكَ» وقولهم «تَسْمَعُ بالمُعِنِدي خير من أن تراه» بالنصب. وقراءة بعضهم {بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ} ^(٣) وهو شاذُّ، يحفظ ولا يقاس عليه. ولك معهنَّ ؛ أي هذه الأحرف^(٤) الأربعة في حالة العطف على اسم خالص، ومع لام التعليل إظهارُ أن، وما عدا ذلك لا يجوز إظهارها فيه إلَّا في الشَّعر مع «كي» التعليلية.



(١) ف ق ط «الخالص» وفي ق «الصريح».

(٢) في م «وليس».

(٣) الانبياء ١٨/٢١، أنظر القراءة في الكشاف ٥٦٦/٢.

(٤) في م «الحروف».

باب الجرورات

ثلاثة: مجرور بحرف الجر، ومجرور بإضافة، على قول يأتي في بابها، ومجرور بمجاورة. قال: ولم أذكر المجرور بالتبعية، لأنها ليست عندنا العامل، بل العامل عامل متبوع في غير البدل، وعامل محذوف في البدل، فيرجع الجر في التوابع إلى الجر بالحرف أو بالإضافة. فالجرورات ثلاثة فقط:

أحدها: المجرور بالحرف

وهي: «مِنْ»: وهي للتبعيض نحو: {حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ} ^(١) وليبيان الجنس وهي التي يصلح مكانها الذي هو أو هو فقط نحو: {فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ} ^(٢) أي الذي هو الأوثان، ونحو: {مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ} ^(٣)؛ أي هو زقوم. ولابتداء الغاية مكاناً أو زماناً أو غيرهما نحو: {مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ} ^(٤) ونحو {مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ} ^(٥) ونحو: أعطيت الفقراء من درهم الى دينار. ونحو قولهم في الرسائل: من فلان الى فلان. وللبدل: نحو {أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ} ^(٦).

وللتأكيد نحو {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ} ^(٧). وللظرفية نحو {مَاذَا} ^(٨) خلقوا مِنْ الْأَرْضِ} ^(٩) وللتعليل نحو قوله {مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا} ^(١٠).

(١) آل عمران ٩٢ / ٣.

(٢) الحج ٣٠ / ٢٢.

(٣) الواقعة ٥٦ / ٥٢.

(٤) الإسراء ١ / ١٧.

(٥) التوبة ١٠٨ / ٩.

(٦) التوبة ٣٨ / ٩.

(٧) فاطر ٣ / ٣٥.

(٨) «ذَا» سقطت من ط.

(٩) فاطر ٤٠ / ٣٥.

(١٠) نوح ٢٥ / ٧١.

وإلى: وهي لانتهااء الغاية مكانا أو زمانا نحو {مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى} ^(١) ونحو {ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ} ^(٢).

و«عن»: وهي للمجاوزة، كسُِرْتُ عن البلد، ورميتُ عن القوس، وللبعدية نحو: {طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ} ^(٣) أي بعده، والاستعلاء نحو: {فَإِنَّمَا يَنخُلُ عَنْ نَفْسِهِ} ^(٤) وللتعليل نحو: {وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ} ^(٥) وللبدل، نحو: {يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا} ^(٦)

و«على»: وهي للاستعلاء، كصعدتُ على السطح. وللظرفية نحو: على حين غفلة ؛ أي فيه. وللمجاوزة كقوله:

١٢٦ - إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قَشِيرٍ لَعَنَ اللَّهُ أَعْجَبَنِي رَضَاها

(١)الإسراء ١/١٧.

(٢)البقرة ٢/١٨٧.

(٣)الانشقاق ١٩/٨٤.

(٤)محمد ٣٨/٤٧.

(٥)هود ٥٣/١١.

(٦) البقرة ٤٨/٢ {وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يَنْصُرُونَ}. والبقرة ١٢٣/٢ {وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَاعَةٌ وَلَا هُمْ يَنْصُرُونَ}.

* ١٢٦ - من بحر الوافر، لقحيف بن سليم العامري في مدح حكيم بن المسيب القشيري. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ١٩١ ش ٢٤٦. ويصدره بلا نسبة في الأوضح ٤١/٣ ش ٢٩٨ والمغني ٨٨٢ ش ١١٤٢. وهو منسوب في شرح التصريح ١٤/٢، وأدب الكاتب ٥٠٧ واللسان (رضي) ٣٢٣/١٤ والكامل ١٩٠/٢ و٩٨/٣ والأزهية ٢٧٧ والخزانة ١٣٢/١٠ - ١٣٧ ش ٨٢٥ والسيوطي ٤١٦/١ ش ٢١٥ وأمالى ابن الشجري ٢٦٩/٢ والدرر ١٨٦/٤ وشرح شواهد ابن عقيل / للرجاوي ١٤٨ والنوادر / لأبي زيد ١٧٦ والمحتسب ٥٢/١. وغير منسوب في: ابن عقيل ٢٥/٢ ش ٢٠٩ وشرح المفصل ١٢٠/١ وفيه «لعمركم الله» مكان «عمر الله» والمقتضب / للمبرد ٣٢٠/٢ ومعاني القرآن / للفراء ١٣٣/١ ش ١٢٠ والخصائص ٦٣٠/١ ش ٤٠٥ والرّصف ٤٣٤ ش ٥٠٩ والخزانة ١٣٢/١٠ ش ٨٢٥ والإنصاف ٣١١/٢ ش ٣٨٩ وشرح الكافية/ ابن

والمصاحبة نحو: {وَأَنْزَلْنَاكَ الْغُرُوثَ عَلَى الْغُلَامِ عَلَى نَجْمِهِمْ} ^(١) أي معه والتتليل نحو: {وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ} ^(٢) وبمعنى من نحو: {إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ} ^(٣) وبمعنى الباء نحو: حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق.

و«الباء»: وهي للاستعانة نحو: كتبت بالقلم، وللتعدي نحو: {ذَهَبَ اللَّهُ يَثُورِهِمْ} ^(٤) أي أذهب، وللتعويض: كبعث هذا بهذا، وللإصاق نحو أمسكت بزيد. وللتبويض نحو {عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ} ^(٥)، أي منها. وللمصاحبة نحو: {وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ} ^(٦) وللمجاوزة نحو: {فَاسْأَلْ} ^(٧) به خبيراً ^(٨) أي عنه. وللبدل نحو: أخذت الدراهم بالدينار، وللظرفية نحو: {وَلْتَجْنِبْنَاهُمْ يَسْحَرٍ} ^(٩)، وللاستعلاء نحو: {مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقَنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ} ^(١٠)، وللنسبية نحو: {فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ} ^(١١)، وللتأكيد نحو:

جماعة ٤٦٠ ش ٢٠٩.

الشاهد فيه قوله «رضيت علي» فإن «على» استعملت بمعنى «عن» لأن الأصل في رضي أن يتعدى «بعن» حلا على «غضب» وقد درج في كلام العرب أن يحملوا الشيء على ضده. وقد ذكر ابن هشام في المغني ١٩١ ش ٢٤٦ أنه على التضمين.

(١) الرعد ١٣/٦.

(٢) البقرة ٢/١٨٥.

(٣) المطففين ٨٣/٢.

(٤) البقرة ٢/١٧.

(٥) الإنسان ٧٦/٦.

(٦) المائدة ٥/٦١.

(٧) في ق «فاستل».

(٨) الفرقان ٢٥/٥٩.

(٩) «الواو» سقطت من ط.

(١٠) القمر ٥٤/٣٤.

(١١) آل عمران ٣/٧٥.

(١٢) النساء ٤/١٥٥.

{كفى بالله شهيداً} ^(١)

و«اللام»: وهي: للملك نحو: {لله مُلْكُ السَّمَوَاتِ} ^(٢)، وللاختصاص نحو: السَّرجُ للدابة. وللتعديّة نحو: ما أَضْرَبَ زَيْداً لِعَمْرٍو، وللتعليل نحو: {خَلَقَ لَكُمْ} ^(٣) وللتأكيد نحو: {عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ} ^(٤). وللظرفية نحو: {يَا لَيْتَنِي قَدُمْتُ لِحَيَاتِي} ^(٥)، ولتقوية العامل الذي ضعف نحو: {مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ} ^(٦) ونحو: {فَعَالَ} لِمَا يُرِيدُ} ^(٧) ولانتهاء الغاية نحو: {لَأَجَلٍ مُّسَمًّى} ^(٨)، وللقسم نحو لَلَّهِ لَا تَفْعَلْ كَذَا، وللصيرورة نحو:

١٢٧ لِدُوا لِلْمَوْتِ وَأَنْبِئُوا لِلْخَرَابِ

(١) النساء ٧٩/٤، النساء ١٦٦/٤، الفتح ٢٨/٤٨.

(٢) المائدة ١٢٠/٥.

(٣) البقرة ٢٩/٢ {هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا ثم استوى إلى السماء فسواهن سبع سموات وهو بكل شي عليم} الروم ٢١/٣٠ {ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآياتٍ لقوم يتفكرون}.

(٤) النمل ٧٢/٢٧.

(٥) الفجر ٢٤/٨٩.

(٦) البقرة ٩١/٢.

(٧) هود ١٠٧/١١ {خالدين فيها ما دامت السموات والأرض الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد}. البروج ١٦/٨٥ {فعال لما يريد}.

(٨) الرعد ٢/١٣ {الله الذي رفع السموات بغير عمد ترونها ثم استوى للعرش وسخر الشمس والقمر كل يجري لأجل مسمى، يدبّر الأمر يفصل الآيات لعلكم بلقاء ربكم توقنون}.

فاطر ١٣/٣٥ {يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل وسخر الشمس والقمر وكل يجري لأجل مسمى ذلكم الله ربكم له الملك والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير}.

الزمر ٥/٣٩ {خلق السموات والأرض بالحق يكور الليل على النهار، ويكور النهار على الليل وسخر الشمس والقمر وكل يجري لأجل مسمى الا هو العزيز الغفار}.

* ١٢٧ - صدر بيت من الوافر، ينسب لأبي العتاهية. وعجزه:

وَالْبَعْدِيَّةُ نَحْوُ: {إِقِمِ الصَّلَاةَ لِأَتْلُوكِ الشُّنْسِ} ^(١) أَبِي بَعْدَهُ. وَاللَّاسْتِعْلَاءُ نَحْوُ:
{يَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ} ^(٢)، وَلِلتَّعَجِبِ نَحْوُ: اللَّهُ دَرُهُ فَارَسَا.

وَفِي: وَهِيَ لِلظَّرْفِيَّةِ الْمَكَائِيَّةِ وَالزَّمَانِيَّةِ وَالْمَجَازِيَّةِ نَحْوُ: {فِي أَذْنَى الْأَرْضِ} ^(٣) وَنَحْوُ:
{فِي بَضْعِ سَنِينَ} ^(٤) وَنَحْوُ: {لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ} ^(٥) وَلِلسَّبِيَّةِ نَحْوُ: {لَمَسَّكُمْ فِيمَا
أَفْضُتُمْ} ^(٦)، وَلِلْمَصَاحِبَةِ نَحْوُ {قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ} ^(٧)، وَلِللَّاسْتِعْلَاءِ نَحْوُ {وَلَا صَلْبَتُكُمْ فِي
جَذْوَعِ النَّخْلِ} ^(٨) وَلِلْمُقَابَسَةِ نَحْوُ {فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ} ^(٩)،
وَبِمَعْنَى الْبَاءِ كَقَوْلِهِ:

..... فكلكم يصمير إلى ذهاب

وقد وجدت هذا العجز عجزاً لبيت في ديوان علي بن أبي طالب ٥٧ المقطوعة ٥٨.

وصدوره هنالك: له مَلِكٌ ينادي كل يوم

استشهد به ابن هشام بلا نسبة في الأوضح ٣/ ٣٣ ش ٢٩٦. وهو لأبي العتاهية في: الحماسة البصرية
٢/ ٤٢٧. وجهرة أشعار العرب ١/ ١٤١ وأضاف أنه لجبريل. وديوان أبي العتاهية ٤٦ وفيه «تباب» مكان
«ذهاب». ولعلي بن أبي طالب في الدرر ٤/ ١٦٧ والخزانة ٩/ ٥٢٩ - ١٦٤ ش ٧٩٣ وذكر أن بعضهم ينسبه
للجن. والأغاني ٤/ ٧٠ وفيه «تباب» مكان «خراب». وغير منسوب في شرح التصريح ٢٤/ ١٢ والمجمع
٤/ ٢٠٢ ش ١١٣ والتهذيب الوسيط ٢٦٧ ومعاني الحروف / للرماني ١٤٣.

الشاهد فيه قوله «للموت» و«للخراب» حيث جاءت اللام للصيرورة.

(١) الإسرائ ١٧/ ٧٨.

(٢) الاسراء ١٧/ ١٠٧.

(٣) الروم ٣٠/ ٣.

(٤) الروم ٣٠/ ٤.

(٥) يوسف ١٢/ ٧.

(٦) النور ٢٤/ ١٤.

(٧) الأعراف ٧/ ٣٨.

(٨) طه ٢٠/ ٧١.

(٩) التوبة ٩/ ٣٨.

١٢٨ ويركب^(١) يَوْمَ الرُّوْعِ منا فوارسٌ بصيرون في طغن الأباهر والكلّى^(٢)

وكل هذه الحروف يَجُرُّ مطلقاً عن التقييد بشيء مما يأتي:

و«الكاف»: وهي للتشبيه نحو زيد كالأسد، وللتعليل نحو {واذكُرُوهُ كما هَدَاكُمْ}^(٣) أي أي لأجل هدايته إياكم، وللاستعلاء كقول بعضهم وقد قيل له كيف أصبحت؟ كخير؛ أي على خير. وللتأكيد نحو {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}^(٤) أي ليس شيء مثله.

و«حتى»: وهي للغاية ولا يجر بها إلا آخر، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها أو متصل بآخر نحو {حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ}^(٥) ونحو: سهرت البارحة حتى مطلع الصبح. بخلاف سهرت البارحة حتى نصفها.

والجر بها واجب وجائز، فالواجب إذا كان ما بعدها اسماً غير داخل فيما قبلها، لكونه غير جزء له {سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ}^(٦) ولكونه جزءاً له ولم يقع الفعل عليه نحو صُمْتُ الأيام حتى يوم العيد.

* ١٢٨- من بحر الطويل، لزيد الخيل. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغنى ٢٢٤ ش ٣٠٥ ويعجزه في الأوضح ٣، ٣٩٩ ش ٢٩٧، وهو منسوب في: أدب الكاتب ٥١٠ وفيه «فيها» مكان «منا» وشعر زيد الخيل ٦٧ والأزمية ٢٧١ والدرر ١٤٩/٤ والسيوطي ٤٨٤/١ ش ٦٢٩ والخزانة ٢٥٤/٤ وفيه «تركب» مكان «يركب» وأمالى القالي ٢٤/٣ وأمالى الشجري ٢٦٧/٢-٢٦٨ والنوادر - لأبي زيد ٨٠-٨١ والمختص ٦٦/١٤. وغير منسوب في شرح التصريح ١٤/٢ وشرح الأشموني ٤٦٦/١ عرضاً وحروف المعاني ٨٤ وفيه «وتركب» بالتاء والجنى ٢٥١ وعجزه بلا نسبة في الهمع ١٩٣/٤ ش ١٠٩٥، الشاهد فيه قوله «في طغن» فقد استخدمت «في» بمعنى الباء لأن بصيراً يتعدى بالباء.

(١) في ق «وتركب».

(٢) في ط «الحلى» وفي ق «الكلّا».

(٣) البقرة ١٩٨/٢.

(٤) الشورى ١١/٤٢.

(٥) القدر ٥/٩٧.

(٦) القدر ٥/٩٧.

وإنما امتنع العطف بها في الأول؛ لأنها إنما تعطف بعضاً على كل وفي الثاني لأن العطف بها إنما يراد به إدخال ما بعدها في حكم ما قبلها، وهو متعذر هنا. والجائز إذا كان ما بعدها اسماً هو جزء مما قبلها ولم يتعذر دخوله نحو: صُمّت الأيام حتى يوم الثلاثاء، فهذا يجوز فيه الجر والعطف.

و«الواو»^(١) وهي للقسم نحو: والله {والتين والزيتون}^(٢)

وكل من الثلاثة جازٍ للظاهر، لا للضمير مطلقاً عن التقييد بظاهر مما يأتي. وما ورد من جر الكاف للضمير في قوله:

١٢٩ وأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا

(١) ط «هي» بدون واو.

(٢) التين ١/٩٥.

* ١٢٩ - رجز، للعجاج، وقبله: خَلَى الدَّنَابَاتِ شَمَالاً كَتَبَا

استشهد به ابن هشام، بلا نسبة في الأوضح ١٧/٣ ش ٢٩١. وهو منسوب في التصريح ٣/٢ والكتاب ٣٨٤/٢ والمفصل ٢٨٩ واللسان (وع ل) ٧٣١/١١ والخزانة ١٠/١٩٥ - ١٩٦ عرضاً و٢٠٢ واللسان ٨٣٦ ومعجم ما استعجم ٢١٢/١ وروايته: «بها» مكان «كها» والدُّرُّ ٤/١٥٢ عرضاً. وملحقات ديوان العجاج ٧٤ والمقاييس ٢٥/١ وابن الناظم ٣٥٨. وغير منسوب في شرح التصريح ٤٢/٨ والأصول ١٢٣/٢، وما يجوز للشاعر ٣٤١ ش ١٢٧ وابن عقيل ١٣/٢ ش ٢٠٣ وشرح المفصل ٤٢/٨ وابن الناظم ٣٥٧ والمسائل العضديات ٢١٨ ش ٢٩٥ م ١٠٣ والمسائل العسكرية ١٠٢ ش ١٦.

الشاهد فيه قوله «كها» حيث جرت الكاف الضمير المتصل ضرورة، إذ أن الكاف لا تجر إلا الاسم الظاهر باتفاق أو الضمير المنفصل عند جماعة.

وقوله:

١٣٠- فلا ترى بغلاً ولحلاًئلاً

كه ولا كهناً إلا حاظلاً

فشاذ.

و«التاء»: جارة لله.

و«رُبَّ» مضافاً للكعبة أو للياء نحو {تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ} ^(١) ونحو: تَرَبُّ الكعبة، وتربِّي لأفعلن.

و «كي» جارة لـ«ما» الاستفهامية كقولهم في السؤال عن علّة الشيء كيمه، أو «أن» المضمره وصلتها نحو جئت كي تكرمني، إذا قدرت أن بعدها، أي أن تكرمني.

و «منذ ومنذ» جاران لزمان غير مستقبل ولا مبهم بأن كان مُعَيَّنًا إما ماضياً، وهما فيه لا ابتداء الغاية كقوله:

* ١٣٠- من الرجز، لرؤية بن العجاج يصف حمراً وأتته. استشهد ابن هشام بثنائهما في الاوضح ١٨/٣ ش ٢٩٢ بلا نسبة. والشاهد في ديوان روبه ١٢٨ وفيه «كه» مكان «كه»، وشرح التصريح ٤/٢ والكتاب ٣٨٤/٢ والخزانة ١٩٥/١٠ ش ٨٣٥ والدرر ١٥٢/٤ ش ١٠٩٩ والشتمري ٣٩٢/١. وشرح شواهد ابن عقيل /للجرجاني ١٤٤. الحلائل جمع حليلة وهي الزوجة، والحائل المانع من الزواج، والبيت في وصف حمار الوحش وأتن، لأن الحمار يمنع أتنه منغيره، ولذلك جعلهن كالحلائل وجعله كالزواج. وغير منسوب في ابن عقيل ١٤/٢ ش ٢٠٤ وفيه «ولا» مكان «فلا» والجمع ١٩٦/٤ ش ١٠٩٩، وما يجوز للشاعر ٣٤٢ والاصول ١٢٣/٢ والمقرر ٢١٣ والرصف ٢٨٠ ش ٢٦٧ وشرح الكافية لابن جماعة ٤٦٥ ش ٢١٦ وشرح الاشموني ٤٥٨/١ ش ٤١٠، وشرح التصريح ٤/٢ والخزانة ١٩٥/١٠ ش ٨٣٥ وابن الناظم ٣٥٨ والمسائل العسكرية ١٠٣ ش ١٧ والمسائل العضديات ٢١٨ م ١٠٣ ش ٢٩٦ وما يجوز للشاعر ٣٤٢. العسكرية ١٠٣ ش ١٧ والمسائل العضديات ٢١٨ م ١٠٣ ش ٢٩٦ وما يجوز للشاعر ٣٤٢.

الشاهد فيه قوله «كه» وقوله «كهن» حيث جرت الكاف الضمير المتصل وهذا شاذ أو ضرورة.

(١) الأنبياء ٥٧/٢١.

١٣١- ربيع عفت أنارُهُ منذُ أزمان

وحاضراً، وهما فيه للظرفية نحو: ما رأيته منذ يومنا، فإن دخلا على جملة، فقبل هما مضافان إليها، وقيل إلى زمن مضاف إليها. والغالب كونها جملة فعلية كقوله:

١٣٢- ما زال مذ عقدت يداه إزاره فسمًا فأدرك خمسة الأشبار
وقد تكون اسمية كقوله:

١٣٣ وما زلتُ أبني المال مذ أنا يافع وليداً وكهلاً حين شبتُ وأمرداً

* ١٣١- عجز بيت من الطويل، لأمرئ القيس. وصدره: قفا نيك من ذكرى حبيب وعرفان. استشهد ابن هشام به غير منسوب في المغني ٤٤١ ش ٦٢٩ والأوضح ٤٩/٣ ش ٣٠١ ويروي «أربع» و«رسم» مكان «ربع». وهو منسوب في ديوان أمرئ القيس ٢٠٨ القصيدة ٨٨ وشرح التصريح ١٧/٢ وشرح المفصل ٩٤/١٠ والدرر ١٤٢/٣ ش ٨٥٧ ومختار الشعر ٧٣/١ القصيدة ٩ والسيوطي ٧٥٠/٢ ش ٥٤١. وغير منسوب في: الجنى ٥٠٣ ودقائق التصريف ٨٢ وحاشية الصبان ٢٢٩/٢ ش ٤٢٧ وشرح الأشموني ٤٧٧/١ ش ٤٢٧ والممع ٢٥٥/٣ ش ٨٥٧.

الشاهد فيه قوله «منذُ أزمان» حيث دخلت «منذ» على لفظ دال على الزمان الماضي، فدلّت على ابتداء الغاية الزمانية.

* ١٣٢- من بحر الكامل، للفرزدق يمدح يزيد بن المهلب بن أبي صفرة. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في الأوضح ٦١/٣ ش ٣٠٦ والمغني ٤٤٢ ش ٦٣١. وهو منسوب في ديوان الفرزدق ٤٩٨/١ القصيدة ٢٤٠ والسيوطي ٧٥٥/٢ والدرر ١٤٠/٣ - ١٤١ ش ٨٥٥ وشرح المفصل ١٢١/٢ وكرره ٣٣/٦ والمقتضب للمبرد ١٧٦/٢ وفيه «ودنا» مكان «فسما» والكشاف ٧٥/٣ وشرح التصريح ٢١/٢ والحزانة ٢١٢/١ وابن الناظم ٣٧٣-٣٧٢ واللسان «خمس» ٦٧/٦ وجمال الزجاجي / ت علي الحمد ١٢٩ وتهذيب إصلاح المنطق ٦٤٨. وعجزه بلا نسبة في المفصل ٨٣ والممع ٢٢٣/٣ ش ٨٥٥. وغير منسوب في: شرح الأشموني ١٤٤/١ وحاشيته الصبان ١٨٧/١ عرضاً ٢٢٨/٢ ش ٤٢٥. يصف يزيد بن المهلب بأن دلائل الذكاء وأماراته ظهرت عليه منذ أن كان طفلاً.

الشاهد فيه قوله «منذ عقدت» فقد دخلت «منذ» على جملة فعلية وهذا هو الغالب فيها.

* ١٣٣- من بحر الطويل، للأعشى ميمون بن قيس من قصيدة مطلعها:

ألم تغمض عيناك ليللة أرمداً وعادك ما عاد السليم المسهدا

يمدح النبي صلى الله عليه وسلم. استشهد ابن هشام بصدوره بلا نسبة في الأوضح ٦٣/٣ ش ٣٠٧ والمغني ٤٤٢ ش ٦٣٢ وشرح اللمحة ٢٥٤/٢. وهو منسوب في ديوان الأعشى ٥٠ وشرح التصريح ٢١/٢ والسيوطي ٥٧٦/٢ وفيه

ولو دخلا على اسم مرفوع نحو مذ يومُ الخميس، ومذ يومان فهما مبتدآن وما بعدهما خبر، وقيل بالعكس، وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل بكان تامة محذوفة.

فحرفيتهما التي الكلام فيها إنما تأتي على ما إذا جرّا زمناً معيناً ماضياً كان أو حاضراً.

أما بقية المذكورات فهما فيها اسمان، وأما الزمن المستقبل والمبهم فلا يدخلان عليه، فلا تقول لا أراه منذ غدٍ، ولا ما رأيته منذ حين.

و «رُبَّ» جارةٌ إمّا للضمير غيبة مفرد مذكر مميز بمطابق للمعنى قليلاً نحو قوله:

١٣٤- رُبَّه فتيةٌ دعوتُ إلى ما يُورثُ المجد دائماً فأجابوا

ونحو: رُبَّه رجلين، ورُبَّه رجالاً، ورُبَّه امرأتين ورُبَّه نساء. وإما لمنكر موصوف كثيراً نحو: رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيته. وليس في حروف الجر ما له صدر الكلام سواها. وهي موضوعة للتكثير والتقليل، لكنها تستعمل للتكثير كثيراً نحو قوله:

١٣٥ ألا رُبُّ مولودٍ وليس له أبٌ وذو ولدٍ لم يَلِدْهُ أبوان

«إذا» مكان «مذ» والدرر ١٣٩/٣ ش ٨٥٤. وصدّره غير منسوب في شرح الأشموني ٤٧٦/١ ش ٤٢٦ وفيه «الخبر» مكان «المال» والعيني على الأشموني ٤٧٦/١ وحاشية الصبان ٢٢٨/٢ ش ٤٢٦ والمهم ٢٢٢/٣ ش ٨٥٤ الشاهد فيه قوله «مذ أنا يافع» فقد دخلت مذ على جملة اسمية.

* ١٣٤- من بحر الخفيف، لم أعثر على قائله استشهد به ابن هشام في المغني ٦٣٨ ش ٨٧٧ ويصدره في الأوضح ١٩/٣ ش ٢٩٣. وهو في الأشموني ٣٢١/١ عرضاً و٤٥٧ ش ٤٠٨ وحاشية الصبان ٢/٢ ش ٦٠ عرضاً و٢٠٨/٢ ش ٤٠٨ وشرح التصريح ٤/٢. وفيه «نورث» مكان «يورث» والدرر ١٢٨/٤ ش ١٠٧٨ وفيه «الحمد» مكان «المجد» والمهم ١٨٠/٤ ش ١٠٧٨ والسيوطي ٨٤٧/٢ ش ٨٣١ وفيه «دائبا» مكان «دائما» الشاهد فيه قوله «ربه فتية» فقد دخلت رب على الضمير، فدل ظاهر ذلك على أن قولنا «أن رب لا تجر إلا النكرات» غير صحيح، لأن الضمير معرفة. ويرى المؤلف أن الضمير هنا نكرة لأنه عائد إلى نكرة وهو قوله «فتية» والضمير إذا عاد على نكرة فهو نكرة.

* ١٣٥- الأبيات من بحر الطويل، لعمر الجني، وقيل لرجل من أزد السراة. استشهد ابن هاشم به بلا نسبة في المغني ١٨١ ش ٢٢٤ وفيه «معاً» مكان «مضت» البيت الأول لرجل من أزد السراة في الكتاب ٢/٢٦٦

وذي شامة سوداء في حُرّ وجهه
ويكمل في خمس وتسع شبابه
يريد آدم وعيسى والقمر

وفي رُبّ ثمانى عشرة لغة يبتثها في شرح المنفرجة الكبير.
ويجوز حذفها معه، أي مع بقاء^(١) مجرورها المنكر بخلاف الضمير، فيجب بعد
حذفها بقاء عملها. وذلك بعد الواو كثيراً كقوله:

١٣٦ ومهمه معبرة أرجاؤه

كأن لون أرضه سماؤه

والأصول ٣٦٤/١ والخزانة ٣٨١/٢ - ٣٨٢ ش ١٤٦ وشرح المفصل ١٢٦/٩ وفيه «مخلدة» مكان «مجللة»
وغير منسوب في: الأصول ١٥٨/٣ والكمال / للمبرد ١٧٧/٣ والتكملة وفيه «عجبت لمولود ... والموشح
١٣٠ وشرح أبيات سيويه ٣٣٢ ش ٣٧٠ والمفصل ٣٥٣ والمقرب ٢١٨ وشرح الأشموني ٤٧٨/١ ش ٤٢٩
وحاشية الصبان ٢٣٠/٢ والدرر ١١٩/٤ ش ١٠٧٠ والجنى ٤٤٠ - ٤٤١. وعجزه بلا نسبة في: الخصائص
٣٣/٢ وما لا يجوز للشاعر عن ١٩٠ والبيتان الأول والثاني بلا نسبة في الجمع ١٧٦/٤ ش ١٠٧٠ والرصف
٢٦٦ ش ٢٣٤ والفصول المفيدة ٢٥٢ والأبيات الثلاثة لرجل من أزد السراة في شرح التصريح ١٨/٢ ولرجل من
أزد السراة أو لعمر الجني في السيوطي ٣٩٨/١ وفيه «لا تتجلي» مكان «لا تقضي» والدرر ١٧٤/١ ش ١٢٨
الشاهد فيه قوله «رب مولود» فقد أفادت الكثير وهذا هو الأصل

(١) كلمة «بقاء» حذفت من ق

* ١٣٦ - من الرجز، لرؤية بن العجاج التميمي البصري في وصف الصحراء والسراب استشهد به ابن هشام
بلا نسبة في المغنى ٩١٢ ش ١١٨٤ والأوضح ٣٤٢/٤ ش ٥٥٣ وهو في: ديوان رؤية ٣ وروايته: وبلد عامية
أعماؤه واللسان (عمي) ٩٨/١٥ ومعاهد التنصيص ١٧٨/١ ش ٣١ وأمالى الشجري ٣٦٦/١ وشرح
التصريح ٣٣٩/٢ والسيوطي ٩٧١/٢ ش ٨٧٠ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢٧٠ وغير منسوب في سر
الصناعة ٦٣٦/٢

الشاهد فيه قوله «ومهمه» حيث حذف حرف الجر «رب» وأبقى عمله بعد الواو.

وقوله:

١٣٧٠ ولبيل كموج البحر أرخى
وبعد «الفاء»، و«بل» قليلاً، لكن بعد «بل» أقل، كقوله:
١٣٨ فمثلك حُبلى قد طرقتُ ومُرضع
فألهيئها عن ذي تائم مُحول

وقوله:

١٣٩ بل بلد ملء الفجاج قتمه
لا يُشترى كتائمه وجهرمه

* ١٣٧- من بحر الطويل، لامرئ القيس بن حجر الكندي من قصيدة مطلعها «وهي معلقته المشهورة»:
قنا نيك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
استشهد ابن هشام بصدده بلا نسبة في الأوضح ٣/ ٧٥ ش ٣١٤ والمغني ٤٧٣ ش ٦٧٢ وهو منسوب في ديوان
امرئ القيس ١٤٣ وشرح الزوزني على المعلقات ٦ وجمهرة الأشعار ١/ ٢٦١ وختار الشعر ١/ ٢٩ والموشح
٣٩ ومجالس العلماء ٢٠٨ والفصول المفيدة ٢٤٥. وغير منسوب في: المرجل ٢٧٥ وابن الناظم ٣٧٧. وغير
منسوب في الأشعموني ١/ ٤٨٣ ش ٤٣٨ ويقول: وهم العيني فنسبه لجميل بن معمر.
الشاهد فيه قوله «وليل حيث حذف «رب» وبقي عملها، وذلك بعد الواو.

* ١٣٨- من بحر الطويل، لامرئ القيس بن حجر. من قصيدة الشاهد السابق. استشهد ابن هشام بصدده بلا
نسبة في الأوضح ٣/ ٧٣ ش ٣١٣ والمغني ٢١٣ ش ٢٩٠. وهو منسوب في ديوانه ١٤٧ وشرح الزوزني ١٢
وختار الشعر ١/ ٢٥ والموشح ٤٥ وفيه «ومثلك» مكان «فمثلك» وجمهرة الأشعار ١/ ٢٥١ وفيه «بكر» مكان
«حبل» و«مرضعا» مكان «مرضع» والأزهية ٢٤٤ والكتاب ٢/ ١٦٣ وروايته:
ومثلك بكرأ قد طرقت وثييا فألهيئها عـن البيت
واللسان «غيل» ١١/ ٥١١ والسيوطي ١/ ٤٦٣ ش ٢٥٥ والصناعتين ٣٦٥ ودقائق التصريف ٨٢-٨٣ و٢٨٤ والمذكر
والمؤنت / لابن الأنباري ٢/ ١٠٧ والرصف ٤٥٠ وروايته:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعا فألهيئها عـن ذي تمام مُغـيـل
والتهذيب الوسيط ٢٦٣-٢٦٤ وجمهرة الأشعار ١/ ٢٥١ وغير منسوب في: ابن عقيل ٢/ ٣٦ ش ٢١٨ ومعاني
الحروف / للرماني ٤٦ وابن الناظم ٣٧٦ وفيه «معيل» والزاهر ١/ ٢٣٢ والأضداد لأبن الأنباري ١٨٦.
وصدده بلا نسبة في شرح الأشعموني ١/ ٤٨٢ ش ٤٣٦ والجمع ٤/ ٢٢٢ ش ١١٣٩.
الشاهد فيه قوله «فمثلك» حيث حذف حرف الجر «رب» وأبقى علمه بعد الفاء.
* ١٣٩- من الرجز، لرؤبة بن العجاج. استشهد ابن هشام بالأول بلا نسبة في المغني ١٥٢ ش ١٧٧. وهو في
ديوان رؤبة ١٥٠ وروايته:

بل بلد ملء الفجاج قتمه

لا يشترى كتائمه وجهرمه

يحباب ضحضاح السراب أكمه

وقد تحذف بدون عاطف كقوله:

١٤٠ رسم دار وقفتُ في طَلَلِه كدبت أفضي الحياة من جللِه
ويجوز حذف اللام قبل «كي» المصدرية، ولهذا يجوز في نحو جئتكَ كي تكرمني، أن
تكون تعليلية، وأن مضمرة بعدها. وأن تكون «كي» مصدرية واللام مقدرة قبلها.

ويجوز حذف خافض «أن» المشددة مطلقاً و«أن» المخففة نحو: عجبت أنك فاضل،
ونحو عجبت أن قام زيد؟ أي من أن قام. وشرطه أمن اللبس، وإلا فيمتنع الحذف،
نحو رغبتُ في أن تفعل، لأنه يوهم أن المعنى: رغبتُ عن أن تفعل، ولا يشكّل عليه

واللسان (ندل) ٦٥٤/١١ و(جهر) ١١١/١٢ والدرر ١٩٤/٤ ش ١١٤٠ والتكملة ٣٦٣ ش ١١٠ وشرح
المفصل ٨/ ١٠٥ وابن الناظم ٣٧٦ والمخصص ١٠٢/١٦ والمقتصد ٨٣٦/٢ ش ٢٢١. وبلا نسبة في ابن
عقيل ٣٧/٢ ش ٢١٩ والفصول المفيدة ٢٤٨ وشرح الأشموني ٤٨١/١ ش ٤٣٥ والإنصاف ٥٢٩/٢
والجنى ٢٣٧ وشرح الأبيات المشككة ٦٢. الفجاج: جمع فج وهو الطريق الواسع. قتمه: أصله قتامه خفف
بحذف الألف والقتام الغبار. والجهرم: قيل أصله جهرمية بياء مشددة نسبة إلى جهرم وهي بلد بفارس ويقصد
هنا البساط. يصف الشاعر نفسه بالقدرة على تحمل مشاق السفر من خلال الإشارة إلى قوة ناقته على قطع
الطرق الوعرة.

الشاهد فيه قوله «بل بلد» حيث حذف حرف الجر «رب» وأبقى عمله بعد «بل». وهذا قليل.
* ١٤٠- من بحر الخفيف لجميل بثينة (جميل بن عبد الله بن معمر). وبيروى «أجله» مكان «جلله» و«الغداة»
«مكان» الحساء. استشهد به ابن هشام منسوباً في المغني ١٦٤ ش ١٩٢، وبصدره بلا نسبة في الأوضح
٧٧/٣ ش ٣١٦. وهو في شرح التصريح ٢٣/٢ والسيوطي ٣٦٥ ش ١٧٢ وديوانه ٦٩ والدرر ٤٨/٤ ش
٩٨٧ والخزانة ٢٠/١٠ والأضداد للأصمعي (ضمن ثلاثة كتب) ١٠ والأضداد لابن السكيت ١٦٨،
والأضداد للسجستاني ٨٤ وهما ضمن ثلاثة كتب... وشرح شواهد ابن عقيل / للجرجاني ١٥٥ وأماله
القالبي ٢٤٦/١. وغير منسوب في الإنصاف ٣٧٨ ش ٢٣٧ وشرح المفصل ٢٨/٣ و٧٩/٣. والدرر ٤/١٩٩
ش ١١٤٣ ومعاني الحروف / الرمانى ٤٧ وابن الناظم ٣٧٧ وشرح الأشموني ٤٨٣/١ ش ٤٣٩ وابن عقيل
٣٨/٢ ش ٢٢٠ وحاشية الصبان ٢٣٢/٢ ش ٤٣٩ وسر الصناعة ١٣٣/١ والتمام ٧٩ و١٤٩ وشرح
الكافية / لابن جماعة ٤٥٦. وصدره بلا نسبة في: فاتحة الإعراب ١٧٦ والرصف ٢٣٣ ش ١٩٥ و٤٥٠ ش
٥٢٨ والمجم ٨١/٤ ش ٩٨٧.

الشاهد فيه: «رسم دار» حيث حذف «رب» وأبقى عملها.

قوله تعالى {وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ} ^(١) لأن المنع من الحذف محلّه إذا لم يقصد الإيهام، وإلا فلا منع؛ لأنّه من مقاصد العقلاء. وهنا قصد لينزجر به من يرغب في نكاحهن لجمالهن وماهن. ومن يرغب عنه لدماמתهن وفقرهن.

وحذف كل من اللام قبل كي، ومن خافض أنّ وأن جائز مطلقاً عن التقييد بما شرط في حذف خافض غيرهما. وعبارته تقتضي أنه لا يشترط أمن اللبس، وقد عرفت ما فيه. وترك المصنف هنا من حروف الجر خلا، وعداء، وحاشا، لأنه قدمها في الاستثناء، ولعل ومتى لشذوذ الجر بهما. وسكت عن بقاء العمل وعدمه بعد حذف اللام. وخافض أنّ وأن، للخلاف في أن محل المخفوض نصب أو خفض أو محتمل لهما. وقد جزم في التسهيل بالأول.

الثاني من المجرورات: المجرور بالإضافة

وهي «لغة» الإسناد، و«اصطلاحاً» إسناد اسم إلى غيره، بتنزيله من الأول منزلة التنوين مما قبله كغلام زيد، وضارب بكر.

ويجرد المضاف وجوباً من تنوين ظاهر: كغلام زيد، أو مقدر: كدراهم بكر، ومن نون تشبهه من جهة كونها تلي الإعراب، وهي نون التثنية وجمع المذكر وشبههما كغلامي زيد، واثنى عشر، وكالمقيمي الصلاة وعُشري زيد مطلقاً عن التقييد بما يأتي. وإنما وجب تجريدُه من ذلك لأنه يدل على كمال الاسم، والإضافة تدل على نقصانه، والشيء الواحد لا يكون كاملاً ناقصاً في حالة واحدة.

وخرج «بتشبهه» نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين فلا تحذف للإضافة.

(١) النساء ١٢٧/٤ وترغبون أن تنكحوهن والمستضعفين من الولدان.

وبحord المضاف أيضاً من التعريف، فلا يقال الغلامُ زيدٌ، ولا زيداكم بل يجب حذف «أل» من الغلام. ويُقدَّرُ الشبوحُ والتكثيرُ في زيدٍ، إذ الغرضُ الأصليُّ من الإضافة إلى المعرّف التعريف، وهو حاصل للمعرفة بغير إضافة، إلا فيما مرَّ في المحلى بآل من المواضع التي يجوز دخول «أل» فيها على المضاف، وهي أن يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولها، وهو بآل أو مضاف إلى ما فيه آل، أو إلى ضمير ما فيه آل، أو يكون المضاف المذكور مثنى، أو مجموعاً جمع مذكر سالماً.

والعاملُ في المضاف إليه المضاف لاتصال الضمير به. والضمير لا يتصل إلا بعامله، وقيل: العامل الحرف المقدر، وقيل: معنى، وهو الإضافة. ورد الثاني بأن إضمارَ الجارِّ ضعيف، وبأن معنى: غلامٌ زيدٌ غير معنى: غلامٌ لزيدٍ، والثالث بأن المعنى إنما يصار إليه في العمل عند تعذر اللفظ.

وإذا كان المضاف صفة والمضاف إليه معمولاً لها سُمِّيَتْ؛ أي الإضافة لفظية لأنها أفادت أمراً لفظياً، وهو التخفيف بحذف التنوين أو شبهه، أو رفع القُبْح في نحو: مرتُّ بالرجلِ الحسنِ الوجهِ، فإنَّ في جرِّه تخلصاً من قُبْح رفعه بخلوِّ الصفة من ضمير يعودُ على الموصوفِ، نحو: الحسن وجهه، ومن قبح نصبه بإجراء وصف القاصر مجرى المتعدي. ولهذا يمتنع الجر إذا كان للنصب جهة أخرى نحو الحسن وجهاً؛ فإن النكرة تنصب تمييزاً. وسميت أيضاً غير محضة لأنها في نية الانفصال، إذ أصل: ضاربُ زيدٍ فيما نحن فيه ضاربُ زيداً.

ولم تفد هذه الإضافة تعريفاً، لوصف النكرة بها كما في قوله تعالى {هذياً بالغ الكعبة} ^(١)، ولوقوعها حالاً كما في قوله تعالى (ثاني عطفه) ^(٢) ولدخول رب عليها في

(١) المائدة ٩٥/٥.

(٢) الحج ٩/٢٢ والكلام من قوله «ولووقعها..» إلى نهاية الآية ساقط من «ق».

قوله:

١٤١ ياربُّ غابِطنا لو كان يطلبُكم

ولا تخصيصاً لما مرَّ، أنَّ أصلَ: ضاربُ زيدٍ: ضاربُ زيداً، لا ضاربُ فقط،
فالتخصيص قبل الإضافة.

والمراد بالصفة فيما ذكر، اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، كضاربِ
زيدِ الآن أو غداً، ومُعْطَى الدينارِ الآن أو غداً، وحَسَنَ الوجهِ.

ولاً؛ أي: أفادت وإن لم يكن المضاف والمضاف إليه مما ذُكِرَ فمعنويّة، أي فتسمّى
الإضافة معنويّة لأنّها أفادت أمراً معنوياً من تعريف أو تخصيص كما سيأتي، ومحضة،
لأنّها خالصة من نية الانفصال. تفيدهما؛ أي التعريف تارةً كغلامِ زيدٍ، وضَرْبِ
عمروٍ، وضاربِ بكرٍ أمسٍ، وزيد أفضل القوم والتخصيص أخرى كغلام رجلٍ،
وضارب رجلٍ أمسٍ، إلا إن كان المضاف شديد الإبهام كخير و«مثل» و«خِذَن» بكسر
الخاء المعجمة وإسكان الدال المهملة بمعنى صاحب، أو كان موضعه مستحقاً للنكرة
كجاء زيدٌ وحده، وكم ناقةٌ وفصيلها لك، وربُّ رجلٍ وأخيه، ولا أباً له، فلا تتعرف،
وإنما تتخصص، وذلك لعدم قبولها التعريف لتوغلِّ الأول في الإبهام ووقوع البقية
موقع النكرة لأن «وحده» حال بمعنى منفرداً، وفصيلها منصوب تمييزاً لـ «كم»
الاستفهامية بمعنى: وفصيلاً لها، وأخيه مجرور برب بمعنى وأخ له، وأباً له، لأمه زائدة

* ١٤١ - صدر بيت من البسيط لجرير بن عطية الخطفي، وعجزه.

لاقى مباعداً منكم وحرماناً.

استشهد ابن هشام بالصدر بلا نسبة في المغني ٦٦٤ ش ٨٩٦. وهو منسوب: ديوان جرير ٧٠٢ والكتاب
٤٢٧/١ وفيه «يعرفكم» مكان «يطلبكم» والدرر ٩/٥ ش ١٢١٦ والسيوطي ٧١٢/٢ عرضاً و٨٨٠ ش ٧٤٣
واللسان (عرض) ١٧٤/٧ والمقتضب للمبرد ١٥٠/٤ و٢٢٧/٣ وشرح التصريح ٢٨/٢ وجل الزجاجي/
ت علي الحمد ٩١ و١٨١. والجمع ٢٧١/٤ ش ١٢١٦ وابن الناظم ٣٨٤.
الشاهد فيه قوله «غابطنا» فإن الإضافة فيه غير محضة، ولذلك دخلت عليه «رب».

فاصلة بين المتضايين بدليل قوله:

١٤٢ - أيا الموت الذي لا بدّ آتي ملاقٍ لا أباك تخوِّفني

وهذا واقع موقع نكرة لأن «لا» لا تعمل في معرفة.

وتقدر الإضافة بمعنى «في» نحو {بل مكر الليل} ^(١) وعثمان شهيد الدار مما الثاني فيه ظرف للأول. وبمعنى «من» في نحو خاتم حديد، مما الأول فيه بعض الثاني وصالح للإخبار عنه به، كما يقال هذا الخاتم حديد ^(٢) ويجوز فيه نصب الثاني تمييزاً وقيل حالاً، فتقول هذا خاتم حديداً، ويجوز فيه إتياعه للأول فتقول هذا خاتم حديد نعتاً لتأويله بالمشتق، أي مصنوع من حديد، أو بدلاً، أو عطف بيان.

وبمعنى «اللام»، أي لام الملك أو الاختصاص في الباقي، أي في عدا ما مر نحو غلام زيد، ويد بكر، ويوم الخميس.

الثالث من المجرورات: المجرور للمجاورة.

وفي نسخة بالمجاورة، أي الملاصقة وهو شاذ قياساً واستعمالاً، ويكون في النعت، نحو هذا جحرٌ ضبٌّ خربٍ، بحر خرب لمجاورته لضب، وكان حقُّه الضم؛ لأنه نعتٌ لجُحْر.

* ١٤٢ - من بحر الوافر، لأبي حية النميري. وهو منسوب له في اللسان (أبي) ١٢/١٤ و(جعل) ٢١٠/١٥ والهمع ١٩٧/٢ ش ٥٥٣ والخزانة ١٠٥/٤ ومجاز القرآن ٣٥٢/١ ومعاني القرآن/ للفراء ٢٣٥/١. وهو للأعشى في آمالي الشجري ٣٦٢/١ وليس في ديوانه. وغير منسوب في المقتصد ٨١١/٢ ش ٢١٢ والكامل للمبرد ١٤٢/٢ و٢١٨/٣ والمقرب ٢١١ ولامات الزجاجي ١٠٣ والمقتضب للمبرد ٣٧٥/٤ والخصائص ٣٤٥/١ وشرح التصريح ٢٦/٢ وشرح المفصل ١٠٥/٢ والهمع ١٩٧/٢ ش ٥٥٣ وما يجوز للشاعر ٣١٩ والإفصاح ٢٣٠ ولامات الهروي ٧٢ والأصول ٣٩٠/١، والدرر ٢١٩/٢ ش ٥٥٣.

الشاهد فيه قوله «لا أباك» حيث استعمل «أبا» اسماً للنافية للجنس وأضافها إلى ضمير المخاطبة فيكون قولهم «لا أبا لك» من باب الإضافة، واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه.

(١) سبأ ٣٤ الآية ٣٣.

(٢) من قوله «مما الأول فيه...» إلى هنا ساقط من «ق».

وفي التوكيد نحو:

١٤٣- يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم أن ليس وصل إذا انحلت عرى الدتب
بجر كلهم لمجاورته للزوجات، وكان حقه النصب، لأنه توكيد لذوي. وليس منه
{وَامْسَحُوا رُؤُوسَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ} ^(١) على الأصح في قراءة أرجلكم، لأن العاطف فاصل يمنع
المجاورة ومقابل الأصح يغتفر العاطف، وعليه جماعة من المفسرين والفقهاء يمنعون أن عطف
الجوار شاذ استعمالاً. وعلى الأول، فأرجلكم مجرور بالعطف على رؤوسكم. والمراد بمسح
الأرجل غسلها، والمسح يطلق على الغسل لغة، وإنما عبر به في غسلها، لأنه محل السرف فأريد
الاقتصاد فيه، أو المراد به مسح الخف لأنه بدل غسل الوجه.

* ١٤٣- من بحر البسيط، لأبي الغريب الأعرابي، استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ٨٩٥ ش ١١٦٠
وهو في الخزانة ٩٠/٥-٩٣ والدرر ٦٠/٥ ش ١٢٨٠.
٩٦٢/٢ ش ٨٥٥ واللسان (زوج) ٢/٢٩٢ ومعاني القرآن/ للفراء ٢/٧٥ والسيوطي ٢/٩٦٢، وصدده بلا
نسبة في الهمع ٤/٣٠٤ ش ١٢٨٠،

الشاهد فيه قوله «كلهم» حيث وردت بالجر، مع أنها توكيد لـ «ذوي» المنصوب فكان حقه أن ينصب، ولكنه لما
وقع مجاوراً للزوجات المجرورة بالإضافة جُرَّ لمناسبة الجوار ويسمى ذلك «الجر بمجاورة المجرور» أو الجر
للمجاورة، وهو شاذ لا يقاس عليه.

(١) المائدة ٦/٥ انظر في القراءة: الإنحاف ١٩٨ والبحر ٤/١٩٢ والكشاف ١/٥٩٧.

باب في المجزومات

المجزومات: هي الأفعال المضارعة الداخل عليها جازم من الجوازم الخمسة عشر الآتية وهي ضربان:

أحدهما: جازم لفعل واحد وهو أربعة:

«لم» نحو {لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ} ^(١) و«لما» أختها وهي مركبة من «لم» و«ما» نحو {لَمَّا يَفْضُرْ مَا أَمَرَهُ} ^(٢) ولم، ولما يشتركان في الحرفية والنفي والاختصاص بالمضارع وجزومه وقلبه ماضيا. ويفترقان في أن النفي بـ «لم» لم يلزم اتصاله بالحال، بل قد يكون متصلاً بها نحو {وَلَمْ أَكْ بَدْعَايَكَ رَبُّ شَقِيئًا} ^(٣) وقد يكون منقطعاً عنه نحو {هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً} ^(٤)، أي ثم كان بعد ذلك. وقد يكون مستمراً نحو {لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ} ^(٥). بخلاف «لما» فإنه يجب اتصال نفيها بالحال. وفي أن الفعل بعد «لما» يجوز حذفه اختياريًا.

ولا يحذف بعد «لم» إلا لضرورة كقوله:

١٤٤ - احفظ وديعتك التي استودعتهها يومَ الأعراب إن وصلت وإن لم
وفي أن «لما» لا تصحب شيئاً من أدوات الشرط بخلاف نحو «إن لم» و«لو لم». وفي
أن «لم» قد يرفع الفعل بعدها، في لغة بخلاف «لما».

(١) الإخلاص ٣/١١٢.

(٢) عبس ٢٣/٨٠.

(٣) مريم ٤/١٩.

(٤) الإنسان ١/٧٦.

(٥) الإخلاص ١١٢/ من الآيتين ٣ و٤.

و«لام الأمر» نحو {لَيَنْفِقَنَّ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ} ^(١)، ومنه الدعاء نحو {لَيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ} ^(٢)، بخلاف لام التعليل ولام الجحود ^(٣).

و«لا» في النهي نحو لا تحزن، ومنه الدعاء نحو لا تؤاخذنا، بخلاف «لا» ^(٤) النافية ^(٥).

وثانيهما: جازم لفعلين، وهو أدوات الشرط، وهي:

«إن» و«إذ ما» وهما موضوعتان لمجرد التعليق، أي للدلالة على تجرُّد تعليق الجواب على الشرط نحو {وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ} ^(٦)، ونحو: إن تقم أقم. وهما حرفان. أمّا «إن» فبالانفاق، وأمّا «إذ ما» فعلى الأصح، لأن «إذ» قد سلبت دلالتها على معناها الأصلي، واستعملت مع «ما» المزیدة بمعنى «إن» فكان مجموعهما حرفاً.

وأفهم كلامه أنّ ^(٧) ما يأتي من الأدوات ليس حرفاً، وهو كذلك، بل هو اسم حتى «مهما» بدليل قوله تعالى {مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ} ^(٨) حيث عاد الضمير عليها ^(٩)، ولا يعود إلا على اسم.

و«مَنْ» وهي موضوعة للعاقل، أي للدلالة عليه، ثم ضُمِّنَ معنى الشرط نحو:

(١) الطلاق ٦٥ / ٧.

(٢) الزخرف ٤٣ / ٧٧.

(٣) عبارة «بخلاف لام التعليل ولام الجحود» سقطت من ق.

(٤) «لا» سقطت من ط.

(٥) عبارة «بخلاف لا النافية» سقطت من «ق».

(٦) الأنفال ٨ / ١٩.

(٧) في ط «إنما».

(٨) الإعراف ٧ / ١٣٢.

(٩) كلمة «عليها» سقطت من ط ق.

{مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ} (١).

و«ما ومهما» وهما موضوعتان لغيره، أي للدلالة على غير العاقل ثم ضُمَّتَا معنى الشرط نحو {وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ} (٢) و{مَهْمَا تَأْتِيَا بِهِ} (٣) الآية.

و«متى وأيان» وهما موضوعتان للزمان، أي للدلالة عليه ثم ضُمَّتَا معنى الشرط نحو: متى تقم أقم، ونحو:

١٤٥ آيَانِ تُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا وَإِذَا لَمْ تَدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا
و«أين وأنى وحيثما»: وهي موضوعة للمكان، أي للدلالة عليه ثم ضُمَّتَا معنى الشرط نحو {أَيُّمَا تَكُونُوا يُذَرِّكُمْ الْمَوْتُ} (٤) ونحو قوله:

١٤٦ - خَلِيلِي أُنَى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخَا غَيْرَ مَا يَرْضِيكُمَا لَا يَحَاوُلُ
وقوله:

(١) النساء ١٢٣/٤.

(٢) البقرة ١٩٧/٢.

(٣) الأعراف ١٣٢/٧.

* ١٤٥ - من البسيط، لم أعر على قائله، وهو في ابن عقيل ٣٦٦/٢ ش ٣٣٥ وشرح الأشموني ٣١٩/٢ ش ٨٤٠ وحاشية الصبان ١٠/٤ ش ٨٤٠ وشرح الكافية / لابن جماعة ٢٩٣ ش ١٣٣ وابن الناظم ٦٩٤ ومبسوط الأحكام ١٦٠٥/٤ والمقاصد النحوية ٤٢٣/٤

الشاهد فيه قوله «إيان تُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ» فقد جزم فعل الشرط وجوابه بـ «أيان».

(٤) النساء ٧٨/٤.

* ١٤٦ - من الطويل، لم أعر على قائله، وهو في ابن عقيل ٣٦٩/٢ ش ٣٣٦ وحاشية الصبان ١١/٤ ش ٨٤٤ وشرح الأشموني ٣٢١/٢ ش ٨٤٤.

الشاهد فيه قوله «أنى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا» حيث جزم الفعلان بـ «أنى».

١٤٧ حيثما تستقيم يقدّر لك الله — نجاحاً في غابر الأزمان.

و «أيّ» بحسب ما تضاف إليه، فهي مترددة بين المعاني الأربعة الأخيرة، فتكون للعاقل في نحو أيّهم يقيم أقم معه، ولغيره في نحو: أيّ الدوابّ تركب أركب، وللزمان في نحو: أيّ يوم تصم أصم. وللمكان في نحو: أيّ مكان تجلس أجلس.

فعلم أن أدوات الشرط بالنظر لموضوعها ستة أقسام. والفعلان الجزومان بها يسمى أولهما شرطاً لأنه علامة على وجود الجزاء، والعلامة تسمى شرطاً، ولا يكون ماضي المعنى بل مستقبلي وإن كان ماضي اللفظ لنكتة، لأنه مفروض حصوله في الاستقبال، فيمنع مضيه، فلا تقول: إن قام زيد. وأما قوله تعالى {إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ} ^(١) فالمعنى إن تبين أنّي كنت قلته. ولا يكون إنشاء، كقُم وليقم، ولا فعلاً جامداً، كعسى وليس، ولا مقروناً بتنفيس كالسين وسوف، ولا قد، ولا ناف، غير لا، ولم، فلا تقول: إن قم، ولا إن عسى، ولا إن سيقم، ولا إن قد قام، ولا إن ما قام، ولا إن لما يقيم... بخلاف لا، ولم نحو: {إِنْ لَا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ} ^(٢) و{إِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ} ^(٣) ويسمى ثانيهما جواباً وجزاء تشبيهاً له بجواب السؤال وجزاء الأعمال لأنه يقع بعد وقوع الشرط كما يقع الجواب بعد السؤال، والجزاء بعد الفعل المجازي عليه. وقد يكون الجواب واحداً من هذه الأمور الممتنع كونها شرطاً فيقترن وجوباً بالفاء.

* ١٤٧ - من الخفيف، لم أعثر على قائله، استشهد به ابن هشام في شرح القطر ٨٩ ش ٢٨ والمغني ١٧٨ ش ٢١٨ وهو في ابن عقيل ٣٦٨/٢ ش ٣٣٨ وشرح الاشموني ٣٢٠/١ ش ٨٤٣ وحاشية الصبان ١١/٤ ش ٨٤٣ والسيوطي ٣٩١/١ ش ١٩٢ والكامل للمبرد ٢٩٠/١ وابن الناظم ٦٩٥ وحاشية العلمي ٣٩/٢. الشاهد فيه قوله «حيثما تستقيم يقدر» فقد جُزم الفعلان بالأداة «حيثما».

(١) المائدة ١١٦/٥.

(٢) الأنفال ٧٣/٨.

(٣) المائدة ٦٧/٥.

مثال ماضي المعنى نحو: {إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قَبْلٍ فَصَدَقَتْ} ^(١) كذا قال. والوجه امتناع كونه ماضي المعنى كالشرط؛ لأنَّ حصوله مُعلَّقٌ على حصول مضمون الشرط في المستقبل، ويمتنع تعليق الحاصل على حصول ما يحصل في المستقبل. فالآية مؤولة على معنى إن ثبت ذلك فقد ثبت صدقها.

ومثال ما إذا وقع إنشاء نحو: {فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخِفُّ} ^(٢) في قراءة من جزم وجعل «لا» ناهية، ونحو {إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَأَتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ} ^(٣).

ومثال ما إذا وقع فعلاً جامداً نحو: {إِنْ تَرَنِى أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّى أَنْ يُؤْتِيَنِى خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ} ^(٤).

ومثال المقرون بتنفيس نحو: {وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ} ^(٥).

ومثال المقرون «يقذف» نحو: {إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ} ^(٦).

ومثال المقرون بنافٍ غير «لا»، و«لم» نحو: {وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يَكْفُرُوهُ} ^(٧) ونحو: {فَلِإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ} ^(٨).

وقد تحذف الفاء للضرورة نحو:

(١) يوسف ٢٦/١٢.

(٢) الجن ٧٢ / ١٣ أنظر البحر ٣٥٠ / ٨ والجامع ١٧ / ١٩ والكشاف ١٦٩ / ٤.

(٣) آل عمران ٣ / ٣١.

(٤) الكهف ١٨ / ٣٩، ٤٠.

(٥) التوبة ٩ / ٢٨.

(٦) يوسف ١٢ / ٧٧.

(٧) آل عمران ٣ / ١١٥.

(٨) يونس ١٠ / ٧٢.

١٤٨ وَمَنْ لَمْ يَزَلْ يَنْقَاذُ لِلْغَيِّ وَالْهُوَى سِيلْفِي عَلَى طَوْلِ السَّلَامَةِ نَادِماً
أو يكون جملة اسمية فيقترن وجوباً بها، أي «بالفاء» أو «بإذا» الفجائية. مثال
الأول نحو: {وإن يَمْسَسْكَ بَخِيرٌ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} ^(١) ومثال الثاني نحو: {وإن
تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ} ^(٢) وإنما قامت مقام الفاء؛ لأنه لا يُبتدأ
بها، وتدل على التعقيب مثلها ^(٣).

وقد يحذفان للضرورة كقوله:

١٤٩ مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

* ١٤٨- من بحر الطويل، لم أعر على قائله. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في الأوضح ٢١١/٤ ش ٥١٤
وفيه «لا يزال» مكان «لم يزل» و«الصبأ» مكان «الهوى». وهو في شرح الأشموني ٣٢٩/٢ ش ٨٥١ وحاشية
الصبان ٢١/٤ ش ٨٥١ وشرح التصريح ٢/٢٥٠ وابن الناظم ٧٠٢.
الشاهد فيه قوله «سيلفي» حيث حذف الفاء من جواب الشرط للضرورة.

(١) الأنعام ١٧/٦.

(٢) الروم ٣٠/٣٦.

(٣) في ط م «ومثلها».

* ١٤٩- من بحر البسيط، ينسب لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، وقيل لحسان، وليس في ديوانه، وقيل أيضاً
لأبي زيد الطائي أو لكعب بن مالك. استشهد ابن هشام بصدرة منسوباً لعبد الرحمن بن حسان في المغني ٨٠
ش ٨٥ وبلا نسبة في الأوضح ٢١٠/٤ ش ٥١٣ واعتراض الشرط على الشرط ٤٨ وكرر ٥٠ ورواه: من
يعمل..... البيت. وهو منسوب لعبد الرحمن في المقتضب للمبرد ٧٢/٢ وأمالى الشجري ٢٩٠/١ وشرح
التصريح ٢/٢٥٠ والخزانة ٢/٣٦٥ وفيه «فالرحمن» مكان «الله» الأولى واللسان (بجل) ٤٧/١١. وحسان في
الكتاب ٦٥/٣ والدرر ٨١/٥-٨٢ ش ١٣٠٢. ولكعب بن مالك الأنصاري في ديوانه ٢٨٨ وابن السيرافي
١١٤/٢. ولعبد الرحمن بن حسان أو كعب بن مالك في السيوطي ١٧٨/١ ش ٧٧. وبلا نسبة في شرح آيات
سيويه/ ابن النحاس ٢٨٦ والعمدة ٢/١٠٢٤ وما يجوز للشاعر ٢٤٩. ومجالس العلماء ٢٦١ والخصائص
٢/٢٨١ وشرح المفصل ٣/٩ وسر الصناعة ١/٢٦٤ ومعاني القرآن/ للفراء ٤٧٦/١ والنكت الحسان ٣٠٨
والمقتصد ٢/١١٠٢ ش ٢٨٨ والمحلى ١٧٦-١٧٧ وفيه «والشيء بالشيء» مكان «والشر بالشر» والتهذيب الوسيط
٣٠١ و٤٢٩ والمساعد ٣/١٤٧ وابن الناظم ٧٠١.

ويعتبر في الجملة المقترنة بإذا كما أشار إليه بالمثل، أن لا تكون إنشائية نحو إن عصي زيد فويل له، وأن لا يدخل عليها أداة نفي، نحو إن قام زيد فما عمرو قائم، وأن لا يدخل عليها «إن» نحو إن قام زيد فإن عمراً قائم، فهذه المواضع يتعين فيها الفاء ولا يجوز فيها إذا.

ويجوز حذف ما علم من شرط وقع بعد إلا نحو: افعل كذا وإلا عاقبتك، أي وإلا تفعل، ونحو قوله:

١٥٠- فطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ وَإِلَّا يَغْلُ مَفْرَقُكَ الْحُسَامُ

وأكثر ما يكون ذلك مع اقتران الأداة بلا النافية كما ذكر، وشذَّ عَدَمُ اقترانها بها، إلا في نحو: إن خيراً فخير كما مرَّ. على أن ذلك لم تحذف فيه جملة الشرط، بل بعضها. أو من جواب شرط ماضٍ نحو: {فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تُبَتِّغِيَ نَفَقاً فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلْماً فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ} ^(١) أي فافعل، ونحو: أنت ظالم إن فعلت؛ أي فأنت ظالم خلافاً للكوفيين، في أن المذكور هو الجواب.

الشاهد فيه قوله «الله يشكرها» حيث حذف الفاء من جواب الشرط للضرورة. التقدير فאלله يشكرها.

* ١٥٠- من بحر الوافر، للأحوص، واسمه محمد بن عبد الله الأنصاري يخاطب مطراً، وهو زوج أخت امرأته. وقد قدم الأحوص وزوجته إلى زيارته، فتركه مطر وخرج يرعى إبله، فازدراه الأحوص وقال القصيدة وهو في ديوانه ٢٣٦. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ٨٤٨ ش ١١٠٥ وبعجزه بلا نسبة في الأوضح ٢١٥/٤ ش ٥١٦ ينسب للأحوص في شرح التصريح ٥٥٢/٢ وطبقات الشعراء ١٤٠ وفيه «بأهل» مكان «بكف» و«شق» مكان «يعل» والحماسة البصرية ٢/٢٦٣ وحاشية الصبان ٢٥/٤ ش ٨٥٥ وأمالى الشجري ٣٤١/١ وشرح الآيات المشككة ٧٤. وغير منسوب في المقرب ٣٠٣ والرصف ١٨٨ ش ١٢٦ وابن عقيل ٣٨٠/٢ ش ٣٤٥ والممع ٣٣٦/٤ ش ١٣٠٧ والإنصاف ٧٢/١ ش ٣٣ وفيه «بقد» مكان «بكف» وشرح الكافية / لابن الحاجب ١٨٧ ش ٧١ وابن الناظم ٧٠٥.

الشاهد فيه قوله «ولا يعل» حيث حذف فعل الشرط، لأن أداة الشرط «إن» مدغمة في لا النافية، وهذا جائز. (١) الأنعام ٣٥/٦.

أما ما لم يعلم من شرط أو جواب أو عِلْمَ الجواب، ولم يكن الشرط ماضياً، فلا يجوز حذفه نحو: إن قمت أو إن تقم حيث لا دليل، ونحو: أنت ظالم إن تفعل، أو من جملة شرط وأداته مع جزم جوابه، إن تقدمها طلب بلفظ الشرط ومعناه أو بمعناه فقط نحو: زرني أزرك، أي زرني فإن ترزني أزرك، ونحو: {قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ} ^(١) أي تعالوا فإن تأتوا أتل، ولا تقدر فإن تعالوا أتل لأن تعال ^(٢) فعل جامد لا مضارع له ولا ماض.

ولا فرق في الطلب بين الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض نحو زرني أزرك، ولا تدن من الأسد تسلم، ورب اغفر لي أدخل الجنة، وهل تكرمني أكرمك، وليت لي مالا أنفق، وإلا تنزل عندنا تُصب خيراً، ولولا تأتينا تحدثنا. والتقدير إن ترزني أزرك، وإن لا تدن من الأسد تسلم، وإن تغفر لي أدخل الجنة، وإن تكرمني أكرمك. وهكذا فالمذكور منها بعد الطلب مجزوم في جواب شرط محذوف دل عليه الطلب، ويشترط مع تقدم الطلب إسقاط الفاء، ولو كان الطلب باسمية أو باسم فعل، أو بما لفظه الخبر، كما يكون بالفعليّة.

مثاله بالفعليّة نحو {تَعَالَوْا أَتْلُ} ^(٣) وتقدم بيانه مع زيادة أمثلة. ومثاله بالاسميّة نحو أين يبتك أزرك، ومثاله بما لفظه الخبر نحو حسبك حديث ينم الناس. ومثاله باسم الفعل نحو قوله:

١٥١ وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي أو تستريحي

(١) الأنعام ١٥١/٦.

(٢) في ق تعالى.

(٣) الأنعام ١٥١/٦.

* ١٥١ - من الوافر لعمر بن زيد مناة، المعروف بابن الإطنابة الأنصاري، والإطنابة اسم أمه. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في شرح القطر ٢٥٩ ش ١١٧ والمغني ٢٦٨ ش ٣٦٥ وبالعجز في الأوضح ١٨٩/٤ ش ٥٠٤. وهو منسوب في شرح التصريح ٢٤٣/٢ والكشاف ٤٦١/١ وأساس البلاغة (جشا) ٦٠ ورواية الصدر فيهما: أقول لها: إذا جشأت وجاشت. والحامسة البصرية ٤/١ والزهرة ٦٨١/٢، وعيون الأخبار ٢٠٧/١ وكور ٢٠٩/٢. وغير منسوب في المقرب ٢٩٩ وشرح المفصل ٧٤/٤ والخصائص ٣٥/٣.

وشرط ذلك، أي: حذف حملة الشرط وأداته بعد النهي، كونه الجواب محبوباً نحو: لا تكفرْ تدخل الجنة، فدخلوها محبوب، ونحو: لا تدن من الأسد تسلم، فالسلامة أمر محبوب، فلا يصح أن يقال تدخل النار، ولا تدن من الأسد يأكلك، ويعبر عن هذا أيضاً بأن شرط جزم الجواب بعد النهي أن يصح إقامة شرط منفي مقامه. وخالف الكسائي في ذلك فجوزَ الجزم في نحو: لا تدن من الأسد يأكلك بتقدير «إن تدن» بغير نفي، واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»^(١) فإنه لا يصح تقدير لا، فيه مع وروده مجزوماً، ويقول أبي طلحة له صلى الله عليه وسلم «لا تُشرف يصبك سهم»^(٢) أي إن تُشرف. وحمل الجمهور ذلك ونحوه على إبدال الفعل من الفعل، ولا دليل له في قراءة بعضهم {ولا تُمننْ تُستكثر} ^(٣) لجواز كونه وصل بنية الوقف، مع ما فيه من تحصيل تناسب الأفعال المذكورة، وهي قوله تعالى: {يا أيها المدثر قُمْ فَانذر، وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ} ^(٤) إلى آخره، ولا يحسن أن يقدر بدلاً عما هو قبله، كما زعم بعضهم، لاختلاف معنييهما، وعدم دلالة الأول على الثاني.

ويجب الاستغناء عن جواب الشرط بدليله متقدماً على الشرط لفظاً نحو: هو ظالم إن فعل كذا، أو نية نحو: إن قمت أقوم، فالجواب فيهما محذوف وجوباً، وتقديره في الأول فهو ظالم ودليله متقدم لفظاً وفي الثاني أقم، ودليله متقدم نية لأن تقديره: أقوم إن قمت؛ لكونه مضارعاً مرفوعاً مؤخراً عن الشرط.

الشاهد فيه قوله «مكانك تحمدي» فقد جزم «تحمدي» في جواب شرط مدلول عليه باسم الفعل الدال على الأمر، والتقدير مكانك إن تثبي تحمدي.

(١) صحيح مسلم/ كتاب الإيمان ١/١٥٨ (دار المعرفة بيروت) وفيض القدير ٦/٣٩٤ دار الفكر وفتح الباري ٤/٣٢٤.

(٢) جزء من حديث، أنظر الحديث في البخاري في باب مناقب الأنصار (مناقب أبي طلحة) ٢/٣١٤.

(٣) المدثر ٧٤/٦.

(٤) المدثر ٧٤/ الآيات ١، ٢، ٣.

ومن ثم، أي من هنا، وهو أنه لا يشترط في حذف الجواب مضي الشرط، أي من أجل ذلك امتنع في النشر: إن تقم أقوم دون الشعر، كقوله:

١٥٢- يا أقرعُ بنُ حابسٍ يا أقرعُ

إنك إن يصرع أخوك تُصرعُ

ويجب الاستغناء عن جواب ما تأخر من شرط وقسم في كلام اجتماعه فيه، بجواب ما تقدم من شرط على قسم مطلقاً عن التقييد بما يأتي في عكسه، نحو: إن تقم والله أقم، فيجعل الجواب للشرط لتقدمه، ويستغنى به عن جواب القسم المحذوف وجوباً. أو من قسم، نحو والله إن تقم لأقومن فيجعل الجواب للقسم، ويستغنى به عن جواب الشرط المحذوف وجوباً، إلا إن سبقه ذو خبر من: مبتدأ أو اسم كان أو نحوه، فيجوز اعتبار المقدم والمؤخر؛ لكن الأولى ترجيح الشرط المؤخر اعتباراً بجعل الجواب له. نحو: زيد والله إن تقم يقم، ولا يتعين أن يُقال: ليقومن جواباً للقسم، وإنما جعل الجواب للشرط حينئذ مع تقدم القسم، لأن حذفه يخل بمعنى الجملة التي هو منها، بخلاف القسم، فإنه مسوقٌ لجرّد التأكيد.

* ١٥٢- من الرجز، لجرير بن عبد الله البجلي، أو لعمر بن خثام البجلي في منافرة بين جرير البجلي وخالد بن أرطاة إلى الأقرع بن حابس وكان حكماً في الجاهلية. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في التخليص ٢٥١ م ٦٩ واعتراض الشرط ٤٤ ويعجزه بلا نسبة في المغني ٧١٧ ش ٩٥٤. وهو لجرير البجلي في الكتاب ٦٧/٣ والشتمري ٤٦/١ واللسان (بجل) ٤٦/١١ وحاشية الصبان ١٨/٤ ش ٨٤٨. ولعمر بن خثام في الدرر ٢٢٧/١ والخزاعة ٢٠/٨-٢٧ عرضاً وفرحة الأديب ١٠٦. وينسب لهما في السيوطي ٨٧٩-٨٩٨. وغير منسوب في المقرب ٣٠١ وابن عقيل ٣٧٤/٢ ش ٣٤٢ والمقتضب للمبرد ٧٢/٢ والكشاف ٥٤٥/١ والعمدة ١٠٢٣/٢ والإنصاف ٦٢٣/٢ ش ٤٠١. والأصول ١٩٢/٢ والرصف ١٨٧ ش ١٢٤ وشرح الأشموني ٣٢٦/٢ ش ٨٤٨ وشرح المفصل ١٥٨/٨ وشواهد التوضيح ١٧٦ ش ١٨٧ وما يجوز للشاعر ٢٥٠ والكامل للمبرد ١٣٤/١. وشرح التصريح ٢٤٩/٢ وأمالى الشجري ٨٤/١ التهذيب الوسيط ٣٠٠.

الشاهد فيه قوله «إن يصرع أخوك تُصرع» حيث رفع يصرع وهو ساد مسد جواب الشرط.

وَجَزِمُ مَا بَعْدَ «فَاءٍ» أَوْ «وَإِوَاءٍ» مِنْ فَعْلٍ تَالٍ لِلشَّرْطِ أَوْ لِلجَوَابِ عَطْفًا عَلَى الشَّرْطِ فِي الْأَوَّلِ، وَعَلَى الْجَوَابِ فِي الثَّانِي قَوِيٌّ. وَالْحَقُّ الْكُوفِيُّونَ بِالْفَاءِ وَالْوَاوِ «ثُمَّ». وَنَصَبَهُ بِإِضْمَارِ «إِنْ» ضَعِيفٌ، لِأَنَّهُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ لَمْ يَعْهَدْ^(١)، وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِهِ:

١٥٣- وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا
وَلِنَّمَا أَضْمِرَتْ «إِنْ» فِي ذَلِكَ لِأَنَّ مَضْمُونِ الْجَزَاءِ وَالشَّرْطِ لَمْ يَتَحَقَّقْ فَاشْبَهَ
الِاسْتِفْهَامَ وَهَذَا الْإِضْمَارُ وَاجِبٌ.

وَرَفَعُ تَالِي الْجَوَابِ عَلَى الْإِسْتِفْهَامِ جَائِزٌ، بِخِلَافِ تَالِي الشَّرْطِ، لِامْتِنَاعِ الْإِسْتِفْهَامِ
قَبْلَ مَجِيءِ الْجَوَابِ، وَقَدْ قُرِئَ بِالْأَوَّلِ الثَّلَاثَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَيُكْفِّرُ بَعْدَ قَوْلِهِ: {وَلِنْ
تُخَفُّوهَا وَتُؤْتُوهُمَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ} (٢).

(١) العبارة «لأنه في مثل ذلك لم يعهد» سقطت من ق.

* ١٥٣- من بحر الطويل، لم أعثر على قائله. استشهد ابن هشام بصدوره بلا نسبة في الأوضح ٢١٢/٤ ش ٥١٥. وهو
في: ابن عقيل ٣٧٩/٢ ش ٣٤٤ وشرح التصريح ٢٥١/٢ وشواهد التوضيح ١٧٦ ش ١٨٧ وفيه «يا أقرع» الأولى
بالفتح والثانية بالضم وابن النازم ٧٠٤. وصدوره في شرح الأشموني ٣٣٣/٢ ش ٨٥٤ وحاشية الصبان ٢٥/٤
ش ٨٥٤ والسيوطي ٩٠١/٢ ش ٧٧٩.

الشاهد فيه قوله «ويخضع» فقد جاء منصوباً، وقد توسط بين الشرط وجوابه، ونصب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية.

(٢) البقرة ٢٧١/٢ وتتمتها «ويكفر عنكم من سيئاتكم والله بما تعملون خبير».

باب في عمل الفعل

كلُّ الأفعال، قاصرهما ومتعديهما، وتامُّها وناقصهما ترفع، لأنها أبدأً مسندة، فلا بدُّ لها من مسند إليه، لتوقُّف الإسناد على تحقق الطرفين فترفع: إمَّا الفاعل فيما بُني له، كقام زيد، أو نائبه فيما بُني له كضرب زيد، أو المشبه به؛ أي بالفاعل (وهو مرفوع كان وأخواتها) نحو: كان زيد قائماً، وأمسى زيد عالماً كما مر.

وتنصب الأسماء كالمفعول له، ومعه، وفيه، إلا المشبَّه بالمفعول به فلا تنصبه مطلقاً عن التقييد ببعض الأفعال، وإلا لكان مفعولاً به لا مشبَّهاً به. وإنما ينصبه الوصف نحو: زيد حسنٌ وجهه، وإلا الخبر، والتمييز، والمفعول المطلق، فلا ينصبها كل الأفعال وإنما ينصب الأول منها الناقص أو مصدره أو وصفه نحو: كان زيد عالماً، ويعجبني كونه قائماً.

١٥٤ وما كلُّ مَنْ يُيدي البشاشة كائناً أخاك.....

والثاني الاسم المبهم المعنى كرتل زيتاً، أو المشتق المبهم النسبة ك طاب زيد نفساً وهو طيبٌ نفساً. والثالث المتصرف التام أو مصدره أو وصفه نحو: ضربت ضرباً، ونحو: {فَإِنْ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا} ^(١) ونحو: {وَالصَّافَاتِ صَفًا} ^(٢) بخلاف

* ١٥٤ - صدر بيت من الطويل، لم أعثر على قائله وعجزه:

..... أخاك إذا لم تُلْفِه لك منجداً

استشهد به ابن هشام بلا نسبة في التخليص ٢٤٣ م ٦٤ وبصدره في الأوضح ٢٣٩/١ ش ٨٤. وهو في شرح الأشموني ١٨٣/١ وشرح التصريح ١٨٧/١ وابن عقيل ٢٦٩/١ ش ٦٣ والهمع ٧٨/٢ ش ٣٧٤ والدرر ٥٨/٢ ش ٣٧٤ وشرح شواهد ابن عقيل / الجرجاوي ٤٥.

الشاهد فيه قوله «كائناً أخاك» فإن كائناً اسم فاعل من كان الناقصة وقد عمل عملها، فرفع الاسم «الضمير المستتر» ونصب الخبر «أخاك».

(١) الإسماء ٦٣/١٧.

(٢) الصافات ١/٣٧.

الجامد والناقص فيمتنع نحو ما أحسنه إحساناً، وكنت قائماً كوناً.

وإلى هذه النواصب التي قررتها في المستثنيات، أشار بقوله فناصبها الوصف والناقص، والمبهم المعنى أو النسبة والمتصرف التام ومصدره ووصفه. ففي كلامه لفً ونشر مرتب، وإلا المفعول به فلا ينصبه كل الأفعال فإنها بالنسبة إليه سبعة أقسام.

أحدها: ما لا يتعدى إليه أصلاً، لا بنفسه ولا بحرف جر، كالدالّ على حدوث ذات: كحدث المطر. ونبت الزرع. أو حدوث صفة حسية: ك طال الليل، وخلّق الثوب، بخلاف الدالّ على صفة معنوية، ك علم وفهم وفرح، فإنه متعدّ، فعلم متعدّ لاثنين، وفهم لواحد بنفسه، وفرح لواحد بالحرف، تقول علمت زيدا فاضلاً، وفهمت المسألة، وفرحت بزيد. قاله المصنف في شرحه وهو حسن. لكن ما قاله في فرح يخالف ما يأتي فيه قريباً في كلامه من أنه لا يتعدى أصلاً. أو حدوث عرض، وهو ما ليس بحركة جسم من وصف غير ثابت كمرض زيد، وفرح وكسل ونهم إذا شبع، وفي نسخة بدل فرح عرج، وعليه تندفع المخالفة السابقة^(١). وكالموازن للفظ انفعل ك انكسر وانصرف، أو فَعَلَ بالضم^(٢) ك ظُفِرَ وكرُم. وأما قولهم رَحِبْتُكُمْ الطاعة، وطلّع اليمَنَ، فضُمَّنا معنى وسع وبلغ، أو فعل بالفتح، أو فعل بالكسر، اللذين وصفهما على فعيل: نحو ذلّ فهو ذليل، وسَمِنَ فهو سمين، ولا يشكّل هذان بقولهم ذلّ بالضرب، وسَمِنَ بكذا، لأن المجرور مفعول له لا مفعول به.

وخرج بالتمثيل المذكور نحو بخل، فإنه يتعدى بالجار تقول بخل بكذا، وما يتعدى إلى واحد ضمنه.

القسم الثاني والثالث والرابع: لأن تعدّيها إلى واحد، إما دائماً بالجار كغضب ومرء، تقول غضبت من زيد، ومررت به أو عليه. وهذا عند الجمهور كالذي قبله،

(١) من قوله «وفي نسخة... إلى هنا» ساقط من «ق».

(٢) في ط «بضم».

يسمى في الاصطلاح لازماً وقاصراً وغير متعد، أو دائماً بنفسه كأفعال الحواس الخمس: السمع كـ «سمعتُ» كلامَ زيدٍ، والبصر كـ «رأيتُ» الهلالَ والشم كـ «شممتُ» الطيبَ، والذوق كـ «ذقتُ» الطعامَ واللمس كـ «لمستُ» الثوبَ. أو تارةً بالجار وتارةً بنفسه كـ «شكر» و«نصح» و«قصد»، تقول شكرتُه وشكرتُ له ونصحتُه ونصحتُ له وقصدته وقصدت له أو إليه.

والخامس: ما يتعدى له بنفسه تارةً، ولا يتعدى إليه أخرى كـ فغر بالفاء والغين المعجمة، وشحا بالشين المعجمة، والحاء المهملة، تقول: فغر فاه، وشحاه، أي فتحه، وفغر فوه، وشحا فوه، أي انفتح. وعلى هذا يحمل قول الجوهري: يتعديان ولا يتعديان.

والسادس ما يتعدى إلى اثنين وهو نوعان، ذكرهما بقوله: فإما أن يتعدى إليهما تارةً، ولا يتعدى إليهما أخرى كـ نقص (بالتخفيف) وزاد، تقول: نقصتُ زيداً ديناراً، ونقصَ المالُ، وزدته مالا، وزاد المال. أو يتعدى إليهما دائماً، وهو ثلاثة أنواع ذكرها بقوله: فأما ثانيهما كمفعول شكر، يصلُ إليه بنفسه تارةً، وبحرف جر أخرى، كأمر واستغفر واختار وصدق (بالتخفيف)، وزوَّجَ وكَنَى (بالتخفيف)، وسمَّى ودعا بمعناه؛ أي بمعنى سَمَّى، وكال ووزن تقول: أمرتُك الخيرَ وبالخيرِ، واستغفرتُ الله ذنباً ومن ذنب واخترتُ زيداً القومَ ومن القوم، وصدقته الحديث وفي الحديث، وزوَّجته هنداً أو بهند، على القول بأنه يتعدى بحرف الجر، على ما هو ظاهر قوله تعالى: {وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ} ^(١) وكَنَيْته أبا عبد الله وبأبي عبد الله، وسمَّيته محمداً وبمحمداً، ودعوته زيداً وبزيد، وكَلْتُ زيداً طعامه ولزيد طعامه، ووزنتُ زيداً دراهمه ولزيد دراهمه. فزيد فيهما هو المفعول الثاني لا الأول. ولهذا نص العربون على أن المحذوف في قوله تعالى: {وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ} ^(٢) هو الأول، وكان أصل التركيب كالوا الطعام للناس، ثم توسَّع فيه بحذف الجار، أو أولهما فاعل

(١) الدخان ٤٤ / ٥٤.

(٢) المطففين ٨٣ / ٣.

في المعنى ك أعطى وكسا تقول: أعطيته درهماً وكسوته جُبَّةً. فالأول فيهما آخِذٌ ولايسرُّ، ففيه فاعلية معنوية، أو أولهما وثانيهما مبتدأ وخبر في الأصل. وهو؛ أي الذي يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر نوعان:

أحدهما أفعال القلوب، سُمِّيَتْ بذلك؛ لأن معانيها قائمة بالقلب، وليس كل قلبي يتعدى لاثنين، بل القلبي ثلاثة أنواع:

أ. ما لا يتعدى بنفسه كفكَّرَ وتَفَكَّرَ.

ب. وما يتعدى لواحد كعرف وفهم.

ج. وما يتعدى لاثنين وهو:

«ظن» فهي للرجحان غالباً نحو ظننت زيدا قائماً، لا بمعنى ائهم، فإنها حينئذٍ تتعدى إلى واحد فقط، كقولك: عدم لي مال فظننت زيدا. ومنه {وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنٍّ} ^(١) أي بمتهم. وقد ترد لليقين، نحو {يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ} ^(٢).

و«علم» وهي لليقين غالباً نحو: علمت زيدا قائماً، لا بمعنى عرف، فإنها حينئذٍ تتعدى إلى واحد فقط، نحو: {وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونَ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً} ^(٣) وقد ترد للرجحان بمعنى ظن، نحو: {فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ} ^(٤).

و«رأى» وهي ك عِلِمَ نحو: رأيتُ زيدا قائماً، لا من الرأي، فإنها حينئذٍ تتعدى إلى واحد تارةً نحو: رأى أبو حنيفة حِلًّا كذا، ورأى الشافعي حرمة، وقد ترد للرجحان نحو: {إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً} ^(٥) ورأى البصرية تقدمت في أفعال ^(٦) الخواص، ورأى الحُلُمِيَّة

(١) التكوير ٨١ / ٢٤.

(٢) البقرة ٢ / ٤٦.

(٣) النحل ١٦ / ٧٨.

(٤) الممتحنة ٦٠ / ١٠.

(٥) المعارج ٧٠ / ٦.

(٦) في ط «الأفعال».

ك رأى العِلْمِيَّة في التعدي^(١) لاثنين، كقوله:

١٥٥ - أراهم رُفُقتي حتّى إذا ما تَجافى الليلُ وانخزلَ انخزالاً

و «وجد»: وهي لليقين، كقوله تعالى: {تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ} ^(٢) لا بمعنى حزن أو حقد أو أصاب أو استغنى؛ فإنها حينئذٍ لا تتعدى بنفسها، نحو: وجدْتُ على الميت، أي حزنت عليه، ووجدْتُ على المسيء؛ أي حقدت عليه.

و«حجا»: وهي للرجحان كقوله:

١٥٦ قد كنتُ أحجو أبا عمرو أخا ثقةً حتّى أَلتُ بنا يوماً مُلِمَّاتُ

أي أظن^(٣)، لا بمعنى قصد، فإنها حينئذٍ تتعدى إلى واحد، فقط نحو: حجوتُ بيتَ

(١) في ط «تعدي».

* ١٥٥ - من بحر الوافر، لعمر بن أحرر الباهلي يذكر جماعة من قومه لحقوا بالشام فرآهم في منامه فأخذ يندبهم ويكيهم. استشهد ابن هشام بصدرة بلا نسبة في الأوضح ٤٧/٢ ش ١٨٢. وهو في الحماسة البصرية ٢٦٣/١ وشرح التصريح ٢٥٠/١ وحاشية الصبان ٣٤/٢ والدرر ٢٥٢/٢ ش ٥٨٩ والشرازيات ٤٣٦/٢ وأمالي الشجري ١٣٧/١ وشرح شواهد الألفية / للجرجاري ٩٥. وغير منسوب في ابن عقيل ٦٤١/١ ش ١٣ والهمع ٢١٩/٢ ش ٥٨٩ وأمالي الشجري ٩٣/٢.

الشاهد فيه قوله «أراهم رفقتي» حيث نصبت «رأى» مفعولين هما: «الهاء» في أراهم، و«رفقتي».

(٢) المزمل ٢٠/٧٣

* ١٥٦ - من بحر البسيط، لتميم بن مقبل، أو لأبي شنبل الأعرابي. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في التخليص ٤٤٠ م ١١٥، وبصدرة في الأوضح ٣٥/٢ ش ١٧٢. وهو منسوب لتميم في الدرر ٢٣٧/٢ ش ٥٧١ وشرح شواهد ابن عقيل / للجرجاري ٩١.

= ولهما في شرح التصريح ٢٤٨/١ وحاشية الصبان ٢٣/٢ ش ٢٣٩ والعيني على الأشموني ٢٦٧/١ ش ٢٣٩. وبلا نسبة في ابن عقيل ٤٢٦/١ ش ١٢٥ وابن الناظم ١٩٩ وصدرة غير منسوب في الهمع ٢١٠/٢ ش ٥٧١.

الشاهد فيه قوله «أحجو أبا عمرو أخا ثقة» حيث نصب الفعل أحجو مفعولين: «أبا» و«أخا».

(٣) كلمنا «أي أظن» سقطتا من ط.

الله أي قصده:

و «حسب»: وهي للرجحان غالباً كقوله:

١٥٧ وكُنَّا حَسْبَنَا كُلَّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةٍ عَشِيَّةً لَاقَيْنَا جُذَامَ وَحِمِيرًا
وقد ترد لليقين كقوله:

١٥٨ حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رِبَاحاً إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاً

* ١٥٧- من بحر الطويل، لزفر بن الحارث الكلابي يقولها في يوم مرج راهط، وصدره مأخوذ من المثل «ما كل بيضاء شحمة ولا كل سوداء ثمرة». استشهد به ابن هشام منسوباً في التخليص ٤٣٥ م ١١٣ وفيه «إذام» مكان «جذام» وفي المغني ٨٣٣ ش ١٠٧٨ وفيه «جذاماً» وبصدره في الأوضح ٤٣/٢ ش ١٧٨. وهو في شرح التصريح ٢٤٩/١ والحماسة البصرية ٥٢/١ وفيه «ليالي» مكان «عشية» الزهرة ٧٩٢/٢ والسيوطي ٩٣٠/٢ ش ٨١٨ وديوان الحماسة / الجواليقي ٥١ مقطوعة ٢٨ وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاني ٨٩. وغير منسوب في الكشاف ٢١٨/٢ وفيه «قارعنا» مكان «لاقينا» وابن الناظم ١٩٧. وعجزه بلا نسبة في الدر المصون ١٣٢/٦ ش ٢٥٥٠.

الشاهد فيه قوله «حسبنا كل بيضاء شحمة» حيث نصب الفعل «حسب» مفعولين.

* ١٥٨- من بحر الطويل، للبيد بن ربيعة العامري. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في التخليص ٤٣٥ م ١١٣ وبصدره بلا نسبة في الأوضح ٤٤/٢ ش ١٧٩ وهو منسوب في شرح التصريح ٢٤٩/١ وحاشية الصبان ٢١/٢ ش ٢٣٦ وأساس البلاغة (ثقل) ٤٦ والدرر ٢/٢٤٧، وديوانه ١١٩ وفيه «رايت» مكان «حسبت» واللسان (ثقل) ٨٨/١١ والأضداد للأصمعي ٧٧-٧٨ وروايته في:

حسبت التقى والبر خيراً تجارة رباحاً إذا ما أصبح المرء ثاقلاً
وغير منسوب في ابن عقيل ٤٢٢/١ ش ١٢٢ وشرح الأشموني ٢٧٤/١ ش ٢٣٦ والبحر ١٣٤/٢ ش ١١٣ وفيه «الحمد» مكان «الجود» والدرر المصون ٢/٣٨٠ ش ٩٢٣ و٣/٤٨٢ ش ١٤٩١ و٤/٣٦٥ ش ١٧٨٠. رباحاً: ربحاً، وثاقلاً: ميتاً.

الشاهد فيه قوله «حسبت التقى والجود خير تجارة» حيث نصب الفعل «حسب» وهي هنا لليقين مفعولين.

و «زعم» وهي للرجحان كقوله:

١٥٩ زَعَمْتَنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَيْباً

والأكثر فيها وقوعها على أَنْ أو أَنَّ وصلتهما، فتسُدُّ مسدًّا مفعوليهما نحو: {زَعَمَ
الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا} (١).

وقوله:

١٦٠ وقد زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَاعِزُّ لَا يَتَغَيَّرُ

و «خال» وهي للرجحان غالباً كقوله:

١٦١ إِنْ خَالَكَ إِنْ لَمْ تُغْمَضِ الطَّرْفَ إِذَا هَوَى يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ

* ١٥٩- من بحر الخفيف، لأبي أمية الحنفي واسمه أوس، ويروى لكثير عزة. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في التخليص ٤٢٨ م ١١٠ وشرح القطر ١٧٢ ش ٧٠ ويصدره في المغني ٧٧٥ ش ١٠١٦ والأوضح ٣٨/٢ ش ١٧٥. وهو منسوب لأبي أمية في حاشية الصبان ٢٢/٢ ش ٢٣٧ وفيه «يدب» بكسر الدال، وشرح شواهد العيني ٢٧٥/١ ش ٢٣٧ والسيوطي ٩٢٢/٢ ش ٨٠٦ ولكثير في شرح التصريح ٢٤٨/١. وغير منسوب في الدرر المصون ١٤/٤ ش ١٦٠١.

الشاهد فيه قوله «زعمتني شيخاً» حيث إستعمل «زعم» بمعنى ظن ونصب به مفعولين.

(١) التغابن ٧/٦٤.

* ١٦٠- من بحر الطويل، لكثير عزة. استشهد به ابن هشام منسوباً في التخليص ٤٢٨ م ١٠٩ ويصدره بلا نسبة في الأوضح ٤٠/٢ ش ١٧٦. وهو منسوب في الزهرة ١/٤١٥ والحامسة البصرية ٢/١٢٨ وشرح التصريح ٢٤٨/١ وحاشية الصبان ٢٢/٢ ش ٢٣٨ وشرح شواهد العيني ٢٧٦/١ ش ٢٣٨ وديوانه ٣٢٨ والأغاني ٩/٢٧ والخزانة ٢٢٢/٥ و٣١٤ وإمالي القالي ١٠٧/٢.

الشاهد فيه قوله «زعمت أنني تغيرت» حيث ورد فيه زعم بمعنى ظن، وتعدى إلى مفعولين بواسطة إن المؤكدة.

* ١٦١- من بحر الطويل، لم أشر على قائله. استشهد ابن هشام بصدره بلا نسبة في الأوضح ٤٥/٢ ش ١٨٠ وهو في حاشية الصبان ٢٠/٢ ش ٢٣٢ وشرح التصريح ٢٤٩/١ وشواهد العيني على الأشموني ٢٧١/١ ش ٢٣٢ والدرر ٢/٢٤٨ ش ٥٨٤ وصدره في الهمع ٢/٢١٦ ش ٥٨٤.

وقد ترد لليقين، كقوله:

١٦٢ ما خلّيتي زلتُ بعدكم ضَمِيناً أشكو إليكم حُمُوءَ الألم
و «جعل» بمعنى اعتقد^(١)، وهي للرجحان^(٢) نحو {وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ
الرَّحْمَنِ إِنِثَاءً}^(٣).

و «درى» في لُغِيَّة، وهي لليقين^(٤) كقوله:

١٦٣ دُرَيْتَ الوَفِيِّ الْعَهْدِ يَا عُرْوَ فَاغْتَيْطُ فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ
وَالْأَكْثَرُ تَعْدِيْهَا بِالْبَاءِ إِلَى وَاحِدٍ، نَحْوُ: دُرَيْتَ بِكَذَا، فَإِنْ دَخَلَتْ عَلَيْهَا الْهَمْزَةُ تَعَدَتْ

الشاهد فيه قوله «إِخَالِكَ....ذَا هُوَ» حيث نصب الفعل «إِخَالَ» وهو للرجحان مفعولين هما «الطرف» و «ذَا». المعنى / إن لم تصرف عينيك عن التطلع إلى مفاتن النساء فإني أظنك عاشقا يبرِّح بك الشوق ويكلفك ما لا تقدر على احتماله.

* ١٦٢ - من بحر المنسرح، وقد وجدته منسوبة في الصحاح (ضمن) ٦/ ٢١٥٥ للأحر (دون تحديد) ولم أجده منسوبة في مصدر آخر. استشهد ابن هشام بصدوره في الأوضح ٢/ ٤٧ ش ١٨١. وهو في شرح التصريح ١/ ٢٤٩ واللسان (ضمن) ١٣/ ٢٦٠.

الشاهد فيه قوله «ما خلّيتي زلت بعدكم ضمنا» حيث نصب الفعل «خال» مفعولين هما «ياء المتكلم» و«ضمنا». ويمكن أن تكون جملة «أشكو» هي المفعول به الثاني لخال، أن تكون جملة زال ومعمولاته هي المفعول الثاني. المعنى إني أظن أنني سأبقى من بعد فراقكم شديد الشوق إلى لقياكم، كثير الشكوى لما أجده من آلام البعاد وتباريح الوجد والهجران.

(١) عبارة «بمعنى اعتقد» سقطت من ق.

(٢) «وهي للرجحان» سقطت من ط.

(٣) الزخرف ٤٣/ ١٩.

(٤) العبارة في «ط» هكذا «وهو اليقين».

* ١٦٣ - من بحر الطويل، لم أعر على قائله. استشهد ابن هشام بصدوره في الأوضح ٢/ ٣٣ ش ١٧١. وهو في ابن عقيل ١/ ٤١٩ ش ١١٩ وشرح الأشموني ١/ ٢٧٧ ش ٢٤٠ وشرح التصريح ١/ ٢٤٧ والدرر ٢/ ٢٤٥ ش ٥٨١ وشرح شواهد ابن عقيل / للجرجاري ٨٨ وابن الناظم ١٩٦. وصدوره في الهمع ٢/ ٢١٤ ش ٥٨١ الشاهد فيه قوله «دُرَيْتَ الوَفِيِّ» فقد استعملت «درى» بمعنى علم، ونصبت مفعولين، أحدهما: تاء المخاطب التي وقعت نائب فاعل، والثاني هو قوله «الوَفِيِّ».

لآخر بنفسها نحو {وَلَا أَذْرَاكُمْ بِهِ} ^(١).

و «هب» وهي للرجحان كقوله:

١٦٤ فقلتُ أجرنني أبا خالدٍ وإلاً فهنبي امرأ هالكاً
و «تعلم» بمعنى اعلم كقوله:

١٦٥ تعلم شفاء النفس قهرَ عدوها فبالغ بلطفٍ في التحيل والمكر
ويلزمان، أي «هب» و«تعلم» بمعنى اعلم الأمر، فلا يتصرف منهما غيره.

(١) يونس ١٠/١٦.

* ١٦٤ - من بحر المتقارب لعبد الله بن همام السلولي. استشهد به المؤلف منسوباً في التخليص ٤٤٢م ١١٦. وغير منسوب في المغني ٧٧٥ ش ١٠١٨ وبالعجز بلا نسبة في الأوضح ٣٧/٢ ش ١٧٤. وهو منسوب في شرح التصريح ٢٤٨/١ والعيني على هامش الأشموني ٢٧٨/١ ش ٢٤١ وحاشية الصبان ٢٤/٢ ش ٢٤١ واللسان (وهب) ٨٠٤/١ والسيوطي ٩٢٣/٢ ش ٨٠٨ ومعاهد التنقيص ٢٨٥/١ عرضاً وفيه «تجدني» مكان «فهني» وشرح شواهد ابن عقيل / للجرجاي ٩٢، والدرر ٢٤٣/٢ ش ٥٧٨. وغير منسوب في: ابن عقيل ٤٢٧/١ ش ١٢٦ وفيه «أبا مالك» مكان «أبا خالد» وشرح الأشموني ٢٧٨/١ ش ٢٤١ والهمع ٢١٣/٢ ش ٥٧٨ وشرح الكافية/ لابن الحاجب ٤٠٢ ش ١٧١.

الشاهد فيه قوله «وإلاً فهني امرأ هالكاً» حيث استعمل هب بمعنى اعتقد ونصب بها مفعولين.

* ١٦٥ - من بحر الطويل، لزيد بن سيار بن عمرو بن جابر. وكان قد خرج يصحبه النابغة الذبياني قاصدين الغزو، فشاهدا جرادة، فتشاءم ابن سيار وقال: حرب ذات ألوان رجع. ومضى النابغة لقصده، وفيه يقول ابن سيار قصيدة منها الشاهد. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ٧٧٥ ش ١٠١٧. ويصدره بلا نسبة أيضاً في الأوضح ٣١/٢ ش ١٦٩. وهو منسوب في حاشية الصبان ٢٤/٢ ش ٢٤٢ وشرح العيني على هامش الأشموني ٢٧٨/١ ش ٢٤٢ والدرر ٢٤٦/٢ ش ٥٨٢ وشرح التصريح ٢٤٧/١ ش ٢٤٧ وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاي ٨٨ والسيوطي ٩٢٣/٢ ش ٨٠٧ والخزانة ٩/١٢٩. وغير منسوب في ابن عقيل ٤٢٠/١ ش ١٢٠ وابن الناظم ١٩٦ وشرح الكافية/ لابن جماعة ٤٠٢ ش ١٧٢. وصلده بلا نسبة في الهمع ٢/٢١٥ ش ٥٨٢.

الشاهد فيه قوله «تعلم شفاء النفس قهر». حيث استعمل «تعلم» بمعنى «اعلم» ونصب بها مفعولين «شفاء» و«قهر».

والثاني أفـال التـصـيـير، وسميت بذلك، لأنها تحول الشيء من حالة إلى حالة
 كـ«جعل»: بمعنى صير نحو قوله تعالى: {فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا} ^(١) فإن كانت بمعنى
 أوجب أو أوجد أو أنشأ أو ألقى «بالقاف» تعدت إلى واحد.

و «تُخَذَ» كقوله:

١٦٦- تَخَذْتُ غَرَازَ إِثْرِهِمْ دَلِيلًا وَفَرُّوا فِي الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي
 و «اتخذ»: نحو {وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا} ^(٢).

و «رد»: نحو {لَوْ يَرُدُّوكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا} ^(٣)

و «ترك»: نحو {وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ} ^(٤)

و أدخل الكاف على أولها إشارة إلى عدم انحصارها في ما ذكره ^(٥).

ويجوز إلغاء القلبية المتصرفة متوسطة نحو: زيدٌ أظنُّ قائمٌ، أو متأخرة نحو: زيدٌ قائمٌ
 أظنُّ، لكن إلغاؤها متوسطة مرجوح، ومتأخرة راجح. وأفاد بقوله: يجوز أنه غير
 واجب.

(١) الفرقان ٢٣/٢٥.

* ١٦٦- من بحر الوافر، لأبي جندب بن مرة الهلالي. استشهد ابن هشام بصدوره بلا نسبة في الأوضح ٥١/٢
 ش ١٨٣ وهو منسوب في العيني على هامش الأشموني ١/ ٢٨٠ ش ٢٤٥ واللسان (عجز) ٥/ ٣٧٠ وروايته:
 جعلت غـرـان خلفهم دـلـيـلا وفـاتوا في الحـجـاز ليعـجـزونـي
 غراز: اسم واد.

الشاهد فيه قوله «تخذت غراز إثرهم دليلا» حيث نصب الفعل «تخذ» مفعولين: «غراز» و«دليلا».

(٢) النساء ١٢٥/٤.

(٣) البقرة ١٠٩/٢.

(٤) الكهف ٩٩/١٨.

(٥) في ق «فيما ذكره».

وخرج بالقلبية التفسيرية، وبالتصرف غيرُها وهو «هب» و«تعلم» كما مر، وبالتوسطة والمتأخرة المبتدأ بها، فلا إلغاء فيها على المشهور، إذ الإلغاء إبطال العمل لفظاً ومحلاً لضعف العامل بتوسطه أو تأخره.

ويجب تعليقها، أي القلبية المتصرفية، والتعليق إبطال العمل لفظاً لا محلاً؛ لحيء ما له صدر الكلام بعد العامل، بأن يقع العامل قبل لام الابتداء نحو: {وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ} ^(١)، أو لام القسم الملفوظ به المقدّر، نحو: علمتُ والله ليقومَنَّ زيدٌ، ونحو قوله:

١٦٧ ولقد علمت لتأتين منيَّ إن المنايا لا تطيش سهاً

أو قبل استفهام ^(٢) نحو {وإن أذري أقرب أم بعيد ما تؤعدون} ^(٣)

ونحو: {لنعلم أي الحزبين أخصى} ^(٤) ونحو ^(٥): {وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون}

(١) البقرة ١٠٢/٢. ولقد علموا لمن اشتراه ماله من خلاق.

* ١٦٧- من بحر الكامل، للبيد بن ربيعة العامري من معلقته. استشهد به ابن هشام منسوباً في التخليص ٤٥٣م ١٢٠، وبلا نسبة في شرح القطر ١٧٦ ش ٧٣. وبصدره (بلا نسبة) في الأوضح ٦١/٢ ش ١٨٧ المغني ٥٢٤ ش ٧٤٧ و ٥٣٢ ش ٧٥٤. وهو منسوب في ديوانه ١٧١ القصيدة ٥١ وشرح التصريح ٢٥٤/١ والمغني ٨٢٨/٢ ش ٦٣٨ والدرر ٢٦٣/٢ ش ٦٠١ وحاشية الصبان ٣٠/٢ ش ٢٥٢ وحاشية الأمير ٥٧/٢ والعيني على هامش الأشموني ٢٨٦/١ ش ٢٥٢ والسيوطي ٨٢٨/٢ ش ٦٣٨ والخزانة ١٥٩/٩-١٦١ ش ٧١٦ والكتاب ١١٠/٣ وشرح المعلقات/ للزوزني المعلقة ٤ ص ١١١ وجمهرة الأشعار ٣٦٤/١ وختار الشعر ٢٨٢/٢ وروايته في الثلاثة الأخيرة هكذا.

صادفن منها غيرة فاصبنا إن المنايا لا تطيش سهاً

وغير منسوب في إعراب القرآن للزجاج ٤٥١/٢ والمقتصد ٦٠٩/١ ش ١٤٥ وابن الناظم ٢٠٧. وبصدره بلا نسبة في الهمع ٢٣٣/٢ ش ٦٠١ والدرر المصون ٥٢٨/٦ ش ٢٨١١. الشاهد فيه قوله «علمت لتأتين مني» حيث علق الفعل «علم» عن العمل، لأنه وقع قبل لام جواب القسم، والأصل في «علم» أن تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

(٢) «نحو» سقطت من ط.

(٣) الأنبياء ١٠٩/٢١.

(٤) الكهف ١٢/١٨.

(٥) كلمة «نحو» سقطت من ط.

يَنْقَلِبُونَ} ^(١). فإني في الأخيرة مفعول مطلق، منصوب بما بعده، أي: ينقلبون أي انقلاب، لا مفعول به منصوب بما قبله، لأن اسم الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله لأنه يخرج عن الصدرية ^(٢).

أو قبل نفي «بما» مطلقاً عن التعقيد، بكونه في جواب قسم نحو: علمت ما زيد قائم، ونحو: علمتُ والله ما زيد قائم. أو بـ «لا» أو «أن» ^(٣) في جواب القسم نحو: والله لا زيد في الدار ولا عمرو ونحو: علمتُ والله أن زيد قائم. أو قبل «لعل» نحو: ^(٤) {وإن أدري لعل فتنة لكم} ^(٥).

أو قبل «لو» الشرطية، كقوله:

١٦٨ وقد علم الأقوام لو أن حاتماً أراد ثراء المال كان له وفر
أو «كم الخبرية» نحو: {ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم إليهم لا

(١) الشعراء ٢٦/٢٢٧.

(٢) في م «المصدرية» وهو خطأ.

(٣) في م أو بأن.

(٤) كلمة «نحو» سقطت من ط.

(٥) الأنبياء ٢١/١١١.

* ١٦٨ - من بحر الطويل، لحاتم بن عبد الله الطائي من قصيدة يلوم بها امرأته حين طلبت منه الإقلال من الكرم، والقصيدة مطلعها.

أماوي! قد طال التجنب والهجر وقد عذرتني من طلابكم العذر
وهو في ديوانه ٢٤ والخزاة ٤/٢١٠-٢١٣ عرضاً، والدرر ١/٢١٥ ش ١٧٤ واللسان (غدر) ٤/٥٤٨ و(ثرا) ١٤/١٠ والزهرة ٢/٦٥١ ضمن مقطوعة. والكمال ١/٢٤ وفيه «أمسى له» مكان «كان له وفر» والشعر والشعراء ١٦٨/١. وغير منسوب في الجمع ٢/٢٣٤ ش ٦٠٢ والأشمونى ١/٢٨٧ عرضاً، وحاشية الصبان ٢/٣١.

الشاهد فيه قوله «علم الأقوام.....» حيث علق الفعل «علم» عن العمل لأنه مسبوق بـ «لو».

يَرْجِعُونَ»^(١) قال المصنف^(٢) في شرحه: ولا يتعين في الآية خبرية كم، بل يجوز كونها استفهامية، ويؤيده قراءة ابن مسعود رضي الله عنه «مَنْ أَهْلَكُنَا»^(٣) ونقل فيه عن جماعة من المغاربة أَنَّ من المعلقَات «إِنَّ» التي في خبرها اللام، نحو: علمتُ إِنَّ زيداَ لقائم. ثم قال «والظاهر أن المعلق إنما هو اللام، لا إِنَّ. إلاَّ أَنَّ ابن الخبَّاز حكى في بعض كتبه أنه يجوز: علمتُ إِنَّ زيداَ قائم بالكسر مع عدم اللام، وأن ذلك مذهب سيبويه، فعلى هذا المعلق إِنَّ.. انتهى».

وليس مراد ابن الخباز بالجواز التخيير^(٤)، بل أنه جائز بعد امتناعه. قبل كسر «إِنَّ» وهو صادق بالواجب الذي هو المراد، لما عرفت أن التعليق واجب. وسُليْم تُجيزُ إجراء^(٥) القول مجرى الظنِّ بأن يضمن معناه فينصب المبتدأ والخبر مفعولين سواء وجدت الشروط الآتية أم لا، نحو: قال زيد عمراً قائماً، ونحو قوله: ١٦٩ إذا ما جرى شأوين وابتلَّ عطفه يقولُ هزيرَ الريحِ مرتَ بأثاب

(١) يس ٣٦/ ٣١ «انظر القراءة في البحر ٧/ ٣٣٤ جامع ١٥/ ٢٤ والكشاف ٣/ ٣٢١ ومعاني القرآن/ للفراء ٢/ ٣٧٦».

(٢) كلمة «المصنف» سقطت من ق.

(٣) شرح شذور الذهب ٣٦٧.

(٤) في ط «بالتمييز».

(٥) في ق «أجراً».

* ١٦٩-ن بحر الطويل، لامريء القيس بن حجر الكندي في وصف فرس من قصيدة أولها:

خَلِيلِي مُرًّا بِبِي عَلَى أَمِ جَنْدَبٍ لِنَقْضِي حَاجَاتِ الْفُؤَادِ الْمَعْدَبِ

استشهد ابن هشام بعجزه بلا نسبة في الأوضح ٧١/ ٢ ش ١٦٣ وفيه «تقول» بالتاء. وهو منسوب في ديوانه ٥٣ وشرح التصريح ٢/ ٢٦٢ ومختار الشعر ١/ ٤٣ القصيدة ٣ والعمدة ١/ ٦٥٦ ونقد الشعر ١٩٣، وعجزه بلا نسبة في المقرب ٣٢٣. الشاؤ: المسافة، وعطف الفرس: جانبه، وهزير الريح: صوتها. وأثاب شجر. يقول: إذا جرى هذا الفرس طلقين وابتل جانبه من العرق سمعت له صوتا كصوت الريح إذا مرت بأثاب.

الشاهد فيه قوله «تقول» حيث استعمله بمعنى ظن من غير أن يتقدمها استفهام، ونصب به مفعولين، الأول «هزير الريح» والثاني جملة «مرت بأثاب».

وغيرهم أي غير سليم تخصّصه، أي جواز إجرائه مجرى الظن بـ «تقول» أي مضارع مبدوء بتاء الخطاب بعد استفهام متّصل به، نحو: أتقول زيداً منطلقاً، ونحو قوله:

* ١٧٠ متى تقول القُلصَ الرّواسِما

يحملن أم قاسم وقاسما

أو منفصل عنه بظرف، أو بما في معناه من مجرور كقوله:

١٧١ أبعدُ بُعْدِ تقول الدارَ جامعةً مثلي بهم أم تقول البُعدَ محتوماً
ونحو: أني الدار تقول زيداً منطلقاً، أو معمول لتقول، نحو قوله:

١٧٢ - أَجْهَلاً تقولُ بني لؤيُ لَعَمْرُ أَيْكَ أم متجاهلينَا

* ١٧٠ - من بحر الرجز، لهدبة بن خشرم، ويروى «تظن» مكان «تقول» و«يدنين» و«يللغن» مكان «يحملن» كما يروى «أم خازم وخازما» مكان «أما قاسم وقاسما». استشهد به ابن هشام منسوباً في التخليص ٤٥٦ وما بعدها م ١٢٣. وهو منسوب في الشعر والشعراء ٥٨١/٢ والعيني على هامش الأشموني ٥٨١/٢ الخزائن ٣٣٦/٩ واللسان (قول) ٥٧٥/١١. وغير منسوب في المقرب ٣٢٣ وابن عقيل ٤٤٧/١ ش ١٣٤ وشواهد التوضيح ٩٢ والممع ٢/٢٤٦ ش ٦١٧ والمحلى ١٢٧ ش ٢١٤ وفيه البيت الثاني هكذا:
«يلحقن أم غام وغانما»

والجمل/ للزجاجي ٣٢٨ والدر المصون ١/١٢٠ ش ١٦٧. القلص: جمع قلوص وهي الناقة، الرواسم «المسرعات في سيرهن، مأخوذ من الرسيم وهو ضرب من سير الإبل.

الشاهد فيه قوله «تقول القلص..... يحملن» حيث أجرى «تقول» وقد سبقه استفهام متصل به مجرى «تظن»

١٧١ من البسيط. استشهد به ابن هشام في التخليص ٤٥٧، والسيوطي ٩٦٩/٢ وشرح التصريح ٢٦٣/١

الشاهد: تقول الدارَ جامعةً حيث أجرى تقول مجرى تظن فنصب بها مفعولين الأول الدار والثاني جامعة ١٧

* ١٧٢ - من بحر الوافر، للكميت بن زيد الأسدي من قصيدة يمدح بها مضر. استشهد به ابن هشام بلا نسبة

في التخليص ٤٥٧. وبصدره بلا نسبة في الأوضح ١٩٨/٢. وهو منسوب في: شرح التصريح ٢٦٣/١

والكتاب ١٢٣/١ وحاشية الصبان ٣٧/٢ ش ٢٦٠ والخزائن ٤٣٩/٢ و ١٨٣-١٨٤ والدر ٢٧٦/٢ ش

٦٢٠. ووجدت ابن الناظم نسبه خطأ إلى ابن أبي ربيعة/ انظر ٢١٢، وغير منسوب في ابن عقيل ٤٤٨/١ ش

والسابع ما يتعدى إلى ثلاثة، وهو: «أَعْلَمَ» نحو: أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قائماً^(١)

و«أَرَى» نحو {يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ خَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ}^(٢) وما تضمن معناهما من: أنبأ ونبأ، وأخبر وخبر، وحدث. نحو أنبأت أو نبأت أو أخبرت أو خبرت، أو حدثت زيدا عَمْرًا قائماً.

وأصل هذه الخمسة أن تتعدى لاثنتين. إلى الأول بنفسها، وإلى الثاني بالباء أو عن، كقوله تعالى {أَنبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ}^(٣) و{أَنبِئُونِي بِعِلْمٍ}^(٤) {وَبَيِّنْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ}^(٥)، وقد يحذف الحرف نحو {مَنْ أُنْبَأَكَ هَذَا}^(٦)

ولا يجوز حذف مفعول واحد أو أكثر في باب ظن، إلا لدليل عليه، كقوله:

١٧٣ ولقد نزلتُ فلا تظنِّي غيرَه مَنِّي بمنزلة المحبِّ المكرم
أي لا تظني غيره واقعا. وكقوله تعالى {أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ}^(٧)، أي

١٣٥ والمقتضب للمبرد ٤٣٩/٢ وشرح المفصل ٧٨/٧ وشرح الأشموني ٢٩٣/١ ش ٢٦٠ والمفصل ٢٦٠ والجمع ٢٤٧/٢ ش ٦٢٠ والمجلى ١٢٦-١٢٧ وروايته:

أنواماً تقول بني لـؤي قعبد أيبك أم متنا ومينا
الشاهد فيه قوله «أجهلا تقول بني لوي» حيث اعمل نقول عمل ظن فنصب به مفعولين الأول: الدار، والثاني: جامعة.

(١) في ط «أعلمت عمراً زيدا قائماً».

(٢) البقرة ١٦٧/٢.

(٣) البقرة ٣٣/٢.

(٤) الأنعام ١٤٣/٦ وهي في «ط» (أنبتوني).

(٥) الحجر ٥١/١٥.

(٦) التحريم ٣/٦٦.

* ١٧٣ - من بحر الكامل، لعنترة بن شداد العبسي من معلقته التي مطلعها

هل غادر الشعراء من متردم أم هل عرفت الدار بعد توهم

استشهد به ابن هشام في الأوضح ٧٠/٢ ش ١٩٢، وهو منسوب في ديوان عنتره ٣٤٢ والخصائص ٢/٢١٦

تُحذفونهم شركاء، ويسمى الحذف تَدْلِيلٌ اقتصاراً.

وأفهم كلامه أن الحذف (اقتصاراً)، أي لغير دليل لا يجوز، وهو إجماع في حذف أحدهما، وقول سيبويه، والأخفش، واختيار ابن مالك والمصنف في حذفهما. وعن الأكثرين فيه الجواز كقوله تعالى: {فَهُوَ يَرَى} ^(١) أي يعلم و{وَطَنْتُمْ ظَنُّ السَّوءِ} ^(٢)، وقولهم: مَنْ يَسْمَعُ يَحُلْ ^(٣).

ولا يجوز حذف غير المفعول الأول من الثاني والثالث في باب أعلم إلا للدليل، كقولك في حذف الثاني: أعلمت زيداً فاضلاً، وفي حذف الثالث أعلمت زيداً عمراً. أما الأول فيجوز حذفه ولو بلا دليل، كما قال الأكثرون، نحو: أَعْلِمْتُ كَبَشَكَ سَمِيناً. وللثاني والثالث من الإلغاء والتعليق ما لهما قبل دخول الهمزة، فالإلغاء نحو البركة أعلمنا الله مع الأكابر، والتعليق نحو: {يُبَيِّنُكُمْ إِذَا مَرُّتُمْ كُلُّ مُمْرَقٍ لَكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ} ^(٤).

ولما أنهى الكلام على عمل الفعل أردفه بما يعمل عمله من الأسماء فقال:

وأدب الكاتب ٦١٣ والخزانة ٢٢٦-٢٢٧ ش ٢٠٠ والعيني على هامش الأشموني ١/٢٩١ ش ٢٥٦ ومختار الشعر ٣٧٠ وشرح الزوزني للمعلقات ١٤٨ واللسان (حب) ١/٢٨٩ والدرر ٢/٢٥٤ ش ٥٩١ ودقائق التصريف ٣٦٤ والمحتسب ١/٧٨.

الشاهد فيه قوله «فلا تظني غيره» فقد حذف المفعول الثاني اختصاراً. والأصل فلا تظني غيره حاصلًا. وهذا الحذف جائز عند جمهور النحاة

(٧) القصص ٢٨/٦٢ و ٧٤.

(١) النجم ٥٣/٣٥ / الآية «أعنده علم الغيب فهو يرى».

(٢) الفتح ٤٨/١٢.

(٣) مثل يضرب في مجانية أخبار الناس، لأنه من يسمع أخبار الناس ربما يعني صحتها. انظره في فرائد اللآلي في مجمع الأمثال ٢/٢٦٣ وابن عيش ٧/٨٣ والإيضاح / لابن الحاجب ٢/٦٥.

(٤) سبأ ٣٤/٧.

باب الأسماء التي تعمل عمل الفعل وهي عشرة:

أحدها: المصدر

بدأ به لأنه الأصل المشتق منه على الصحيح، ولأنه يعمل في الأزمنة الثلاثة. وهو اسم الحدث الجاري على الفعل، أي المشتمل على حروفه لفظاً، أو تقديرأ، كضرب وإكرام. نبه بالمثلين على أنه لا فرق في عمل المصدر بين مصدر الثلاثي وغيره.

وخرج بالجاري على الفعل اسم المصدر، لخلوه من بعض حروف الفعل كعطاء، فإنه خال من همزة أعطى، وسيأتي بيانه. ودخل بقولي (أو تقديرأ) نحو «قتالاً» فإنه وإن لم يشتمل على حروف الفعل لفظاً، لكنه يشتمل عليها تقديرأً بدليل ورود قتالاً.

وشرطه ليعمل: أن لا يُصَغَّرَ، فلا يُقال: أعجبني ضربك زيداً، لأنّ التصغير من خصائص الأسماء فبعد عن الفعل، لكن حكى^(١) ابن عصفور من كلامهم: رويد زيد نفسه. وأن لا يُتَبَعَ بنعت أو غيره قبل العمل، فلا يُقال: عرفت سَوْقَكَ العنيفَ الإبلَ، لأنه مع معموله كموصولٍ مع صلته فلا يُفصل بينهما.

وأن لا يُحَدَّ بالتاء ولا بالثنية ولا بالجمع، نحو ضربة وضربتين وضربات، فلا يُقال: أعجبني ضربتك أو ضربتك، أو ضرباتك زيداً، لأن التاء تدل على المرة فتبعده عن اسم الجنس المناسب للفعل، ولأن المثني والمجموع مغايران للفظ المصدر الذي هو أصل الفعل، فإن ظفرنا في كلام العرب بإعمال شيء من ذلك لم يُقَسَّن عليه.

وشرطه أيضاً أن لا يتأخر عن معموله كالموصول مع صلته، وأن لا يكون مضمراً، فلا يُقال: أعجبني زيداً ضربك، ولا ضربك المسيء حسن، وهو المَحْسِن قبيح، لعدم حروف الفعل، ولذلك لم يعمل محذوفاً. وأجاز الكوفيون عمله مضمراً تمسكاً بقوله:

(١) في ق «بحكي».

(٢) في ط ق «الترجم».

١٧٤ وما الحربُ إلّا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجّم^(١)

فعنها متعلق بالمضمر، أي وما الحديث عنها بالحديث المرجّم.

وأن يخلفه فعل مع «أن» المصدرية إن أريد به الماضي أو الاستقبال، كعجبت من ضربك زيداً أمس أو غداً. أي من أن ضربته أمس، أو من أن تضربه غداً، ونحو {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ} ^(٢) أي: ولولا أن دفع الله الناس، أو أن يدفع الله الناس. أو مع «ما» المصدرية إن أريد به الحال كعجبت من ضربك زيداً الآن، أي عما تضربه الآن، ونحو: {تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ} ^(٣) أي كما تخافون أنفسكم.

وخرج بذلك ما لا يخلفه فعل مع «أن» أو «ما» نحو: ضربتُ ضرباً زيداً، فلا يصح نصب زيداً بـ (ضرباً) ونحو قولهم: مررتُ فإذا له صوتٌ صوتَ حمار، إذ ليس المعنى على قولك فإذا له أن صوتٌ أو أن يصوتٌ أو ما يصوتٌ لأنك لم ترد بالمصدر الحدوث ليكون في تأويل الفعل، وإنما أردت أنك مررت به وهو في حال ^(٤) تصويته. ولهذا قدروا للصوت الثاني ناصباً، ولم يعملوا فيه صوتاً الأول.

نعم إن وقع المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل، قُدِّرَ بالفعل وحده، من غير تقدير

١٧٤ - من بحر الطويل لزهير بن أبي سلمى - من معلقته .

- استشهد به ابن هشام بلا نسبة في شرح القطر ٢٦٢ ش ١١٩ . وهو منسوب في ديوانه ١٨، وجمهرة الأشعار ٢٨٩/١ ومختار الشعر ٢٣١/١ والممع ٦٦/٥ ش ١٤٥٦ والخزانة ١١٩/٨ ش ٥٩٥ والدرر ٢٤٤/٥ ش ١٤٥٦ وشرح الزوزني / المعلقة الثالثة ٨٦ والدرر المصون ١٢/١ ش ٥ والسيوطي ٣٨٤/١ عرضاً. وغير منصوب في شرح الكافية / الاسترأبادي ١٩٥/٢ .

الشاهد فيه جواز إعمال ضمير المصدر في الجار والمجرور وذلك على رأي الكوفيين.

(٢) البقرة ٢/٢٥١ / ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض.

والحج ٢٢/٤٠ / ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع.

(٣) الروم ٣٠/٢٨ .

(٤) في ط «الحال».

«أن» أو «ما» كقوله تعالى {فَضْرَبَ الرَّقَابَ} ^(١) وقول الشاعر:

١٧٥ على حين ألهى الناس جُلُّ
فندلاً زريقُ المالِ ندلَ الثعالِبِ
وقولك ضرباً زيداً، «فزيداً» منصوبٌ بضرباً، وفيه ضميرٌ مرفوع، لأنه لما صار بدلاً
من الفعل قام مقامه.

والمصدر يعمل متوناً، ومضافاً، ومقروناً بآل. وعمله متوناً أقيسُ من عمله مضافاً،
أو مقروناً بآل؛ لأنه حينئذ يشبه الفعل في التذكير نحو: {أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ
يَتِيمًا} ^(٢) أي أن يطعم يتيماً. وعمله مضافاً للفاعل مع ذُكِرَ المفعول وتركه أكثرُ
استعمالاً من عمله متوناً أو مضافاً للمفعول، أو مقروناً بآل، لأن الفاعل عمدة،
فإضافة العامل ^(٣) إليه أهمُّ، ولأنَّ نسبةَ الحدثِ لمن وقعَ منه أظهرُ منها لمن وقعَ عليه

(١) محمد ٤٧/٤.

* ١٧٥ - من بحر الطويل، للأعشى (أعشى همدان) أو للأحوص.

استشهد ابن هشام بجزءه بلا نسبة في الأوضح ٢١٨/٢ ش ٢٤٨ وهو للأعشى في الحماسة البصري ٢٦٣/٢
والكامل للمبرد ١٨٤/١. وللأحوص في ديوانه ٢٦٧ وحاشية الصبان ١١٦/٢ ش ٣٢٤ والعيني على هامش
الأشموني ٣٦٨/١ ش ٣٢٤.

ولجريد في العيني على هامش الأشموني ٣٦٨/١ نقلاً عن الجوهري. وغير منسوب في ابن عقيل
٥٦٦/١ ش ١٦٢ وشرح التصريح ٣٣١/١ واللسان (ندل) ٦٥٣/١١ والخصائص ١٢٠/١ والأصول
١٦٧/١ والكتاب ١١٦/١ والإفصاح ٢٧٥ والإنصاف ٢٩٣/١ ش ١٧٧ وشرح المعلقات/ للتبريزي ١٦
والصاحح (ندل) ١٨٢٧-١٨٢٨. وعجزه بلا نسبة في المقائيس ٤١١/٥ وإعراب القرآن/ للزجاجي ٦٤٨/٢ ش
١٥٩. زريق اسم قبيلة، وندلاً أخذاً باليدن وخطفاً، يريد أنهم لصوص. وقد وردت قصة البيت في الإصابة ٢٤٣/٦
ترجمة النعمان بن عجلان غير أنه نسبته إلى أبي الدؤلي، والبيت ليس في ديوانه.

الشاهد فيه قوله «فندلاً زريقُ المال» حيث قام المصدر ندلاً مقام الفعل «ندل» فنصب مفعولاً به، لأن المصدر
واقع في الطلب/ الأمر.

(٢) البلد ٩٠/١٤.

(٣) في ط «العمل».

نحو: {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ} ^(١) ونحو: دِينًا وَتَقْبِلُ دُعَائِي، أي دعائي إياك. وعمله مقرونًا بآل كقوله:

١٧٦ ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفَرَارُ يُرَاحِي الْأَجَلَ
ومضافاً للمفعول مع ذكر الفاعل وتركه كقوله صلى الله عليه وسلم: «وَحِجُّ
الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» ^(٢). وقوله تعالى: {لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ} ^(٣)،
أي دعائه الخير، قليل، لأنه بعدُ بُعْدًا ما عن الفعل باقترانه بآل وبإضافته لمنصوبه
المستلزمة لإظهار العمل في العمدة فقط، مع أن المعهود إنما هو عكسه كما في «لات» لما كانت
ضعيفة عن العمل، لم يظهروا عملها غالباً، إلا في منصوبها.

ويعمل أيضاً مضافاً للظرف، فيرفعُ وينصبُ نحو: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ
زَيْدٌ عَمْرًا.

(١) البقرة ٢٥١/٢ «وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ» الحج ٤٠/٢٢ «وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ
بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهْذَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعُ صُلُواتٌ وَمَسَاجِدُ».
* ١٧٦ - من بحر المتقارب، لم أعثر على قائله.

استشهد ابن هشام بصدوره بلا نسبة في الأوضح ٢٠٩/٣ ش ٣٦٥. وهو في المقرب ١٤٤ وشرح المفصل
٥٩/٦ وشرح التصريح ٦٣/٢ والكتاب ١٩٢/١ والخزانة ١٢٧/٨ ش ٥٩٧ والمفصل ٢٢٤ والدرر ٢٥٢/٥ ش
١٤٦٧ والمقتصد ٥٦٣/١ ش ١٢٦، وابن الناظم ٤١٧ وشرح الكافية / للاستزادة ١٩٦/٢ وشرح شواهد ابن عقيل/
الجرجاني ١٧٣.

الشاهد فيه قوله «ضعيف النكايه أعداءه» حيث عمل المصدر المقترن بآل، وهو النكايه فنصب المفعول به
«أعداءه»

(٢) جزء من حديث شريف. انظر فيه صحيح البخاري ٢٦/١ وصحيح الترمذي ٧٤/١ باب الإيمان.

(٣) فصلت ٤٩/٤١.

الثاني من الأسماء التي تعمل عمل الفعل: اسم الفاعل

ولو مثنىً أو مجموعاً، وهو ما اشتق منه مصدر فعل، لمن قام به على معنى الحدث، كضاربٍ ومُكْرِمٍ.

نبّه بالمثاليين على أنه لا فرق في الفعل المشتق من مصدره اسم الفاعل، بين الثلاثي وغيره. وعلى أنه إن كان من ثلاثي جاء على وزن فاعل، أو من غيره جاء بلفظ المضارع، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل آخره.

وخرج بمن قام به، ما اشتق لمن وقع عليه، وهو اسم المفعول، أو فيه وهو اسم الزمان والمكان كمضرب بكسر الراء، وما اشتق لتعيين زمن الحدث، لا للدلالة على من قام به، وهو الفعل. وبقوله على معنى الحدث اسم التفضيل والصفة المشبهة باسم الفاعل، فإنهما على معنى الثبوت.

فإن صُعِّرَ أو وُصِفَ لم يعمل، لمبايسته الفعل حيثنذ، فلا يقال: مررتُ برجلٍ ضُوبِرٍ عمراً، ولا مررتُ بالضاربِ الفاضلِ زيداً. وإلا، أي وإن لم يُصْعَرْ ولم يوصف، فإن كان صلة لـ «ال» عمل مطلقاً، أي سواء كان ماضياً أم حالاً، أم استقبالاً، وسواء اعتمد أم لا، لأنه حيثنذ واقع موقع الفعل نحو: جاء الضاربُ زيداً أمسٍ أو الآن أو غداً، وإلا؛ أي وإن لم يكن صلة لـ «ال» عمل إن كان حالاً أو استقبالاً، واعتمد، ولو تقديرًا على نفي، نحو: ما ضاربُ زيدٍ عمراً الآن أو غداً، أو على استفهام، نحو: أضرارُ زيدٍ عمراً الآن أو غداً، أو على مخبر عنه نحو: زيدٌ ضاربٌ عمراً الآن أو غداً، أو على موصوفٍ، نحو: مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمراً الآن أو غداً.

ومثال ما اعتمد على مقدّر، نحو: مُهينٌ زيدٌ عمراً أم مُكْرِمُهُ، أي أمهين. ونحو: قولك في جواب أزيدَ ضاربٍ أم لا ضاربٌ الآن أو غداً، أي زيدٌ ضاربٌ ونحو:

{مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ} ^(١) أي صنفٌ مختلفٌ.

ولنما اعتبر في عمل اسم الفاعل المجرد من «أل» الشروط المذكورة، لأنه حيثئذ يشبه المضارع في معناه كما أشبهه في لفظه، بجر يانه عليه في الحركات والسكنات، بخلافه إذا خلا عن ^(٢) الشروط أو بعضها.

وأجاز الكسائي عمله إذا كان ماضياً، نحو: أنا ضاربٌ زيدا أمس، ثمسكاً بقوله تعالى: {وَكَلَّبَهُمْ بِأَسِطَ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ} ^(٣) فذراعيه منصوب بباسط وهو ماض. وخرجه الجمهور على حكاية الحال: بأن يفرض ما كان واقعاً في الزمن الماضي واقعاً في هذا الزمن ^(٤) فيعبر عنه بلفظ المضارع.

ثم إذا وجدت الشروط المذكورة لا يتعين عمله، بل يجوز إضافته، فتقول هذا ضاربٌ زيدٍ الآن أو غداً. وقد قرئ بالوجهين: {إِنَّ اللَّهَ بِأَلْبَغِ أَمْرِهِ} ^(٥)

الثالث من الأسماء التي تعمل عمل الفعل «المثال»

ولو مثني أو مجموعاً، وهو ما حُوِّلَ للمبالغة والتكثير من صيغة فاعل إلى فَعَّال بتشديد العين، كقوله:

١٧٧ أخا الحرب لبأساً إليها جلالها وليس بولاج الخوالف أعقلا

(١) النحل ١٦/٦٩. فاطر ٣٥/٢٨.

(٢) ط «مخلاف ما إذا خلى».

(٣) الكهف ١٨/١٨

(٤) في ط «هذه الزمان» وفي م «هذا الزمان».

(٥) الطلاق ٣/٦٥ انظر القراءة في الإنحاف ٤١٨ والإملاء ١٤١/٢ والبحر ٨/٢٨٣ والجامع ١٨/١٦١ والكشاف ٤/١٢٠ والكشف ٢/٣٢٤.

* ١٧٧ - من بحر الطويل، للقلاخ بن حزن النقيري التميمي.

استشهد ابن هشام به بلا نسبة في شرح القطر ٢٧٥ ش ١٢٦، ويصدره بلا نسبة أيضاً في الأوضح ٣/٢٢٠ ش ٣٧٢. وهو منسوب في الكتاب ١١١/١ وشرح المفصل ٦/٧٠ وشرح التصريح

أو مِفْعَال، بكسر الميم كقولهم: إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكُهَا^(١)، أي سمانها. أو فَعُول بفتح
الفاء كقوله:

١٧٨ ضَرُوبٌ بَنَصْلِ السِّيفِ سَوْقَ سِمَانِهَا إِذَا عَدَمُوا زَادَ فَإِنَّكَ عَاقِرُ
بكثرة في الثلاثة. أو فَعِيل كقول بعضهم: إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دَعَاءَ مَنْ دَعَاهُ، أو فَعِل
بفتح الفاء وكسر العين كقوله:

١٧٩ أَتَانِي أَهْمٌ مَزْقُونٌ عِرْضِي جِحَاشُ الْكِرْمَلِينَ لَهَا فَدِيدُ

٦٨/٢ وحاشية الصبان ٢٩٦/٢ ش ٥٣٤ والدرر ٢٧٠/٥ ش ١٤٨١ واللسان (ثعل) ٨٣/١١ والمفصل
٢٢٦. وغير منسوب في ابن عقيل ١١٢/٢ ش ٢٥٨ والمقتضب للمبرد ١١٣/٢ وشرح أبيات سيويه، لابن
النحاس ٨٧ ش ١٦٢. جلال: جمع جُل بضم الجيم، والمراد به هنا عدة الحرب، ولأَج مبالغة من الولوج،
والخوالف جمع خالفة وهي عماد البيت، والأعقل الذي تضطرب رجلاه من فزع أو وجع.
الشاهد فيه قوله «لَبَّاساً إِلَيْهَا جَلَالُهَا» فقد أعمل صيغة المبالغة «لَبَّاساً» عمل الفعل فرفع بها الفاعل وهو
الضمير المستتر ونصب المفعول به «جلالها».

(١) من أقوال العرب. البوائك جمع بائكة وهي الناقة السمينة من باك البعير إذا سمن.

* ١٧٨- من بحر الطويل، لأبي طالب عبد مناف بن عبد المطلب يرثي أمية ابن المغيرة المخزومي.

استشهد ابن هشام بصدوره بلا نسبة في الأوضح ٢٢١/٣ ش ٣٧٣ وشرح القطر ٢٧٥ ش ١٣٠ وهو منسوب في
شرح المفصل ٧٠/٦ والخزانة ٢٤٢/٤-٢٤٥ عرضاً و١٤٦/٨ ش ٦٠٢ وشرح التصريح ٦٨/٢ وشرح أبيات
سيويه / ابن النحاس ٨٨ والكتاب ١١١/١ والدرر ٢٧١/٥ ش ١٤٨٢ وأمالى الشجري ١٠٦/٢ وحاشية
الصبان ٢٩٧/٢ ش ٥٣٥ وديوان أبي طالب ٧٧. محمد الخطيب. مصر. وغير منسوب في المقتضب للمبرد
١١٤/٢ والأصول ١٢٤/١ والإفصاح ٢٥٧ عرضاً، وشرح الكافية/ الاستراباذي ٢٠٢/٢ وصدوره منسوب في
المفصل ٢٢٦. وغير منسوب في الهمع ٨٦/٢ ش ١٤٨٢. الشاهد فيه قوله «ضروب سوق سمانها» حيث عملت
صيغة المبالغة «ضروب» عمل الفعل فرفعت الفاعل «الضمير المستتر» ونصبت المفعول به «سوق».

١٧٩- من بحر الوافر، لزيد الخيل الذي سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم «زيد الخير».

واسمه زيد بن ملهل من طيء. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في شرح القطر ١٧٥ ش ١٣١ وبصدوره
بلا نسبة أيضاً في الأوضح ٢٢٤/٣ ش ٣٧٥. وهو منسوب في المقرب ١١٤ وشرح المفصل ٧٣/٦ وشرح
التصريح ٦٨/٢ والدرر ٢٧٢-٢٧٣ ش ١٤٨٣ والخزانة ١٦٩/٨ عرضاً وشرح الكافية / لابن جماعة
٣٣٧ ش ١٤٤ ومعجم ما استعجم ١١٢٦/٤ وشعر زيد الخيل/ جمع البزرة ١٧٦ (بيت منفرد) وابن الناظم ٤٢٨

بقلةً فيهما، لكن الثاني أقل.

فتعمل الخمسة عمل اسم الفاعل. وقد بُنى الأربعة الأول من أفعل كقولهم دراك من أدرك، ومهراق من أفرق، وزهوق من أزهق، ونذير من أنذر.

الرابع: اسم المفعول

ولو مثني أو مجموعاً، وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه كمضروب ومُكْرَم. نبه بالمثاليين على أنه لا فرق في الفعل المشتق من مصدره اسم المفعول بين الثلاثي وغيره، وعلى أنه إن كان من ثلاثي جاء على زنة مفعول، أو من غيره جاء بلفظ المضارع بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل آخره.

وخرج «من وقع عليه» اسم الفاعل، واسم المكان والزمان، والفعل، واسم التفضيل، والصفة المشبهة باسم الفاعل، كما مرّ نظيره.

وشرطهما أي عمليّ المثال واسم المفعول كاسم الفاعل، وقد مرّ بيانه.

وعمل اسم المفعول، كعمل الفعل المبني للمفعول، نحو: جاء المضروب عبده ونحو: مررتُ برجلٍ مضروبٍ عبده الآن أو غداً.

وابن الناظم ٤٢٨ وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٨٢. وغير منسوب في ابن عقيل ١١٥/٢، ش ٢٦١ والمقتضب للمبرد ١١٦/٢ وشرح الكافية / للاستراباذي ٢٠٢/٢. الفديد: الصوت. الكرملين (تثنية كرملي): ماء لبعض طبيء وهم رهط حاتم.

الشاهد فيه قوله «مزقون عرضي» فقد نصبت صيغة المبالغة «مزقون» المفعول به «عرضي».

الخامس: الصفة المشبهة باسم الفاعل

وهي كلُّ صفة صحَّ تحويل إسنادهَا إلى ضمير موصوفها، نحو: زيدٌ حسنٌ وجهه بالنصب. وأصله وجهه بالرفع، لأنه فاعل في المعنى، إذ الحُسْنُ في الحقيقة له، ولكنك بالغت وحولت الإسناد إلى ضمير زيدٍ، فجعلت زيدا حسناً، وأخرت الوجةَ فضلةً، فنصبته على التشبيه بالمفعول به، لأن العامل وهو حسنٌ، طالبٌ له من حيث المعنى، لأنه معموله الأصلي. ولا يصحُّ رفعه على الفاعلية حيثنذر لاستيفائه فاعله. ويصحُّ جره بالإضافة، لأنَّ الجُرَّ ناشئٌ، على الأصحَّ عن النصب، لا عن الرفع، لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه، إذ الصفة عينٌ مرفوعةٌها وغير منصوبها.

واعلم أنَّ اسم المفعول تصحُّ إضافته إلى مرفوعه معنىً، وإضافته تستلزم تحويل إسناده إلى ضمير موصوفه، نحو: زيدٌ محمودٌ المقاصدِ. والأصلُ محمودٌ مقاصدُهُ، ثم حوّل الإسناد إلى ضمير زيدٍ، ثم أضفتَ فقلت: محمودٌ المقاصدِ، وهو حيثنذر جارٍ مجرى الصفة المشبهة.

وتختص الصفة المشبهة بالحال الدائم، والمراد به المستمر إلى زمن الحال، فلا تكون للماضي ولا للاستقبال، بخلاف اسم الفاعل كما مر، وبالمعمول السببي، أي المتصل بضمير موصوفها لفظاً، نحو: زيدٌ حسنٌ وجهه، أو تقديراً نحو: زيدٌ حسنٌ الوجهة، أي: منه، فلا يقال: زيدٌ حسنٌ عمراً كما يقال زيدٌ ضاربٌ عمراً، لأن الصفة مأخوذة من فعل قاصر. وقد جرت الصفة على الاسم، فلا تقتضي حيثنذر إلا ضميره أو سببيه، كما يقال في اسم الفاعل القاصر: مررتُ بزيدٍ القائمِ، أو القائمِ أبوه، المؤخرِ، أي عن الصفة، فلا يقال: زيدٌ وجهه حسنٌ، لضعفها بكونها فرعٌ فرع؛ لأنها فرعُ اسم الفاعل الذي هو فرعُ الفعل. وبهذا فارقت اسم الفاعل الذي هو فرعُ الفعل. وترفعه؛ أي السببيُّ فاعلاً بعد إخلائها من ضمير موصوفها أو بدلاً من الضمير فيها، أو تنصيبه مشبهاً بالمفعول به إن كان معرفةً، نحو: زيدٌ حسنٌ وجهه، أو تمييزاً إن كان نكرةً، نحو: زيدٌ حسنٌ وجهاً، أو تجرّه بالإضافة، أي بسببها، إلا

إن كانت مقرونة «بأل» وهو عارٍ منها، فلا تجره، فلا يقال: زيدُ الحسنُ وجهه، ولا زيدُ الحسنُ وجه أبيه، ولا زيدُ الحسنُ وجه، ولا زيدُ الحسنُ وجه أب، بالجرِّ في شيءٍ منها لا متناع إضافة ما فيه «أل» إلى شيءٍ من ذلك. واعلم أنَّ مسائلَ الصفة «مع قطع النظر عن أمور، لا تزيد في العمل ولا تنقص منه كإفرادها وتثنيها وجمعها وتذكيرها وتأنيتها» ستٌ وثلاثون، لأنَّ الصفةَ إمَّا «بأل» كالحسن، أو مجردة منها كحسن، وهي:

إمَّا رافعة، أو ناصبة، أو جارية، فهذه ستة أحوال من ضرب اثنين في ثلاثة، ولمعومها ستة أحوال أيضاً، لأنها إمَّا «بأل» كالوجه أو بدونها بلا إضافة كوجه، أو مضاف لما هو «بأل» كوجه الأب، أو لما هو بدونها كوجه أب، أو مضاف للضمير كوجهه، أو مضاف لمضاف للضمير كوجه أبيه، فتصير المسائل ستاً وثلاثين، يمتنع منها الأربع التي استثنت، والبقية جائزة، لكن فيها حسنٌ وضعيفٌ وقبيحٌ. وبيانه يُطلبُ من المطوّلات.

تنبيه:

الوصف إن صيغ من متعدٍ، فاسم فاعل كضارب، أو من قاصر، فإن دل على الحدوث فكذلك، كقائم. أو على الثبوت، فصفة مشبهة كحسنٌ وبطلٌ وجميلٌ وشريفٌ. وتأتي على وزن «فَاعِلٌ» إذا أضيفت إلى مرفوعها، ودلّت على الثبوت كظاهر^(١) القلب، وشاحطِ الدار^(٢)، أي بعيدها.

السادس: اسم الفعل

وهو ما ناب عن فعل ولم يقع فضلة، ولم يتأثر بعامل، بخلاف الحرف، فإنه وإن ناب عن فعل، لكنه يقع فضلة كالجار والمجرور، وبخلاف المصدر والصفة لأنهما يتأثران بالعامل.

(١) ط «كطار».

(٢) كلمة «الدار» سقطت من ط.

واسم الفعل ثلاثة أنواع؛ ما يسمى به الأمر، وما يسمى به الماضي، وما يسمى به المضارع.

فالأول، وهو الأكثر نحو «بَلَّغَ» زيداً بمعنى دعه، وعليكَه وعليكَ به، بمعنى الزمهُ في الأول، والصِّقْ به في الثاني. وعليكَ منقول من جار ومجرور، ودونكَه بمعنى خذه، وهو منقول من ظرف مضاف^(١) و«رويده» و«تيده» بمعنى أمهله فيهما، و«رويد»^(٢) منقول من مصدر أروَدَ مصغراً تصغيراً الترخيم.

والثاني، وهو أكثر من الثالث، نحو «هيهاتِ» بفتح التاء عند الحجازيين وبكسرهما عند تميم وبضمهما عند جماعة، و«شَتَّانَ» بمعنى بَعَدَ في الأول، واُفترق في الثاني. ومن فتح تاء هيهاتَ وقف بالهاء، ومن كسرهما وقف بالتاء، ومن ضمهما فقليل: يقف بالهاء، وقيل بالتاء.

والثالث، «أَوْهَ»، و«أَفَ» بمعنى أتوجع في الأول وأنضجرُ في الثاني.

ولا يضاف اسم الفعل ك مسماه وهو الفعل، ولهذا قالوا: إذا قلت بله زيد، ورويد زيد بالجر كانا مصدرين^(٣) والفتحة فيهما فتحة إعراب، ولا يتأخر عن معموله، لأنه ضعيف في العمل. وجوَزَ الكسائي تأخُرَه عنه، تمسكاً بقوله تعالى {كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ^(٤)، ويقول الشاعر:

١٨٠ أيها المائحُ دلوي دونكا

إني رأيتُ الناسَ يحمدونكا

(١) ط «ظرف ومضاف».

(٢) ط «ورويده».

(٣) في ط تكرر لفظ «مصدرين».

(٤) النساء ٢٤، / ٤

١٨٠- من الرجز المشطور، لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو أو لجارية من بني مازن، وله قصة ذكرها صاحب الخزائن ٢٠٤/٦. ويروى «المائح» مكان «المائح».

ورَدَّ بأن كتاب الله في الآية، يحتمل أن يكون مصدراً مؤكداً لما قبله: {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ} ^(١) فدل على أنه مكتوب عليهم، فكأنه قال: كتب الله عليكم ذلك كتاباً. وبأن دلوي في البيت، يُحتمل أن يكون مُبتدأ خبره دونكا، أو مفعولاً به «خذ» مضمرًا، ولا يجوز نصبه بدونك محذوفة، لأن اسم الفعل لا يحذف دون معموله.

ولا ينصب في جوابه المضارع، لا تقول: مه فينم الناس بنصب ينم كما مر في المنصوب.

وما نُؤنّ منه فنكرة، وما لم ينون فمعرفة، وقد التزم في بعضه التنكير كـ «واها» و«وبها» كما التزم التنكير في «مثل» ونحوه: والتزم في بعضه التعريف، فترك تنوينه كما في: نَزَالَ وَدَرَاكَ، كما التزم التعريف في المضمرات والإشارات ونحوهما. وجاء بعضه بالوجهين، فينوّن حال تنكيره، ويترك تنوينه حال تعريفه كـ «صه» إذا أردت به اسكت سكوتاً ما نوئنته. أو اسكت السكوت المعين تركت تنوينه.

استشهد ابن هشام بصدوره بلا نسبة في المغني ٧٩٤ ش ١٠٢٩ و ٨٠٤ ش ١٠٤١، والأوضح ٨٨/٤ ش ٤٦٣. نسب لجارية من بني مازن في شرح التصريح ٢٠٠/٢ وحاشية الصبان ٢٠٦/٣ ش ٧٣٩ والعيني على هامش الأشموني ٢٠٥/٢ ش ٧٠٤ والخزانة ٢٠٠/٦ ش ٤٥٤. وإلى جارية من الأنصار تخاطب ناجية بن جندب الذي نزل القلب يبيع على الناس في غزوة الحلبية وقصته في السيرة ٣١١/٢. وغير منسوب في المقرب ١٥١ وشرح المفصل ١١٧/١ واللسان (ميج) ٦٠٩/٢ ودقائق التصريف ١١٢ وإعراب القرآن للزجاج ١٥٢/١. وصدوره بلا نسبة في الجمع ١٢٠/٥ ش ١٥٠٨ والمقاييس ٢٨٧/٥ والدر المصون ٦٤٨/٣ وشرح الأبيات المشككة الإعراب ٣٠. الماتح: هو الرجل الذي يكون في البئر ليستقي الماء، فأما الذي يكون في أعلى البئر يجذب الدلو فهو ماتح/ بالثاء.

الشاهد فيه قوله «دلوي دونكا» إذ أن ظاهره يدل على أن مفعول اسم الفعل يجوز أن يقدم عليه إذ الظاهر أن «دلوي» مفعول مقدم لقوله «دونكا» وبهذا الظاهر استدل جماعة منهم الكسائي على جواز أن يعمل اسم الفعل متأخراً في مفعول متقدم عليه، ولكن هذا الظاهر غير مقصود، والاسم المنصوب المتقدم ليس معمولاً لاسم الفعل المتأخر، ولا هو معمول لاسم فعل آخر محذوف يفسره المذكور، ولكن الاسم المنصوب معمول لفعل محذوف من معنى اسم الفعل.

(١) النساء ٢٣/٤.

السابع والثامن: الظرف والمجرور المعتمدان على نفي، نحو: ما عندك أو في الدار أحدٌ. أو على استفهام نحو: أعندك أو في الدار أحدٌ، أو على موصوف، نحو مررت برجل عنده أو في كُمِّه صقرٌ. أو على موصول نحو جاء الذي عندك أو في الدار أبوه. أو على مخبر عنه نحو: زيد عندك أو في الدار أخوه. وعملهما عمل استقر الذي نابا عنه.

فإن لم يعتمدا، نحو: عندي أو في الدار زيد، تُعَيَّن عند الجمهور، كون زيد مبتدأ وما قبله خبر. وجوز الأخفش والكوفيون مع ذلك كونه فاعلاً بما قبله.

وحيث أعرب ما بعدهما فاعلاً، فهما العاملان نيابةً عن استقر المحذوف، كما أفهمه كلامه، وقيل: العامل استقر. والراجح الأول، لامتناع تقديم الحال في نحو: زيد في الدار جالساً، ولو كان العاملُ الفعلُ لم يمتنع. ولقول الشاعر:

١٨١ فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضِ سِوَاكُم فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

حيث رفع «أجمع» الذي هو توكيد للضمير المستتر في الظرف. ووجه الدلالة منه أن الضمير لا يستتر إلا في عامله.

ولا يصح أن يكون توكيداً لضمير محذوف مع استقر، لأن التوكيد والحذف متنافيان. ولا توكيداً لاسم «إن» على محله من الرفع بالابتداء، لأن طالب المحل قد زال بوجود الناسخ.

* ١٨١- من بحر الطويل، لجميل بن معمر «جميل بشينة» و«لكثير عزة» في ديوانه ٤٧.

استشهد ابن هشام بعجزه بلا نسبة في المغني ٥٧٩ ش ٨١٢. ينسب إلى جميل في شرح التصريح ١٦٦/١ والسيوطي ٨٤٦/٢ وأما القالي ٢١٦-٢١٧/١ والحزاة ٣٩٦/١ والسمط ٥٠٥/١ وفيه «سواكم» والدرر ١٩/٢ ش ٣٢٢ ونسب لكثير في أمالي الشجري ٥/١ و٣٣٠ وحاشية الصبان ٢٠١/١ عرضاً والإيضاح في شرح المفصل ١٨٨/١ ش ٥٩. وعجزه بلا نسبة في الهمع ٢٣/٢ ش ٣٢٢.

الشاهد فيه قوله «فإن فؤادي عندك الدهر أجمع» فإن أجمع مرفوع لا يصلح أن يكون توكيداً لفؤادي ولا للدهر لأنهما منصوبان، ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار لأن التوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم «إن» على محله من الرفع على الابتداء لأن الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ وإذا بطلت هذه الأقسام تعين أن يكون توكيداً للضمير المتقل إلى الظرف وهو المطلوب ولا يشكل بالفصل بالإيجني وهو الدهر، فإنه جائز في الضرورة.

الثاني: اسم المصدر

ويطلق على ثلاثة أشياء؛ ما كان اسماً لغير حدث، ثم نُقل إلى الحدث، كالكلام، وما كان مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة كمَضْرَب ومَقْتَل. وما كان علماً لمعنى كبرية للمبرة.

وقد ذكر حكمها على هذا الترتيب، فقال: والمراد به اسم الجنس المنقول عن موضوعه إلى إفادة الحدث، كالكلام والثواب، فإثباتهما في الأصل لما يُتَكَلَّم به، ولما يثاب به العمال، ثم نقلاً إلى معنى التكلم والإثابة، وهو فعل الفاعل. وإنما يعمل إذا وقع موقع المصدر الكوفي والبغدادي كقوله:

١٨٢ قالوا: كلامك هنداً وهي مصنيةٌ يشفيك قلتُ صحيح ذاك لو كانا
وقوله:

١٨٣ لأنَّ ثوابَ الله كلُّ مُوحَّدٍ جَنَّاتٌ من الفردوس فيها يُخلَدُ

* ١٨٢ - من بحر البسيط، لم أعثر على قائله.

وهو في الأشموني ٥٤٨/١ ش ٥٢٦ وحاشية الصبان ٢/٢٨٨ ش ٥٩.

الشاهد فيه قوله «كلامك هنداً» حيث أعمل اسم المصدر (كلام) عمل المصدر فنصب به «هنداً».

* ١٨٣ - من بحر الطويل، لحسان بن ثابت من قصيدة مطلعها:

لقد لعن الرحمن جمعاً يقودهم دعوي بني شجع لحرب محمد

ويروى «بتلد» مكان «يخلد» و«إن» مكان «لأن» و«جنانا» بالنصب. وهو منسوب في ديوان حسان ٢٠٦

والدرر ٥/٢٦٣ ش ١٤٧ واللسان (فردوس) ١٦٤/٦ والمذكر والمؤنث/ ابن الأنباري ١/٤٥٥

الشاهد فيه قوله «ثواب الله كل موحَّد» حيث أعمل اسم المصدر «ثواب» عمل الفعل، فنصب به المفعول به

«كل» بعد إضافته لفاعله وهو لفظ الجلالة.

وقوله:

١٨٤- أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةَ الرُّتَاعَا
وَمَنْعَ الْبَصْرِيِّونَ ذَلِكَ، وَأَضْمَرُوا لِهَذِهِ الْمَنْصُوبَاتِ أَفْعَالًا تَعْمَلُ فِيهَا.
وإطلاق اسم المصدر على هذا حقيقي.

وأما المبدوء بالميم المذكورة نحو^(١): إِنْ مُصَابِكَ الْكَافِرَ حَسَنٌ وَنَحْوُ:

١٨٥ أَظْلُومٌ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةَ ظِلْمٍ
فجائز إعماله إجماعاً، لأنه في الحقيقة مصدر، ويسمى مصدراً ميمياً.

وإطلاق اسم المصدر عليه مجاز، وعكسه في أنه لا يعمل إجماعاً ما كان علماً على معنى، نحو: فَجَارَ عِلْمًا لِلْفَجْرَةِ، وَحَمَادِ عِلْمًا لِلْمَحْمَدَةِ، لمخالفته المصدر في عدم قبوله «ال» والإضافة، وعدم وقوعه موقع الفعل، وعدم قصد الشيعاء.

١٨٤ من الوافر للقطامي عمير بن شبيب التغلبي وهو ابن أخت الأختل
الأوضح ٢١/٣ ش ٣٦٧، الشعر والشعراء ٦١٠/٢، ومعاهد التنصيص ١٧٩/١ واللسان عطا
الشاهد: عطاك المائة.. حيث أعمل اسم المصدر عطاك عمل الفعل فنصب به المفعول به «المئة»
(١) كلمة «نحو» سقطت من ط.

* ١٨٥- من بحر الكامل، للحارث بن خالد المخزومي، ويتسبب أيضاً للعرجي
استشهد به ابن هشام منسوباً للعرجي في المغني ٦٩٧، وبصدره بلا نسبة في الأوضح ٢١٠/٣ ش ٣٦٦. وهو
منسوب للحارث في الحماسة البصرية ٢١٦/٢ وشرح التصريح ٦٤/٢ واللسان (صوب) ٥٣٦/١ وفيه
«أسليم» مكان «أظلم» ومعجم ما استعجم ٥٠٤/٢ وفيه «إليك» مكان «تحية» والخزانة ٤٥٤/١ وديوان
الحارث ٩. وللعرجي في ديوانه ١٩٣ ودرة الغواص ١٠٤٣. وللعرجي والحارث في السيوطي ٨٩٢/٢
ش ٧٦٦. وغير منسوب في الهمع ٧٧/٥ ش ١٤٧٠ وشرح الأشموني ٥٤٧/١ و١٧١/١ والأصول ١٣٩/١
ومجالس ثعلب ٢٤٤/١ ش ٢٧٠ والدرر ٢٥٨/٥ ش ١٤٧٠ (وفيه ذكر لمناسبة البيت) وأمالى الشجري
١٠٧/١ وفيه «أظلم».

الشاهد فيه: قوله «مصابكم رجلاً» فقد أعمل المصدر الميمي «مصاب» عمل الفعل فرفع به الفاعل الذي هو
ضمير المخاطب ونصب المفعول به «رجلاً»

العاشر: اسم التشثيل

وهو صفة دالة على المشاركة والزيادة كأفضل، وأعلم، وخير وشر، لأئهما في الأصل أخير وأشر فحُفِّفَا، بالحذف لكثرة الاستعمال. ونَبَّهَ بالمثاليْن على أنه لا فرق في الفعل المأخوذ منه ذلك بين القاصر والمتعدي. وآخره عن الظروف والمجرور، وإن كان مأخوذاً من لفظ الفعل، لأن عمله في المرفوع الظاهر غير مُطَرِّدٍ كما سيأتي.

ويعمل في تمييز نحو: {أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا} ^(١). وفي ظرف نحو: زيدٌ أفضلُ منك اليوم، وفي حال: زيدٌ أحسنُ الناسِ مُبْتَسِمًا، وفي فاعلٍ مستترٍ كما في الأمثلة السابقة، لا في مصدر، فلا تقول: زيدٌ أحسنُ الناسِ حُسْنًا، ولا مفعولٍ به، فلا تقول: زيدٌ أشربُ الناسِ عسلًا، لأنه التحقق بأفعال الغريزة، ولهذا قالوا في قوله تعالى: {إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ} ^(٢) إِنَّ «مَنْ» ليست مفعولاً بأعلم، لأنه لا ينصب المفعول به، ولا مضافاً إليها، لأن أفعلَ بعضُ ما يضافُ إليه إذا كان المضاف إليه معرفة، فيكونُ التَّقديرُ حيثنذ: أَعْلَمَ المضلِّينَ، وهو لا يجوز، بل هو منصوب بفعل محذوف يدلُّ عليه «أَعْلَمَ» أي يَعْلَمُ المضلِّينَ، أو في مفعول له، فلا تقول: أنا أرغبُ الناسِ قراءةً، أو في مفعول معه، فلا تقول أنا أسيرُ الناسِ والنيلَ، ولا في مرفوع ملفوظ به في الأعراف (اسماً ظاهراً كان أو ضميراً منفصلاً)، فلا تقول: مررتُ برجلٍ أحسنَ منه أبوه، أو هو، إذ لا يصحُّ أن يقع موقعه فعلٌ بمعناه، إلا في مسألة الكحل، فيجوز فيها ذلك إجماعاً. وضابطُها أن يكون صفةً لاسم جنس مسبوق بنفي أو شبهه من نهي أو استفهام ومرفوعه مُفَضَّلًا على نفسه باعتبارين، نحو: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد، إذ يصح أن يقع موقعه فعلٌ بمعناه بأن تقول: ما رأيتُ رجلاً يحسُنُ في عينه الكحلُ كحسَنه في عين زيد، ولأنَّا لو لم نعرِّبه فاعلاً، بل أعريناه مبتدأ،

(١) الكهف ١٨ / ٣٤.

(٢) الأنعام ٦ / ١١٧.

ورفعنا أحسن بالخبرية، لزم الفصل بين أفعِل ومن بأجنيّ، وهو الكحل.

وإذا كان اسم التفضيل مقروناً بـ«أل» طابق وجوباً مَنْ هوَ له، فتقول: زيدٌ الأفضَلُ، والزيدان الأفضَلان، والزيدون الأفضَلون أو الأفاضل، وهند الفضلي، والهندان الفضليان، والهندات الفضليات أو الفضلُ.

أو كان مجرداً من أل والإضافة أو مضافاً لنكرة، أفرد وذُكِرَ وجوباً في الأحوال كلها، فتقول في المجرد: زيدٌ أو هندٌ أو الزيدان أو الهندان أو الزيدون أو الهندات أفضل من عمرو.

وقد يحذف المُفضَّلُ عليه نحو: {وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى} ^(١) أي من الأولى. وقد اجتمع الإثبات والحذف في قوله تعالى {إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ} ^(٢)، و{أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا} ^(٣).

وإنما تُذكر «مِنْ» بعد أفعِل في ذلك، إذا لم يكن المجرور بها اسم استفهام أو مضافاً إليه، وإلا وَجَبَ تقديمُهما معاً عليه، نحو ممن أنت أفضل؟ أو مِنْ غلامٍ مَنْ أنت أفضل؟ وتقول في المضاف لنكرة، زيدٌ أفضلُ رجلٍ، والزيدان أفضلُ رجلين، والزيدون أفضلُ رجالٍ، وهندٌ أفضلُ امرأةٍ، والهندان أفضلُ امرأتين، والهندات أفضلُ نساءٍ.

وألحق هذا بالمجرّد، لاستوائهما في التنكير، لكن تجب المطابقة في النكرة المضاف إليها لما قبل اسم التفضيل كما مثلنا، وأما قوله تعالى {وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ} ^(٤) فالتقدير أول فريق كافر به، ولولاه لقليل أول كافرين، أو التقدير: ولا يكن كلٌّ منكم أوَّلَ كافر.

أو مضافاً لمعرفة، فالوجهان: المطابقة وعدمها وهو أولى، فتقول الزيدان أفضلًا

(١) الأعلى ٨٧/١٧.

(٢) الأنعام ٦/١١٧.

(٣) الكهف ١٨/٣٤.

(٤) البقرة ٢/٤١.

الرجالِ، وأفضلُ الرجالِ، والزيدون أفضلو الرجال وأفضلُ الرجالِ وهندُ أفضلُ النساءِ وأفضلُ النساءِ، والهندانِ أفضلُ النساءِ وأفضلُ النساءِ، والهنداتِ أفضلُ النساءِ وأفضلُ النساءِ.

نعم، إنَّ قَصِدَ بأفعل فاعل، تعينت المطابقة، كقولهم الناقص والأشجَّ أعدلا بني مروان، أي عادلاهم، إذ ليس فيهم عادلٌ غيرُهُما حتى تراد المشاركة والتفضيل.

وَيَمْتَنِعُ ذَكَرُ «مِنْ» فِي الْمَقْرُونِ «بِال» وَفِي الْمُضَافِ بِقَسْمِيَّةٍ^(١) وَأَمَّا قَوْلُهُ:

١٨٦ لَسْتُ^(٢) بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصِي وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِثِ

فَخُرْجَ عَلَى زِيَادَةِ «ال»، أَوْ عَلَى أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِأَكْثَرِ مُحذُوفٍ مُبْدَلًا مِنْ أَكْثَرِ الْمَذْكُورِ.

وَلَا يَنْقَاسُ هُوَ، أَيِ، اسْمُ التَّفْضِيلِ، وَلَا أَفْعَالُ التَّعَجُّبِ وَهِيَ: مَا أَفْعَلَهُ، وَأَفْعِلَ بِهِ، وَفَعْلٌ، بَضَمِ الْعَيْنِ كَظَرْفٍ وَشَرْفٍ وَضَرْبِ الرَّجْلِ، أَيِ مَا أَضْرَبَهُ، إِلَّا مِنْ فَعْلٍ ثَلَاثِيٍّ مُجْرَدٍ مِنَ الزِّيَادَةِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا، تَامٌ، مُتَصَرِّفٌ، مُتَفَاوِتُ الْمَعْنَى، أَيِ قَابِلٌ لِلتَّفَاوُتِ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ يَقُومُ بِهِ، غَيْرَ دَالٍّ عَلَى لَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ وَلَا مَنْفِيٍّ وَلَا مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ كَضَرْبٍ وَشَرْفٍ وَعَلِمٍ.

فَلَا يَبْنِي ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ فَعْلٍ، كَعِلْفٍ وَكَلْبٍ وَحِمَارٍ، وَلَا مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِيِّ كَ«دَحْرَجٍ»، وَلَا مِنْ غَيْرِ مُجْرَدٍ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا كَ«انْطَلَقَ» لِأَنَّهُ لَمْ يَجْرُدْ مِنَ الزِّيَادَةِ، وَكَحَوْلٍ وَعَوْرٍ، لِأَنَّهُمَا لَمْ يَجْرُدَا مِنْهَا تَقْدِيرًا، لِأَن تَقْدِيرَهَا أَحَوْلَ وَأَعَوْرَ، بِدَلِيلِ عَدَمِ قَلْبِ عَيْنِهِمَا أَلْفًا مَعَ تَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، (فَلَوْلَا أَنَّ مَا قَبْلَهَا سَاكِنٌ فِي التَّقْدِيرِ لَوَجَبَ

١٨٦- من السريع للأعشى. المغني ٧٤٤ ش ٩٧٤ وهو في الخصائص ١/ ١٨٥ و ٢/ ٢٤٣ والخزانة ١/ ١٨٤ والمقاييس ٥/ ١٦١ وشرح الكافية ٢/ ٢١٥

الشاهد فيه 'بالأكثر منهم' حيث جمع فيه بين الألف واللام، وكلمة 'من' وهذا ممتنع.

(١) في ط 'بقسميته'.

(٤) في ط 'وليست'.

فيها القلبُ). فَإِنْ قُلْتَ: قد أجازوا حذف بعض الاسم لتصغيره، وتكسيـره، فلمَ لم يفعل ذلك هنا؟ مع أنَّ الفعلَ أكثرَ تصرفاً. قلت: أُجيبُ بأن زوائد الاسم غالباً لا تدل على معنى، بخلاف زوائد الفعل. ألا ترى أن استفعل وتفاعل وافتعل كلها لمعان يُخلُّ بها حذفها، بخلاف فرزدق ونحوه.

ولا يبنى من فعل ناقص ككان وظل، ولا من غير متصرف كعسى وليس، ولا من غير متفاوت المعنى كفني ومات، لأن حقيقتهما لا تفاوتَ فيها.

ولا من دالٍّ على لونٍ أو عيبٍ كحمر وعور.

ولا من منفيٍّ سواء كان ملازماً للنفي، نحو: ما عاج بالدواء، أي ما انتفع به، أم غير ملازم ك«ما قام» زيد.

ولا من مبنيٍّ للمفعول كضُرب. ومن هنا عرّفوا التعجب بأنه استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها.

واعلم أنه يجوز^(١) زيادة الباء في فاعل فعلٍ فيقال: ضُربَ بزيدٍ، إجراءً له مجرى اضربَ بزيدٍ لأنهما بمعنى واحدٍ، وأنَّ أفعل به، أصله فعلٌ ثلاثي، ثم حوّل إلى أفعل بمعنى صار ذا كذا، كأورق الشجر، أي صار ذا ورق، فاهمزة للصيرورة، لا للنقل، ثم حوّل إلى صيغة الطلب مع بقاء المعنى الخبري، والتزَمَ ذلك، لأنهم أرادوا جهوده، وضَمَّنَ معنى التعجب، فقَبَّحَ رفعه للظاهر، لكونه على صورة الأمر، فزيدت الباء في فاعله لإصلاح اللفظ، ولهذا التزمت إلا إذا كان الفاعل أن أو أنَّ وصلتها كقوله:

١٨٧ وقال أمير المؤمنين تقدموا وأخِـبْ إلينا أن يكون المقدّمَا

وأفهمَ قوله: لا ينقاس، أنّه قد بُنِيَ من هذه المذكورات سماعاً، وهو كذلك، فقد قالوا: هو الصّ من فلان وأقَمَّن به، فبنوه من غير فعل بل من قولهم: هو لصٌّ وقَمِـنٌ

(١) في ق «تجوز» بالتاء.

يكذا. وقالوا ما أُنشأه من أُنشأ، وما أُنْخَصِر هذا الكلام من اختصار، مع أنهما ذوا زيادة والثاني مبني للمفعول.

وما ذكر من أن صيغ التعجب ثلاث، هو بالنسبة لما يدلُّ عليه من الأفعال، وإلا فقد يدلُّ عليه غيره، نحو: {كَيْفَ تُكْفِرُونَ بِاللَّهِ} ^(١) الآية، ونحو سبحان الله! إن المؤمن لا ينجس، وللهِ ذرَّةٌ فارساً وقوله:

١٨٨ يا سيِّداً ما أنت من سيِّدٍ موطأ الأكنافِ رخب الدِّراع

تنبيه:

قد يتوصَّلُ إلى التعجب من غير المجرد، وما يدلُّ على لونٍ أو عيبٍ، بما أشدُّ ونحوه، وينصبُ مصدرُهُما بعده، أو بأشدِّدٍ ونحوه ويجرُّ مصدرُهُما بالباء فتقول: ما أشدُّ استخراجهُ، وأشدِّدِ باستخراجه، وما أشدُّ حرَّكهُ، وأشدِّدِ بحمرته.

وكذا المنفي والمبني للمفعول، إلا أن مصدرَهُما يكونُ مؤولاً لا صريحاً نحو: ما أكثرَ ألا يقومَ، وما أعظمَ ما ضُربَ.

والناقصُ إن قلنا له مصدر، وهو الراجح فكالنوع الأول، وإلا فكالثاني. وأما ما لا يتفاوت معناه والجامد فلا يتعجب منهما. وما يتوصَّلُ به إلى التعجب مما لا يتعجب منه ^(٢) بلفظه يتوصل به إلى التفضيل، وي جاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزاً، فتقول: هو أشدُّ استخراجاً وحرمة.

١٨٧ من الطويل للعباس بن مرداس في ديوانه ١٤١

(١) البقرة ٢/٢٨.

١٨٧ - من الطويل للعباس بن مرداس في ديوانه ١٤١. شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٨٩، الدرر ٢٣٤ / ٥ الشاهد: "وأحبب إلينا" فقد فصل بالجار والمجرور بين فعل التعجب < أحبب > وفاعله وهو المصدر المنسبك من الحرف المصدر ي ومعموله. وهذا الفاصل معمول لفعل التعجب، وذلك جائز

١٨٨ -

(٢) العبارة في ط هكذا «ولا يتوصل به إلى التعجب مالا يتعجب منه».

فصل في التنازع

ويسمى الإعمال، وإذا تنازع من الفعل أو شبهه عاملان فأكثر، اتفقا في العمل أو اختلفا فيه ما تأخر عنهما أو عنها من معمول فأكثر. فالبصري يختار إعمال المجاور لقربه، فيضمير في غيره مرفوعة لامتناع حذف العمدة، ولأن الإضمار قبل الذكر جائز هنا كما مر في مبحث الضمير.

ويحذف وجوباً منصوبه لفظاً أو محلاً، إن استغني عنه نحو: ضربت وضربني زيداً. ولا يجوز ضربته وضربني زيداً، إلا في ضرورة الشعر^(١) كقوله:

١٨٩ إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جَهَاراً فكن في الغيب أحفظ للود
وإلا؛ أي، وإن لم يستغن عنه بأن أوقع حذفه في لبس، نحو: رغبت ورغب في
الزيدان عنهما، أو كان أصله المبتدأ، بأن كان العامل من باب كان أو ظن، نحو: كنت
وكان زيداً صديقاً إياه، ونحو ظنني وظننت زيداً قائماً إياه.

آخره وجوباً كما مثلنا، لخوف اللبس في الأول، ولكون المنصوب عمدة في الأصل في الثاني، لكثرة رجح في توضيحه جواز حذفه في الثاني، قال «لأنه حذف لدليل»^(٢).

والكوفي يختار الأسبق؛ أي إعماله لسبقه، فيضمير في غيره ما يحتاجه من مرفوع ومنصوب
ومجور؛ لأن مرجعه وإن تأخر لفظاً متقدماً عليه رتبة، لأنه معمول للأول نحو: قام وقعدا
أخوك، أو قام وضربتكما أخوك، أو قام ومررت بهما أخوك.

١٨٩ من الطويل. المغني لبْن هشام ٤٣٨ وشرح ابن عقيل ٥٥١/١، الناظم ٢٥٥١١، المساعد ٥٦٦/١
الشاهد فيه: ترضيه ويرضيك صاحب، فقد تنازع عاملان الاسم صاحب بعدهما، يحتاجه الأول مفعولاً والثاني
فاعلاً، وقد عمل فيه الثاني رفعه به على الفاعلية ثم أضمر مع الأول ضميره، وهذا من الضرورات
(١) كلمة الشعر سقطت من ط.

(٢) الأوضح ٢٠٣/٣.

ومثال الفعلين ما مر. ومثال شبهه قوله:

١٩٠ عَهِدْتُ مُغْنِيًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِئَاءَكَ مَوْثَلًا

ومثال الفعل وشبهه {هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيَّةً} ^(١) ومثال أكثر من عاملين قوله:

١٩١ - أَرْجُو وَأَخْشَى وَأَدْعُو اللَّهَ مُبْتَغِيًا عَفْوًا وَعَافِيَةً فِي الرُّوحِ وَالْجَسَدِ

ومثاله أيضاً في أكثر من معمول قوله صلى الله عليه وسلم «تَسْبِّحُونَ وَتَكْبِرُونَ وَتَحْمَدُونَ ذُبِّرَ كُلُّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ» ^(٢) فتنازعت ثلاثة في اثنين: ظرف ومصدر.

وعلم من كلامه أن التنازع لا يقع بين حرفين، ولا بين حرفٍ وغيره، ولا في معمولٍ متقدِّمٍ، نحو: زِيدًا ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ، ولا متوسطٍ، نحو: ضَرَبْتُ زِيدًا وَأَكْرَمْتُ، وأنه لا خلاف بين البصري والكوفي في إعمال أحد العاملين، وإنما الخلاف في المختار بينهما، وأنه لا بد أن يكون المعمول مطلوباً لكل منهما، ليصدق التنازع، فلا تنازع بين اثنين أكَّد أحدهما بالآخر، لأن الطالب للمفعول إنما هو الأول، والثاني لم يؤت به للإسناد، بل لمجرد التقوية، فلا عمل له. ولهذا قال الشاعر:

١٩٢ فَايْنِ إِلَى أَيْنِ النِّجَاةُ بِيْغَلْتِي أَتَاكَ أَتَاكَ الْلَا حَقُّونَ احْبِسْ احْبِسْ

١٩٠ من الطويل: التخليص لابن هشام ٥١٣، حاشية الصبان ٩٩/٢، وابن النازم ٢٥٣.

الشاهد مغنيا مغنيا من أجرته حيث تنازع الاسمان: مغنيا مغنيا المفعول به مَنْ

(١) الحاقة ١٩/٦٩.

* ١٩١ - من بحر البسيط لم أعثر على قائله، وهو في شرح التصريح ٢٣٩/٢ وشرح الأشموني ٣٥٨/١ ش ٣١٨.

الشاهد فيه قوله «أرجو وأخشى وأدعو الله» حيث تنازع ثلاثة عوامل معمولاً واحداً هو لفظ الجلالة. ويجوز أن تجعله معمولاً لأي منها. والأولى أن تجعله معمولاً لآخرها.

(٢) صحيح البخاري ٧٢/٨ مطابع الشعب القاهرة وصحيح مسلم ٩٧/٢ دار التحرير القاهرة.

* ١٩٢ - من بحر الطويل، لم أعثر على قائله. استشهد به ابن هشام في شرح القطر ٢٩٠ ش ١٣٥ والتخليص

٥١٣ م ١٣٦. وبصدره في الأوضح ١٩٤/٢ ش ٢٤٠، وهو في ابن عقيل ٢١٤/٢ ش ٢٩١ وشرح

ولو كان فيه تنازعٌ لقال: أتاكَ أَتَوَلَّكَ، أو أَتَوَلَّكَ أَتاكَ.

واعتبر في توضيحه انه لا بد أن يكون العاملان متصرفين، والمعمول غير مسبيّ مرفوع^(١). قال «فلا تنازع بين جامدين ولا بين جامد وغيره. وعن المبرد إجازته في فعلي التعجب، نحو: ما أحسن وأجل زيدا، وأحسين وأجل بعمر»^(٢) ولا في مسبيّ مرفوع نحو قوله:

١٩٣ قضى كلُّ ذي دَيْنٍ فوقى غريمه وعزّةٌ ممطولةٌ معنّى غريمها
خلافًا لجماعة. وقد تكلم المرادي على ذلك في شرح التسهيل.

التصريح ٣١٨/١ وأمالى الشجري ٢٤٣/١ والخصائص ١٠٣/٣ والجمع ٢٠٧/٥ ش ١٥٦٦ والدرر ٣٢٣/٥ ش ١٥٢٧ والخزانة ١٥٨/٥ ش ٣٥٩ وشرح شواهد ابن عقيل/ للجرجاني ٢٠٣ وابن الناظم ٢٥٣. وجزء من عجزه «أتاكَ أَتاكَ اللاحقون» في شرح الأشموني ١/ ٣٥٠ ش ٣٠٩ وحاشية الصبان ٩٨/٢ ش ٣٠٩ والجمع ١٤٧/٥ ش ١٥٢٧.

الشاهد فيه قوله «أتاكَ أَتاكَ اللاحقون» حيث رفع «اللاحقون» بأتاكَ الأولى، ولا فاعل للثانية، فلا تنازع هنا لأن الثاني مؤكد للأول.

(١) أنظر الأوضح ١٩٤/٢.

(٢) الأوضح ١٩٢/٢.

* ١٩٣ - من بحر الطويل، لكثير عزة (كثير بن عبد الرحمن)، استشهد ابن هشام بعجزه بلا نسبة في الأوضح ١٩٥/٢ ش ٢٤١ وهو منسوب في شرح التصريح ٣١٨/١ وشرح المفصل ٨/١ والإفصاح ٣٥٧ وزهر الأداب ١/ ٢٢٢ والخزانة ٢٢٣/٥ عرضا والدرر ٣٢٦/٥ ش ١٥٣٠ وفيه ذكر لقصة البيت. واللسان (غرم) ٤٣٦/١٢ وعجزه منسوب في الجمع ١٤٧/٥ ش ١٥٣٠. وغير منسوب في شرح الأشموني ١/ ٣٥٣ ش ٣١٣ وحاشية الصبان ١٠١/٢ ش ٣١٣.

الشاهد فيه قوله «عزّةٌ ممطولةٌ معنّى غريمها» حيث اعتبر «غريمها» مبتدأ وممطول ومعنى خبران، أو ممطول خبر ومعنى صفة لمن وبذلك لا يكون في البيت تنازع مع أن المؤلف اعتبره من التنازع في شرح الشذور ٤٢١ ش ٢٢٥.

فصل في الاشتغال

وإذا شغلَ فعلاً أو وصفاً ضميرُ اسمٍ سابقٍ، أو ملابِسَ لضميره عن نصبه، أي نصب الاسم لفظاً كزيد ضربته أو ضربت غلامه. أو محلاً كهذا ضربته أو ضربت غلامه، وكزيداً مررت به أو بغلامه وجب نصبه.

مثال الفعل ما مر، ومثال الوصف زيداً^(١) أنا ضاربُهُ أو مارٌّ به الآن أو غداً. ويعتبر كونه صالحاً للعمل فيما قبله، ليخرج عن ذلك نحو: زيداً أنا الضاربُهُ. ووجه الأبِ زيداً حسنةً، لأن الصلة، والصفة المشبهة، لا يعملان فيما قبلهما، فلا يفسران عاملاً.

وخرج بالفعل والوصف غيرهما: كالمصدر واسم الفعل، والحرف، لأنه لا يعمل فيما قبله. وإنما ينصب الاسم السابق بمحذوف مماثل للمذكور لا بالمذكور لاشتغاله بضميره أو بملابسه. والمراد: مماثلٌ له لفظاً ومعنى في نحو: زيداً ضربته، أو معنى فقط في نحو: زيداً مررت به، أي جاوزت، وفي نحو: زيداً ضربتُ غلامه. أي أهنت، لأن من ضرب غلامك فقد أهانك.

وإنما يجب نصبه إن تلا ما يختص بالفعل، لأنه لو رفع لخرج المختص بشيء عن اختصاصه به، وذلك كإن الشرطية نحو: إن زيداً لقيته فأكرمه. بخلاف غير الشرطية كالنافية والزائدة، وهلاً نحو: هلاً زيداً أكرمته، ومتى شرطية، أو استفهامية، نحو: متى زيداً تلقه فأكرمه. ونحو: متى زيداً تلقاه؟ وبقية أدوات الاستفهام كذلك، إلا الهمزة، فلا يجب نصبه بعدها. بل يترجح^(٢) كما ذكره في قوله: وترجح نصبُهُ إن تلا ما الفعل به أولى كالهزمة {أبشراً مِنَّا وَاحِداً نُبْعُهُ}^(٣) وما النافية، نحو ما زيداً رأيته.

(١) في ق «زيداً».

(٢) في ق «ترجح بالناء».

(٣) القمر ٥٤ / ٢٤.

أو تلا عاطفاً على جملة فعلية، نحو: {وَالْأَنْعَامَ خَلَقَ لَكُمْ} ^(١)، وإن ^(٢) فصل بينهما بأمّا، نحو ضربت زيداً وأمّا عمرواً ^(٣) فأهنته، ترجح الرفع، لأنّ أمّا تقطع ما بعدها عما قبلها. و«حتى» و«لكن» و«بل» كالعاطف، نحو ضربت القوم حتى زيداً ضربته. قال في توضيحه ^(٤) أو كان المفعول بالضمير أو ملابسه طلباً، كالأمر والنهي والدعاء، ولو بصيغة الخبر، نحو: زيداً اضربه وعمرواً لا تهنه، واللهم عبدك ارحمه، وزيداً رحمه الله. وإنما ترجح نصبه في هذا؛ لأن رفعه يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ وهو خلاف القياس.

ووجب رفعه بالابتداء إن تلا ما يختص به، أي بالابتداء كما مر في وجوب نصبه، كإذا الفجائية، نحو: خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرو. أو تلاه ما له الصدر، أي صدر الكلام كهل، كزيد هل رأيته؟ وهذا خارج عن أصل الباب، لأن العامل فيه لا يعمل فيما قبله، فلا يفسر عاملاً. ومثله {وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ} ^(٥) فيجب رفع «كل» لأنّ «فعلوه» صفة له، والصفة لا تعمل في موصوفها، ومثله زيدٌ ما أحسنه، لأن ما التعجبية لها صدر الكلام، فتمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها.

وترجح رفعه في نحو: زيدٌ ضربته مما لم يوجد فيه ما يقتضي شيئاً مما مر، ومما ^(٦) يأتي لعدم احتياجه إلى تقدير.

واستويا، أي نصبه ورفعُه في نحو: زيدٌ قامَ وعمروُ أكرمته، مما بُني الفعلُ أو الوصفُ فيه على اسم، وقع بعد عاطف على جملة ذاتٍ وجهين، ولم يوجد فيه ما

(١) النحل ١٦/٥.

(٢) حرف «الواو» سقط من ط ق وجاء مكانها كلمة «نعم».

(٣) في ق م «عمروا».

(٤) انظر الأوضح ١٧٤/٢.

(٥) القمر ٥٤/٥٢.

(٦) في ط «وإنما».

يقتضي شيئاً مما مر، لأنَّ الجملة الأولى اسميَّة الصدرِ فعليَّة العَجْزِ، فإنَّ راعيتَ صدرها
رَفَعَتْ، أو عَجَزَها نصبتَ، فالتشاكلُ بين المتعاطفينِ حاصلٌ على التقديرين، ولا
مُرجِّح.

باب في التواضع

يتبع ما قبله في الإعراب خمسة بالاستقراء.

أحدها: التوكيد

ويقال له التأكيد، والأول أفصح. قال الله تعالى {وَلَا تَنْقُضُوا الْآيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا} ^(١)، وهو نوعان:

لفظي وسيأتي. ومعنوي وهو تابع يقرر أمر ^(٢) المتبوع في النسبة، بأن يرفع توهّم الإسناد إلى غير المتبوع، أو في الشمول، بأن يرفع توهّم إرادة الخصوص بما ^(٣) ظاهره العموم. الأول، نحو: جاء زيدٌ نفسه، وهنّ نفسها، والزيدان أو الهندان أنفسهما أو نفسهما ^(٤) أو نفساهما، والزيدون أنفسهم والهندات أنفسهن.

وفهم من ذلك، أنّه يجب إيصال ^(٥) النفس بضمير مطابق للمؤكد ^(٦)، وأنّ لفظ النفس يكون طبق المؤكّد ^(٧) في الأفراد والجمع. أما في التثنية ^(٨) فقد علم مما قررته أنّه يجوز فيه الجمعُ والأفرادُ والتثنيةُ، وكلُّ أفصح مما بعده. وإنما أخّرتُ التثنية لكرهاة اجتماع تثنتين فيما هو كشيء واحد. وهذه هي الأوجهُ الجاريةُ في إضافة الشيء إلى متضمنه، نحو: قطعت رؤوس الكباشين والعينُ كالنفس ^(٩) في جميع ما ذكر.

(١) النحل ٩١ / ١٦ والعبرة من قوله «والاول.... إلى نهاية الآية سقطت من م.»

(٢) كلمة «أمر» سقطت من م.

(٣) في م «مما».

(٤) «أو نفسهما» سقطت من م.

(٥) في م «اتصال».

(٦) في م العبارة هكذا «بضمير يكون طبق المؤكد».

(٧) العبارة من قوله «وان لفظ.... إلى هنا» ساقطة من م.

(٨) في م «الثانية».

(٩) العبارة في ط هكذا «والنفس كالعين».

وأفاد ذكرهما، رفع احتمال أن الجائي غير من ذكر، أو غلامه^(١)، أو متاعه بارتكاب المجاز. ويجوز أن يجمع بينهما بشرط تقدم النفس، كجاء زيد نفسه عينه، بخلاف عكسه، لأن النفس هي الجملة والعين مستعارة لها، وأن تزد الباء فيهما كجاء زيد بنفسه وبعينه، وليس منه {وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ}^(٢) خلافاً لبعضهم، لأنه لأنه لا يؤكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو بالعين، إلا بعد توكيده بضمير منفصل، ولأن التوكيد هنا ضائع، إذ المأمورات بالتريص لا يذهب الذهاب إلى أن المأمور غيرهن، بخلاف المثال السابق ونحوه. وإنما ذكرت النفس هنا لزيادة^(٣) البعث على التريص لإشعار ذكرها^(٤) بما يستكفن منه من طموحهما إلى الرجال.

والثاني نحو جاء الزيدان كلاهما، والهندان كلتهما، واشترت العبد كله، والعبيد كلهم، والأمة كلها، والإماء كلهن. فأفاد ذكر كلا وكلتا وكل رفع احتمال أن الجائي والمشتري بعض من ذكر لا كله، بارتكاب المجاز.

ولا يؤكد بكلا وكلتا إلا أن يكون المؤكد بهما دالاً على اثنين، وأن يصح حلول الواحد محلهما، فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما، لأنه لا يحتمل أن يكون المراد أحد الزيدين. وأن يكون ما أسند إليهما متحد المعنى، فلا يقال مات زيد وعاش عمرو كلاهما، وأن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكد كما في الأمثلة السابقة.

ولا يؤكد «بكل» إلا أن يكون المؤكد بها غير مثنى^(٥) وأن يكون متجزئاً بذاته نحو {فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ^(٦)} أو بعامله، نحو اشترت العبد كله، بخلاف: جاء زيد كله،

(١) العبارة في م هكذا «وأفاد ذكرهما احتمال ان الجائي غلامه».

(٢) البقرة ٢٢٨/٢.

(٣) في م «بزيادة».

(٤) في ط «ذكرهما».

(٥) في م «المثنى».

(٦) الحجر ٣٠/١٥ «فسجد الملائكة كلهم أجمعون».

فإنه لا يتجزأ بذاته ولا بعامله، وأن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكد، فليس من التأكيد قراءة بعضهم {وَأَنَا كُلًّا لِمَا لِيُوقَيْنَهُمْ} ^(١) خلافاً لبعضهم.

وللتأكيد الفاظ آخر ذكرت في المطولات.

ولا تؤكد النكرة مطلقاً، أي سواء أفادت أم لا. وهذا ما ذهب إليه البصريون. وذهب الكوفيون إلى أنها إن أفادت جاز توكيدها، وتبعهم ابن مالك وصححه المصنف في توضيحه ^(٢).

وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكد محدوداً، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة، كصمت أسبوعاً كله، وعليه جاء قوله:

يا ليت عدة حول كله رجب ١٩٤-

بخلاف نحو: صمت زمناً كله، لانتفاء الشرط الثاني.

ص / ٣٨ / ٧٣ «فسجد الملائكة كلهم أجمعون».

(١) هود ١١١/١١ انظر القراءة في البحر ٤٦٩/٧ والكشاف ٤٣٠/٤ والجامع ٣٢١/١٥.

(٢) انظر الاوضح ٣٢٢/٣.

* ١٩٤- عجز بيت من البسيط، لعبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي وصدره:

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب.

والصواب أن ينصب (رجب) لأن القصيدة منصوبة الروي ومطلعها

يا للرجال ليوم الأربعاء أما ينفك يبعث لي بعد التهي طربا

استشهد ابن هشام بالبيت بلا نسبة في شرح القطر ٢٩٦ ش ١٣٨. وهو منسوب في معجم البلدان ١٣٦/١

ومجالس ثعلب ٤٠٦/٢-٤٠٧ وفيه «دهري» مكان «كله» والتنام ١٦٨ وفيه: حولي «مكان «حول». وغير

منسوب في الإنصاف ٤٥١/٢ ش ٤٨٤ والخزانة ١٧٠/٥. وعجزه بلا نسبة في شرح المفصل ٤٤/٥ وشرح

الأشمونى ٨٣/٢ ش ٦٢٤.

الشاهد فيه قوله «عدة حول كله رجب» حيث أكد النكرة «حول» لما كانت النكرة محدودة، وللفظ التوكيد من الألفاظ الدالة على الإحاطة وهو قوله «رجب» وهذا جائز عند الكوفيين، وارتضاه ابن مالك.

ثم بيّن التوكيد اللفظي فقال: ويؤكد بإعادة اللفظ أو مرادفه. مثال الأول نحو {كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا} ^(١) وخالف في شرح قطر الندى فقال: «ليس ذلك من تأكيد الاسم، خلافاً لكثير من النحويين، لأنه جاء في التفسير أن معنى ذلك، دكا بعد دك، وصفًا بعد صف، فليس الثاني فيهما تأكيداً للأول، بل المراد التكرير كعلمته الحساب بابا بابا» ^(٢) مثال الثاني {فَجَاجَأَ سُبُلًا} ^(٣) لأن معنى الفجاج والسُّبُل واحد وهو الطُّرُق، وسواء كان في الاسم كما في هذين المثالين، أم في الفعل نحو اضرب اضرب، أم في الحرف نعم نعم كما سيأتي. وسواء كان في مفرد كما في هذه الأمثلة، أم في الجملة، نحو {كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ} ^(٤). ولا يعاد ضمير متّصل، ولا حرف غير جوابي في توكيدهما إلا مع ما اتصل به، نحو: قمتُ قمتُ وأكرمْتُكُ وأكرمْتُكُ، ومررتُ بكُ بكُ، ونحو: إنَّ زيدا إنَّ زيدا قائمٌ، أو إنَّ زيدا إنَّه قائمٌ، لأن إعادة اللفظ بمعناه، كإعادته بلفظه كما مر، بل هو أولى. وما ورد بخلاف ذلك فهو شاذٌّ. أما الضمير المنفصل والحرف الجوابي فيعادان منفردين، نحو: أنتَ أنتَ ونعمَ ونعمَ.

الثاني من التوابع: النعت

ويُسمّى وصفاً، وصفةً، وهو تابع مشتق، بأن دلَّ على حَدَثٍ وصاحبه، كضارب ومضروب وحسن وأفضل، أو مؤوَّلٌ به كاسم إشارة غير مكاني، وذو بمعنى صاحب، ومنسوب. فتقول مررت بزيد هذا؛ أي الحاضر، وبرجل ذي مال؛ أي صاحب مال. وبرجلٍ دمشقيٍّ؛ أي منسوب إلى دمشق.

(١) الفجر ٨٩/ ٢١-٢٢.

(٢) شرح القطر ٢٩٢.

(٣) الأنبياء ٢١/ ٣١.

(٤) النبأ ٧٨/ ٤-٥.

يقتضي تخصيص متبوعه إن كان نكرة، كجاءني رجل تاجر، أو توضيحه إن كان معرفة، كجاءني زيد التاجر، أو مدحه نحو: {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} ^(١) أو ذمه نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أو توكيده وفي نسخة تأكيدهن، نحو: {نِعْجَةٌ وَاحِدَةٌ} ^(٢) و{عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ} ^(٣) أو الترحم عليه: اللهم ^(٤) أنا عبدك المسكين.

قال بعضهم: وقد يكون النعت للتعميم، نحو: إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين، وللتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي، وللإبهام نحو تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة... انتهى. وقد يرد الأول للتوضيح، والثاني للتخصيص والثالث للتوكيد.

ويتبعه غالباً في اثنين من خمسة: في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة: الرفع والنصب والجر. وفي واحد من التعريف والتنكير، سواء رفع ضميره، أم اسما ظاهراً نحو جاءني الرجل الفاضل، أو الفاضل أبوه. وجاءني رجل فاضل، أو فاضل أبوه.

ولا يكون أخص، أي أعرف منه، أي من متبوعه، بل مساوياً له أو دونه، فنحو صاحبك، في نحو: مررت بالرجل صاحبك، بدلاً لا نعت؛ لأنه مضاف للضمير، فهو أعرف من المحلى بال كما مر. ونحو الفاضل، في نحو: مررت بالرجل الفاضل، ويزيد الفاضل نعت لأنه في الأول مساوٍ لمنعوته، وفي الثاني دونه كما علم مما مر.

وأمره في الأفراد والتذكير وأضدادهما من تثنية وجمع وتأنيث، كالفعل في أنه إن رفع ضمير منعوته طابقه في اثنين من هذه الخمسة، فيصير بهذا مع ما مر، مطابقاً له في أربعة من عشرة: في واحد من أوجه الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من الأفراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتأنيث. سواء كان معناه لمتبوعه

(١) الفاتحة ١/١.

(٢) ص ٢٣/٣٨ والآية {إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة}.

(٣) البقرة ١٩٦/٢ {فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام وسبعة إذا رجعت تلك عشرة كاملة}.

(٤) كلمة «اللهم» ط سقطت من ط.

كمررت برجلٍ حسنٍ، أم لسبيبه كمررت برجلٍ حسنٍ وجهه. وإن رفع سبيبه أفردَ مطلقاً لرفعه الظاهر، وطابق في التذكير أو التأنيث السبي^(١) لا المنعوت، فتقول: مررت بامرأتين أو بنساء حسنٍ أبوهما أو أبوهن، وبرجلين أو برجالٍ حسنٍ أمهما أو أمهم، كما في الفعل الحالّ محلّه، نحو مررت بامرأتين أو بنساءٍ حسنٍ أبوهما أو أبوهن، وبرجلين أو برجالٍ حسنٍ أمهما أو أمهم ولا تقول حسنتين ولا حسناتٍ ولا حسنتين ولا حسنين، إلا على لغة «أكلوني البراغيث». ولكن يترجح هنا جاءني رجلٌ قعودٌ غلمائه بجمع التكسير على قاعد غلمائه، وفي الفعل لا تقول زيد قعدوا غلمائه إلا على لغةٍ ضعيفة، وهي اللغة المذكورة آنفاً. وأما جاءني رجل قاعدون غلمائه بجمع التصحيح، فضعيف لأنه خاص بتلك اللغة.

وقولي أولاً: غالباً احترزت به عما التزمت العربُ إفراده وتذكيره، كأفعل من كما مر. وعما التزمت تذكيره فقط، كفعل بمعنى فاعل، وفعل بمعنى مفعول، كامرأةٍ صبورٍ وجريح. وعما التزمت تأنيثه، كرجلٍ ربعةٍ وهمةٍ وامرأةٍ ربعةٍ وهمةٍ.

ويجوز مع إتباع النعت، قطعُه إن عُلِمَ متبوعُه بدونه، حقيقة أو تنزيلاً، فيجوز في نحو: مررت بامرئٍ القيس الشاعر، ثلاثة أوجه: إتباعُه بالجر، وقطعُه بالرفع بتقدير هو، أو بالنصب بتقدير أعني، أو ما يناسب النعت كأخص وأمدح وأذم. أما إذا لم يعلم متبوعه بدونه فلا يجوز قطعُه، ولا فرق في ذلك بين تعدد النعت واتحاده، فلو احتاج المتبوع في حال تعدد النعوت إلى بعضها فقط، تعين في هذا البعض الاتباع، وجاز في البعض الآخر الإتباع والقطع.

(١) العبارة في ط هكذا «وطابق في التذكير والتأنيث والسبي».

الثالث من التوابع: عطف البيان

وهو تابع، غيرُ صفة، لكنه يشبهها في أنه يوضَّحُ متبوعه إن كان معرفة، أو يخصِّصُه إن كان نكرة. فالأول نحو:

١٩٥ أقسم بالله أبو حفصِ عمر

ما مسَّها من نَقَبٍ ولا دَبَرٍ

والثاني نحو {أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ} ^(١) وخرج بغير الصفة، وبما بعده بقية التوابع. ويتبعه في أربعة من عشرة، وهي التي مرت في النعت.

ويجوز إعرابه بدل «كلّ من كلّ» لما فيه من تفسير معنى الكلام وتوكيده، لأنه على نية تكرار العامل، إلا إنَّ وجب ذكره ك «هند» قام زيدٌ أخوها، فأخوها عطف بيان على زيد، ولا يصح إعرابه بدلاً، لأنَّ البدل في نية تكرار العامل، فيصير من جملة أخرى ^(٢)، فيخلو ^(٣) المبتدأ عن رابط، أو امتنع إحلاله محل الأول، نحو: يا زيدُ الحارثُ، إذ لو أعرب بدلاً لحل محل الأول فقليل: يا الحارث وهو ممتنع كما مر، ونحو قوله:

١٩٦ أنا ابنُ التَّارِكِ البكريُّ بشرٍ عليه الطيرُ ترقُّبه وقوعاً

* ١٩٥- انظر تحريجه/ الشاهد رقم ٣٧.

الشاهد فيه هنا قوله «أبو حفص عمر» حيث جاء «عمر» لإيضاح ما قبله وهو عطف بيان، عليه وفيه شاهد ذكر.

(١) المائدة ٩٥/٥.

(٢) في ق الجملة هكذا «فيصير من زيد من جملة أخرى».

(٣) في ط فيخلوا بزيادة الف بعد الواو.

* ١٩٦- من بحر الوافر، للمرار بن سعيد بن نضلة الفقعسي الأسدي. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في شرح القطر ٢٩٩ ش ١٣٩ ويصدره في الأوضح ٣٥١/٣ ش ٤١١. وهو منسوب في ديوانه ١٦٩ وشرح التصريح ١١٣/٢ والكتاب ١٨٢/١ والحماسة البصرية ٦/١ وفاتحة الإعراب ١٩١ والمفصل ١٢٣ وشرح المفصل

فبشر عطف بيان على البكريّ، ولا يصح إعرابه بدلا منه إذ لا يحل محله، لأنه يستلزم إضافة التارك إلى بشر، فيضاف ما فيه «أل» مع أنه غير مثنى، ولا مجموع جمع مذكر سالماً، إلى الخالي^(١) عنها، وعن الإضافة، لتاليها وهو ممتنع، خلافاً للفرّاء. ونحو قوله:

١٩٧ إني وأسطار سطرّن سطرّا

لقائل يا نصر نصر نصرّا

٣/ ٧٢ وفرحة الأديب ٣٧ والخزانة ٤/ ٢٨٤ ش ٢٩٩ وشرح شواهد ابن عقيل / ٢٠٥ وشرح ابن الحاجب ٢٣٠ ش ٩١٨ وفيه «بشرا» والدرر ٦/ ٢٧ ش ١٥٥٠. وغير منسوب في المقرب ٢٧٢ وابن عقيل ٢/ ٢٢٢ ش ٢٩٣ وشرح ابن الناظم ٥١٨ وشرح الأشموني ٢/ ٩٤ ش ٦٤٠ والأصول ١/ ١٣٥ والإفصاح ١٦١ وشرح الكافية / لابن جماعة ٢٣٠ ش ٩١. وصدّره بلا نسبة في شرح الكافية / الاسترأبادي ١/ ٣٤٣ والهمع ٥/ ١٩٤ ش ١٥٥٠.

الشاهد فيه قوله «التارك البكري بشر» فإن قوله «بشر» عطف بيان على قوله «البكري» ولا يجوز أن يكون بدلا، لأن البدل على نية تكرار العامل، فكان ينبغي لأجل صحة كونه بدلا أن يجوز رفع المبدل منه ووضع البدل مكانه، فتقول «التارك بشر» ويلزم على هذا إضافة اسم مقترن بآل إلى اسم خال منها، وذلك في الصحيح لا يجوز.

(١) في ق «للخالي».

* ١٩٧ - من الرجز، لرؤية، أو لذي الرمة. وقد يروى: وأسطار بالجر كما يروى: يا نصر نصرّا نصرّا، ويا نصر نصرّا نصرا. انظر تحريجات ذلك في المقتضب. استشهد به ابن هشام منسوباً إلى رؤية في المغني ٥٠٢ ش ٧٢٤ وبصدّره بلا نسبة في الجامع الصغير ٩٧. وهو منسوب لرؤية في الخصائص ١/ ٣٤٠ والكتاب ٢/ ١٨٥ وملحقات ديوان رؤية ١٧٤ والسيوطي ٢/ ٨١٢ ش ٦٢٠ والدرر ٤/ ٢٢ وله ثلاث روايات والمقتضب للمبرد ٤/ ٢٠٩-٢١٠ وشرح المفصل ٢/ ٣ و٧٢ ونقل عن العيني قوله عن الصاغاني أنه ليس لرؤية، والخزانة ٢/ ٢١٩ وشرح شواهد الكشف ٤١٣ والإفصاح / للفارقي ٢٠٢. وغير منسوب في شرح الجمل / للفراهيدي ٥٤ والهمع ٤/ ٥٢ ش ٩٥٧ والمحلى ٢٥ ش ٣٧ والمقاييس ٥/ ٤٣٦ وابن الناظم ٥١٦.

الشاهد فيه قوله «يا نصر نصرّا نصرا» فإن قوله «نصر» الأول منادى وقوله «نصر» الثاني عطف بيان عليه باعتبار لفظه وقوله «نصرا» الثالث عطف بيان عليه باعتبار محله. ولا يجوز في أي من الثاني والثالث أن يكون بدلا من المنادى، وذلك لأن البدل على نية تكرار العامل، ولو أدخلت حرف النداء الذي عمل في المبدل منه على واحد من هذين لما جاز مع ذلك رفع الأول ونصب الثاني إذ كل منهما علم مفرد، وهذا إذا دخل عليه حرف النداء وجب بناؤه على الضم، لكن عطف البيان ليس كذلك، بل يجوز فيه الإتيان على اللفظ فيؤتى به مرفوعاً منوناً كالأول من الاثنين، والإتيان على المحل فيؤتى به منصوباً منوناً كالثاني ومن أجل ذلك صح في هذا البيت بخصوصه أن يكون «نصرا نصرا» عطف بيان، ولم يصح جعل واحد منهما بدلا.

فنصر الثاني، عطف بيان على الأول على اللفظ. والثالث عطف بيان على المحل، ولا يصح إعرابهما بدلاً لأنهما منونان، والمنادى لا ينون. واستشكل جعلهما عطف بيان، لأن الشيء لا يبين نفسه، فينبغي أن يعربا توكيدا لفظياً، ويكون الأول منهما تابعا^(١) على اللفظ، وإن كانت حركة المنادى حركة بناء؛ لأنها لحدوثها واطرادها في باب النداء اشبهت حركة الإعراب، والثاني على المحل.

ويمتنع إعراب التابع عطف بيان، بل يتعين إعرابه بدلاً في نحو {آيَاتُ بَيِّنَاتٍ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ}^(٢) فمقام إبراهيم بدل، لا عطف بيان، خلافاً للزخشرى، لأنه معرفة، وآيات بَيِّنَاتٍ نكرة، وفي نحو: يا سعيدُ كُرْزُ، بغير تنوين، فيعرب بدلاً، لا عطف بيان، لأنَّ البديل في باب النداء، كالمنادى المستقل. وكرز، إذا تُودي يضم ولا ينون، بخلاف عطف البيان في باب النداء، فإنه يرفع أو ينصب ولا يضم بغير تنوين كما سيأتي: وفي نحو قرأ قالون عيسى، مما الأول فيه أوضح من الثاني، فيعرب بدلاً، لا عطف بيان، لأنَّ البيان لا يكون دون مبيّنه في الإيضاح.

الرابع: البذل

وربما سمي بالتبيين، وبالتكرير. وهو التابع، المقصود بالحكم بلا واسطة، فخرج بالمقصود بالحكم بقیة التوابع، غير المعطوف بـ «بل» بعد الإثبات، لأن التعت والتوكيد وعطف البيان مكملات للمقصود، وليست مقصودة، والمعطوف بـ «لا» و بـ «بل» بعد النفي و بـ «لكن» نحو جاء زيد لا عمرو، وما جاء زيد بل عمرو. أولكن عمرو، ليس مقصوداً بالحكم، بل المقصود به إنما هو^(٣) ما قبله. وأما المعطوف ببقية حروف العطف، نحو: جاء زيد وعمرو، أو ثم عمرو، أو فعمرو، فلا يصدق عليه أنه المقصود بالحكم،

(١) في ط «تابع».

(٢) آل عمران ٩٧/٣.

(٣) كلمة «هو» سقطت من ط.

وإن صدق عليه أنه مقصود به، إذ المقصود به إنما هو المعطوف والمعطوف عليه.

وخرج بقوله: بلا واسطة، المعطوف ببل بعد الإثبات، نحو: جاء زيد بل عمرو، فإنه وإن كان هو المقصود بالحكم، لكن بواسطة.

وهو إما «بدل كل من كل» وسماه ابن مالك بدل المطابقة نحو {اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين} ^(١) أو «بدل بعض من كل» نحو {ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً} ^(٢) أو بدل «اشتمال»، وهو ما كان بينه وبين الأول ملائمة،

بغير الكلية والجزئية نحو {يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه} ^(٣). ولا بد فيه من إمكان فهم معناه عند حذفه، ومن حسن الكلام بتقدير حذفه، ولهذا جعل نحو أعجبنى زيد أخوه بدل إضراب، إذ لا يصح الاستغناء عنه بالأول، وكذا نحو أسرجت زيدا فرسه، لأنه وإن فهم معناه في الحذف، فلا يحسن استعماله، بل لا يستعمل، ويتقدير ورود مثله يُحمَلُ على الغلط أو نحوه: ولا بد فيه أيضاً، وفي بدل البعض من ضمير يعود على المبدل منه المذكور، كما في الآية الثانية، أو مقدراً كما في الأولى. أو بدل مباين، وهو إما بدل إضراب: بأن قصد كل من البدل والمبدل منه قصداً صحيحاً، ولم يكن بينهما كلية، ولا جزئية ولا ملائمة. نحو قوله صلى الله عليه وسلم: «إن الرجل ليصلي الصلاة ما كتب له نصفها ثلثها ربعها إلى عشرين» ^(٤) فثلثها وما بعده بدل إضراب انتقال لا إضراب إبطال من نصفها، ولهذا يسمى بدل البداء؛ لأن المتكلم يُخبرُ بشيء، ثم يبدو له أن يخبرَ بآخر من غير إبطال للأول، أو بدل نسيان وهو ما قصد ذكر متبوعه، ثم يتبين فساد قصده. أو بدل غلط وهو ما لم يقصد ذكر متبوعه..

(١) الفاتحة ١/١-٢.

(٢) آل عمران ٣/٩٧.

(٣) البقرة ٢/٢١٧.

(٤) مسند احمد ٤/٣١٩ و ٣٢١.

لكن سبق إليه اللسان، كجاءني زيد عمرو، هذا يصلح مثلاً لهما، بل للثلاثة، كما يصلح لها نحو تصدقتُ بدرهم دينارٍ إذ يحتمل أن يكون قد أخبرت بأنك تصدقت بدرهم، ثم عنك أن تخبر بأنك تصدقت بدينار، فيكون بدل إضراب، وأن تكون قد قصدت الإخبار بالتصديق بدينار، فسبق لسائلك إلى درهم، فيكون بدل غلط، أي بدلاً من^(١) اللفظ الذي هو غلط، وأن تكون^(٢) قد قصدت الإخبار بالتصدق بدرهم فلما ذكرته تبين فساد قصده، فيكون بدل نسيان، أي بدل شيء ذكر نسياناً، وقد ظهر أن الغلط في اللسان والنسيان في الجنان. والأحسن عطف هذه الثلاثة بـ «بل»، فيكون من عطف النسق.

ويوافق وجوباً متبوعه في واحد من أوجه الإعراب مطلقاً، وفي واحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الأفراد والتثنية والجمع في غير بدل البعض. ويخالفه جوازاً في الإظهار، والتعريف، وضديهما من الإضمار والتنكير، فتبدل المعرفة من المعرفة نحو {الحَمِيدُ اللهُ} ^(٣) في قراءة الجر. ومن النكرة نحو: {صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ صِرَاطُ اللهِ} ^(٤) والنكرة من النكرة {مَفَازًا حَدَائِقَ} ^(٥) ومن المعرفة نحو {بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَازِبَةٍ} ^(٦).

ويبدل الظاهر من الظاهر كما مر. والمضمر من المضمر نحو قمت أنت، ومررت بك أنت، ومن الظاهر نحو: رأيتُ زيداً إياه. قال في شرحه «وأسقط ابن مالك هذا القسم من

(١) في م «عن».

(٢) في ط «يكون» بالياء.

(٣) إبراهيم ١٤ من الآيتين ٢٠١، انظر القراءة في الإنحاف ٢٧١ والإملاء ٣٦/٢ والجامع ٣٣٩/٩ والكشاف ٣٦٥/٢ والكشف ٢٥/٢.

(٤) الشورى ٤٢ من الآيتين ٥٢ و ٥٣ / وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله الذي له مافي السموات وما في الأرض.

(٥) النبأ ٧٨ / الآيتان ٣١-٣٢ / إن للمتقين مفازاً حدائق وأعناباً.

(٦) العلق ٩٦ / ١٥-١٦.

باب البدل وزعم أنه ليس بمسموع^(١) ثم رد عليه. لكنه خالف ذلك في توضيحه فتبعه حيث قال «ولا يبدل مضمّر من ظاهر ونحو: رأيت زيداً إياه من وضع النحوين، وليس بمسموع»^(٢) ويبدل الظاهر من الضمير نحو ضربته زيداً. لكن لا يبدل الظاهر من ضمير حاضر «بدل كل» إلا إذا أفاد الإحاطة، فيبدل منه حيثنر نحو {تَكُونُ لَنَا عِيداً لَاؤَلِنَا وَآخِرِنَا}^(٣) بخلاف ما إذا لم يفد الإحاطة خلافاً للأخفش. وأما بدل البعض نحو قوله:

١٩٨ أوعدني بالسجن والأدهم

رجلى فرجلى شئنة المناسم

وبدل الاشتمال نحو قوله:

١٩٩ ذريني، إنّ أمرك لن يطاعا وما ألفيتني حلمي مضاعاً^(٤)
فجائز مطلقاً.

(١) شرح الشذور ٤٤.

(٢) الأوضح ٤٠٥/٣.

(٣) المائدة ٥/ ١١٤.

١٩٨ من الرجز للعديل بن الفرخ بضم الفاء وسكن الراء وقصة البيت في الشعر وأشعراء ٣٢٥/١ وهو في الخزانة ١٨٨/٥ والعيني على هامش الأشموني ١٣٢/٢ والدرر ٣٢/٦

الشاهد: أوعدني..رجلي حيث أبدل الاسم الظاهر رجل من ضمير الحاضر بياء المتكلم كبديل بعض من كل * ١٩٩- من بحر الوافر، لعدي بن زيد العبادي. البيت لعدي في ديوانه ١٣٥ وفي الحماسة البصرية ٦٥/١ وفيها «أمري» مكان «حلمي» والخزانة ١٩٠/٥-١٩٤، والدرر ٦٥-٦٧ ش ١٥٧٢ وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي ٢١٢. ونسب لرجل من بجيلة أو خثعم في الكتاب ١٥٦/١ والأصول ٥١/٢ وشرح المفصل ٦٥/٣. ولرجل من خثعم في الإفصاح / للفارقي ٢٨٦ ش ١٨١. وغير منسوب في شواهد التوضيح ٢٠٧ ش ٥٠٥ ومعاني القرآن / للفراء ٢٨٣/٢ ومعاني القرآن / للأخفش ٧٣/٢ وابن عقيل ٢٥١/٢ ش ٣٠٢ والتمام ٢١ وشرح الكافية / لابن جماعة ٢٢٦ ش ٨٩ وشرح الكافية / للاستراباذي ٣٤١/١ والإيضاح في شرح المفصل ٤٥٣/١ ش ١٥٣ وابن الناظم ٥٦٠.

الشاهد فيه قوله «ألفيتني حلمي مضاعاً» حيث أبدل الاسم الظاهر «حلمي» من ضمير المخاطب «ياء المتكلم» التي جاءت مفعولاً به أول.

(٤) في م «مطاعاً».

الخامس: عطف النسق

وهو تابع يتوسط أحد الحروف بينه وبين متبوعه وهو:

بالواو: وهي لمطلق الجمع في الحكم، فتعطف الشيء على مصاحبه نحو {فَالْجَنَّةَ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ} ^(١)، وعلى سابقه نحو {لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ} ^(٢)، وعلى لاحقه نحو {كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ} ^(٣).

والقول بأنها للترتيب مردود بأمور منها: قولهم اختصم زيد وعمرو، وامتناعهم من أن يعطفوا في ذلك، بالفاء أو بضم، لكونهما للترتيب.

وبالفاء: وهي للجمع والترتيب والتعقيب، هو في كل شيء بحسبه نحو {أَمَانَةُ فَأَقْبِرْهُ} ^(٤) ونحو: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْنِيعُ الْأَرْضِ مُخْضَرَّةٌ} ^(٥) ونحو دخلت البصرة ببغداد، إذا كان بينهما يومان ودخلت بعدهما. بخلاف ما إذا دخلتها بعد ثلاثة أيام.

واعترض على الترتيب بقوله تعالى: {أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأُسْنًا} ^(٦) واجيب بأن المعنى أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا. وعلى التعقيب بقوله تعالى {فَجَعَلَهَا غُثَاءً} ^(٧) أي جافاً. واجيب بأن التقدير: فمضت مدة فجعله غُثَاءً، وبأن الفاء نابت فيه عن ثم كعكسه في قوله:

(١) الشعراء ٢٦/١١٩.

(٢) الحديد ٥٧/٢٦.

(٣) الشورى ٤٢/٣.

(٤) عبس ٨٠/٢١.

(٥) الحج ٢٢/٦٣.

(٦) الأعراف ٧/٤.

(٧) الأعلى ٨٧/٥.

٢٠٠- كهز الرُدنيُّ تحت العجاج جرى في الأنابيب ثم اضطرب

إذ الاضطراب لا يتأخر عن الهز. وكثيراً ما تقتضي الفاء السببية، إن كان المعطوف جملة نحو {فَوَكَّزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ} ^(١) ونحو: سَهَا فَسَجَدَ، وزنى ماعز فرُجم.

وُثْمُ: وهي للجمع والترتيب والمهلة، أي التراخي نحو {أَمَّائُهُ فَأَقْبَرَهُ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ} ^(٢) وأما قوله تعالى {وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا} ^(٣) اسْجُدُوا} ^(٣) فالتقدير خلقنا أباكم آدم ثم صورناه، بجذف مضاف.

وحتى: وهي للغاية والتدرج والجمع. ومعنى الغاية آخر الشيء، والتدرج أن ينقضي ما قبلها شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ الغاية، وهو الاسم المعطوف، ولذلك وجب أن يكون المعطوف جزءاً من المعطوف عليه، إمّا تحقيقاً نحو أكلت السمكة حتى رأسها، أو تقديرًا نحو:

*٢٠٠- من بحر المتقارب، لأبي دؤاد الإيادي واسمه جويرية بن الحجاج من قصيدة يصف فيها الفرس، أو لامرأة سمهرية تدعى ردينة. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ١٦٠ ش ١٨٦ وبمعجزه بلا نسبة في الأوضح ٣٦٣/٣ ش ٤١٥. وهو منسوب لأبي دؤاد في ديوانه ٤٣ وشرح التصريح ١٤٠/٢ والسيوطي ٣٥٨/١ ش ١٦٧ وشواهد العيني على الحاشية ٩٤/٣ ش ٦٤١ والدرر ٩٦/٦-٩٧ ش ٦٦٠٦ والزهرة ٧١٤/٢ وروى صدره هكذا:

كظهر الرديني بين الأكف

ونسب إلى أبي دؤاد وامرأة من سمهر تسمى ردينة في العيني على هامش الأشموني ٩٩/٢ ش ٦٤١. وغير منسوب في الهمع ٢٣٧/٦ ش ٦٦٠٦ والجنى ٤٢٧ والأشموني ٩٩/٢ ش ٦٤١ وحاشية الصبان ٩٤/٣ ش ٦٤٠ وابن الناظم ٥٢٥.

الشاهد فيه قوله «ثم اضطرب» إذ الظاهر أن «ثم» هنا قد خرجت عن معناها الأصلي إلى موافقة الفاء في معناها، حيث أن اضطراب الرمح يحدث عقب الإهتزاز من غير تراخ.

(١) القصص ١٥/٢٨.

(٢) عيس ٢١/٨٠-٢٢.

(٣) الأعراف ١١/٧.

٢٠١ ألقى الصحيفة كي يُخفف رحلته

والزاد حتى نعلته ألقاها

فعطف نعله بجنتي، وليس جزءاً مما قبلها تحقيقاً، لكنها جزء، تقديرًا، لأنَّ معنى الكلام ألقى ما يثقله حتى نعله.

والغاية قد تكون غايةً في زيادة حسّية، نحو فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف، أو معنوية، نحو مات الناسُ حتى الأنبياءُ، أو في نقصٍ كذلك نحو المؤمنُ يُجزى^(١) بالחסنات حتى مثقالِ الذرة، ونحو غلبك الناسُ حتى الصبيانُ أو النساءُ.

وبأم المتصلة، وتسمى المعادلة، وهي المسبوقه إمّا بهمزة التسوية، وهي الداخلة على جملة في محل المصدر سواء كانت هي والجملة المعطوفة عليها فعليتين نحو {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ} ^(٢) أم اسميتين نحو قوله:

* ٢٠١- من بحر الكامل، لأبي مروان النحوي، ومنهم من ينسبه إلى المتلمس. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في شرح القطر ٣٠٤ ش ١٤١ والأوضح ٣/٣٦٥ ش ٤١٦

والمغني ١٦٧ ش ١٩٩. وهو منسوب لأبي مروان في الكتاب ٩٧/١ وشرح التصريح ١٤١/٢ والأغاني ١٤٦/١٩ والخزانة ٢١-٢٢ ش ١٥٧ و٤٧٢/٩ والدرر ٤/١١٣-١١٥ ش ١٠٦٤. وللمتلّمس في ديوانه ٣٢٧ وفي السيوطي ١/٣٧٠ ش ١٧٨.

وغير منسوب في الرصف ٢٢٨ ش ٢٣٠ والجمال للفراهيدي ١٨٥ وفيه «الحقية» مكان «الصحيفة» وشرح المفصل ١٩/٨ والمحلّى ١٦٠ ش ٢٦٥ وحاشية الصبان ٢/٢١٤ عرضاً و٣/٩٧ ش ٦٤٣ والممع ٤/١٧١ ش ١٠٦٤ والدرر ٦/١٤٠ ش ١٦٤٠ والأصول ١/٤٢٥ وأسرار العرية ٢٦٩ وفيه ذكر لقصة البيت واللمع ٧٨ والجنى ٥٤٧ وتلقين المتعلم ٢٨٠ ش ٦٦ و٢٨٣ ش ٦٩ وفيهما «الحقية» مكان «الصحيفة».

الشاهد فيه قوله «حتى نعله» على رواية النصب فإن النعل وإن لم تكن جزءاً مما قبلها على وجه الحقيقة فهي جزء منه بسبب التأويل فيما قبلها، لأن معنى الكلام: ألقى كل شيء يثقله حتى نعله، ولا شك أن النعل بعض ما يثقله. هذا وإن كلمة «نعله» في البيت تروى بالرفع وبالجر أيضاً ولا يكون في الروایتين استشهد.

(١) في ط زبدت كلمة «من» قبل «يجزى».

(٢) البقرة ٦/٢.

٢٠٢ ولستُ أبالي بعد فقدي مالكا أموتِي ناءِ أم هو الآن واقعُ
أم مختلفتين نحو: {سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُنَّ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ} ^(١)

أو بهمزة ^(٢) يطلب بها وبأَم التعيين نحو {أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ} ^(٣) وضابطها أن يسد مسدها ومسد أم «أي» مضافة إلى ضمير المتعاطفين، إذ يصح أن يقال في الآية أيُّهُمَا أَشَدُّ خَلْقًا. وفرَّقوا بين «أم» هذه و«أَمْ» السابقة بأنَّ تلك لا تستحق جواباً، لأن المعنى فيها ليس على الاستفهام، وبأن الكلام معها خبر، يحتمل التصديق والتكذيب، وبأنها لا تقع إلا بين جملتين، وبأن الجملتين معها في تأويل المصدر، بخلاف هذه في جميع ذلك.

وسُمِّيت أم فيهما متصلة، لأن ما قبلها وما بعدها لا يغني أحدهما عن الآخر، وهي في غير ذلك منقطعة، ويقال منفصلة. سُمِّيت بذلك لوقوعها بين جملتين مستقبلتين، مختصة بالجمل، فلا تدخل على مفرد.

والجملة بعدها قد يذكر جزأها، وقد يذكر أحدهما ويقدر الآخر، كما سيأتي في قولهم: إنها لإِبِلٌ أم شاء، مرادفة لـ (بل) نحو {هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ} ^(٤)، أي بل هل،

* ٢٠٢- من بحر الطويل، وجدته منسوباً للمالك بن نويرة في ديوان مالك ومتمم ١٠٥ ولم أجده منسوباً في غيره. استشهد به هشام في المغني ٦١ ش ٥٥ وبصدره في الأوضح ٣/٣٦٨ ش ٤١٧. وهو في حاشية الصبان ٣/٩٩ ش ٦٤٤ والهمع ٥/٢٣٩ ش ١٦٠٧ وشرح الأشموني ٢/١٠٣ ش ٦٤٤ والسيوطي ١/١٣٤ ش ٤٩ وابن الناظم ٥٢٨ وشرح التصريح ٢/١٤٢ والدرر ٦/٩٧ ش ١٦٠٧.

الشاهد فيه قوله «أموتِي ناءِ أم هو الآن واقع» فقد وقعت «أم» بين جملتين، وقد عطف إحدَى الجملتين على الأخرى، وهما اسميتان تتألف كل منهما من مبتدأ وخبر.

(١) الأعراف ٧/١٩٣.

(٢) في ط «همزة».

(٣) النازعات ٧٩/٢٧.

(٤) الرعد ١٣/١٦.

فمفاد «أم» فيه الإضراب، دون معنى همزة الاستفهام، إذ لا يدخل استفهام على استفهام. وقد تُضمَّن مع ذلك معنى الهمزة، أي همزة الاستفهام الحقيقي نحو: إنها لإبل أم شاء، أي بل أمي شاء. أو الإنكاري نحو {أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ} ^(١) أي بل اتَّخَذَ، بهمزة مفتوحة مقطوعة دالة على إنكار اتخاذ البنات، إذ لو جعلت للإضراب المحض لزم الإخبار باتخاذ البنات وهو محال.

وقد ترد محتملة للاتصال وللانقطاع نحو {قُلْ اتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ} ^(٢).

والعطف بأو، إن كان بعد الطلب فهي للتخير، نحو تزوج هنداً أو ^(٣) اختها. ويمتنع معه الجمع، أو للإباحة نحو جالس العلماء أو الزهاد، ويجوز معه الجمع.

وإن كان بعد الخبر فهي للشك نحو {لَيْتَنَّا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ} ^(٤)، أو التشكيك، ويعبر عنه بالإبهام نحو: {وَلَا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ} ^(٥) أو التقسيم نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف، قال ابن مالك، والواو فيه أجود من «أو» وقد تأتي للإضراب نحو {وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ} ^(٦)، أي بل يزيدون.

وب «بل» إن كان بعد النفي أو التهيي نحو: ما قام زيدٌ بل عمرو، ولا يقيم زيدٌ بل عمرو، فهي لتقرير حكم متلوها وإثبات نقيضه لتاليها. وخالف المبرد فأجاز نقل حكم متلوها لتاليها، كما بعد الإثبات والأمر، فعلى قوله: يجوز ما زيدٌ قائماً بل قاعداً، على معنى بل ما هو قاعداً كـ«لكن» في أنها تقرر حكم متلوها وتثبت نقيضه لتاليها، نحو: ما جاء زيدٌ لكن

(١) الزخرف ٤٣/١٦.

(٢) البقرة ٨٠/٢.

(٣) في ط «أم» وهو خطأ.

(٤) الكهف ١٨/١٩. المؤمنون ٢٣/١١٣.

(٥) سبأ ٣٤/٢٤.

(٦) الصافات ٣٧/١٤٧.

عمرو، ولا تُهينَ زيداً لكنَّ عمرًا^(١)، فمفادها تقرير عدم المجيء وعدم الإهانة لزيد.

ولا يقع العطف بها إلا بعد نفي أو نهي، فإن وقعت بعد إثبات أو أمر، أو تلت واوًا، أو تلتها جملة فهي حرف ابتداء للاستدراك نحو: قام أو ليقم زيدٌ لكنَّ عمرو لم يقم، ونحو: {مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ} ^(٢) أي ولكن كان رسول الله.

وإن كان العطف بـ «بل» بعد الإثبات والأمر نحو: جاء زيدٌ بل عمرو، وأكرمَ زيداً بل عمرًا، فهي لنقل حكم ما قبلها لما بعدها، ويصير ما قبلها كأنه مسكوت عنه.

وبـ «لا» وهي للنفي، أي نفي حكم متلوها عن تاليها، إذ لا يعطف بها إلا بعد الإثبات والأمر والنداء نحو جاء زيد لا عمرو. واضرب زيداً لا عمرًا، ويا ابنَ أخي لا ابنَ عمي.

ولا يُعطف غالباً، على ضمير رفع متصل، ولا يؤكَّد، أي ضمير الرفع المتصل، غالباً، بالنفس أو العين، إلا بعد توكيده بمنفصل نحو {لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ} ^(٣) قم أنت نفسك أو عينك، أو بعد فاصل ما نحو:

{مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا} ^(٤) للفصل بـ «إلا» ونحو أكرمته نفسي أو عيني، للفصل بالمفعول. ومثالُ غير الغالب قوله صلى الله عليه وسلم «كنت وأبو بكر وعمر وفعلت وأبو بكر وعمر» ^(٥) ونحو قم نفسك أو عينك. وكلامه يقتضي أنَّ «غالباً» خاص

(١) في ق «عمروا».

(٢) الأحزاب ٣٣/٤٠.

(٣) الأنبياء ٢١/٥٤.

(٤) الأنعام ٦/١٤٨.

(٥) انظر الحديث في كتاب بدء الخلق/ باب فضائل الصحابة ٢/٢٩٣ وفي صحيح مسلم - طبعة دار الشعب - كتاب فضائل الصحابة / باب فضائل عمر ٣/٢٥٣.

بالعطف، لكن صرح به في التسهيل أيضاً^(١).

ولا يعطف على ضمير خفض إلا بإعادة الخافض، حرفاً كان أو اسماً نحو {فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ} ^(٢) و{قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ} ^(٣) ولا يجب ذلك، خلافاً لأكثر البصريين، بدليل قراءة حمزة {وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ} ^(٤) بخفض الأرحام، وقوله:

فما بك والأيام من عجب ٢٠٣-

بخفض الأيام ولو قَدَّمَ غالباً فقال: وغالباً لا يعطف... إلى آخره لأناد أنه قيد في المسائل الثلاث. لعله اختار هنا أنه قيد في الأول فقط، ومحل الخلاف إذا كان المعطوف ظاهراً، فإن كان ضميراً وجب إعادة الخافض اتفاقاً.

[فصل] في تابع المنادى:

وإذا أتبع المنادى ببدل نحو يا زيدُ كُرْزُ، ويا زيدُ زَيْنَ العابدين، ويا عبدَ الله كُرْزُ،

(١) انظر المساعد ٤٦٩/٢.

(٢) فصلت ١١/٤١ وانظر القراءة في «البحر» ١٥٧/٣، والإملاء ٩٦/١ والانحاف ١٨٥.

(٣) البقرة ١٣٣/٢.

(٤) النساء ١/٤.

* ٢٠٣- عجز بيت من البسيط، لم أعثر على قائله وصدر البيت:

الآن قُربت تهجوننا وتشتمنا

ويروى «فاليوم» مكان «الآن». وهو في ابن عقيل ٢٤/٢ ش ٢٩٨ وشرح المفصل ٧٨/٣ والكتاب ٢٨٣/٢ والمقرب ٢٥٦ والإنصاف ٤٦٤ والجمع ١٠١/٢ ش ٤٠٤ والدرر ٨١/٢ ش ٤٠٤ وشرح الكافية / لابن جماعة ٢١٦ وشرح الكافية / للاستراباذي ٣٢٠/١ وإعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١ والمقتصد ٩٦٠/٢ والإفصاح ١٢٦.

الشاهد فيه قوله: بك والأيام «فقد عطف قوله الأيام» على الضمير المجرور محلاً بالباء - وهو الكاف - من غير إعادة الجار، وذلك جائز.

ويا عبدَ اللهِ زَيْنَ، العابدين، وبمعطوف عطفَ نسقٍ مجردٍ من ال نحو: يا زيدُ وخالدُ، ويا عبدَ اللهِ وخالدُ، ويا عبدَ اللهِ وزَيْنَ العابدين، فهو كالمنادى المستقل مطلقاً؛ أي سواء كان المنادى مبنياً أم معرباً فيضم إن كان مفرداً، وإلا نصب كما لو نُودي.

وتابع المنادى المبني غيرهما، أي الذي هو غيرٌ^(١) بدلٍ ومنسوقٍ مجردٍ من «أل» وهو النعتُ، والتوكيدُ، وعطفُ البيانِ، والمنسوقُ المقرونُ بـ «أل» يرفعُ إتباعاً للفظ، أو ينصبُ إتباعاً للمحل نحو: يا زيدُ الحَسَنُ أو الحَسَنَ الوجهِ، بالرفع والنصب فيهما. ويا تميم أجمعون وأجمعين ويا زيد بشرٌ وبشرأ، و {يَا جِبَالَ أُوَيِّي مَعَهُ وَالطَّيْرُ}^(٢) قرئ بالرفع والنصب.

ولمَّا لم يجعل المنسوق المقرون بـأل، كالجُرْدِ منها، ليكونَ كالمستقلِّ، لأن «أل» فيه تمنع من تقديره منادى، إذ لا يجتمع معه حرف النداء، بخلاف الجرد منها، إلا تابع أيُّ وأيَّة، واسم إشارة ذُكِرَ وصلةٌ لنداء أيُّ، نحو: يا أيُّها الإنسانُ، ويا أيُّها النفسُ، ويا هذا الرجلُ، فيرفع فقط لأنه المقصود بالنداء. وجوِّزَ المازنيُّ نصبه. وإلا التابع المضاف الجرد من «أل» نعتاً كان، نحو: يا زيدُ صاحبَ عمرو، أو توكيداً، نحو: يا تميمُ كلُّهم أو كلُّكم. أو عطف بيان، نحو: يا زيدُ أبا عبد الله، فينصبُ فقط مراعاةً لحل المنادى، كما لو كان منادى، كتابع المنادى المعرب بأن يكونَ مضافاً أو شبهةً، وهو نعتٌ أو توكيدٌ أو عطفُ بيانٍ نحو: يا عبدَ اللهِ صاحبَ عمرو، ويا بني تميم كلُّهم أو كلُّكم ويا عبد الله أبا زيد، فإنه يتعيَّن نصبه كما لو وقع تابعاً للمنادى المبني بل أولى.

(١) كلمة «غير» سقطت من ط.

(٢) سبأ ٣٤/ ١٠ انظر القراءة في الإنحاف ٣٥٨ والإملاء ١٠٥/ ٢ والبحر ٢٦٣/ ٧ والكشاف ٢٨١/ ٣.

باب في موانع الصرف

الاسم إن أشبه الحرف سُمي مبنياً، وغير متمكّن، وإلا سُمي معرباً ومتمكناً. وهذا المعرب المتمكّن إن لم يشبه الفعل سمي منصرفاً وأمكن، وإلا سمي غير منصرف وغير أمكن.

والمعتبر فيه من ^(١) شبيه الفعل، كونُ الاسم فيه فرعتين ^(٢): إحداهما لفظية، والأخرى معنوية أو فرعية تقوم مقامهما، لأن في الفعل فرعتين عن الاسم: إحداهما لفظية وهي اشتقاقه من المصدر، والأخرى معنوية ^(٣) وهي احتياجه للفاعل ^(٤)، والفاعل لا يكون إلا اسماً، فلا يكملُ شبهُ الاسم إلا بالفعل، إلا إذا كانت فيه ^(٥) الفرعتان، أو ما يقوم مقامهما، وحيثُ يُثقلُ، كالفعل فلا يدخله تنوينٌ، ولا جرٌّ كالفعل ^(٦).

إذا تقرر ذلك، فنقول: موانعُ صرفِ الاسم (وتسمى عللاً) ^(٧) تسعة:

الجمع، وهو فرع الوحدة، ووزنُ الفعل وهو فرع الاسم، لأنَّ وزنَ كلٍّ منهما مخالفٌ لوزن الآخر، فإذا وُجد في الاسم وزنٌ للفعل كان فرعاً بالنسبة إلى وزنه، والعدلُ وهو فرع المعدول عنه، والتأنيثُ وهو فرع التذكير، والتعريفُ وهو فرع التنكير، والتركيبُ وهو فرع الأفراد، وزيادة الألف والنون ^(٨) وهي ^(٩) فرعُ المزيد عليه، والعجمةُ

(١) كلمة «من» سقطت من م.

(٢) في م «علتان فرعتان».

(٣) كلمة «معنوية» سقطت من م.

(٤) في ط «إلى الفاعل».

(٥) «فيه» سقطت من ط.

(٦) عبارة «فلا يدخله تنوين ولا جر كالفعل» سقطت من م.

(٧) في ط زيدت كلمة «فرع» بعد «وتسمى».

(٨) في م «الألف واللام» وهو خطأ.

(٩) في م «وهو».

وهي فرع العربية لأصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة إلى ما يأخذونه^(١) من غيرها. والوصفُ وهو فرعُ الموصوفِ، وتسميةُ كلِّ واحدٍ^(٢) منها ماعدا الجمعَ والْفَ التَّائِثُ مانعاً وعلَّةُ مجازٍ^(٣)، إذ كلُّ منها جزءٌ مانعٌ^(٤)، وجزءٌ علَّةٌ والمانع التام والعلَّة التامة مجموع اثنتين منها، منها، أو واحدةٌ تقومُ مقامهما. وهذه التسعة يجمعها قوله، أي بعض النحويين:

اجمع وزن عادلا أثبت بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملاً
بتثليث الميم.

والاسم نوعان: نوع يمتنع صرفه بعلَّة واحدة وهو شيثان: ما فيه ألف التائث وصيغة متتهى الجموع. ونوع يمتنع صرفه بعلتين وهو قسمان:

قسم يمتنع صرفه معرفة، وينصرف نكرة، وهو ما كانت العَلَمِيَّةُ إحدى علتيه، والأخرى التركيب، أو الألف والنون، أو التائث والعجمة، أو وزنُ الفعل، أو ألفُ الإلحاقِ أو العدل، وهو تحوُّلُ الاسم عن صفته الأصلية إلى أخرى، مع اتحاد المعنى بغير إلحاق ولا إعلال.^(٥) فخرج نحو رُجِيل، لتفاوتِ المعنى، ونحو: كوثر لإلحاقه بجمعفر، ونحو: مقام لإعلاله.

وقسم يمتنع صرفه معرفة ونكرة وهو ما وضع صفة له وكان في^(٦) آخره ألف ونون ونون أو كان موازنا للفعل أو معدولاً.

وقد أخذ في بيانها فقال: فالتائث بالألف مقصورة، أو ممدودة ك بهمي، اسم

(١) في م «مايدونها».

(٢) في م «واحدة».

(٣) في م «مجازاً».

(٤) العبارة «إذ كل منها جزء مانع» سقطت من م.

(٥) العبارة من قوله «وهو العدل.... إلى هنا» سقطت من م.

(٦) «في» سقطت من م.

لبنت، وصحراء، والجمعُ المماثلُ لمساجد^(١) ومصاييح، وهو الجمعُ المتناهي. ويقال له الجمع الذي لا نظير له في الأحاد، وإن لم يكن أوله ميمًا، كدراهم ودنانير. كل منهما يستقل بالمتع من الصرف، أمّا ألف التانيث، فلأنها زيادةٌ دالةٌ على التانيث، لازمةٌ لبناء^(٢) ما هي فيه، بخلاف غيرها، ففي المؤنث بها فرعِيّةٌ لفظيّةٌ، وهي لزومُ الزيادة، وفرعِيّةٌ معنويّةٌ وهي دلالةٌ على المؤنث. وأمّا الجمعُ المذكور، فلأنّ فيه فرعِيّةٌ لفظيّةٌ من جهةٍ عدمِ النظر^(٣) وفرعيةٌ معنويةٌ من جهةِ الجمع. لكنّ إن لحقتهُ الهاء، كصياقلة، وصيارفة، فقد أشبه المفرد كطواعية وكراهية، فقاوم ذلك ما حصل^(٤) فيه من العلّةِ الفرعيّةِ فصُرِفَ. وفي معنى ألف التانيث المقصورة، ألفُ الإلحاق المقصورة، كما في علقى^(٥) وأرطى علّمين لأن ما هي^(٦) فيه بزنة المؤنث بالألف المقصورة كعلقى فإنه بزنة سكرى، بخلاف ما فيه ألفُ الإلحاقِ الممدودة كعلياء، فإنه ليس بزنةٍ حمراء، بل بزنة قرطاس.

والبواقي من الموانع منها ما لا يمنع إلا مع العَلَمِيّة، وهو ثلاثة:

أحدها: التانيث بغير الألف، سواء كان علماً لمؤنث، أم لمذكر، مجرداً كان أو زائداً على ثلاثة أحرف، محرّكٍ الوسطِ أم لا، كفاطمة وطلحة وزينب وسقر وهند. ويموز في نحو: هند، مما هو ثلاثي ساكنُ الوسطِ، وليس بأعجميٍّ ولا منقولٍ، وجهان: الصرفُ، نظراً إلى خِفّةِ وسطِهِ بالسكون، وعدمُ الصُرْفِ، وهو أولى عند الجمهور، نظراً إلى وجودِ العلّتين، فهما يؤثّران جوازَ منعِ الصرفِ لا تحمّله، بخلاف نحو: سقرَ وبلّخَ اسم لبلد،

(١) في م «كمساجد».

(٢) في م «لبقاء».

(٣) في م «النظر».

(٤) في م «ما حمل».

(٥) العبارة في م هكذا «الإلحاق المقصور كعلقى».

(٦) كلمة «هي» سقطت من م.

وزيد اسم لامرأة^(١) فإنه يتحتم منع صرفها، وإن كانت ثلاثية لتتزل حركة سقر منزلة الزائد على الثلاثة، ولحصول الثقل بالعجمة في بلخ، وبالنقل من المذكر إلى المؤنث في زيد اسم امرأة^(٢).

والثاني: التركيب المزجي، وهو جعل اسمين اسماً واحداً، مُنزلاً ثانيهما^(٣) منزلة هاء التأنيث، ولم يختم بـ «ويه» كمعدي كرب، وبعلبك، وحضرموت.

وخرج بالمزجي، الإضافي كأمري القيس فمصروف، والاسنادي كـ «شاب قرناها» فمحكي^(٤) والمركب من الأعداد والظروف والأحوال فمبني كما مر.

والثالث: العجمة بأن يكون الاسم من أوضاع غير العرب، كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق، فلا يؤثر شيء من الموانع الثلاثة مع غير العلمية، فيصرف صنجة وقائمة وإن وجد فيها علة أخرى مع التأنيث، وهي العجمة في صنجة والصفة في قائمة. ويصرف أدريجان إذا نكر، وإن وجد فيه العلمية والتركيب والزيادة.

ومنها ما يمنع تارة مع العلمية وأخرى مع الصفة وهو ثلاثة أيضاً.

أحدها العدل، وهو في العلم كعمر وزفر معدولين عن عامر وزافر - وطريق العلم بعدله سماعه - غير منصرف عارياً عن سائر الموانع. فإن ورد مصروفاً فليس معدولاً نحو: أدد، أو ممنوع الصرف وفيه مع العلمية علة أخرى فكذلك، نحو: طوى فإن فيه مع العلمية التأنيث، وفي الصفة كمثنى معدول عن اثنين اثنين، وثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة، وأخر بضم أوله وفتح ثانيه معدولة عن آخر، إذ هو جمع أخرى، أنثى آخر، بفتح أوله وثانيه، وهو معدول لأن حقه أن يستغنى فيه بأفعل عن فَعَلَ، بضم أوله وفتح ثانيه، لتجرده من

(١) في م «لمرأة».

(٢) في م «مرأة».

(٣) كلمة «ثانيهما» ساقطة من م.

(٤) في م «محكي».

أل، كما يستغنى بأفضل عن أفضل، نحو: رأيتها مع نسوة أفضل منها. وتقدم بيانه في اسم التفضيل.

والثاني: الوزن للفعل، وهو في العلم كأحمد ويزيد، وفي الصفة كأحمر.

والثالث: الزيادة للآلف والنون، وهي في العلم كعثمان، وفي الصفة كغضبان.

وشرط تأثير الصفة في منع الصرف أصالتها وعدم قبولها التاء، إما لأنها لا مؤنث لها كأكْمرَ لكبير الكَمرة^(١)، أو لها مؤنث، لكنّها لا تقبلُ التاء، لكونها من بابِ أَفْعَلَ فعلاء، أو من بابِ فَعْلَان فعلى كأحمر، فإنَّ مؤنثه على حمراء، وكسكران فإنَّ مؤنثه على سكرى. فأرنبٌ وصفوانٌ بمعنى ذليل أي: ضعيف، وقاسٍ، ويعملُ وندمانٌ من المنادمة نحو: هذا الرجلُ أرنبٌ، وقلبٌ صفوانٌ، ورجلٌ يعملُ ورجلٌ ندمان، منصرفةٌ لقبولِ الأخيرينِ التاء، تقول يعملُ وندمانه، ولعروضِ وصفيةِ الأولينِ، لأنهما وُضِعا اسمين للحيوانِ المعروفِ، والحجرِ الأملس، فلا أثَرَ لما طرأ من الوصفيةِ كما لا أثر لما طرأ من الاسميةِ، في نحو: أَبْطَحَ وَأَذْهَمَ وَأَرْقَمَ. وخرج بقوله من المنادمة، ندمانٌ من الندم، فممنوعٌ من الصرف؛ لأنَّ مؤنثه على فعلى.

وشرطُ العُجمة، أي تأثيرها، كونُ علميتها في اللغةِ العجمية، والزيادةُ على الثلاثة، فتُوحٌ مثلاً منصرفةٌ لعدم زيادتهِ على الثلاثة، وكذا لِحْجَامٌ ونِيرُوزٌ نَكَرَتَيْنِ أو عَلمَيْنِ لمذكرين في لغتنا لانتفاء علميتهما في لغة العجم.

وشرطُ الوزنِ، أي تأثيره، اختصاصهُ بالفعلِ كَشْمَرٌ، بالتشديد وضربِ البناءِ للمفعول حالةً كونهما عَلمَيْنِ، أو افتتاحهُ بزيادةٍ هي بالفعلِ أولى، بأن تَدُلُّ في الفعلِ دون الاسم، كأحمرَ صفةً، وكأفكلَ علماً، إذ الهمزة فيهما لا تدلّ، وفي موازتهما، في الفعلِ نحو: أَذْهَبُ تدلُّ على المتكلم.

(١) في م العبارة «إما لأنه لا مؤنث لها كالكبير الكمرة».

باب في حكم ألفاظ العدد: تذكيراً وثانياً وتمييزاً

قال ابن الحاجب: العدد ما وُضِعَ لكمية آحاد الأشياء، فالواحد عدد، وقال غيره من الحُساب: العدد ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين على السواء، فالواحد ليس بعدد. والأول هو المناسب، لقول المصنّف كغيره: الواحد والاثنان وما وزن فاعلاً، مفرداً كان كثالث ورابع، أو^(١) مركباً كثالث عشر ورابع عشر وثالث وعشرين^(٢)، والعشرة حالة كونها مركبة، كأحد عشر، وثاني عشر، يُدَكَّرْنَ مع المذكر ويؤنثن مع المؤنث فتقول: واحدً واثنان، والجزء الثالث والجزء الخامس عشر والخامس والعشرون، ويؤنثن مع المؤنث فتقول: واحدة واثنتان، والمقالة الثالثة، والخامسة عشرة، والخامسة والعشرون. والثلاثة والتسعة^(٣) وما بينهما مطلقاً، أي سواء أكانت^(٤) مفردة^(٥) كثلاثة رجالٍ وثلاث نسوة، أو مركبة كثلاثة عشر رجلاً، وثلاث عشرة امرأة، وثلاثة وعشرين رجلاً وثلاث وعشرين امرأة. والعشرة حالة كونها مفردة كعشرة رجال، وعشر نسوة بالعكس، أي يُدَكَّرْنَ مع المؤنث، ويؤنثن مع المذكر، كما مثلنا؛ لأنها أسماء جماعات، كزُمرَة وأمة، وفرقة، فالأصل^(٦) أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها، فاستُضْجِبَ الأصلُ مع المذكر لتقدّم رتبته، وحذفت مع المؤنث للفرق، ولأنّ المذكر خفيف فلحقته التاء، والمؤنث ثقیلٌ فحذفت منه. وأما قوله تعالى {مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا}^(٧) فعلى حذف مضاف إليه أي عشرُ حسناتٍ أمثالها. واكتسب فيه

(١) في م «ومركباً».

(٢) «وثالث وعشرين» ساقطة من م.

(٣) «والتسعة» ساقطة من م.

(٤) في ق م «كانت» بدون همزة.

(٥) في م «مفردة».

(٦) في م «والأصل».

(٧) الأنعام ٦/١٦٠.

المضاف من المضاف إليه التأنيث.

هذا كله إذا لم يحذف المحدود، فإن حذف جاز حذف التاء مع المذكر كقوله في الخبر^(١) «وأتبعه بست^٢ من شوال»^(٢).

وتمييز المائة وما فوقها، مفردٌ مخفوض، نحو: مائة رجل، ومائتي رجل، وألف رجل، وألفي رجل، وثلاثة آلاف رجل وهكذا.

وقد تضاف^(٣) المائة إلى جمع نحو: {ثلاث مائة سِنَّينَ}^(٤) على قراءة الإضافة، وقد تميز بمفرد منصوب كقوله:

٢٠٤ إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد ذهب المسرة والفتاء
وتمييز العشرة حالة كونها مفردة وما دونها^(٥) إلى ثلاثة، مجموع مخفوض، نحو: عشرة

(١) في الخبر سقطت من م.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي / كتاب الصيام باب استحباب الصوم ستة أيام من شوال (المطبعة المصرية بالأزهر) ٥٦/٨. وسنن ابن ماجة حليث ١٧١٦ (الكتب العلمية - بيروت).

(٣) عبارة «وقد تضاف» سقطت من م.

(٤) لكهف ٢٥/١٨ ونظر القراءة في الألفاظ ٢٨٩ والأملاء ٥٥/٢ والبحر ١١٧/٦ والجمع ٣٨٧/١٠ والكشاف ٤٨١/٢.

* ٢٠٤ - من بحر الوافر، للرّبيع بن ضبع الفزاري، ونسبه البعض ليزيد بن ضبة. ويروى «أودى» مكان «ذهب» و«اللنظة» و«البشاشة» مكان «المسرة». استشهد ابن هشام بصدوره بلا نسبة في الأوضح ٢٥٥/٤ ش ٥٢٦. وهو منسوب للرّبيع (بالصغير) في الكتاب ٢٠٨/١ وشرح التصريح ٢٧٢/٢ والعيني على هامش حاشية الصبان ٦٧/١ ش ٨٨٥ واللسان (فا) ١٤٥/١٥ والحلمة البصرية ٣٨١/٢ وشرح الفصل ٢٣/٦ والخزنة ٣٧٩/٧ ش ٥٤٥ وإمالي القالي ٢١٥/٣ وما يجوز للشاعر ٢١٥ والاقتضاب ١٩٨/٣ والنوادر للقالي ٢٢١. وليزيد في الكتاب ١٦٢/٢. وغير منسوب في: القرب ٣٣٤ وشرح الجمل/ ابن هشام ٣٢٠ وللب الكاتب ٢٩٩ وشرح ليات سيويه/ ابن النحاس ٧١ ش ١٣٢ وشرح الكافية / الاسترلابي ١٥٤/٢ ورجال ثعلب ٢٧٥/١ وللقصد ٧٣٤/٢. وصدوره بلا نسبة في الجمع ٧٦/٤ ش ٩٨٠ والإيضاح في شرح الفصل ٣٥٣ ش ١٢٩ والأشعوني ٣٧٢/٢ ش ٨٨٥ وأساس البلاغة (قى) ٣٣٤ والصحاح (فا) ٢٤٥١/٦ وللقضب/ للمبرد ١٦٩/٢ وللملود والقصور/ للوشاء ٤٣.

الشاهد فيه قوله «مائتي عاماً» حيث نصب التمييز وكان من حقه أن يجر بالإضافة فيقول «مائتي عام». (٥) «وما دونها» ساقطة من ق.

رجال وثلاثة رجال وتسعة رجال. وقد يكون مميّزها اسم جنسٍ أو اسم جمع، فيخفض بمن كقولك: ثلاثة من التمر، وعشرة من القوم. قال الله ^(١) تعالى {فَخَذَ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ} ^(٢) وقد يخفض ^(٣) بالإضافة كقوله تعالى {تِسْعَةُ رَهْطٍ} ^(٤)، وقوله صلى الله عليه وسلم «ليس فيما دون خمس ذود صدقة» ^(٥).

وهو مقصور على السماع، إلا المائة فمفردة، نحو: ثلاثمائة رجل ^(٦)، وتسعمائة رجل فهو مستثنى من تمييز مادون العشرة، لأنهم لا يضيفون العشرة إلى المائة، فلا يقولون عشر مائة استغناء بالآلف. وحكى الفراء أن بعض العرب يقول عشر مائة، وأن أهل هذه اللغة هم الذين يقولون عشر مئين، وعليه يصحُّ عَوْدُ الاستثناء إلى الجميع.

وتمييز كم الخبرية كالعشرة ^(٧)، أي كتمييزها مفردة، في كونه مجموعاً مخفوضاً، وكتمييز المائة، في كونه مفرداً مخفوضاً، فتقول: كم رجال جاؤوك وكم رجل جاءك. والثاني أكثر وأبلغ.

وتمييز كم الاستفهامية المجرورة بالباء، كالأحد عشر، أي كتمييزها في كونه مفرداً منصوباً على الأصل. وقد مر في ^(٨) بابه، وكتمييز المائة في كونه مفرداً مخفوضاً بمن مضمرة، لا بالإضافة، خلافاً للزجاج، فنقول بكم درهما ^(٩) اشتريت ثوبك؟ وبكم

(١) لفظ الجلالة حذف من «ق».

(٢) البقرة ٢/ ٢٦٠.

(٣) في م «خفض».

(٤) النمل ٢٧/ ٤٨ والآية بتمامها وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الأرض ولا يصلحون.

(٥) ابن ماجه (زكاة) ٨، النسائي (زكاة) ١٨.

(٦) سقطت كلمة رجل من ط.

(٧) «كالعشرة» سقطت من م.

(٨) في ط «على».

(٩) في ط م «دراهم».

درهمٍ اشترَيْتَه؟ أما تُمَيِّزُ غيرَ المَجْرورَةِ^(١) فيتعينُ نصْبُه كما مرَّ في باب التَّمْيِيزِ. وما عَلِمَ من أنَّ تُمَيِّزَ الأَحَدِ^(٢) عَشْرَ ونحوها مفرد، لا يَخالفُه قولُه تعالى {وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً أُمَمًا}^(٣) لأنَّ التَّمْيِيزَ مَحْذُوفٌ أي فرقة. وليس «أسباطاً» تُمَيِّزاً بل بدل من اثنتي عشرة. على أنَّ الكسائي ذهب إلى جواز وقوع تُمَيِّيز ذلك جمعاً، وتبعه^(٤) الزمخشري، وكذا الشيخُ بدرُ الدين بنُ مالك، فقال: وقد يُوْتى به جمعاً صادقاً على الواحد منها فيقال عندي عشرون دراهم، على معنى: «عشرون شيئاً كل واحد منها دراهم»، ومنه {وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً أُمَمًا}^(٥) أي اثنتي عشرة فرقة كل فرقة أسباط^(٦).

ولما كانت كم الخبرية والاستفهامية كنايتين عن العدد، إذ معنى الخبرية عدد كثير، ومعنى الاستفهامية أي عدد، ذُكر تُمَيِّيزُهُما^(٧) في باب العدد.

ولا يُمَيِّز الواحد والاثنتان، فلا يقال واحد رجل، ولا اثنا رجلين^(٨) لأن قولك رجل، يفيد الجنسية والوحدة، وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفْع الواحد^(٩) فلا حاجة حاجة إلى الجمع بينهما، وفي معنى الاثنين الاثنتان والثنان، وقوله الشاعر:

(١) في م «المجرورة».

(٢) في م «الأحدى عشر».

(٣) الأعراف ٧/ ١٦٠ وقد سقطت كلمة «أُمَمًا» من ط م.

(٤) في م «وتبعه في ذلك....».

(٥) الأعراف ٧/ ١٦٠ وقد سقطت كلمة «أُمَمًا» من ط م.

(٦) العبارة في م هكذا «أي اثنتي عشرة فرقة أسباط».

(٧) في م «تُمَيِّيزُها».

(٨) في ط م «اثنتان رجلين».

(٩) العبارة في م هكذا «وقولك رجلان رجلين الجنسية الواحد».

٢٠٥ كأن خصيه من التدلّل

ظرفُ عجوز فيه ثُتا حنظل

ضرورة من جهة ذكر تمييز ثنتين، ومن جهة عدم مطابقتها لهما، وكان حقّه إذ ميّز
أن يقول ثنتا حنظلتين، والله أعلم.

٢٠٥ من الرجز ينسب لكثيرين. وهو في شرح التصريح ٢/ ٢٧٠ وشرح الفصيح ٢٤٠ ش ٥٧، فصيح ثعلب ٨٥، ما
يجوز للشاعر للقزاز ١٣٤ ش ٣٥١. التمام ١٠٧. دلائل الإعجاز ٣٨٠. المقتضب للمبرد ١٥٦/ ٢. الدر السمين
٣٨٦/ ١ ش ٤٩٥. تهذيب إصلاح المنطق ٤٠٧. المقرّب ٣٩٨.

الشاهد فيه قوله: ثُتا حنظل "حيث ذكرت الثنتين" مع المعداد، وليس ذلك مستعملاً في العربية، وإنما المستعمل أن
يثنى المعداد، فيقال فيه: حنظلتان.

خلاصة الدراسة

بعدهذه الرحلة مع كتاب بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب، لأبي يحيى الأنصاري فقد توصلت إلى الملاحظات التالية عنه:

أولاً: كان شديد التأثير بابن هشام، ولعل الملاحظات التالية دليل على ذلك.

أ - كان يعتمد في كثير من آرائه على كتب ابن هشام المختلفة وعلى رأسها: المغني، وأوضح المساك، وشرح القطر.

ب - قلة المواقف التي يخالفه فيها.

ج - اتباعه التقسيم الذي وضعه ابن هشام في كتابه.

ثانياً: أكثر زكريا من الشروح لكتب الآخرين، وهي كتب متنوعة في علوم العربية والقراءات الدينية والمنطق والحساب.

ثالثاً: عرف عنه التدين والزهد فقد كان متصوفاً، كما أتصف بمناقب حميدة كالورع والنزاهة، ومحاربة الظلم.

رابعاً: اعتمد الحديث النبوي الشريف ضمن مصادره متأثراً في ذلك ابن هشام.

خامساً: أغفل ذكر عبارة المتن الأصلية لكتاب شرح شذور الذهب، فمزج المتن بالشرح (مع المحافظة على تقسيم الأبواب الرئيسية) وصاغ شرحه في قالب جديد.

سادساً: اتبع في شرحه طابعاً تعليمياً تمثل في النواحي التالية:

يذكر القاعدة ثم يأتي بأمثلة توضيحها، وبعد ذلك يورد شواهد شاملة.

توسط في شرحه بين الإيجاز المخل والإسهاب الممل.

يعرف الباب الذي يتناوله أولاً ثم يبدأ الشرح.

سابعاً: تصرف أحياناً بشواهد ابن هشام فزاد عليها أو أسقط بعضها.

ثامناً: خالف منهج ابن هشام فلم يختم الفصل المتحدث عنه بآية كريمة كما كان يفعل ابن هشام.

تاسعاً: لم يكن يمتلك قدرة ابن هشام على الإحاطة والشمول والاستقصاء.

عاشراً: اعتقد ان الدافع لشرحه كتاب "الشدور" هو إعجابه بابن هشام، أولاً، ومسايرته للطابع العام للتأليف في عصره، وهو تأليف تطنى عليه الشروح والخواشي كما أسلفنا.

المصادر والمراجع

- الإبدال، لأبي الطيب عبد الواحد اللغوي تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق ١٣٨٠هـ.
- إنحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للشيخ أحمد الدمياطي، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، مصر ١٣٥٩هـ.
- الأشباه والتفاوت لجلال الدين السيوطي. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٩٨٤.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت ط ١١ / ١٩٩٥.
- أدب الكاتب لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق محمد الدالي، الرسالة بيروت ط ٢ / ١٩٨٥.
- ارتقاء السيادة للشيخ يحيى الشاوي، تحقيق الدكتور عبد الرزاق السعدي، دار الأنبار للطباعة والنشر / العراق، ط ١ / ١٩٩٠.
- ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق مصطفى النماس - القاهرة.
- إرشاد المهادي، لسعد الدين التفتازاني، تحقيق عبد الكريم الزبيدي، دار البيان العربي - جدة ط ١ / ١٩٨٥.
- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨١.
- أساس البلاغة، لجار الله محمد بن عمر الزخشي، دار الشعب بالقاهرة، ١٩٦١.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، تحقيق علي الجاوي، مصر ١٩٦٠.
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقى بدمشق، ١٩٥٧.
- الاشتقاق، لأبي بكر محمد بن الحسين بن دريد الأزدي، تحقيق عبد السلام هارون مكتبة المثنى بغداد، ط ٢ / ١٩٧٩.
- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، دار الكتاب العربي - بيروت.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت ط ١ / ١٩١٢.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل، للبطلوسي. تحقيق الدكتور حمزة النشرتي. دار المريح، الرياض ١٩٧٩.
- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق شاكر وهارون، دار المعارف بمصر، ١٩٧٠.

- الأضداد، لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا و بيروت، ١٩٨٧.
- الأضداد، لأبي يوسف يعقوب بن السكيت، المطبعة الكاثوليكية لليسوعيين، بيروت ١٩١٢ (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد).
- الأضداد، للأصمعي (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد) المطبعة الكاثوليكية لليسوعيين.
- إعراب القرآن، للزجاج، تحقيق الأبياري دار الكتاب اللبناني - بيروت ط ٣ / ١٩٨٦.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق الدكتور غازي زاهد، مكتبة النهضة ط ٢ / ١٩٨٥.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لأبي عبد الله الحسين «ابن خالويه»، دار ومكتبة الهلال بيروت، ١٩٨٥.
- اعتراض الشرط على الشرط، لابن هشام الأنصاري، تحقيق عبد الفتاح الحموز، دار عمار للنشر عمان ط ١ / ١٩٨٦.
- إعراب الجمل وأشباه الجمل، للدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت ط ٤ / ١٩٨٣.
- الإعراب وبناء الجملة في النحو العربي، للدكتور مهدي المخزومي، دار المعارف مصر، ط ٣ / ١٩٨٨.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٠ / ١٩٦٢.
- الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني علي بن الحسين، مصور عن طبعة دار الكتب، مطبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي بلا تاريخ.
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، لأبي نصر الفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني مؤسسة الرسالة بيروت ط ٣ / ١٩٨٠.
- الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين السيوطي، ضبطه أحمد سليم الحمصى، ومحمد أحمد قاسم ط ١ / ١٩٨٨.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن البطليوسي، تحقيق مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية للكتاب القاهرة ١٩٨٣.
- الغاز ابن هشام في النحو، لابن هشام الأنصاري، تحقيق أسعد خضير، دار الحكمة للطباعة والنشر، دمشق، ط ٣ / ١٩٨٥.
- أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق الدكتور فخري صالح قدارة، دار عمار

و دار الجليل، بيروت ١٩٨٩.

- أمالي ابن الشجري، لأبي السعادات هبة الله علي بن حمزة العلوي، حيدر آباد الدكن ٣٤٩هـ.
- الأمالي، لأبي علي القالي، تحقيق سعيد العريان. المكتبة التجارية القاهرة ط١/ بلا تاريخ.
- أمالي المرتضى، للمرتضى، علي بن الحسين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٥٤.
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء عبدالله ابن الحسين العكبري. دار العلمية بيروت ط١/ ١٩٧٩.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجليل ١٩٨٢.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط٥/ بلا تاريخ.
- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، تحقيق الدكتور موسى بناي العلي مطبعة العاني / بغداد.
- البحر المحيط في التفسير لمحمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي، دار الفكر بيروت ١٩٩٢.
- بحوث ومقالات للدكتور رمضان عبد التواب، الخالجي ١٩٨٨.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة بيروت بلا تاريخ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
- البلغة في أصول اللغة، لمحمد بن صديق حسن خان الفتوحي، تحقيق نذير محمد مكتبي، دار البشائر الإسلامية، بيروت ط١/ ١٩٨٨.
- البيان والتبيين، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق حسن السندوي المطبعة العلمية بالقاهرة، ١٣١١هـ.
- تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، مطبعة دار الكتاب العربي، بيروت.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد علي البجاوي، دار الجليل، بيروت، ١٩٨٧.
- التسهيل، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي ١٩٦٧.
- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور عباس مصطفى

الصالحى، المكتبة العربية ط ١ / ١٩٨٦.

- التعريفات، للشريف علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١ / ١٩٨٣.
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، مصر، ١٣٤٤ هـ.
- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، مطبعة البابي الحلبي، مصر ١٩٧٢.
- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، جامعة بغداد ١٩٨١.
- تلقين المتعلم من النحو، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق الدكتور جمال عبد العاطي مخيمر، ط ١ / ١٩٨٩.
- التمام في أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق أحمد ناجي القيسي وزميله، مطبعة العاني، بغداد ط ١ / ٦٢.
- تهذيب إصلاح المنطق، للخطيب التبريزي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الأفاق بيروت ط ١ / ١٩٨٣.
- التهذيب الوسيط في النحو، لسابق الدين محمد بن علي بن يعيش الضبعاني، تحقيق الدكتور فخر صالح قدارة، دار الجليل، بيروت ط ١ / ٩١.
- توجيه بعض التراكيب المشكلة، لابن هشام الأنصاري، تحقيق عبد الله الحسني، مطبعة السعادة، مصر ط ١ / ١٩٩٠.
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر.
- الجامع الصغير في النحو، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور أحمد الهرميل، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٥.
- الجمل في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، الرسالة، بيروت. ودار الأمل الأردن، ط ١ / ١٩٨٤.
- الجمل في النحو، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني، دراسة وتحقيق يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١ / ١٩٩٠.
- الجمل في النحو، للخليل بن أحمد، للدكتور محمد إبراهيم عبادة دار المعارف، الإسكندرية.

- الجملة النحوية نشأة وتطوراً، للدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني، مكتبة الفلاح، الكويت ١٩٨٧.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم الهروي، تحقيق قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت ط ٢/ ١٩٨٣.
- جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد محمد بن الخطاب القرشي، تحقيق الدكتور محمد علي الهاشمي، دار العلم، دمشق ط ٢/ ١٩٨٦.
- حاشية محمد الأمير بهامش مغني اللبيب عن كتب الأعراب، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، ومطبعة فيصل البابي الحلبي.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، ومطبعة عيسى البابي الحلبي.
- حاشية يس العليمي على شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر، بلا تاريخ.
- الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن هندأوي، دار القلم، دمشق. ودار المنارة بيروت ١٩٧٨.
- الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، للدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، دمشق ط ٢/ ١٩٩٢.
- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم، بيروت، ١٩٧١.
- حروف المعاني، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ودار الأمل، الأردن، ط ١/ ١٩٨٤.
- الحماسة البصرية، لعلي بن أبي الفرج، تحقيق مختار الدين أحمد، حيدر آباد، ١٩٨٣.
- خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة ط ٣/ ١٩٨٩.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب العربي، بيروت.
- الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، دار القلم بدمشق.
- دراسات نحوية، لمنى إلياس. مطابع مؤسسة الوحدة، ١٩٨٠.
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لابن حجر، تحقيق محمد سيد جهاد الحق، مصر ١٣٨٥ هـ.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت ط ١/ ١٩٨١.
- دقائق التصريف، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق الدكتور ناجي القيسي والدكتور حاتم الضامن

- والدكتور حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧.
- دلائل الإعجاز، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني، مطبعة المدني بالقاهرة، ط ٢/ ١٩٨٩.
 - ديوان إبراهيم بن هرمة القرشي، تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان، دمشق ١٩٦٩ م.
 - ديوان ابن أهر (عمرو الباهلي) جمع وتحقيق حسين عطوان، دمشق، بلا تاريخ.
 - ديوان الأحوص (عبد الله بن محمد)، تحقيق عادل سليمان جمال.
 - ديوان الأخطل (غياث بن غوث)، شرحه مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية ط ١/ ١٩٨٦.
 - ديوان إسماعيل بن يسار، جمع الدكتور يوسف حسين بكار، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت ط ١/ ١٩٨٤.
 - ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق الشيخ محمد حسين آل ياسين، مكتبة النهضة، بغداد ١٩٦٤.
 - ديوان الأفوه الأودي، تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٧.
 - ديوان الأعشى (ميمون بن قيس)، شرح وتعليق الدكتور محمد محمد حسين، المطبعة النموذجية، القاهرة ١٩٥٠.
 - ديوان امرئ القيس، جمع حسن السندوبي، المكتبة الثقافية، بيروت ط ٧/ ١٩٨٢.
 - ديوان أمية بن أي الصلت، جمع وتحقيق عبد الحفيظ السطلي، دمشق، المطبعة التعاونية، ١٩٧٧.
 - ديوان أوس بن حجر، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت ط ٣/ ١٩٧٩.
 - ديوان جران العود، دار الكتب ١٣٥٠ هـ.
 - ديوان جرير، جمع محمد إسماعيل الصاوي، منشورات مكتبة الحياة.
 - ديوان جميل بثينة (جميل بن معمر)، شرح مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
 - ديوان الحارث بن خالد المخزومي، تحقيق الدكتور يحيى الجبوري، مطبعة النعمان (النجف الأشرف) ط ١/ ١٩٧٢.
 - ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت ط ٣/ ١٩٨٣.
 - ديوان الحطيئة، بشرح ابن السكيت، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، مطبعة المدني بالقاهرة ط ١/ ١٩٨٧.
 - ديوان الحماسة، (حماسة أبي تمام)، تحقيق الدكتور عبدالمنعم أحمد صالح، بغداد.
 - ديوان أبي دؤاد الإيادي، نشره جوستاف جرونياد، ضمن دراسات في الأدب العربي، ترجمة

الدكتور إحسان عباس، بيروت ١٩٥٩.

- ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة)، المكتبة الإسلامي للطباعة والنشر.

ديوان رؤبة بن العجاج، عناية وليم بن ألكورد البروسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢ / ١٩٨٠.

- ديوان أبي زيد الطائي، جمع وتحقيق أحمد مختار البزرة، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، ط ١٩٨٨ م.

- ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب، نسخة مصورة عن دار الكتب بالقاهرة ١٩٤٤.

- ديوان زيد الخيل الطائي، جمع وتحقيق أحمد مختار البزرة، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت ط ١ / ١٩٨٨.

- ديوان سلامة بن جندل، تحقيق لويس شيخو ١٩١٠.

- ديوان الصمة بن عبد الله القشيري، جمع وتحقيق الدكتور عبد العزيز محمد، النادي الأدبي بالرياض، ١٩٨١.

- ديوان أبي طالب (عم الرسول صلى الله عليه وسلم واسمه عبد مناف بن عبدالمطلب)، تحقيق محمد الخطيب، مصر.

- ديوان الطرماح، تحقيق الدكتور عزة حسن، دمشق ١٩٦٨.

- ديوان عامر بن الطفيل، دار صادر، بيروت.

- ديوان العباس بن مرداس السلمي، تحقيق الدكتور يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ١ / ١٩٩١.

- ديوان عبيد بن الأبرص الأسدي، تحقيق بدر الدين حاضري حماني. دار صادر، بيروت.

- ديوان أبي العتاهية (أبو إسحاق إسماعيل بن القاسم بن سويد)، تحقيق الدكتور شكري فيصل، دمشق ١٩٦٥.

- ديوان العجاج (عبد الله بن رؤبة)، تحقيق الدكتور عزت حسن، مكتبة دار الشروق، بيروت.

- ديوان عدي بن الرقاع العاملي، تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي والدكتور حاتم الضامن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧.

- ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق محمد جبار المبيد، بغداد ١٩٦٥.

- ديوان العرجي، تحقيق خضر الطائي ورشيد العبيدي، بغداد ١٣٧٥ هـ.

- ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق محمد عي الدين، دار الأندلس، بيروت، ط ٢ / ١٩٨٣.

- ديوان علي بن أبي طالب، تحقيق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، دار ومكتبة ابن زيدون.
- ديوان عنتر بن شداد، تحقيق بدر الدين حاضري محمد حمادي، دار الشرق العربي، بيروت وحلب ط١ / ١٩٩٢ م.
- ديوان أبي فراس الحمداني، منشورات مكتبة الحياة، بيروت.
- ديوان الفرزدق، دار صادر بيروت، ١٩٦٦.
- ديوان القطامي، تحقيق السامرائي ومطلوب، بيروت، ١٩٦٠.
- ديوان كثير عزة، جمع وتحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٩٧١.
- ديوان كعب بن زهير، تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت ط١ / ١٩٩٧ م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر.
- ديوان ليلى الأخيلية، تحقيق خليل العطية، وجيليل العطية، بغداد ١٣٨٣.
- ديوان مالك بن الريب، نشره الدكتور نوري حمودي القيسي، ضمن مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد ١٥ / ج ١ لسنة ١٩٦٩ م.
- ديوان معن بن أوس المزني. مكتبة النهضة، القاهرة ٥٧.
- ديوان مهلهل بن أبي ربيعة، شرح وتحقيق أنطوان محسن القوال، دار الجليل، بيروت ط١ / ١٩٩٥ م.
- ديوان النابغة الذبياني (زياد بن معاوية)، صنعة ابن السكيت، تحقيق الدكتور شكري فيصل، بيروت ١٩٦٨.
- ديوان أبي النجم العجلي، صنعة علاء الدين آغا، الرياض، ١٩٨١ م.
- ديوان أبي نواس، عناية محمود واصف، العمومية، ١٨٩٨ م.
- ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة، لابن محمد عبد الله السيد البطلوس، تحقيق الدكتور حمزة النشرتي، دار المريخ.
- الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار الفكر العربي بالقاهرة، ١٩٤٧.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، دار القلم دمشق، ط٢ / ١٩٨٥.
- الروض الأنف، للسهيلى، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية.
- رسالة في توجيه النصب في إعراب فضلا ولغاً وخلافاً وأيضاً وهلم جر، لابن هشام الأنصاري،

- تحقيق الدكتور حسن موسى الشاعر، ط ١ / ١٩٨٤ عمان.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.
- زهر الآداب، للحصري، تحقيق علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٥٣.
- الزهرة، لأبي بكر محمد بن داود الأصبهاني، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، دار المنار، الزرقاء، ط ٢ / ١٩٨٥.
- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ط ١ / ١٩٨٥.
- سمط اللآلئ في شرح أمالي القاضي، لأبي علي القاضي، تحقيق عبد العزيز الميمني، القاهرة ١٩٣٦.
- سنن ابن ماجة، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مصر، ١٩٥٢.
- سنن النسائي، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٤.
- السيرة النبوية لأبن هشام الحميري، تحقيق مصطفى السقا وزميليه، مصر ١٩٦٤.
- شذارات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار الفكر، ١٩٧٩.
- شرح أبيات سيوية، لأبي جعفر أحمد محمد النحاس، تحقيق أحمد خطاب، المكتبة العربية، حلب ط ١ / ١٩٧٤.
- شرح الأبيات المشككة الإعراب، المسمى «إيضاح الشعر» لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ودائرة العلوم الثقافية، بيروت، ط ١ / ١٩٨٧.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، ومطبعة عيسى البابي الحلبي.
- شرح أشعار الهذليين، للسكري، تحقيق عبد الستار فراج، مطبعة المدني، ١٣٨٤ هـ.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد، دار الجليل بيروت.
- شرح بانت سعاد، لابن هشام الأنصاري، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ط ٣ / ١٩٥٧.
- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، دار الفكر.
- شرح جمل ابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح، بغداد، وزارة الأوقاف.
- شرح جمل الزجاجي، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور علي محسن مال الله، عالم الكتب

- ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط ٢/ ١٩٨٦.
- شرح الجمل في النحو، للخليل الفراهيدي، تحقيق الدكتور فخرالدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢/ ١٩٨٧.
- شرح درة الغواص، للخفاجي «مع درة الغواص» مطبعة الجوائب، ١٢٩٩ هـ.
- شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة، ١٣٧٢ هـ.
- شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت.
- شرح شواهد أبن عقيل، بعناية محمد محي الدين، ط ٥/ ١٩٤٧.
- شرح شواهد العيني على هامش حاشية الصبان، دار إحياء الكتب العربية ومطبعة عيسى البابي الحلبي.
- شرح شواهد المغني، لجلال الدين السيوطي، مكتبة الحياة بيروت.
- شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك. مطبعة السعادة بمصر.
- شرح عيون الإعراب، لأبي الحسن علي المجاشعي، تحقيق الدكتور حنا حداد، مطبعة المنار، الزرقاء ط ١/ ١٩٨٥.
- شرح الفصيح، لابن هشام اللخمي، تحقيق الدكتور مهدي جاسم، بغداد ط ١/ ١٩٨٨.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، مطبعة السعادة، مصر ط ١١/ ١٩٦٣.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، دار الفكر ط ١٣.
- شرح القصائد السبع، للأنباري، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة، ١٩٦٣.
- شرح الكافية في النحو، لرضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح الكافية لمحمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، تحقيق الدكتور محمد عبد النبي عبد المجيد، دار البيان، مصر ط ١/ ١٩٨٧.
- شرح اللمحة البدرية، لابن هشام الأنصاري، تحقيق صلاح راوي، مطبعة حسان القاهرة، بلا تاريخ.
- شرح اللمحة البدرية، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٧٧.
- شرح قواعد الإعراب، لابن هشام الأنصاري، تأليف محمد بن مصطفى القوجوي، تحقيق إسماعيل

- مروة، دار الفكر المعاصر - بيروت، ودار الفكر - دمشق، ط ١ / ١٩٩٥.
- شرح قواعد الإعراب، لابن هشام الأنصاري، تأليف محي الدين الكافيجي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار طلاس للدراسات، ط ١ / ١٩٨٩.
- شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق داود سلوم ونوري حمودي القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة، بيروت ط ١ / ١٩٨٤.
- الشعر والشعراء، لأبي محمد عبدالله بن مسلم، لابن قتيبة، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر ١٩٦٦.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بلا تاريخ.
- شرح المفصل، للشيخ موفق الدين بن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- شرح المفضليات، لابن الأنباري،
- شرح المعلقات، للزوزني، مكتبة المعارف، بيروت ١٩٨٠.
- شرح المعلقات، ليحيى بن علي التبريزي، الهند كلكتا ١٨٩١.
- الصاحي، لأبي الحسين أحمد فارس بن زكريا، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- صحيح البخاري، مطابع الشعب، مصر، بلا تاريخ.
- صحيح مسلم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
- صحيح مسلم، بشرح النووي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، البابي الحلبي، مصر ١٩٥٥.
- صحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية ومكتبتها، القاهرة.
- الصناعتين، لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد علي البجاوي ومحمد أبو الفضل، مطبعة الحلبي بالقاهرة، ١٩٧١.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، بلا تاريخ.
- طبقات الشافعية، للسبكي، تحقيق الحلو والطناجي، البابي الحلبي، بمصر ١٩٦٤.
- طبقات فحول الشعراء - لابن سلام الجمحي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف بالقاهرة ١٩٦٨.
- الطبقات الكبرى، لمحمد ابن سعد، دار صادر للطباعة ودار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ١٩٦٠.

- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي الأندلسي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف بمصر، ط ٢/ بلا تاريخ.
- الطرائف الأدبية، لعبد العزيز الميني، دار الكتب العلمية، بيروت.
- العباب، الزاخر واللباب الفاخر، الحسن بن محمد الصغاني، دار الرشيد للنشر، العراق ١٩٨١.
- العقد الفريد، لابن عبدربه الأندلسي، تحقيق محمد سعيد العريان، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، بلا تاريخ.
- العمدة، لابن رشيقي القيرواني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة ١٩٦٤.
- عيون الأخبار، لابن قتيبة الدينوري، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٦٤.
- فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة للإسفرائيني، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، منشورات جامعة اليرموك، ١٩٨١.
- فتح الباري على صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، المطبعة البهية المصرية، ١٣٤٨هـ.
- فتوح البلدان، لأبي الحسن البلاذري، تحقيق لجنة من العلماء، الهلال - بيروت ١٩٨٨.
- فرائد اللآلي في مجمع الأمثال، للشيخ إبراهيم السيد علي الأحمد، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٣١٢هـ.
- فُرحة الأديب في الرد على بن السيرافي في شرح أبيات سيويه، لأبي محمد الأعرابي الملقب بالغندجاني، تحقيق الدكتور محمد علي سلطان، مطبعة دار الكتاب، دمشق ١٩٨١.
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد البكري، تحقيق الدكتور عبدالمجيد عابدين والدكتور إحسان عباس - الخرطوم، ١٩٥٨.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لصالح الدين العلاني، تحقيق الدكتور حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان ط ١/ ١٩٩٠.
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، لنور الدين عبد الرحمن الجامي. تحقيق الدكتور أسامة طه الرفاعي. مطبعة وزارة الأوقاف في بغداد ١٩٨٣.
- فوات الوفيات، لابن شاكركتي تحقيق إحسان عباس. دار صادر بيروت.
- في النحو العربي: قواعد وتطبيق، للدكتور مهدي المخزومي، مطبعة البايب الحلي، مصر ط ٢/ ١٩٨٦.
- في أصول اللغة والنحو، للدكتور فؤاد حنا ترزي، مطبعة دار الكتب - بيروت.

- في بناء الجملة العربية للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف. دار القلم الكويت ط ١/ ١٩٨٢.
- القواعد الصغرى، لابن هشام الأنصاري «ضمن ثلاث رسائل في الأضداد»، تحقيق مروة، نشرت مكتبة سعد الدين، دمشق ط ١/ ١٩٨٦.
- القياس في النحو، للدكتورة منى إلياس، دار الفكر، دمشق ط ١/ ١٩٨٥.
- القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاهرة ١٩١٣ م.
- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، نهضة مصر.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب ط ٣/ ١٩٨٣.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار الفكر، بيروت ١٩٩٠.
- الكليات لأبي البقاء الكفوي، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، دار الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨١.
- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، لنجم الدين الغزي، تحقيق جبرائيل جبور، دار الآفاق، بيروت ط ٢/ ١٩٧٩.
- اللامات، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر دمشق ط ٢/ ١٩٨٥.
- اللامات، لأبي الحسن علي بن محمد الهروي، مكتبة الفلاح، الكويت ط ١/ ١٩٨٠.
- لسان العرب، لابن الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار الفكر ودار صادر بيروت.
- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق فائز فارس، مكتبة دار الأمل للنشر، ط ١/ ١٩٨٨.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقرآز الفيرواني، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الدين الهادي، مكتبة دار العروبة - الكويت، ودار الفصحى - القاهرة.
- مبسوط الأحكام، لشمس الدين السرخسي، مطبعة السعادة ١٣٢٤ هـ.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق فؤاد سركين، مطبعة السعادة، مصر ط ١/ ١٩٥٥.
- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، ط ٤/ ١٩٨٠.
- مجالس العلماء، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة المدني السعودية، مصر ط ٢/ ١٩٨٣.
- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، علق عليه نعيم زرزور، الكتب العلمية، بيروت،

ط ١٩٨٨، ١.

- المحتسب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور عبد الحليم النجار وعلي النجدي ناصف، دار التحرير للطباعة، القاهرة ١٣٨٩ هـ.

- المحكم والمحكم المحيط الأعظم، لابن سيدة الأندلسي، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، القاهرة ١٩٥٨.

- المحيط في أصوات العربية، نحوها وصرفها، لحمد الأنطاكي، دار الشرق العربي، بيروت، ط ٣.
- المحلى «وجوه النصب»، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن شقير، تحقيق الدكتور فائز فارس، الرسالة بيروت ودار الأمل، الأردن ط ١ / ١٩٨٧.

- مختار الشعر الجاهلي، شرح وضبط مصطفى السقا، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٩.
- مختارات ابن الشجري، لأبي السعادات هبة الله بن الشجري، دار الكتب العلمية، بيروت ط ٢ / ١٩٨٠.

- مختصر تاريخ دمشق، لابن عساكر، تحقيق روحه النماس، دمشق، ١٩٨٤.
- المخصص، لابن سيدة الأندلسي، تحقيق الشنقيطي وعبد الغني محمود، بولاق ١٣١٨ هـ.
- المدارس النحوية، لشوقي ضيف، دار المعارف الطبعة الخامسة.
- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشروق بيروت والقاهرة ط ١ / ١٩٨٠.

- المذكر والمؤنث، لأبي محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق الدكتور طارق الجناي، دار الرائد العربي، بيروت ط ٢ / ١٩٨٦.

- المرتجل، لابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق ١٣٩٢ هـ.
- المسائل الحلييات، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن هنداي، دار القلم دمشق ودار المنارة، بيروت ط ١ / ١٩٨٦.

- المسائل السلفية في النحو، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، الرسالة بيروت ط ٢ / ١٩٨٨.

- المسائل العسكرية في النحو، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨١.

- المسائل المنثورة، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي. تحقيق مصطفى الحدري، مجمع اللغة العربية،

دمشق.

- مسألة الحكمة في تذكير «قريب» في قوله تعالى {إن رحمة الله قريب من المحسنين} لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور علي الحموز، دار عمار ط ١ / ١٩٨٥.
- المساعد علي تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق ١٩٨٠.
- مسند أحمد، دار الفقه العربي، بيروت.
- المصون في الأدب، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، الرياض ط ٢ / ١٩٨٢.
- معاني الحروف، لأبي الحسن علي بن عيسى الرمانى، تحقيق عبد الفتاح الشلي، مطبعة الطالب الجامعي، مكة ط ٢ / ١٩٨٦.
- معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي «الأخفش الأوسط»، تحقيق الدكتور فائز فارس، ط ٢ / ١٩٨١.
- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد «الفراء»، تحقيق أحمد نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور بيروت.
- معاهد التنصيص علي شواهد التلخيص، لعبد الرحيم أحمد العباسي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت ١٩٤٧.
- معجم الأدباء، لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٥٧.
- معجم البلدان، لياقوت الحموي، تحقيق ويستفيلد، ليزج ١٨٦٦.
- معجم الشعراء، للمرزباني، تحقيق عبدالستار أحمد فراج، دار إحياء الكتب العربية.
- معجم شواهد النحو، للدكتور حنا حداد، دار العلوم للطباعة، الرياض ط ١ / ١٩٨٤.
- معجم ما استعجم، للبكري، تحقيق مصطفى السقا، ١٣٧١هـ.
- معجم المطبوعات العربية، ليوسف سركيس، مطبعة سركيس، مصر.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبد القافي، مطابع الشعب مصر.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط ٦ / ١٩٨٥.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة، لطاش كبري، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١ / ١٩٨٥.
- المفصل في علم العربية، لأبي القاسم محمود بن عمر الزنجشري، دار الجيل ط ٢ بلا تاريخ.
- المفضليات، للمفضل الضبي، تحقيق شاكر وهارون، دار المعارف، مصر ١٩٦٤.

- المقاصد النحوية في شرح الألفية، للإمام العيني (بهامش خزانة الأدب).
- مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، دار الفكر، بلا تاريخ.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان. وزارة الثقافة والإعلام، العراق ١٩٨٢.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عضيمة، عالم المكتب، بيروت.
- مقدمة ابن خلدون، لعبد الرحمن بن محمد، مؤسسة المكتبة الثقافية-بيروت، والمكتبة التجارية- مكة.
- المقرب، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني - بغداد.
- الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدكتور فخري قباوة دار المعرفة، بيروت ٨٦/١ ط.
- الممدود والمقصود، لأبي الطيب الوشاء، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، نشرته مكتبة الخانجي.
- منشور الفوائد، لكamal الدين أبي البركات الأنباري. تحقيق الدكتور حاتم الضامن، - مؤسسة الرسالة، بيروت ط ١ / ١٩٨٣.
- موقد الأذهان وموقف الوسنان، لابن هشام الأنصاري (ضمن رسائل ابن هشام) النحوية تحقيق حسن مروة، نشرته مكتبة سعد الدين، دمشق ط ١ / ١٩٨٨.
- الموشح مأخذ العلماء على الشعراء، لأبي عبد الله محمد بن المرباني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي بالقاهرة.
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، لخالد بن عبد الله الأزهرى، تحقيق الدكتور عبد الكريم مجاهد، دار البشير، عمان ط ١ / ١٩٩١.
- نحاة ومناهج، للدكتور أحمد ماهر البقري، نشره المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ١٩٨٤.
- النجوم الزاهرة، لابن تغري بردي، دار الكتب، ١٣٤٨ هـ.
- النحاة والحديث النبوي، للدكتور حسن موسى الشاعر، ط ١ / ١٩٨٠.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين بن عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار ط ٣ / ١٩٩٥.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ محمد الطنطاوي، مطبعة وادي الملوك، مصر ط ٤ / ١٩٥٤.
- نظام الغريب في اللغة، جمع الشيخ عيسى الربيعي، مؤسسة الكتاب الثقافية، ط ٢ / ١٩٨٧.
- نقد الشعر، لقدامة بن جعفر، تحقيق بنونيباكر - لندن ١٩٥٦.

- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٢ / ١٩٨٨.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناجي، القاهرة ١٩٦٥.
- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تعليق سعيد الشرتوني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢ / ١٩٦٧.
- النور السافر عن أخبار القرن العاشر، لمحي الدين عبد القادر العيدروسي، دار الكتب العلمية، بيروت ط١ / ١٩٨٥، نيل الأوتار، لمحمد بن علي الشوكاني، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٨٠.
- هدية العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون لإسماعيل البغدادي، دار الفكر ١٩٩٠.
- ابن هشام الأنصاري: آثاره ومذهبه النحوي، للدكتور علي فودة، مطابع المطوع، الدمام ط١ / ١٩٨٥.
- ابن هشام النحوي، للدكتور سامي عوض، طلاس للدراسات والترجمة والنشر. دمشق.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق عبد السلام محمد هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت ١٩٧٥.
- الوحشيات، لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي، تحقيق الميمني، دار المعارف، مصر ١٩٧٠.
- وفيات الأعيان، لابن خلكان، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٩م.

الفهارس

١. فهرس الآيات
٢. فهرس الأحاديث
٣. فهرس الشعر
٤. فهرس الأمثال والأقوال
٥. فهرس الرجز
٦. فهرس أنصاف الأبيات (الصدور)
٧. فهرس أنصاف الأبيات (الأعجاز)

فهرس الآيات

رقم الصفحة	اسم السورة	رقم
(١) سورة الفاتحة		
٣٢٨/٣٢٣	الحمد لله رب العالمين	١
٣٢٨	إهدنا الصراط المستقيم	٥
١٦٠	غير المغضوب عليهم	٧
(٢) سورة البقرة		
١٥٤	ذلك الكتاب لا ريب فيه	٢
٣٣١	سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم	٦
٢٤٩	ذهب الله بنورهم	١٧
٩٦	فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا	٢٤
٣١١	كيف تكفرون بالله	٢٨
٨٤	وكنتم أمواتاً فأحياكم	٢٨
٢٥٠	خلق لكم	٢٩
٢٩٠	أنبئهم بأسمائهم	٣٣
٣٠٨	ولا تكونوا أول كافر	٤١
٢٧٩	الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم	٤٦
١٩٠	اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم على	٤٧
٢٤٨	يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً	٤٨

١٣١	الآن جئت بالحق	٧١
٢٢٢	وما كادوا يفعلون	٧١
٢٠١	وإنّ منها لما يهبط من خشية الله	٧٤
٣٣٥	قل اتخذتم عند الله عهداً أم تقولون ما لاتعملون	٨٠
٢٥٠	مصدقاً لما معهم	٩١
١٥٢	يود أحدهم لو يعمر	٩٦
٢٨٦	ولقد علموا لمن اشتراه	١٠٢
٢٨٥	لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا	١٠٩
١٦٩	كل له قانتون	١١٦
١٣٥	وإذا ابتلى إبراهيم ربه	١٢٤
٣٣٧	قالوا نعبد إلهك وإله آبائك	١٣٣
٢٢٧	وإن كانت لكبيرة	١٤٣
٢٩٠	يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم	١٦٧
١٥٢	وأن تصوموا خير لكم	١٨٤
٢٤٨	ثم أتموا الصيام إلى الليل	١٨٧
٢٤٩	ولتكبروا الله على ما هداكم	١٨٥
٣٢٣	تلك عشرة كاملة	١٩٦
١٨٥	واعلموا أن الله شديد العقاب	١٩٦

٢٦٧	وربما تفعلوا من خير يعلمه الله	١٩٧
٢٥١/٢٠١	واذكروه كما هداكم	١٩٨
٢٣٧	وزلوا حتى يقول الرسول	٢١٤
٣٢٨	يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه	٢١٧
١٧٠	ولعبد مؤمن خير من مشرك	٢٢١
١٠٢	والمطلقات يتربصن بأنفسهن	٢٢٨
١٠٢	والوالدات يرضعن	٢٣٣
٩٧	إلا أن يعفون	٢٣٧
٩٧	وأن تعفوا أقرب للتقوى	٢٣٧
٢١٤	فشربوا منه إلا قليلا منهم	٢٤٩
٢٩٥/٢٩٣/١٩٣	ولولا دفع الله الناس	٢٥١
١١٥	لا بيع فيه ولا خلة	٢٥٤
٣٤٦	فخذ أربعة من الطير	٢٦٠
٢٠١	ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله	٢٦٥
١٥٥	فنعما هي	٢٧١
٢٧٥	وإن تحفوها وتؤتوا الفقراء فهو خير لكم	٢٧١
٣٢٠/١٧٨	فمن عفي له من أخيه شيء	٢٧٨

(٣) آل عمران

٢٠٩	قائماً بالقسط	١٨
٢٦٩	إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله	٣١
١٩٩	واذكر ربك كثيراً	٤١
٢٤٩	من إن تأمنه على فنطار يؤده إليك	٧٥
٢٤٧	حتى تنفقوا مما تحبون	٩٢
٣٢٧	فيه آيات بينات مقام إبراهيم	٩٧
٣٢٨	ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً	٩٧
٢٦٩	وما يفعلوا من خير فلن يفكروه	١١٥
٢٣٩	ولما يعلم الله الذين آمنوا منكم ويعلم الصابرين	١٤٢
١٨١	وما محمد إلا رسول	١٤٤
٢١٤	فبما رحمة من الله لنت لهم	١٥٩
٢٣٨	ما كان الله ليذر المؤمنين	١٧٩
١٠٤	لتبلون في أموالكم وأنفسكم ولتسمعن	١٨٦

(٤) النساء

٣٣٧	واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام	١
١٤٨	فانكحوا ما طاب لكم من النساء	٣
٢٥٠	لله ملك السموات	٤

٣٠٣	عرنت عليكم أنهناتكم	٢٣
٣٠٢	كتاب الله عليكم	٢٤
١٥٣	وخلق الإنسان ضعيفا	٢٨
٢١٦	ما فعلوه إلا قليل منهم	٦٦
٨٤	فانفروا ثبات	٧١
٢٦٧	أينما تكونوا يدركم الموت	٧٨
٢٠٧/٢٠٦	وارسلناك للناس رسولا	٧٩
٢٥٠/٢٠٧/٢٠٦	وكفى بالله شهيدا	٧٩
٢٤٣	يا ليتني كنت معهم فأفوز	٨٣
٢٦٧	من يعمل سوءاً يجز به	١٢٣
٢٨٥	واتخذ الله إبراهيم خليلا	١٢٥
٢٥٩	وترغبون أن تنكحوهن	١٢٧
١٩٨	فلا تميلوا كل الميل	١٢٩
١٧٦	لم يكن الله ليغفر لهم	١٣٧
٢٤٩	فبما نقدهم ميثاقهم	١٥٥
٢١٦	ما لهم به من علم إلا اتباع الظن	١٥٧
٢٠٩	فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم	١٦٠
٢٠١	الذي أحلنا دار المقامة من فضله	١٦٠

١٩٩	وكلّم الله موسى تكليماً	١٦٤
٢٣٧	لئلا يكون للناس على الله حجة	١٦٥
٢٥٠	وكفى بالله شهيداً	١٦٦
٢٣٨	لم يكن الله ليغفر لهم	١٦٨
٢١٥/١٩٧	لا تقولوا على الله إلا الحق	١٧١
١٩٧	انتهوا خير لكم	١٧١

(٥) المائة

١٥٣	اليوم أكملت لكم دينكم	٣
٢٦٤	وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم	٦
١٦١	اعدلوا هو أقرب للتقوى	٨
٢١١	بعثنا فيهم اثني عشر نقيباً	١٢
٢٤٩	وقد دخلوا بالكفر	٦١
٢٦٨	إن لم تفعل فما بلغت رسالته	٦٧
٢٢٩	وحسبوا ألا تكون فتنة	٧١
٣٢٥/٢٦١	أو كفارة إطعام مساكين	٩٥
١٩٣	عليكم أنفسكم	١٠٥
٢٢٩	ونعلم أن قد صدقتنا	١١٣
٣٣٠	تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا	١١٤

١١٥	فمن يكفر بعد منكم فإنني أعذبه عذاباً لا أعذبه أحد	١٩٩
١١٦	إن كنت قلته فقد علمته	٢٦٨
١١٧	ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن أعبدوا الله	٢٣٥
١١٩	هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم	١٠٩
١٢٠	لله ملك السماوات	٢٥٠

(٦) الأنعام

١٧	وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير	٢٧٠
٢٧	يا ليتنا نرد	٧١
٣٥	فإن استطعت أن تبتغي نفقاً في الأرض أو سلباً في	٢٧١
٥٤	من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعد وأصلح	١٨٨
	فإنه غفور رحيم	
٧٠	وإن تعدل كل عدل لا يؤخذ منها	١٦٠
٨٠	أتحاجوني في الله	٩٦
٨١	ولا تخافون أنكم أشركتم	١٨٩
٩٤	لقد تقطع بينكم	١١٠
١١٥	وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً	٧٧
١١٧	إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله	٣٠٨/٣٠٧
١٢٤	الله اعلم حيث يجعل رسالته	٢٠٢
١٣٢	وما ربك بغافل عما يعملون	٢٢٣

١٧٦	ومن تكون له عافية الدار	١٣٥
٢٩٠	نبئوني بعلم	١٤٣
٣٣٦	ما أشركنا ولا آبائنا	١٤٨
٢٧٢	تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم	١٥١
٣٤٤	من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها	١٦٠

(٧) الأعراف

٣٣١	أهلكناها فجاءها بأسنا	٤
٦٧	وتمت كلمة ربك	٧
٣٣٢	ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة	١١
١٩٠	ما منعك ألا تسجد	١٢
١٧٨	طفقا يخصفان	٢٢
٢٥١	قالا ادخلوا في أمم	٣٨
٢٤٣	فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا	٥٣
٢٣٠	أن لو نشاء	١٠٠
٢٢٧	وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين	١٠٢
٢٦٧/٢٦٦	مهما تأتينا به من آية	١٣٢
٦٧	وتمت كلمة ربك الحسنی على بني اسرائيل	١٣٧
٢١١	وعدنا موسى ثلاثين ليلة	١٤٢

٣٤٧	قطعتهم اثنتي عشرة أسباطاً أما	١٦٠
١٣٢	سنستدرجهم من حيث لا يعلمون	١٨٢
٣٣٤	سواء عليهم أذعنتموهم أم أنتم صامتون	١٩٣
١٨٤	إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم.	١٩٤

(٨) الأنفال

١٨٦	كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإنّ فريقا	٥
٢٢٤	كأنما يساقون إلى الموت	٦
٢٢٧	ولكن الله قتلهم	١٧
٢٦٦	وإن تعودوا نعد	١٩
١٣٠	واذكروا إذ أنتم قليل	٢٦
٢١٩	وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء	٣٥
٢٦٨	إلا تفعلوه تكن فتنة	٧٣

(٩) التوبة

٢٦٩	وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله	٢٨
٢٥١	فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل	٣٨
١٩٨	ولا تضروه شيئاً	٣٩
١٥٣	إذ هما في الغار	٤٠
١٥٢	وخضتم كالذي خاضوا	٦٩

٢٤٧	من أول يوم	١٠٨
	(١٠) يونس	
٢٠٨	إليه مرجعكم جميعاً	٤
٢٣٥ / ٢٢٨	وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين	١٠
٢٨٤	ولا أدراكم به	١٦
٢٣٠	كأن لم تغن بالأمس	٢٤
١٨٦	ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم	٦٢
١٨١	إن عندكم من سلطان بهذا	٦٨
٢٦٩	وإن توليتم فما سألتكم عليه من أجر	٧٢
١٧٦	وتكون لكما الكبرياء	٧٨
٢٠٦	لآمن من في الأرض جميعاً	٩٩
	(١١) هود	
١٠١	لن يؤتيهم الله خيراً	٣١
٢٤٨	وما نحن بتاركي آلهتنا	٥٣
١١٠	ومن خزي يوم إذن	٦٦
٢٢٦	ولكن ظلموا أنفسهم	١٠١
٢٥٠	فعال لما يريد	١٠٧
٢٢٦	وإن كلا فيها	١١١

٢٢٦	رَأَى كَلَامًا لِيُوثِنَهُمْ	١١١
١٧١	وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ	١١٨

(١٢) يوسف

٢١٠/١٨٦/١٣٥	إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ	٢
٢١٠/١٨٦	قَرَأْنَا عَرَبِيًّا	٢
٢١١	إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا	٤
٢٥١	لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي يُوسُفَ	٧
٢٠٢	أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا	٩
١٧٦	وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ	٩
١٥٢	وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ	٢٠
١٢٧	وَقَالَتْ هَيْت لَكَ	٢٣
٢٦٩	إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قَبْلِ فَصَدَقْتَ	٢٦
١٨٤	مَا هَذَا بَشَرًا	٣١
١٠٤	لَيْسَ جَنًّا وَلَيْكُنَا	٣٢
٢٦٩	إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلِ	٧٧
١٧٢	تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ يُوسُفَ	٨٥
٩٩	إِنَّهُ مِنْ يَتَقٍ وَيَصْبِرِ	٩٠
٢٣٦	فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ	٩٦

(١٣) الرعد

٢٤٩	وإن ربك لذو مغفرة	٦
٢٥٠	لأجل مسمى	٢
٣٣٤	هل تستوي الظلمات	١٦
١٤٧	ومن عنده علم الكتاب	٤٣

(١٤) إبراهيم

٣٢٩	الحميد لله	٢-١
١٦٢	وتبين لكم كيف فعلنا بهم	٤٥

(١٥) الحجر

٣٢٠	فسجد الملائكة كلهم أجمعون	٣٠
٢٠٧	ونزعنا ما في صدورهم من غلٍ إخوانا	٤٧
٢٩٠	ونبئهم عن ضيف إبراهيم	٥١

(١٦) النحل

٣١٧	والأنعام خلقها لكم	٥
١٤٧	كمن لا يخلق	١٧
١٥٤	ولنعم دار المتقين	٣٠
٢٩٧/١٥٨	مختلف ألوانه	٦٩
٧٩	والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا	٧٨

٣١٩	ولا تنتشروا الايمان بتد تركيبتها	٩١
١٤٧/٧١	ما عندكم ينفد وما عند الله باق	٩٦
٢٠٨	أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا	١٢٣
(١٧) الإسراء		
٢٤٨/٢٤٧	من المسجد الحرام	١
١٧٨	عسى ربكم أن يرحمكم	٨
١٩٤	وكل إنسان الزمناه طائفه	١٣
١٠١	ولا تقف ما ليس لك به علم	٣٦
٢٧٦/١٩٩	فإن جهنم جزاؤكم جزاءاً موفوراً	٦٣
٢٥١/٢٠١	أقم الصلاة لدلوك الشمس	٧٨
٢٥١	يخرون للأذقان	١٠٧
١٣٠	آيا ما تدعو فله الأسماء الحسنى	١١٠
(١٨) الكهف		
٢٨٦	لنعلم أي الحزين أحصى	١٢
١٠٠	لن ندعو من دونه إلها	١٤
١٣٠	وإذ اعتزلتموهم	١٦
٢٩٧	وكلبهم باسط ذراعيه بالصيد	١٨
٣٣٥	لبثنا يوماً أو بعض يوم	١٩

٣٤٥	ثلاث مائة سنين	٢٥
٩	كلتا الجنتين آتت أكلها	٣٣
٣٠٨/٣٠٧/٢١٢	أنا أكثر منك مالا	٣٤
٢٦٩	إن ترني أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربي أن	-٣٩
١٥٦	ما لهذا الكتاب	٤٩
١٣٦	بئس للظالمين بدلا	٥٠
٢٨٥	وتركنا بعضهم يموج في بعض	٩٩
(١٩) مريم		
٢١٢	واشتعل الرأس شيباً	٤
٢٦٥	ولمأك بدعائك ربّي شقيّاً	٤
١٧٥	ولمأك بغياً	٢٠
١٨٧	قال إني عبدالله	٣٠
١٧٢	وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً	٣١
١٤٨	أراغب أنت	٤٦
١٢٣	لنزعنّ من كل شيعة أيهم أشد	٦٩
(٢٠) طه		
١٨٥	إن الساعة آتية	١٥
١٨٥	فقلوا له قولاً لنا لعله يتذكر	٤٤

٩١	إِنْ هَذَا نَسَاحِرَانِ	٦٣
١٣٦	فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى	٦٧
٢٢٦	إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدَ سَاحِرٍ	٦٩
٢٥١	وَلَا صُلْبَ لَكُمْ فِي جُذُوعِ الشَّجَرِ	٧١
١٤٥	فَغَشَّيْهِمْ مِنْ أَلَيْمٍ مَا غَشَّيْهِمْ	٧٨
٢٣٩	وَلَا تَطْغَوْا فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي	٨١
٢٣٦/٢٣٠/١٧٢	لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى	٩١
٢١٠	إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا	١١٣
١٨٩	إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا	-١١٨

(٢١) الْأَنْبِيَاءُ

١٦٧	وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا	٣
٢٤٦	بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ	١٨
٧٦	فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ	٨٠
١٥٤	وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ	٣٠
٣٢٢	فَجَاجَأُ سِبْلًا	٣١
٣٣٦	لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ	٥٤
٢٥٤	تَاللَّهِ لَا كِيدَ إِلَّا لَكُمِ أَصْنَامُكُمْ	٥٧
٢٢٤	قُلْ إِنَّمَا أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ	١٠٨

٢٦٨	وإن إدري أقرب أم بعيد ما توعدون	١٠٩
٢٨٧	وإن أدري لعله فتنة لكم	١١١
(٢٢) الحج		
١٨٩	ذلك بأن الله هو الحق	٦
٢٦١	ثاني عطفه	٩
٢٤٧	فاجتنبوا الرجس من الأوثان	٣٠
٢٩٣/٢١٤	ولولا دفع الله الناس	٤٠
١٣٦	فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في	٤٦
١٨٩	ذلك بأن الله هو الحق	٦٢
٢٤٤	فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفورا	٦٣
٢٤٤/٣٣١	الم تر أن الله أنزل من السماء فتصبح الأرض مخضرة	٦٣
(٢٣) المؤمنون		
٨١	قد أنفلح	١
٢٣٥	فأوحينا إليه أن اصنع الفلك بأعيننا	٢٧
٢١٤	عما قليل ليصبحن نادمين	٤٠
٢٢٦/٢٢٥	أيحسبون أننا نمدهم به من مال وبنين	٥٥
٣٣٥	لبننا يوماً أو بعض يوم	١١٣

(٢٤) النور

١٩٩	فاجلدوهم ثمانين جلدة	٤
٢٢٩	والخامسة أن غضب الله عليها	٩
٢٥١/٢٠١	لمسكم فيما أفضتم	١٤
٩٣	ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولي	٢٢
٢٠٢	يخافون يوما	٣٧
١٧٨/١٥٣	فيها مصباحُ المصباح	٣٥
٢١٩/١٥٣	يكاد زيتها يضيء	٣٥
١٤٧	فمنهم من يمشي على بطنه	٤٥

(٢٥) الفرقان

١٥٦	ما لهذا الرسول	٧
١٠٣	دعوا هنالك ثبورا	١٣
١٨٦	وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلوا	٢٠
٢٨٥	فجعلناهم هباء منثورا	٢٣
٢١٩/١٧١	وكان ربك قديرا	٥٤
٢٤٩	فاسأل به خبيرا	٥٩

(٢٦) الشعراء

٢٣٥	والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين	٨٢
-----	--	----

١١٩	فأنجيناه ومن معه في الفلك المشحون	٣٣١
٢٠٨	وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون	٢٠٨
٢٢٧	وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون	٢٨٧

(٢٧) النمل

١٦	وورث سليمان داود	١٩٣
١٩	فتبسم ضاحكا	٢٠٦
٢٥	ألا يا اسجدوا	٧١
٤٨	تسعة رهط	٣٤٦
٧٢	عسى أن يكون ردف لكم	٢٥٠
١١٠	أيكم يأتيني بعرشها	١٣٠

(٢٨) القصص

٨	فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا	٢٣٨
١٥	فوكزه موسى فقضى عليه	٣٣٢
٢١	فخرج منها خائفا	٢٠٧/٢٠٦
٢٧	ولا تنس نصيبك من الدنيا	١٠٠
٧٧	ولا تبغ الفساد في الأرض	١٠١
٦٢،	أين شركائي الذين كنتم تزعمون	٢٩١
٨٧	ولا يصدنك عن آيات الله	١٠٤

(٢٩) العنكبوت

١٧٩/١٥٨

٥١ أولم يكفهم أنا أنزلناه

(٣٠) الروم

٢٥١

٣ في أدنى الأرض

٢٥١

٤ في بضع سنين

١٢١/١٢٠/١١٩

٤ لله الأمر من قبل ومن بعد

٢٥٠

٢١ خلق لكم

٢٩٣

٢٨ تخافونهم كخيفتكم أنفسكم

٢٧٠

٣٦ وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون

٢١٩

٤٧ وكان حقاً علينا نصر المؤمنين

(٣١) لقمان

١٨٩

٣٠ ذلك بأن الله هو الحق

(٣٣) الأحزاب

٢٣٨

٣٣ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس

٢٣٢

٣٧ لكيلا يكون على المؤمنين حرج

٣٣٦

٤٠ ما كان محمدٌ أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله

(٣٤) سبأ

٢٩١

٧ ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق

٣٣٨	يا جبال أوبي معه والطير	١٠
٣٣٥	وإنّا أو إياكم لعلى هدىّ أو في ضلال مبين	٢٤
٢٦٣	بل مكر الله	٣٣
١٩١	ولو ترى إذ فزعوا فلا فوت	٥١

(٣٥) فاطر

١٦٨	هل من خالق غير الله	٣
٢٥٠	لأجل مسمى	١٣
٢٩٧	مختلف الوانه	٢٨
٢٠١	لمسكم فيما أفضتم	٣٥
٢٣٩	لا يُقضى عليهم فيموتون	٣٦
٢٤٧	ماذا خلقوا من الأرض	٤٠
١٧٢	إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا	٤١

(٣٦) يس

١٦٥	إن كانت إلا صيحة واحدة	٢٩
٢٨٨	ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم إلينا لا	٣١
١٣٥	والقمر قدرناه منازل	٣٩
٢٢٦	وإن كل لما جميع	٤٢
١٦٥	إن كانت إلا صيحة واحدة	٥٣

(٣٧) الصفات

٢٧٦/١٩٩	والصفات صفا	١
١٩٠	لا فيها غول ولاهم ينزفون	٤٧
٢٢٧	إن كدت لثردين	٥٦
٣٣٥	وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون	١٤٧

(٣٨) ص

١٨١	فنادوا ولات حين مناص	٣
٢٣٥	وانطلق الملأ منهم أن امشوا	٦
٢١١	إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة	٢٣
٣٢٣	نعجة واحدة	٢٣
١٥٢	بما نسوا يوم الحساب	٢٦
١٥٦	إنا وجدناه صابراً نعم العبد	٤٤
٣٢١	فسجد الملائكة كلهم	٧٣

(٣٩) الزمر

٢٥٠	لأجل مسمى	٥
٩٣	إن في ذلك لذكرى لأولي الألباب	٢١

(٤٠) غافر

١٣٠	فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم	-٧٠
-----	-----------------------------------	-----

١٣٠ ٨١ فأي آيات الله تنكرون

(٤١) فصلت

٢١٠ ٣ كتاب فصلت آياته قرآنا عربياً لقوم يعلمون

٢٠٨ ١٠ في أربعة أيام سواء

٣٣٧ ١١ فقال لها وللأرض

١٨٩ ٣٩ ومن آياته أنك ترى الأرض

٢٩٥ ٤٩ لا يسأم الإنسان من دعاء الخير

(٤٢) الشورى

٣٣١ ٣ كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك

٢١٠ ٧ وكذلك أوحينا إليك قرآنا عربيا لتنذر أم القرى

٢٥٢ ١١ ليس كمثله شيء

٢٤٤ ٥١ وما كان لبشر أن يكلمه الله ... أو يرسل رسولا

٣٢٩ -٥٢ صراط مستقيم صراط الله

(٤٣) الزحرف

٢١٠ ٣ إنا جعلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون

٣٣٥ ١٦ أم اتخذ مما يخلق بنات

٢٨٣ ١٩ وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا

٢٦٦ ٧٧ ليقض علينا ربك

(٤٤) الدخان

١٨٧	والكتاب المبين إنا إنزلناه في ليلة مباركة	٣-٢
١٣٥/١٨٧/١٨٦	إنا إنزلناه	٣
٢٠٨	فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً	٥-٤
٢٧٨	وزوجناهم بحور عين	٥٤

(٤٥) الجاثية

١٦٠	ليجزى قوما بما كانوا يكسبون	١٤
٨٤	وخلق الله السموات	٢٢
١٣٦	قالوا ما هي إلا حياتنا الدنيا	٢٤
١٦٢	وإذا قيل لهم إنا وعد الله حق	٣٢

(٤٦) الأحقاف

١٤٧	ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له	٥
٢١٥	فهو يهلك إلا القوم الفاسقون	٣٥

(٤٧) محمد

٢٩١	فضرب الرقاب	٤
٢٤٨	فإنما يبخل عن نفسه	٣٨

(٤٨) الفتح

٢٣٧	ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر	٢
-----	--	---

٢٩١	ظننتم ظن السوء	١٢
١٥٣	إذ يبائعونك تحت الشجرة	١٨
٢٥٠	لله ملك السموات	٤٨
٢٥٠	وكفى بالله شهيداً	٢٥
(٤٩) الحجرات		
٢٠٧	أيجب أحدكم أن يأكل	١٢
(٥١) الذاريات		
٧٧	وفي السماء رزقكم	٢٢
١١٠	إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون	٣٢
(٥٢) الطور		
١٥١	والسقف المرفوع	٥
١١٥	لا لغو فيها ولا تأثيم	٢٣
١١٥	لا بيع فيه ولا خلة	٢٣
١٨٩	أن كنا من قبل ندعوه أنه هو الرحيم	٢٨
(٥٣) النجم		
١٤٥	إذ يغشى السدرة ما يغشى	١٦
٢٩١/٢٤٨	فهو يرى	٣٥
٢٢٩	وأن ليس للإنسان إلا ما سعى	٣٩

(٥٤) القمر

٢١٢	وفجرنا الأرض عيونا	١٢
٣١٦	أبشراً منا واحداً نتبعه	٢٤
٢٤٩	وننجيناهم بسحر	٣٤
١٩٨	فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر	٤٢
٣١٧	وكل شيء فعلوه في الزبر	٥٢

(٥٥) الرحمن

٢٠٠	والأرض وضعها للأنام	١٠
-----	---------------------	----

(٥٦) الواقعة

٢٤٧	من شجر من زقوم	٥٢
-----	----------------	----

(٥٧) الحديد

١٤٧	سبح لله	١
٢٤٨	إن المصدقين والمصدقات	١٨
٣٣١	لقد أرسلنا نوحاً وإبراهيم	٢٦
٢٣٧	لئلا يعلم أهل الكتاب	٢٩

(٥٩) الحشر

١٤٧	سبح لله	١
٢٣٦/٢٣٣	كي لا يكون دولة	٧

(٦٠) الممتحنة

- ٢٧٩ ١٠ فإن علمتموهن مؤمنات
- ١٦٤ ١٢ إذا جاءك المؤمنات

(٦١) الصف

- ١٤٧ ١ سيح لله

(٦٢) الجمعة

- ١٣٥ ٥ بش مثل القوم

(٦٣) المنافقون

- ١٨٧ ١ والله يشهد إن المنافقين لكاذبون

(٦٤) التغابن

- ٢٨٢ ٧ زعم الذين كفروا أن لن يُبعثوا

(٦٥) الطلاق

- ٢٩٧/١٩٣ ٣ إن الله بالغ أمره

- ٨٤ ٦ وإن كن أولات حمل

- ٢٦٦ ٧ لينفق ذو سعة من سعته

(٦٦) التحريم

- ٢٩٠ ٣ من أنبأك هذا

(٦٧) الملك

٢٠ إن الكافرون إلا في غرور ١٨١

(٦٨) القلم

٦ بأيكم المفتون ١٣٠

(٦٩) الحاقة

١٣ فلإذا نفخ في الصور نفخة واحدة ١٥٨

١٤ فذكرت دكة واحدة ١٩٨

١٩ هاؤم أقرؤوا كتابيه ٣١٤

(٧٠) المعارج

٦ إنهم يرونه بعيدا ٢٧٩

(٧١) نوح

١٧ والله أنبتكم من الأرض نباتا ١٩٩

٢٥ مما خطيئاتهم أغرقوا ٢٤٧

(٧٢) الجن

١ قل أوحى إلى أنه أستمع نقر من الجن ١٨٩

٩ فمن يستمع الآن يجد له شهابا رصدا ١٣١

١١ ومنا دون ذلك ١١٠

١٣ فمن يؤمن بربه فلا يخاف ٢٦٩

(٧٣) المزمّل

١٨٦	إن لدينا أنكالا	١٢
١٥٣	كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول	١٦
٢٣٥ / ٢٢٩	تجدوه عند الله هو خيراً	٢٠

(٧٤) المدثر

٢٧٣	يا أيها المدثر قم فأنذر وربك فطهر	٣-١
٢٧٣	ولا تمنن تستكثر	٦

(٧٦) الإنسان

٢٦٥ / ٧٧ / ٧٦	هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا	١
٢٤٩	عيناً يشرب بها عباد الله	٦

(٧٧) المرسلات

١٥٦	فنعم القادرون	٢٣
٢٤١	لا يؤذن لهم فيعتذرون	٣٦

(٧٨) النبأ

٣٢٢	كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون	٥-٤
٣٢٩	مقازا حداقق	-٣١

(٧٩) النازعات

١٨٥	إن في ذلك لعبرة	٢٦
-----	-----------------	----

٢٧	أَنْتُمْ أَشَدُّ خِلْقًا أَمَ السَّمَاءُ	٣٣٤
	(٨٠) عبس	
٤-٣	لعله يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى	٢٤٤
٢١-	أما ته فأقبره، ثم إذا شاء أنشره	٣٣٢/٣٣١
٢٣	لما يقض ما أمره	٢٦٥
	(٨١) التكوير	
٢٤	وما هو على الغيب بظنين	٢٧٦
	(٨٢) الأنفطار	
٦	يا أيها الإنسان	١٥٦
	(٨٣) المطففين	
٣	وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون	٢٧٨/٢٤٩
	(٨٤) الإنشقاق	
١	إذا السماء انشقت	١٦٢
٣	وإذا الأرض مدت	١٦٢
٦	يا أيها الإنسان	١٥٦
١٩	طبقاً عن طبق	٢٤٨
	(٨٥) البروج	
١٦	فعال لما يريد	٢١٨

(٨٦) الطارق

٢٢٦ إن كل نفس لما عليها حافظ ٤

(٨٧) الأعلى

٢٨٥ فجعلها غطاءً أحوى ٥

٨١ قد أفلح ١٤

٣٠٨ والآخرة خير وأبقى ١٧

(٨٩) الفجر

٣٢٢ كلا إذا دكت الأرض دكا دكا وجاء ربك والملك -٢١

٢٥٠ يا ليتني قدمت لحياتي ٢٤

(٩٠) البلد

٢٢٩ أيحسب أن لن يقدر عليه أحد ٥

٢٢٩ أيحسب أن لم يره أحد ٧

٢٩١ أو إطعام في يوم ذي مسغبة ١٤

(٩١) الشمس

٨١ قد أفلح ١

١٩٥ ناقة الله وسيقاها ١٣

(٩٢) الليل

٢١٦ ما لأحد عنده من نعمه تجزى إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى ٢٠-١٩

	(٩٥) التين	
٢٥٣	والتين والزيتون	١
	(٩٦) العلق	
٣٢٩	بالناصية ناصية كاذبة	١٥-
٣٢٩	فليدع ناديه	١٧
	(٩٧) القدر	
١٨٦	إنا إنزلناه	١
٢٥٢	سلام هي حتى مطلع الفجر	٥
	(٩٨) السنة	
٨٠	لم يكن الذين كفروا	١
	(٩٩) الزلزلة	
٢١١	مثقال ذرة خيرا	٧
	(١٠٠) العاديات	
١٥٢	فالمغيرات صبحا، فأثرن به نقعا	٤-٣
	(١٠٣) العصر	
١٥٣	والعصر إن الإنسان لفي خسر	٢-١
	(١١٢) الإخلاص	
١٨٧/١٣٦/٧٧	قل هو الله أحد	١
٧٧	لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد	٤-٣

٢- فهرس الحديث

الصفحة	الحديث
٢١٧	أسامة أحب إليّ ما حاشا فاطمة
١٧٤	التمس ولو خاتماً من حديد
١٧٠	أمر بمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة
٣٢٨	إن الرجل ليصلي الصلاة ما كتب له نصفها ثلثها ربعها إلى عشرها
١٧٦	إن يكنه فلن تسلط عليه
٣١٤	تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثة وثلاثين
١٦٩	خمس صلوات كتبهن الله على العباد
٦٦	كل أمرٍ ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو
٢٣٥	كما تكونوا يولى عليكم
٣٣٦	كنت وأبو بكر وعمر وفعلت وأبو بكر وعمر
١٦٢	لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة
٢٧٣	لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض
٢٧٣	لا تشرف يصبك سهم
١٦١	لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشري الخمر حين يشربها وهو مؤمن.

- ليس فيما دون خمس ذود صدقة ٣٤٦
- ما أنتم في سواكم ٢١٨
- من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن أبيه ولا تكنوا ٨٧
- نحن معاشر الأنبياء لا نورث ١٩٤
- وأبعه بست من شوال ٣٤٥
- وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً ٢٩٥
- وصلى وراءه رجال قياما ٢١٠
- يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ١٦٦
- الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير، وإن شراً فشر ١٧٤

٣- فهرس الأقوال والأمثال

الصفحة	المثل
١٩٦	إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب.
١٦٢	أكلوني البراغيث.
٢٣٤	إن الشاة لتجتر فسمع صوت والله وبها
٢٢٨	إن يزيناك لنفسك وإن يشيناك لهيه.
٢٩٨	إنه لمنحار بوائكها.
٣٣٥	إنها للإبل أم شاء.
١٩٦	إياي أن يحذف أحدكم الأرنب.
١٢٨	بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله به.
٢٤٦	تسمع بالمعيدي خير من أن تراه.
٢٠٩	جاؤوا الجماء الغفير.
٢٠٩	جاؤوا قضهم بقضيضهم.
٢٤٢	حسبك حديث فينام الناس.
٢٧٢	حسبك حديث ينم الناس.
٢٤٦	خذ اللص قبل يأخذك.
١٦٢	زعموا مطية الكذب.
٢٤٢	سقيا لك فيرويك الله.
٢٤٦	الطائر، فيغضب زيد الذباب.
٢١٠	عليه مائة بيضاً.

٢١١	على الشجرة شئها زبدًا
١٩٠	قضية ولا أبا حسن لها.
١٩٧	الكلاب على البقر.
١٩٧	كليهما وتمرًا.
٢١٢/٢٠٧	لله دره فارساً.
٢٢٢	ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب.
٨٨	مكره أخاك لا بطل.
٢٩١	من يسمع يخل.
٧٣	نعم السير على بئس العير.
٢٦٣	هذا جحر ضب خرب.
٢٠٢	هو مني مقعد القابلة، ومزجر الكلب ومناط الثريا.
٧٣	والله ما هي بنعم الولد.
١٠٦	وقعوا في حيص بيص
١٩٤	اللهم اغفر لنا أينها العصابة

٤- فهرس الشعر

رقم الشاهد	البيت	رقم الصفحة
قافية الهزمة		
١١	ولولا يوم يوم ما أردنا	١٠٧
٢٠٤	إذا عاش الفتي مائتين عاماً	٣٤٥
٣٧	أنا ابن مزيقياء عمرو وجدّي	١٤١
٦٩	طلبوا صلحنا ولات أوانٍ	١٧٦
قافية الباء		
١٥٩	زعمتني شيخاً ولست بشيخ	٢٨٢
١٩	هذا لعمركم الصغارُ بعينه	١١٤
١٣٤	ربه فتية دعوت إلى ما	٢٥٦
٧٩	وإياك إياك المرء فإنه	١٩٦
٨٦	ومالي إلا آل أحمد شيعةٌ	٢١٤
٩٥	كرب القلبُ من جواه يذوب	٢٢٢
٩١	عسى الكربُ الذي أمسيت فيه	٢٢١
١٦٩	إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه	٢٨٨

- ٩٧ ركن لي شنياً يوم لا نثر شناعة بمن ثيلاً عن سواد بن قارب ٢٢٣
- ١٢٤ لولا توقع معترٌ فارضيه ما كنت أوثر إتراباً على ترب ٢٤٥
- ١٧٥ على حين ألمى الناس جلّ أمورهم فنزلاً زريق المال ندل الثعالب ١٩٤
- ١٤٣ يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب ٢٦٣
- ١١٠ إذن والله تـرميهم بحـرب يشيب الطفل من قبل المشيب ٢٣٤
- ١٦ إن الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب ١١١
- ٥٨ نتج الريع محاسنا القحنها غرّ السحاب ١٦٦
- ٢٠٠ كهز الردني تحت العجاج جرى في الأنابيب ثم اضطرب ٣٣٢

ثالثاً: قافية التاء

- ١٥٦ قد كنت أحجوا بآ عمرو أخاشقة حتى ألت بنا يوماً ملمات ٢٨٠
- ٢٥ فساع لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغصى بالمال الفرات ١٢٠

قافية الحاء

- ١١٩ سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا ٢٤١
- ٥٣ إن السامحة والمروءة ضمننا قبراً بمروءة على الطريق الواضح ١٦٣
- ١٥١ وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي أو تستريحي ٢٧٢
- ٤١ نحن الذون صبحوا الصباح يوم النخيل غارة ملحاحاً ١٤٦

قافية الدال

١٣٣	ومازلت أبغي المال مذ أنا يافع	وليداً وكهلاً حين شبت وأمردا ٢٥٥
٩	أت الرزق يوم يوم فأجمل	طلب الرزق واينغ للقيامة زادا ١٠٦
٤٠	سعاد التي أضناك حب سعاداً	وإعراضها عنك استمر وزادا ١٤٦
١٨٣	لأن ثواب الله كل موحد	جنان من الفردوس فيها يخلد ٣٠٥
١٧٩	أتاني أنهم مزقون عرضي	جحاش الكرملين لها فديد ٢٩٨
١٦٣	دريت الوفي العهد يا عروفا غتبط	فإن اغتباطا بالوفاء حميد ٢٨٣
٨	ألم يأتيك والأنباء تنمي	بما لاقت لبون بنى زياد ٩٨
٩٦	وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده	إذا نحن جاوزنا حفير زياد ٢٢٣
٨١	جزئ الله رب الناس خير جزائه	رفيقين قالوا خيمتي أم معبد ٢٠٣
١٦١	إخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى	يسومك مالا يستطيع من الوجد ٢٨٢
١٩١	أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغياً	عفواً وعافية في الروح والجسد ٣١٤
١٠٧	أزف الترحل غير أن ركبنا	لما تزل برحالتنا وكأن قد ٢٣١
٩٩	قالت ألا ليما هذا الحمام لنا	إلى حمامتنا أو نصفه فقد ٢٢٥
١٠١	شلت يمينك إن قتلت مسلماً	حلت عليك عقوبة المتعمد ٢٢٧
١٧	فقام يذود الناس عنها بسيفه	وقال ألا، لا من سبيل إلى هند ١١٢
١٨٩	إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب	جهاراً فكن في الغيب أحفظ للود ٣١٣

ثانية الرأ

٨٥	أنفساً تطيب بنيل المنى	وداعي المنايا ينادي جهارا ٢١٣
١٤٥	أيان نؤمنك تأمن غيرنا وإذا	لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا ٢٦٧
١٠٣	واعلم فعلم المرء ليس ينفعه	أن سوف يأتي كل ما قدرا ٢٢٩
٥٠	نعم امرءاً هرم لم تعر نائبة	إلا وكان لمرتاع لها وزرا ١٥٥
١٥٧	وكنّا حسبنا كل بيضاء شحمة	عشية لاقينا جذاماً وحميراً ٢٨١
٢٣	ألم تروا إرماء وعادا	أودى بها الليل والنهار ١١٨
	ومر دهر على وبار	فهلكت جهرة وبار
١٦٨	وقد علم الأقوام لو أن حاتمأ	أراد ثراء المال كان له وفر ٢٨٧
٣٣	لسلمى بذات الحال دار عرفتها	وأخرى بذات الجزع آياتها سطر ١١١
	كانهما ملان لم يتغيرا	وقد مرّ للدراين من بعدنا عصر
٦١	ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى	ولا زال منهلاً بجرعائك القطر ١٧١
١٧٨	ضروب بنصل السيف سوق سمانها	إذا عدموا زاداً فإنك عاقر ٢٩٨
١٢٥	إنى وقتلي سليكاً ثم أعقله	كالثور يضرب لما عافت البقر ٢٤٥
٧٠	لهفي عليك للهفة من خائف	يبغي جوارك حين لات مجير ١٨٠
٣٢	استقدر الله خيراً وأرضين به	فبينما العسر إذ دارت مياسير ١٣٠
١٦٠	وقد زعمت أني تغيرت بعدها	ومن ذا الذي ياعز لا يتغير ٢٨٢

١٣٢	ما زال منذ عقدت يده إزاره	فما فأدرك خمسة الأشبار ٢٥٥
٨٢	أنا ابن دارة معروفاً بهانسي	وهل بدارة يالللناس من عارٍ ٢٠٦
١١٥	لاستسهلن الصعب أو أدرك المنى	فما انقادت الآمال إلا لصابرٍ ٢٣٨
١٨٦	ولست بالأكثر منهم حصى	وإنما العزة للكاثِر ٣٠٩
٥٩	رأين الغواني الشيب لاح بعارضي	فأعرضن عني بالخلود النواضر ١٦٧
١٦٥	تعلم شفاء النفس قهر عدوها	فبالغ بلطف في التحيل والمكر ٢٨٤
٣٩	وما اهتز عرش الله من أجل هالك	سمعنا به إلا لسعد بن عمرو ١٤٢
٥٥	تمنى ابتيائي أن يعشيش أبوهما	وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر ١٦٤
١٢٨	ويركب يوم الروع منا فوارس	بصيرون في طعن الإباهر والكلبي ٢١٦
٨٤	رأيتك لما أن عرفت وجوهنا	صلدت وطبت النفس يا قيس عن عمرو ٢١٠

قافية السين

١٩٢	فأين إلى أين النجاء ببغلي	أتاك أذاك اللاحقون احبس احبس ٣١٤
-----	---------------------------	----------------------------------

قافية العين

١٨٤	أكفراً بعد رد الموت عني	وبعد عطائك المائة الرتاعا ٣٠٦
١٠٨	فقال أكل الناس أصبحت مانحا	لسانك كيما أن تغر وتخدعا ٢٣٢
١٩٩	ذريني إن أمرك لن يطاعا	وما ألفيتني حلمي مضاعاً ٣٣٠
٩٤	سقاها ذوو الأحلام سجلاً على الظما	وقد كربت أعناقها أن تقطعا ٢٢٢

١٢٢	يا ابن الكرام ألا تدنوا فتبصر ما	قد حدثوك فدا راء كن سديا ٢٤٣
١٩٦	أنا ابن التارك البكري بشر	عليه الطير ترقبة وقوعاً ٣٢٥
٦٢	أبا خراشة إمانت ذا نفر	فإني قومي لم تأكلهم الضيع ١٧٣
١٢	على حين عاتبت المشيب على الصبا	وقلت ألما أصح والشيب وازعُ ١٠٨
٩٣	ولو سئل الناس التراب لأوشكوا	إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا ٢٢١
٦٤	ونبتت ليلي أرسلت بشفاعة	إليّ فهلاً نفس ليلي شفيها ١٧٤
٢٠٢	ولست أبالي بعد فقدي مالكا	أموتي ناء أم هو الآن واقع ٣٣٤
١٨١	فإن يك جثمانني بأرض سواكم	فإن فؤداي عندك الدهر أجمع ٣٠٤
٦٢	ليس ينفك ذا غنى واعتزاز	كل ذي مقبة مقل قنوع ١٧٢
١٨	لا نسب اليوم ولا خلعة	اتسع الخرق على الراقع ١١٣
٢١	أطوف ما أطوف ثم آوي	إلى بيت قعيدة لكاع ١١٧
١٨٨	يا سيداً ما أنت من سيد	موطاً الأكناف رحب الذراع ٣١١

قافية الفاء

٧١	وقالوا تعرفها المنازل من منى	وما كل من وافى منى أنا عارف ١٨١
٧٤	بني غدانة ما إن أنتم ذهب	ولا صريف ولكن أنتم الخزف ١٨٣
١٢٣	ولبس عباءة وتقر عيني	أحب إلى من لبس الشفوف ٢٤٤

قافية القاف

- ٩٢ يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها ٢٢١
٤٦ عدس ما لعباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق ١٤٩

قافية الكاف

- ١٦٤ فقلت أجزني أبا خالد وإلا فهبني امرءاً هالكاً ٢٨٤

قافية اللام

- ١٩٠ عهدت مغنياً مغنياً من أجرته فلم اتخذ إلا فناءك موثلاً ٣١٤
٧٨ محمد تفلد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالاً ١٩١
١٥٥ أراهم رفقتي حتى إذا ما تجافي الليل وانخزل انخزالا ٢٨٠
٨٨ رأيت الناس ما حاشا قريشاً فإننا نحن أفضلهم فعالا ٢١٧
١٠٢ بأنك ربيع وغيث مريع وأنك هناك تكون الشمالا ٢٢٨
١٧٧ أخا الحرب لباساً إليها جلالها وليس بولاج الخوالف أعقلا ٢٩٧
١٢٨ ويركب يوم الروع منافوارس بصيرون في طعن الأباهر والكلى ٢٥٢
٢٧ جواباً به تتجوا اعتماد فوربنا لعن عمل أسلفت لاغير تسأل ١٢٢
٨٣ لينة موحشاً طلل يلوح كأنه خلل ٢٠٩
٤٤ ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضي أم ضلال وباطل ١٤٩
٢٤ لعمرك ما أدري وإنني لأوجل على أيننا تعدو المنية أول ١١٩

١٤٦	خَالِيَّ إِلَى تَائِيَانِي تَائِيَا	أَنَا غَيْرُ نَا يَرْغِيكَ لَا يَمَازِلُ	٢٦٧
١١٤	لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً	حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ	٢٣٧
٤٩	فَنَعَمْ ابْنُ أَخْتِ الْقَوْمِ غَيْرُ مَكْذَبٍ	زَهِيرُ حَسَامٍ مُفْرَدٍ مِنْ حَمَائِلِ	١٥٤
١٠٤	عَمِلُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا	قَبْلَ أَنْ يَسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سَوْءٍ	٢٣٠
١	مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرْضَى حُكُومَتَهُ	وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلَ	٧٠
٢٦	مَكْرٍ مُفْرٍ مُقْبَلٍ مُدْبِرٍ مُعَاً	كَجَلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّ السَّيْلُ مِنْ عُلٍّ	١٢١
١٣٧	وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سَدُولَهُ	عَلِيٌّ بِأَنْوَاعِ الْهَمُومِ لِيَتَلِي	٢٥٧
٩٠	فَقَدْ جَعَلْتَ إِذَا مَا قَمْتَ يَثْقَلَنِي	ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهَضَ الشَّارِبِ الثَّمْلِ	٢٢٠
١٣٨	فَمَثَلُكَ حَبْلِي قَدْ طَرَقْتَ وَرَضَعَا	فَأَلْهَيْتَهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحَوَّلِ	٢٥٨
١٧٦	ضَعِيفَ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ	يَخَالُ الْفِرَارُ يَرَاخِي الْأَجَلَ	٢٩٥
٣٦	جَزَى رَبِّهِ عَنِّي عَدِيٌّ بَنَ حَاتِمَ	جَزَاءِ الْكَلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ	١٣٧
١٥٨	حَسِبْتَ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ	رَبَاحاً إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَقَلًا	٢٨١

قافية الميم

١٤٨	وَمَنْ لَمْ يَزَلْ يَنْقَادَ لِلْغَيِّ وَالْهَوَى	سَيَلْفَى عَلَى طَوْلِ السَّلَامَةِ نَادِمَا	٢٧٠
١٨٧	وَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ تَقَدَّمُوا	وَأَحْبَبَ إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ الْمَقْدَمَا	٣١٠
١٥٣	وَمَنْ يَقْتَرِبُ مِنَّا وَيَخْضَعُ نَوْوَهُ	وَلَا يَخْشُ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا	٢٧٥
١٧١	أَبْعَدَ بَعْدَ تَقْوَلِ الدَّارِ جَامِعَةٍ	مِثْلِي بِهِمْ أَمْ تَقْوَلُ الْبَعْدَ مُحْتَمَا	٢٨٩

١١٦	وكنـت إذا غـمـزت قـناة قـوم	كسرت كعوبها أو تستقيما	٢٣٩
١٥٠	فـطـلقـها فـلـسـت لـها بـكـفـء	ولا يعل مفرقك الحسام	٢٧١
٢٩	سـلام الله يا مـطـر عـلـيـها	وليس عليك يا مطر السلام	١٢٤
١٠٩	كـي تـجـنـحـون إلـى سـلم و مـا ثـرت	قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم	٢٣٣
١٨٥	أظـلـوم أن مـصـابـكم رـجـلاً	أهدى السلام تحية ظلم	٣٠٦
١١٣	فأقسـم أن لـو التـقـينا وأنـتم	لكان لكم يوم من الشر مظلم	٢٣٦
٦٨	نـدم البـغـاة ولـات سـاعـة مـنـدم	والبغي مرتع مبتغية وخيم	١٧٩
١١٧	لـاتـنـة عـن خـلق وتـأتـي مـثـله	عارُ عليك إذا فعلت عظيم	٢٤٠
٢٠	فـلا لـغو ولا تـأثـيم فـيـه	وما فاهو به أبداً مقيم	١١٥
١٦٧	ولـقـد عـلـمـت لـتـأتـين مـنـيـي	إن المنايا لا تطيش سهامها	٢٨٦
١٩٣	قـضـى كـل ذـي دـين فـوفـى غـرـيـمـه	وعزة ممطولة معنّى غريمها	٣١٥
١٧٤	وما الحـرب إلـا ما عـلـمـتم وذـقـتم	وما هو عنها بالحديث المرجم	٢٩٣
٢٢	إذا قـالـت حـذام فـصـدقـوها	فإن القول ما قالت حذام	١١٧
١٧٣	ولـقـد نـزـلـت فـلا تـظـنـي غـيـره	مني بمنزلة المحب المكرم	٢٩٠
٧٧	وكنـت أرى زـيـداً كـما قـيل سـيـداً	إذا أنه عبد القفا واللهازم	١٨٨
٦٦	فإن لـم تـك المـرأة أبـدت وسـامـة	فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم	١٧٧
١٤٤	احـفـظ وديـعـتك الـتي اسـتودـعـتها	يوم الأعارب إن وصلت وإن لم	٢٦٥

- ١٦٢ ما خلعتني زلت بئسكم غسناً أشكو إليكم حرّاً الألم ٢٨٣
- ١٣ لأجتذب منهن قلبي تحلماً على حين يستصين كل حلیم ١٠٨
- ١٠٦ ويوماً توافينا بوجه مقسم كأن ظية تعطو إلى وارف السلم ٢٣٠
٢٣٦

قافية النون

- ٧٣ أنكرتها بعد أعوام مضين لها لا الدار دار ولا الجيران جيرانا ١٨٣
- ١٨٢ قالوا كلامك هنداً وهي مصغية يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا ٣٠٥
- ٤٥ إلا إن قلبي لدى الظاعيننا حزين، ومن ذا يعزي الحزينا ١٤٩
- ٣١ يا طلحة بن عبد الله قد وجبت لك الجنان وبوئت لها العينا ١٢٥
- ١٠ نحمي حقيقتنا وبعض الـ قوم يسقط بين بينا ١٠٦
- ١٧٢ أجهلاً تقول بني لؤي لعمر أيبك أم متجاهلينا ٢٨٩
- ١٤ تذكر ما تذكر من سليمي على حين التواصل غير دانٍ ١١٠
- ١٤٩ من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلاً ٢٧٠
- ١٢١ فقلت ادعي وأدعو إن أندي لصوتٍ أن ينادي داعيانٍ ٢٤٢
- ١٠٠ أنا ابن أباه الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن ٢٢٧
- ١٣٥ إلا رب مولود وليس له أب وذو ولدٍ لم يلد له أبوان ٢٥٦
- وذي شامة سوداء في حُرِّ وجهه مجللة لا تنقضي لزمان ويكمل في خمس وتسع شبابه ويهرم في سبع مضت وثمان

١٦٦	تخذتُ غراز إثرهم دليلاً	وفروا في الحجاز ليعجزوني	٢٨٥
١٤٢	أبالموت الذي لا بد أني	ملاقٍ لا أباك تخوفيني	٢٦٢
١٤٧	حيثما تستقم يقدر لك الله	نجاحاً في غابر الأزمان	٢٦٨
٦٠	صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت	فنسيانه ضلال مبین	١٦١

قافية الهاء

١٢٦	إذا رضيت علي بنو قشير	لعمري الله أعجبي رضاها	٢٤٨
٢٠١	ألقي الصحيفة كي يخفف رحله	والزاد حتى رحله ألقاها	٣٣٣
٥٤	فلا منزلة ودقت ودقها	ولا أرض أبقل إبقاها	١٦٣
١٥	ألم ترياً أنى حيت حقيقتي	ويشرت حد الموت ولوت دونها	١١١
٩٢	يوشك من فر من منيته	في بعض غراته يوافقها	٢٢١
١١١	لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها	وأمكنني منها إذن لا أقيلها	٢٣٤
١٤٠	رسم دار وقفت في ظلله	كدت أقضي الحياة من جلله	٢٥٩
٥٧	ألفيتا عيناك عند القفا	أولى فأولى لك ذا واقيه	١٦٦

قافية الياء

٧٥	تعز فلا شيء على الأرض باقيا	ولا وزر مما قضى الله واقيا	١٨٤
٢٨	أيا راكبا إما عرضت فبلغن	نداماي من نجران ألا تلاقيا	١٢٣
٧٢	بأهبة حزم لذ وإن كنت آمنّا	فما كل حين من ثوالي مواليا	١٨٢

٣٠ غربت عذرنا إليّ وقالت يا عدياً لقد رقتك الأراخي ١٢٥

٤٣-٥ فإما كرام موسرون لقيتهم فحسي من ذو عندهم ما كفاينا /٨٦
١٤٨

٥ - فهرس الرجز

رقم الشاهد	البيت	قائله	الصفحة
١٣٦	ومهمهم مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه	رؤبة بن العجاج	٢٥٧
١٢٩	وأم أوعال كها أو أقربا	العجاج	٢٥٣
٢	والله ما ليلى بنام صاحبة ولا خالط الليان جانبه	القناني	٧٣
٤١	نحن اللذون صبحوا الصباحا	رؤبه أو أبو حرب الأعلم	١٤٦
	يوم النخيل غارة ملحاحا	أو ليلى الأخيلية	
١٢٠	يا ناق سيري عنقا فسيحا إلى سليمان فنستريحا	أبو النجم العجلي	٢٤٢
٥١	فيا الغلامان اللذان فرّا إياكما أن تكسبا شراً	مجهول	١٥٧

١٩٧	إني وإسطارِ طرن طرا	رؤية أو ذو الرية	٣٢٦
	نقاتل يانصرُ نصرُ نصرا		
٥٢	أتيج لي من العدا نذيرا	يزيد بن القعقاع	١٦٠
	به وقيت الشر مستطيرا		
١٩٥-٣٨	أقسم بالله أبو حفص عمرُ	عبد الله بن كيسبه أو	٣٢٥/١٤٢
	ما مسّها من نقب ولا دبز	رؤية أو أحد الأعراب	
٨٠	من أمكم لرغبة فيكم جبرُ	مجهول	٢٠١
	ومن تكونوا ناصريه ينتصرُ		
٨٧	وبلدة ليس بها أنيسُ	جران العود أو	٢١٦
	إلا اليعافير وإلا العيس	نزال بن غلاب	
٣٤	أما ترى حيث سهيل طالعاُ	مجهول	١٣٢
	نجما يضيء كالشهاب لامعاُ		
٤٨	من لا يزال على المعنة	مجهول	١٥١
	فهو حرّ بعيشة ذات سعة		

٢٧٤	مختلف فيه	يا أقرع بن حابس يا أقرعُ	١٥٢
		إنك ان يصرع أخوك تصرع	
٨٥	العجاج	صهباء خرطوماً عقاراً قرقفاً	٤
		خالط من سلمى خياشيم وفا	
٢٥٨	رؤية	بل بلد ملء الفجاج قتمة	١٣٩
		لا يشتري كتانه وجهرمة	
٣٠٢	جاهلي من بني أسيد	يا أيها المائح دلوي دونكا	١٨٠
	أو جارية	إني رأيت الناس يحمدونكا	
٢٥٤	رؤية	فلا ترى بعلا ولا حلائل	١٣٠
		كة ولا كهن إلا حاظلا	
٣٤٨	مختلف فيه	كان خصيه من التدلّل	٢٠٥
		ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل	
٢٨٩	هدبة بن خشرم	متى تقول القلص الرواسما	١٧٠
		يحملن أم قاسم وقاسما	
٣٣٠	العديل بن الفرخ	أو عدني بالسجن والأداهم	١٩٨

رجلي فرجلي شنة المناسم

١٦٥	مجهول	ما برئت من ريبة وذم	٥٦
		في حربنا إلا بنات العم	
٨٨	رؤية	بأبه اقتدى عدي في الكرم	٦
		ومن يشابهه أبه فما ظلم	
٧٨	مجهول	امتلاً الخوض وقال قطني	٣
		مهلاً رويداً قد ملأت بطني	
٨٨	مختلف فيه	إن أباه وأبا أباه	٧
		قد بلغنا في المجد غايتها	
١٧٥	مجهول	من لدُ شولاً فإلى إتلانها	٦٥
١٨٧	رؤية أو أعرابي	أو تحلفي بربك العليّ	٧٦
		إني أبوذالك الصبي	

٦- فهرس أنصاف الأبيات (الصدور)

رقم الشاهد	الصدر	البحر	قائله	رقم الصفحة
١٢٧	لدوا للموت وابنوا للخراب	الوافر	أبو العتاهية	٢٥٠
٤٧	ما أنت بالحكم الترضى حكومته	البسيط	الفرزدق	١٥١
١١٨	ألم تسأل الربع القواء فينطق	الطويل	جميل بن معمر	٢٤٤
١٤١	يا رب غابطنا لو كان يطلبكم	البسيط	جرير بن عطية	٢٦١
١٥٤	وما كل من يبدي البشاشة كائنا	الطويل	مجهول	٢٧٦

٧- فهرس أنصاف الآيات (الأعجاز)

رقم الشاهد	العجز	البحر	قائله	رقم الصفحة
١٩٤	يا ليت عدة شهر كله رجبُ	البسيط	عبد الله المذلي	٣٢١
٢٠٣	فما بك والأيام من عجبِ	البسيط	مجهول	٣٣٧
٣٥	كخذروف الوليد المثقِبِ	الطويل	امرؤ القيس	
٤٢	وبئري ذو حفرت وذو طويتُ	الوافر	سنان بن الفحل	١٤٨
٦٧	ولاكِ اسقني إن كان ماؤك ذا فضل	الطويل	النجاشي الحارثي	١٧٧
١١٢	كان ظبية تعطو إلى وارف السلم		باغت بن صریم	٢٥٤
١٣١	وربع عفت آثاره منذ أزمانِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٥٥

٢٣٠	مجهول	الهنزج	كأن ثدياه حقان	١٠٥
٢٢٤	الأفوه الأودي	الطويل	ولكنما يقضى فسوف يكون	٩٨
٢١٨		الكامل	فسواك بائعها وأنت المشتري	٨٩
١٤٨	منظور الفقعسي	الطويل	فحسي من ذو عندهم ماكفاينا	٤٣

فهرس المحتويات

التقديم	٥
القسم الأول: أبو يحيى زكريا الأنصاري	
الباب الأول: أبو يحيى زكريا الأنصاري	٩
الفصل الأول: حياته ومكانته ومؤلفاته	١١
الفصل الثاني: شواهد	٢٧
الفصل الثالث: موقفه من ابن هشام	٣٩
القسم الثاني: دراسة الكتاب وتحققة	٤٩
الفصل الأول: وصف الكتاب والهدف من شرحه	٤٩
الفصل الثاني: منهج الكتاب	٥١
الفصل الثالث: نسخ الكتاب (المخطوطات)	٥٥
الفصل الرابع: منهج التحقيق	٦١
الباب الثاني: التحقيق	٦٣
الفصل الأول: التحقيق	٦٥
- الكلمة / واللفظ / والمفرد والمركب	٦٧
- أقسام الكلمة: الاسم والفعل وحرف	٦٩
- أنواع الكلام : خبر وإنشاء وطلب	٧٨
- أنواع الإعراب	٨١
الباب الأول: ما لا ينصرف	٨٣
الباب الثاني: المؤنث السالم	٨٤

الباب الثالث: الأسماء الستة	٨٥
الباب الرابع: المنى	٩٠
الباب الخامس: جمع المذكر السالم	٩٢
الباب السادس: الأمثلة (الأفعال الخمسة)	٩٦
الباب السابع: الفعل المعتل الآخر	٩٨
باب البناء	١٠٢
باب في بيان النكرة والمعرفة	١٣٣
باب في المرفوعات	١٥٨
باب في المنصوبات	١٩٣
باب المجزورات	٢٤٧
باب في المجزومات	٢٦٥
باب الأسماء التي تعمل عمل الفعل	٢٩٢
فصل في التنازع	٣١٣
فصل في الاشتغال	٣١٦
باب في التوابع	٣١٩
باب في موانع الصرف	٣٣٩
باب في حكم ألفاظ العدد: تذكيراً وتأنياً وتمييزاً	٣٤٤
خلاصة الدراسة	٣٤٩
المصادر والمراجع	٣٥١
الفهرس العام	٣٥١
١. فهرس الآيات	٣٧١
٢. فهرس الأحاديث	٤٠٢

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب لأبي يحيى زكريا الأنصاري



دار يافا العلمية للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - الأشرفية
تلفاكس ٠٠٩٦٢٦٤٧٧٨٧٧٠
ص.ب ٥٢٠٦٥١ عمان ١١١٥٢ الأردن
E-mail: dar_yafa@yahoo.com

www.dar-yafa.com

ISBN 9957-537-23-7



9 789957 537234